مدنيون مستهدفون

تقرير حول العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة
خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨- ١٨ يناير ٢٠٠٩

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف

عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس

عضو الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن

عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم

عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام – روما

عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة

المقر الرئيسي

٢٩ شارع عمر المختار، بجوار فندق الأمل، غزة، ص.ب ١٣٢٨

تلفاكس: ٧٧٦ ٢٨٢٤ ٨ ٩٧٢+ / ٨٩٣ ٢٨٢٥ ٨ ٩٧٢+ / ٧٢٥ ٢٨٢٣ ٨ ٩٧٢+

فرعنا في خانيونس

شارع الأمل، متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية

تلفاكس: ٠٢٥ ٢٠٦١ ٨ ٩٧٢+ / ٠٣٥ ٢٠٦١ ٨ ٩٧٢+

فرعنا في جباليا

معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول

تلفاكس: ٢٤٨٥٢١٠ ٨ ٩٧٢+ / ٢٤٨٥٢١٠ ٨ ٩٧٢+

فرعنا في الضفة الغربية

رام الله: البيرة، شارع نابلس، خلف مؤسسة النقد الفلسطينية

تلفاكس: ٦٩٧ ٢٤٠٦ ٢ ٩٧٢+ / ٦٩٨ ٢٤٠٦ ٢ ٩٧٢+

بريد الكتروني: pchr@pchrgaza.org

موقع الكتروني: www.pchrgaza.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة

جدول المحتويات

هذا التقرير ٧

توصيات ١٤

إعادة رسم الأحداث ١٦

مقدمات العدوان ١٧

بدء عمليات القصف الجوي ٢٠

الاجتياح البري ٢٥

جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ٣٥

مبدأ التمييز ٣٦

أساليب ووسائل الحرب ٣٧

الهجمات العشوائية ومبدأ عدم التناسب ٣٧

التدمير الواسع للممتلكات ٣٨

العقاب الجماعي ٣٨

الوحدات الطبية والطواقم الطبية ٣٩

جرائم ضد الإنسانية ٣٩

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية ٤٠

سياقات قتل المدنيين خلال العدوان ٤٢

قصف منازل سكنية للمدنيين ٤٣

قصف منازل ناشطين ٥٢

قصف منشآت مدنية (مساجد، وزارات، مؤسسات) ٥٤

ضحايا مدنيون أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال ٥٥

قصف تجمعات للمواطنين ٥٦

قصف بيوت عزاء ٥٧

ضحايا مدنيون جراء إطلاق النار ٥٨

جرائم قتل خلال التهدئة ٥٩

جرائم قتل الأطفال ٦١

بيانات حول القتلى والمصابين من الأطفال ٦٢

نماذج عن جرائم قتل الأطفال ٦٤

جرائم قتل النساء ٦٨

بيانات حول القتلى والجرحى من النساء ٦٨

نماذج عن جرائم قتل النساء ٧١

استخدام أسلحة محرمة ضد المدنيين ٧٥
استخدام الفسفور الأبيض ٧٥
استخدام القذائف المسمارية ٨٠
جرائم استخدام المدنيين كدروع بشرية ٨١
إجبار مدنيين على السير أمام الجنود أثناء اقتحام منازل سكنية ٨٢
احتجاز مدنيين كرهائن أثناء عمليات التوغل البري ٨٣
جرائم استهداف أفراد المهمات الطبية وإعاقة عملها ٨٤
الحماية القانونية لأفراد المهمات الطبية وموظفي الإغاثة الإنسانية ٨٥
من هم أفراد الخدمات والمهمات الطبية؟ ٨٧
انتهاك الحق في الحياة والأمان الشخصي لأفراد الطواقم الطبية الفلسطينية ٨٨
مقتل وإصابة أفراد المهمات الطبية خلال العدوان الحربي ٨٩
إعاقة وصول رجال المهمات الطبية لإخلاء القتلى والجرحى والمرضى ٩٢
تدمير المنشآت ووسائط النقل الطبية ١٠٠
جرائم استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام ١٠٦
انتهاك الحق في الحياة والأمان الشخصي للصحفيين ١٠٧
أعمال قصف وتدمير منشآت صحفية وإعلامية ١١٢
جرائم الاعتداء على المؤسسات التعليمية ١١٣
انتهاكات الحق في الحياة ١١٣
استهداف المؤسسات التربوية والتعليمية ١١٥
استهداف مؤسسات التعليم العالي ١١٩
وقف العملية التعليمية مدة ٢٨ يوماً ١٢٤
جرائم الاعتداء على مؤسسات أهلية ١٢٥
الاعتقال والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة الحاطة بالكرامة ١٢٨
تدمير الممتلكات والأعيان المدنية ١٣١
هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية ١٣٣
تدمير المرافق الحكومية ١٤٠
قصف وتدمير مباني الوزارات، المنشآت الحكومية والهيئات المحلية ١٤٠
تدمير مقرات قوات الشرطة الفلسطينية ١٤١
تدمير البنية الأساسية للخدمات ١٤٣
تدمير البنية الاقتصادية ١٤٤
القطاع الصناعي ١٤٥
القطاع التجاري ١٥٢
القطاع الزراعي ١٥٥
قطاع الصيد البحري ١٥٨
قطاع النقل والمواصلات ١٥٩
قطاع السياحة ١٦٠
تدمير الممتلكات والأعيان الثقافية ١٦١
المباني الأثرية والمتاحف ١٦٢
الأماكن الدينية ١٦٣
المباني القديمة ومراكز التراث ١٦٦
تفاقم الأزمة الإنسانية خلال العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة ١٦٧
الوضع الغذائي ١٦٧
المطاحن ١٦٨
المخابز ١٦٨
ارتفاع أسعار السلع الغذائية والأساسية وندرتها في الأسواق ١٦٩
وقف برامج الأونروا وحرمان آلاف اللاجئين من إمدادات الغذاء ١٧٠
أكذوبة الممر الإنساني ١٧٢
الأوضاع الإنسانية ١٧٣
تشريد الاف المدنيين من منازلهم قسرا ١٧٤
قصف مراكز الإيواء والعاملين في مجال الخدمات الإنسانية ١٧٥
استهداف العاملين في المجال الإنساني ومرافق المنظمات الإنسانية ١٧٦
تدهور الخدمات الأساسية وتفاقم الأوضاع الإنسانية ١٧٨
شبكة الكهرباء ١٧٨
الصحة البيئية ١٨٠
تشديد القيود على حرية التنقل والحركة ١٨٢
معبر رفح ١٨٢
معبر بيت حانون « إيريز» ١٨٣
المعابر التجارية الخاصة بالبضائع والمساعدات الإنسانية ١٨٤
معبر ناحل عوز ١٨٤

هذا التقرير

في ساعة مبكرة من فجر يوم الأحد الموافق ١٨ يناير ٢٠٠٩، أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي وقف عملياتها العسكرية من جانب واحد ضد قطاع غزة، وعن البدء في إعادة انتشار قواتها العسكرية، بعد عدوان حربي استمر مدة ٢٣ يوماً يعتبر الأوسع والأشرس في تاريخ الاحتلال ضد قطاع غزة، عرف بـ «عملية الرصاص المصبوب.» وباشرت قوات الاحتلال في الساعات والأيام التالية بالانسحاب من المناطق التي تعرضت لعمليات الاجتياح البري، وإعادة الانتشار في مناطق خارج القطاع، مخلفة دماراً يصعب وصفه.

ومع إعلان وقف إطلاق النار وبدء إعادة انتشار القوات البرية المحتلة، بدأت تتكشف أكثر وأكثر التفاصيل المروعة لطبيعة العدوان وآثاره غير المسبوقة على المدنيين. فرغم المتابعة والمراقبة الميدانية المستمرة من قبل طواقم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على مدار الساعة وطيلة أيام الحرب، إلا أنه، أمام هول وفظاعة واتساع نطاق ما تعرض له قطاع غزة، لم يكن ممكناً الوقوف عن كثب على كافة تفاصيل الحرب وحجم الدمار الهائل من آثار العدوان بصورة شاملة. ولم يكن ممكناً خلال أيام الحرب الوصول إلى الكثير من مناطق القطاع، خصوصاً تلك التي كانت تخضع لعمليات اجتياح بري وقامت قوات الاحتلال بعزلها نهائياً عن بقية أنحاء القطاع. ولكن فور الإعلان عن وقف إطلاق النار، باشر المركز بعملية مسح شاملة وتوثيق كافة الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

يمكن تمييز مرحلتين متكاملتين لعمل المركز المتصل بالعدوان على قطاع غزة، لكل منهما استحقاقاتها ومتطلباتها. المرحلة الأولى هي مرحلة الحرب نفسها والتي امتدت من تاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، أي منذ بدء عمليات القصف الجوي واسعة النطاق في اليوم الأول للعدوان، وحتى تاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٩، أي يوم إعلان إسرائيل وقف العدوان من جانب واحد. وقد عمل المركز خلال تلك الفترة في ظروف بالغة التعقيد وتنطوي على مخاطر كبيرة على حياة وسلامة أعضائه، جراء ظروف العدوان وما رافقه من عمليات قصف مستمرة واستهداف مباشر للمدنيين عامة. وقد تركز عمل المركز بشكل جوهري خلال تلك الفترة على الرصد والرقابة والنشر ونشاطات الحشد والمناصرة محلياً ودولياً. كان الهدف الرئيس من وراء ذلك هو فضح الرواية التي روجتها دولة الاحتلال الحربي وآلتها الإعلامية الضخمة، حول طبيعة ما أسمته بـ «عملية الرصاص المصبوب» وادعاءاتها بأنها لم تستهدف المدنيين وأنها احترمت قواعد القانون الإنساني الدولي. وخلال تلك الفترة، وفر المركز معلومات شاملة تكشف الحقيقة كما هي دون تجميل، بديلاً عن الرواية الإسرائيلية الرسمية، وتبين أن تلك الحرب لم تكن سوى حرب على المدنيين والممتلكات المدنية. وقد تمكن المركز من ضخ بيانات صحفية يومية وتقارير مفصلة باللغتين العربية والإنجليزية. ومن أجل الوفاء باستحقاقات هذا العمل، قام المركز برفد ذراع البحث الميداني بالعديد من الباحثين الميدانيين من ذوي التدريب العالي في كافة مناطق قطاع غزة، وبالتالي تقليص مجالات الحركة والتنقل لكل باحث بتقليص مساحة المنطقة التي يغطيها الباحث نفسه ميدانياً في الظروف العادية. وهذا مكن من السرعة في الوصول إلى المعلومات بحد أقل من المخاطرة على السلامة الشخصية لأعضاء المركز، على الرغم من الصعوبات التي واجهت المركز في انقطاع الاتصالات الخليوية، بسبب انهيار شبكة الاتصالات الفلسطينية، وكذلك ضرب الاتصالات الأرضية في شمال غزة مما أدى إلى انقطاع الاتصال التليفوني والفاكس وشبكة البريد الإلكتروني.

أما المرحلة الثانية، فقد ميزت عمل المركز بعد إعلان وقف إطلاق النار، وأخذت مسارين متلازمين: الأول، التحقيق والتوثيق لكافة جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين والممتلكات المدنية، وهو مسار تم إنجازه خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلت وقف إطلاق النار؛ والثاني، المساعدة القانونية للضحايا وذويهم ومن بقوا منهم على قيد الحياة، بما في ذلك بناء ملفات قانونية لأخطر وأبرز الجرائم من أجل ملاحقة مجرمي الحرب أمام القضاء، محلياً ودولياً، وهو مسار ربما سيستغرق سنوات من العمل الدؤوب والمستمر. فبعد عملية إعادة الانتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلي خارج مناطق القطاع، جند المركز طاقماً ضم عشرات الباحثين والمحامين ذوي الكفاءة والخبرة المتميزة، حيث تمكنوا من الوصول إلى كل مناطق القطاع وقاموا بتوثيق مئات الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال. وقام الطاقم بإجراء المقابلات الشخصية المباشرة مع الناجين من أعمال القتل ومئات شهود العيان الذين قدموا افادات وافية على جرائم القتل العمد بحق أعزاء لهم، جزء كبير منهم كانوا قد أصيبوا

وتعرضوا إلى اعتداءات مباشرة. ويهدف المركز من خلال ذلك إلى إجراء عمليات توثيق شاملة وكاملة لكافة جرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يهدف المركز إلى بناء ملفات قانونية للجرائم التي ارتكبت خلال العدوان الأخير على القطاع، وفحص إمكانية مقاضاة مقترفيها، استمراراً للعمل الذي باشره المركز الفلسطيني منذ سنوات والهادف إلى متابعة عمليات الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب الإسرائيليين. فقد قطع المركز الفلسطيني شوطاً هاماً في هذا الإطار، وهو اليوم وبعد وقف العدوان الإسرائيلي الأخير، يواصل مرة أخرى إعداد العشرات من الملفات القضائية، تمثل الجرائم المختلفة التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين. ويقوم عمل المركز في هذا الإطار على المتابعة والتنسيق الكامل والمستمر مع شركاء دوليين لمتابعة هذا الملف خلال السنوات القادمة إذ يؤكد أن جرائم الاحتلال لا يمكن أن تسقط بالتقادم.

وفيما يتعلق بالتوثيق الكامل والشامل لكافة الانتهاكات، فقد أنهى المركز كافة عمليات التوثيق لمجريات وأحداث الحرب المختلفة والتي تشكل انتهاكات واضحة وصارخة للقانون الإنساني الدولي، بما فيها توثيق الجرائم ضد المدنيين وممتلكاتهم العامة والخاصة، حيث تم تغذية هذه المعلومات في قاعدة بيانات خاصة بهدف الاستفادة منها في الاستخدامات المتعددة من قبل المركز. ويعتبر هذا التقرير جزءاً من هذه العملية الواسعة للتوثيق حيث يتضمن التقرير توثيقا شاملاً ودقيقاً لكافة المجريات والأحداث خلال العدوان الأخير على قطاع غزة. والتقرير هو عبارة عن خلاصة عمل كافة طواقم المركز ووحداته المختلفة والتي عملت على كافة الأصعدة من رصد، مراقبة، توثيق، تحقيقات وبناء ملفات قانونية. وبالتالي فإن هذا التقرير يعبر عن رواية المركز حول أحداث العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة بشكل موضوعي ومهني في إطار عمل المركز كمنظمة معنية بحقوق الإنسان.

ملخص عام

شكل العدوان الحربي على غزة مع نهاية العام ٢٠٠٨، ذروة التصعيد الإسرائيلي بحق المدنيين في القطاع، وتتويجاً لسلسلة من الإجراءات العقابية بحقهم طالت جميع مناحي حياتهم منذ مطلع العام. فمن ناحية، استمرت حالة الحصار المشدد على قطاع غزة طيلة أيام العام، بما في ذلك تقييد حركة المواطنين والبضائع منه وإليه وعزله تماماً عن العالم الخارجي، مما أدى إلى مفاقمة أوضاع الفلسطينيين بشكل أسفر عن نتائج كارثية. ومن ناحية ثانية، استمرت بالتوازي مع ذلك أعمال القتل العمد، وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية. وخلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨، تصاعدت أعمال القتل في صفوف المدنيين في القطاع، من خلال تنفيذ مزيد من جرائم الاغتيال، والاجتياحات للأراضي والتوغلات المحدودة في عمق الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن اتفاق التهدئة الذي أعلن في ١٩ يونيو بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية بوساطة مصرية، يقضي بفتح المعابر، وتوقف أعمال القتل بحق المدنيين في القطاع، مقابل وقف الصواريخ على البلدات الإسرائيلية لمدة ستة أشهر، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بالجانب المنوط بها، وأبقت حالة الحصار على ما هي عليه، فيما أوقف الفلسطينيون إطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية. وخلال الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٠٨، وجهت قوات الاحتلال عدة ضربات لإعلان التهدئة، عبر قيامها باجتياحات وملاحقة ناشطين فلسطينيين، أسهمت في انهيار التهدئة. ومع انتهاء اتفاق التهدئة فعلياً في ١٩ ديسمبر، لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بالتمديد لها، فيما كانت إسرائيل تواصل ضرباتها على قطاع غزة. وجاءت تلك الضربات متوازية مع حملة إعلامية واسعة شنتها سلطات الاحتلال لتهيئة الأجواء، فيما يبدو لشن عدوان حربي شامل على القطاع. وتزامن ذلك مع عملية حشد عسكرية للدبابات الحربية، وتعزيز مواقع المدفعية والقوات البرية على طول الحدود الشمالية والشرقية للقطاع. ولم تمر عدة أيام حتى بدأت قوات الاحتلال عدوانها على قطاع غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨.

ويعتبر العدوان الأخير على غزة هو الأعنف والأشرس والأكثر دموية ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧. فقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان أنواعاً مختلفة من الأسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وقامت القوات الجوية والبرية والبحرية التابعة لها بإطلاق آلاف الصواريخ والقذائف الموجهة التي يصل وزن الواحدة منها نحو ١٠٠٠ كيلوغرام، طالت في أحيان كثيرة تجمعات مدنية وأوقعت خسائر في أرواح وممتلكات مدنيين عزل. وكانت أعنف تلك الغارات، هي الضربة الجوية الأولى التي استهدفت خلالها الطائرات الإسرائيلية مقار ومواقع الشرطة المدنية والأجهزة الأمنية الفلسطينية، في الساعة الأولى من العدوان، وأسفرت عن مقتل وجرح مئات من أفراد الشرطة المدنية، ناهيك عن العشرات من المدنيين المارة.

وفي تطور لأحداث العدوان على قطاع غزة، شنت قوات الاحتلال في اليوم الثامن للعدوان هجوماً برياً حشدت خلاله مزيداً من قواتها واندفعت إلى عمق القطاع من عدة محاور، من الشمال والجنوب والوسط تحت مظلة من النيران الكثيفة براً وبحراً وجواً، حيث قامت تلك القوات بتقسيم القطاع إلى عدة مناطق والتوغل نحو التجمعات السكانية. واستمرت تلك القوات على مدى قرابة أسبوعين، حتى تاريخ إعادة انتشارها من القطاع، بالتوغل شيئاً فشيئاً في العمق نحو التجمعات السكانية، خاصة في أحياء عدة من مدينة غزة وبيت لاهيا وجباليا. وفي غضون ذلك كله، استخدمت تلك القوات مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة، بما في ذلك الأسلحة المحظور استخدامها ضد المدنيين وممتلكاتهم، بما يؤكد تعمد إيقاع الأذى في صفوف المدنيين الفلسطينيين من خلال تدابير اقتصاص بحقهم تشير إلى توظيف للقوة بشكل مفرط، دون مراعاة لمعايير القانون الدولي الخاص بمبدأ التناسب والتمييز، بما في ذلك قتل وإبادة عائلات بأكملها. وكان من بين هذه الأسلحة التي قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدامها بشكل متعمد وعن قصد، في تعبير واضح عن سياسة ممنهجة وليس استخداماً عرضياً، في مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية، هي قذائف الفسفور الأبيض والقذائف المسمارية، الأمر الذي خلف آثاراً بالغة الخطورة على الأشخاص والممتلكات على حد سواء.

وخلصت تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن ممارسات قوات الاحتلال خلال العدوان شكلت خرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، مثلت مخالفات لكل من مبدأ التمييز والتناسبية في الأعمال القتالية. وكما هو مفصل في هذا التقرير، فقد شنت تلك القوات هجمات عشوائية على مناطق سكانية مأهولة واستخدمت الأسلحة بشكل عشوائي. ويؤكد المركز أن تلك الأعمال تُشكل مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، وتعتبر أيضاً جرائم حرب. بالإضافة إلى ذلك، وبالأخذ بعين الاعتبار الدلائل المنتشرة على نطاق واسع في قطاع غزة والتي تؤكد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي، من خلال الممارسات الإسرائيلية أثناء العمليات القتالية ربما تشكل تلك الدلائل مؤشراً على ارتكاب إسرائيل جرائم ضد الإنسانية.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد قتلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، خلال العدوان ١٤١٩ شخصاً، بينهم ١١٦٧ (٨٢,٢٪) من غير المقاتلين، بمن فيهم ٩١٨ مدنياً و ٢٤٩ شرطياً من غير الضالعين في العمليات الحربية ويحظون بذات الحماية التي يتمتع بها المدنيون وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي. وكان بين الضحايا المدنيين ٣١٨ طفلاً، أي ما نسبته ٢٢,٤٪ من العدد الإجمالي و٣٤,٦٪ من الضحايا المدنيين، و١١١ امرأة، أي ٧,٨٪ من العدد الإجمالي و١٢٪من الضحايا المدنيين. وبالتالي فإن الضحايا من النساء والأطفال البالغ عددهم (٤٢٩) طفلاً وامرأة يشكلون (٣٠,٢٪) من إجمالي الضحايا و(٤٦,٧٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. ووفقاً لما أعلنته وزارة الصحة في غزة، فإن عدد الجرحى الفلسطينيين بلغ نحو ٥٣٠٠ شخص، من بينهم نحو ١٦٠٠ طفل (٣٠٪) من إجمالي عدد المصابين، و٨٣٠ امرأة، أي نحو (١٥,٦٪) من إجمالي عدد المصابين. وبكلمات أخرى فإن عدد الجرحى من النساء والأطفال بلغ نحو ٢٤٣٠ امرأة وطفلاً، أي ما نسبته(٤٥,٦٪) من إجمالي المصابين خلال العدوان الحربي.

وقد تنوعت أنماط قتل المدنيين خلال العدوان، لكن الغالبية العظمى من القتلى، أي ٨٦٠ شخصاً (٩٤٪ من الضحايا المدنيين)، سقطوا جراء أعمال القصف بمختلف أنواع القذائف التي أطلقت من قبل الطائرات الحربية والبوارج البحرية والمدفعية الإسرائيلية. كما سقط ٥٨ مدنياً (نحو ٦٪ من الضحايا المدنيين) جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال. وكان من أنماط جرائم القصف: قصف منازل سكنية للمدنيين؛ قصف منازل ناشطين؛ قصف منشآت مدنية (مساجد، وزارات، مؤسسات)؛ ضحايا مدنيون أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال؛ قصف تجمعات للمواطنين؛ وقصف بيوت عزاء.

ووفقاً لمعطيات المركز، قتل خلال الحرب ٣١٨ طفلاً تقل أعمارهم عن سن الثامنة عشرة، أي بنسبة (٢٢,٤٪ من العدد الإجمالي للضحايا) وبنسبة (٣٤,٦٪ من الضحايا المدنيين) من بينهم ٢١٥ طفلاً من الذكور، بنسبة (٦٧,٦٪)، و١٠٣ من الإناث، بنسبة (٣٢,٤٪). كما بلغ عدد الجرحى من الأطفال خلال الحرب، نحو ١٦٠٠، بنسبة (٣٠٪) من إجمالي المصابين.

وقد قتل هؤلاء الأطفال في سياقات مختلفة توضح جميعها أنهم سقطوا أثناء مكوثهم في منازلهم أو أثناء لهوهم على سطوح منازلهم أو في افنيتها، كان من أبرزها: ضحايا أثناء قصف قوات الاحتلال لمنازل المستهدفين؛ ضحايا أثناء قصف أهداف أخرى (مساجد، منشآت عامة___أخرى)؛ ضحايا أثناء قصف تجمعات سكانية؛ ضحايا أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال؛ ضحايا أثناء لهو الأطفال على سطوح المنازل أو في افنيتها؛ جرائم إطلاق النار بدم بارد.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد لقيت ١١١ امرأة (٧,٨٪ من العدد الإجمالي أو ١٢٪ من الضحايا المدنيين) مصرعها خلال فترة العدوان. كما أصيبت خلال العدوان أيضاً نحو ٨٣٠ امرأة، بنسبة (١٥,٦٪) من مجموع المصابين الذين قدرت وزارة الصحة في غزة عددهم بنحو٥٣٠٠ شخص. ومن بين هؤلاء النساء، هناك العشرات ممن أصبن بإعاقات دائمة. ومن بين هؤلاء النساء عدد كبير سقطن قتلى وهن في منازلهن، أو فيما كن يسعين للفرار من مناطق سكناهن المستهدفة لمناطق أكثر أمنا، بينهن أيضاً نساء سقطن فيما كن يحتمين داخل مدارس وكالة الغوث الدولية، والتي تم تحويلها خلال العدوان إلى ملاجئ لإيواء العائلات التي افقدها العدوان الإسرائيلي مسكنها، أو حوله لمأوى غير آمن. ومن بينهن أيضاً نساء أعدمن بدم بارد وهن يرفعن الرايات البيضاء دون ذنب اقترفنه.

ووفقاً للأدلة الميدانية التي جمعها المركز، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على غزة أنواعاً مختلفة من الأسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد قامت القوات الجوية، البرية والبحرية التابعة لجيش الاحتلال بإطلاق آلاف الصواريخ والقذائف الموجهة والقنابل التي يصل وزن الواحدة منها نحو ٥٠٠ كيلو جرام، وفي أحيان كثيرة ألقيت قنابل زنة الواحدة منها نحو ١٠٠٠ كيلوغرام على قطاع غزة، طالت في أحيان كثيرة تجمعات مدنية وأوقعت خسائر في أرواح وممتلكات مدنيين عزل. وكان من بين هذه الأسلحة قذائف الفسفور الأبيض والقذائف المسمارية، الأمر الذي خلف آثاراً بالغة الخطورة على الأشخاص والممتلكات على حد سواء. ونتيجة لتناثر هذه القذائف في التجمعات السكانية، ومراكز الإيواء في مدارس وكالة الغوث، قتل (١٢) مدنياً فلسطينياً. كما أسفرت تلك القذائف عن إحراق بعض المؤسسات، من بينها مخازن الأغذية في المقر الرئيسي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، ومبنى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بمدينة غزة، وإحدى مدارس وكالة الغوث في بيت لاهيا. كما تسببت في نشوب حريق في العشرات من المنازل التي استهدفتها وتسببت في موت العديد من الأطفال حرقاً. كما استخدمت قوات الاحتلال القذائف المسمارية، وهي عبارة عن قذائف تحتوي كل واحدة منها على حوالي خمسة آلاف مسمار معدني تتناثر بسرعة كبيرة، وتخترق العظام البشرية بشكل مستقيم، حيث تتسبب في جروح بالغة. ووفقاً لتوثيق المركز، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القذائف المسمارية ضد العديد من الأهداف المدنية الفلسطينية.

وخلافاً لادعاءات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة بتوفير أوقات هدوء حتى يتسنى للمدنيين الفلسطينيين الحصول على المؤونة وتوفيرها ممراً إنسانياً يساهم في تخفيف الضغط عن الفلسطينيين، كانت تلك القوات تطلق النيران وتستهدف مزيداً من المدنيين خلال الفترة التي تعلن خلالها وقف إطلاق النار. وسجل المركز العديد من الحالات التي قتل خلالها مدنيون فلسطينيون، بمن فيهم عائلات أبيدت بأكملها خلال فترة التهدئة المعلنة.

ووثق المركز عدداً من الحالات التي استخدمت خلالها قوات الاحتلال الإسرائيلي مدنيين فلسطينيين، بمن فيهم نساء وأطفال وشيوخ كدروع بشرية ودفعت بهم تحت قوة السلاح أمامها أثناء اقتحامها لمنازل وشقق سكنية في عدد من المحافظات الفلسطينية، الأمر الذي عرضهم للخطر الشديد، خاصة في ظل وجود اشتباكات مسلحة مع أفراد المقاومة الفلسطينية. كما وثق المركز عددا من الحالات التي قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلالها باحتجاز مدنيين داخل منازلهم كرهائن، حيث كانت تتعرض هذه العائلات إلى كافة أنواع الإذلال والقهر والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. هذا ناهيك عن تعريض حياتهم للخطر الشديد باستخدامهم كدروع بشرية من أجل الاحتماء بهم من نيران المقاومة الفلسطينية.

وارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال عدوانها ضد سكان القطاع المدنيين، جرائم حرب أخرى استهدفت فيها رجال المهمات الطبية وموظفي الإغاثة الإنسانية. وقتلت القوات المحتلة وأصابت العشرات من أفراد الطواقم الطبية، والذين يتمتعون بنطاق حماية خاصة، وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي، في عمليات وحشية مزقت أجساد الأطباء والمسعفين وحولتهم إلى أشلاء هزت صورهم التي نشرت الضمير الإنساني. وتقاعست تلك القوات عن تقديم الرعاية الصحية للقتلى والجرحى من الفلسطينيين الذين قتلتهم أو أصابتهم بنيرانها وعتادها العسكري، وتركت العشرات منهم ينزفون حتى الموت، بعد أن عمدت تلك القوات إلى إعاقة فرق المهمات الطبية الفلسطينية، وعرقلت وصول سيارات الإسعاف وعربات المطافئ بطواقمها المختلفة، من أجل تنفيذ مهامها الإنسانية وإخلاء ونقل الضحايا من القتلى والجرحى وتقديم العلاج لهم. وسقط خلال فترة العدوان الحربي على القطاع من الأطقم الطبية ثمانية قتلى، من بينهم طبيبان، خمسة مسعفين، وسائق ناقلة إغاثة، بينما كانوا يحاولون تقديم خدمات الإسعاف والعلاج للمحتاجين من المرضى والجرحى، ونقل المساعدات الغذائية والطبية للسكان المدنيين، فيما أصيب نحو خمسين آخرين منهم أثناء تأديتهم واجبهم الإنساني. وقد تعرضت العشرات من المستشفيات، العيادات والمستوصفات الطبية لعمليات التدمير والتخريب والأضرار الجسيمة جراء عمليات القصف الجوي، البري والبحري.

وقد قتل خلال العدوان مصوران صحفيان، أحدهما يعمل لصالح تلفزيون الأقصى، والثاني يعمل لصالح التلفزيون الجزائري، في جريمتين منفصلتين وذلك خلال قيامهما بواجبهما المهني في تغطية العمليات الحربية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. كما قتل صحفيان آخران جراء الاستخدام المفرط للقوة بحق المدنيين الفلسطينيين وأعمال القصف العشوائي. وأصيب ٩ صحفيين آخرين جراء أعمال القصف التي استهدفت مكاتب إعلامية أو منشآت مدنية خلال قيامهم بعملهم المهني، وقد تعرض طاقمان إعلاميان للاحتجاز من قبل قوات الاحتلال وإطلاق النار دون وقوع إصابات. كما تعرضت منشآت صحفية وإعلامية في قطاع غزة للاعتداء من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، فقد قصفت قوات الاحتلال خلال فترة الحرب مقرات قنوات فضائية عاملة في القطاع، من بينها قنوات فضائية عربية. كما تعرضت مقرات الصحف وإذاعات محلية للقصف أيضاً، وأدت تلك الجرائم إلى إلحاق أضرار مادية بالغة فيها علاوة على إصابة ٣ صحفيين جراء تلك الجرائم.

كما تعرض قطاع التربية والتعليم ومنشآته، خلال العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى أضرار بالغة مست مجمل العملية التعليمية بشكل كامل وأدت إلى توقفها كلياً. وحرم نحو نصف مليون طالب وطالبة من الوصول إلى مؤسساتهم التعليمية لمدة ٢٣ يوماً متواصلة بسبب تعرض كافة مدن، قرى ومخيمات القطاع إلى الأعمال العسكرية الجوية، البرية والبحرية. وقد أدى العدوان إلى مقتل العشرات من الطلاب، المعلمين، والعاملين في المؤسسات التعليمية وإصابة المئات الآخرين منهم. وأدت العمليات الحربية، التي نفذتها القوات الحربية المحتلة، إلى تدمير العديد من المنشآت التعليمية، فقد تعرضت ١٥٠ مدرسة حكومية تتبع لوزارة التربية والتعليم للقصف والاعتداء والتدمير والتخريب، من أصل ٣٨٤ مدرسة حكومية في قطاع غزة يلتحق بها نحو ٢٥٠ ألف طالب وطالبة، كما طالت الاعتداءات الإسرائيلية والقصف العديد من المدارس التي تتبع وكالة الغوث، وقد تعرضت أيضاً ٤٦ مدرسة خاصة ورياض أطفال تتبع القطاع الخاص لتدمير وأضرار بدرجات متفاوتة. كما تضرر جراء العدوان معظم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، ونتج ذلك إما عن استهداف مباشر، كالقصف الجوي الذي استهدف الجامعة الإسلامية، وتجريف وتفجير عدة مرافق في كلية الزراعة «بيت حانون» التابعة لجامعة الأزهر، وقصف بقذائف المدفعية والدبابات للكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وجامعتي الأقصى وفلسطين، وإما جراء استهداف

قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لمؤسسات ومرافق مجاورة لمؤسسات التعليم العالي، وقد ألحق ذلك أيضاً أضراراً جسيمة بعدة مؤسسات تعليمية كجامعة القدس المفتوحة وكلية العلوم والتكنولوجيا.

وتعرضت سبع وعشرون مؤسسة أهلية وجمعية خيرية مدنية لأعمال التدمير على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان. وبلغ عدد المؤسسات التي كانت عرضة للاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الحربي بالقصف والتدمير، أو أعمال الاقتحام والتخريب خلال عمليات الاجتياح البري على أيدي جنود الاحتلال ١٥ مؤسسة وجمعية. كما لحقت أضرار مادية بالغة في ١٢ مؤسسة وجمعية أخرى جراء استهداف مواقع أخرى قريبة منها.

ونفذت قوات الاحتلال خلال عمليات الاجتياح البري التي استهدفت التجمعات السكانية المدنية، حملات اعتقال عشوائية واسعة النطاق في صفوف الفلسطينيين، خاصة في محافظتي شمال غزة ومدينة غزة، طالت عشرات المدنيين. وخلافاً لقواعد القانون الإنساني الدولي، نقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هؤلاء المعتقلين إلى سجون ومراكز اعتقال داخل أراضيها، وأخضعتهم لظروف اعتقال قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة وبطريقة تهدد حياتهم وصحتهم. و تابع المركز ملفات ٩١ معتقلاً خلال الحرب على غزة، تم الافراج عن ٦٧ منهم في وقت لاحق، فيما صدرت قرارات بحق ١٤ آخرين بتهمة مقاتل غير شرعي، افرج عن ٣ منهم في وقت لاحق. وتدعي تلك القوات بأن المعتقلين هم من أفراد المقاومة الفلسطينية، غير أن التحقيقات التي أجراها المركز، فيما بعد، تؤكد أن الغالبية العظمى من المعتقلين هم مدنيون اعتقلوا تعسفاً من داخل منازلهم بعد اقتحامها واستخدامهم أحياناً كدروع بشرية في مواجهة المقاومين، معرضين حياتهم للخطر، من بينهم أطفال تقل أعمارهم عن سن الثامنة عشرة وكبار في السن.

وقد خضع هؤلاء المعتقلون منذ اللحظة الأولى للاعتقال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. وتبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة، بالضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال بالأيدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الإسرائيلية "الشاباك"، يخضع خلالها المعتقل إلى جولات من التعذيب الشديد على مدى فترة طويلة.

وشنت القوات الحربية الإسرائيلية المئات من الهجمات الجوية، البحرية والبرية خلال عدوانها على قطاع غزة. وقد أدت تلك الهجمات إلى تدمير ٢١١٤ منزلاً بشكل كلي، تحتوي ٢٨٦٤ وحدة سكنية، وتضم ٣٣١٤ عائلة قوامها ١٩٥٩٢ شخصاً. كما أدت إلى تدمير ٣٢٤٢ منزلاً بشكل جزئي، وتحتوي ٥٠١٤ وحدة سكنية، وتضم ٥٤٧٠ عائلة قوامها ٣٢٢٥٠ شخصاً. وفضلاً عن ذلك، تعرض نحو ١٦٠٠٠ منزل آخر إلى أضرار مختلفة جراء القصف وأعمال التدمير، بما في ذلك احتراق العشرات منها وفي أحياء مختلفة في مدن القطاع. وعانى نحو ٥١٤٥٣ شخصاً حالة من الترويع والترهيب، واضطروا خلالها إلى إخلاء منازلهم قسرياً، وأصبحوا بلا مأوى.

وشنت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة، هجمات عسكرية جوية، بحرية، وبرية، استهدفت كافة المنشآت والمرافق الحكومية، بما في ذلك الوزارات والهيئات والمجالس المحلية. كما طالت تلك العمليات الممتلكات والأعيان المدنية، بما في ذلك المباني السكنية، مرافق القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالمصانع، المحلات والشركات التجارية، ورشات الحدادة والنجارة، مباني المؤسسات الأهلية، المرافق السياحية، الأندية الرياضية، المساجد، المقابر، مباني رياض الأطفال، المدارس والجامعات، مباني المؤسسات الإعلامية، المنشآت الطبية والأراضي الزراعية، بما في ذلك آبار وشبكات المياه والري، حظائر الحيوانات (مناحل العسل، ومزارع الطيور)، مرافئ الصيادين، مراكبهم، ومعدات الصيد الخاصة بهم. ولم تكن المنشآت الطبية ومباني منظمات الإغاثة الإنسانية بعيدة عن ذلك الاستهداف، بل تعرضت هي الأخرى إلى أعمال تدمير منهجي ومنظم، بل ومخطط له، خاصة وأن العديد منها تعرض إلى عمليات تدمير متكررة خلال فترة العدوان. كما طالت الهجمات العسكرية للقوات المحتلة المؤسسات الإعلامية العاملة في القطاع، واضطرت العديد من موظفي تلك المؤسسات وطواقمها العاملة إلى إخلائها جراء استهدافها بشكل مباشر.

وشهد قطاع غزة، خلال فترة العدوان الحربي الشامل الذي شنته قوات الاحتلال، أوضاعاً إنسانية كارثية، تدهورت خلالها مختلف جوانب الحياة للسكان على نحو غير مسبوق. وتعرض خلالها حياة نحو ١،٥ مليون فلسطيني يقطنون القطاع إلى خطر حقيقي، هدد حياتهم بصورة جماعية. وقد شهد القطاع وضعاً غذائياً كارثياً عجز خلاله السكان عن الحصول على احتياجاتهم الغذائية، وتفاقمت معاناة السكان المدنيين جراء النقص الشديد في تدفق رسالات الأغذية إلى مدن وقرى ومخيمات القطاع. ووفقاً للمصادر الرسمية المختلفة، فقد ألقت أزمة نقص الحبوب والدقيق بظلالها على عمل المطاحن الفلسطينية في القطاع. وزاد الأوضاع مأساوية المخاطر التي حدقت بالسكان عند خروجهم للحصول على الخبز أو الدقيق. وبسبب استمرار إغلاق المعابر

التجارية، وإحكام الحصار على القطاع منذ نحو عامين، وتقنين عدد وحجم السلع في أضيق نطاق، نفدت المئات من السلع، وخاصة السلع الغذائية منها، وارتفعت أسعارها بشكل مذهل، وصل إلى عدة أضعاف سعرها قبل بدء العدوان الحربي.

وقد توقف خلال فترة العدوان أكبر برنامج لتوزيع المعونات الغذائية في قطاع غزة، والذي تقدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) مرتين توقفاً تاماً، لمدة ٤ أيام. وقالت مصادر الأونروا: إن استهداف الطواقم التابعة لها، وإغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة ومنع دخول رسالات الأغذية والأدوية، أو تقنينها في أضيق نطاق هو السبب الرئيسي لهذا التوقف. وقد خلف هذا الوضع المأساوي أضراراً خطيرة على حياة مئات آلاف اللاجئين الذين يتوزعون على ٨ مخيمات في القطاع، بما في ذلك أوضاعهم الصحية وقدرتهم على الحصول على السعرات الغذائية اللازمة لهم.

وكان مئات الآلاف من السكان المدنيين قد اضطروا إلى إخلاء منازلهم بشكل قسري خلال فترة العدوان، وذلك هرباً إلى أماكن اعتقدوا أنها ستكون آمنة بعد أن تعرضت منازلهم وممتلكاتهم إلى استهداف مباشر أو غير مباشر على أيدي القوات الحربية المحتلة. وزادت وتيرة الإخلاء القسري حدة مع بدء القوات الحربية المحتلة اجتياحها البري للعديد من الأحياء في مدن وقرى وأحياء القطاع. وقدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدد السكان المدنيين الذين أخلوا منازلهم قسراً، هرباً من ويلات الحرب، بنحو ٥٠٠،٠٠٠ مواطن من السكان المدنيين.

وساهم في تفاقم الأوضاع الإنسانية بشكل مباشر، شن قوات الاحتلال حرباً نفسية موجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، استخدمت خلالها وسائل شتى لإرهابهم وترويعهم. إحدى هذه الأشكال وأبرزها، كانت التهديدات التليفونية التي تلقتها آلاف العائلات في أنحاء قطاع غزة تطالبهم فيها بضرورة مغادرة منازلهم بحجة قصفها واستهدافها، أو استهداف منازل مجاورة لها. وبحسب اعترافات قوات الاحتلال الإسرائيلي، فقد تلقت حوالي ٧٠٠٠٠ أسرة فلسطينية إنذارات من هذا القبيل. وقد ساهم ذلك بشكل كبير في نزوح عشرات آلاف العائلات إلى مناطق، اعتقدوا أنها أكثر أمناً خوفاً على حياتهم وحياة أطفالهم، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في مفاقمة الأوضاع الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين.

وفي الإطار ذاته، ألقت الطائرات الحربية مناشير فوق المدن والقرى والمخيمات في القطاع تحذرالسكان فيها من مساعدة ما أسمته "المجموعات الارهابية"، والقصد هنا هي مجموعات المقاومة المسلحة الفلسطينية التي واجهت قوات الاحتلال خلال الحرب على غزة. وأكثر من ذلك، اخترقت إذاعة قوات الاحتلال الإسرائيلي موجات الإذاعات المحلية الفلسطينية في غزة، وبثت نشرات وبيانات دعائية موجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في محاولة للتأثير على معنوياتهم.

كما استهدفت قوات الاحتلال خلال عدوانها الخدمات الأساسية التي تخدم السكان المدنيين في قطاع غزة بشكل منهجي. وتعرضت كافة الخدمات كمرافق الكهرباء، الهاتف، آبار المياه، بما فيها المياه المخصصة للاستخدام المنزلي وشبكاتها الرئيسية والفرعية، خدمات الصرف الصحي، بما فيها محطات المعالجة والتمديدات الخاصة بها، إلى عمليات تدمير شامل، وخاصة في العديد من أحياء ومناطق القطاع التي تعرضت للاجتياح البري. وقامت القوات الحربية المحتلة بقلب باطن الأرض بواسطة الجرافات العسكرية العملاقة، ودمرت كافة المرافق الصحية فيها وسوتها مع الأرض.

توصيات

يعبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن إدانته بأشد عبارات الإدانة لكافة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة على مدار ٢٣ يوماً. ويدين المركز تخاذل المجتمع الدولي، بما في ذلك فشل الإرادة السياسية للدول والحكومات، عبر مجلس الأمن الدولي، في الضغط على السلطات الحربية المحتلة ووقف كافة تلك الجرائم التي جرى اقترافها على مشهد ومسمع تلك الدول. كما يرى المركز أن مجلس الأمن، بما فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يتحملون المسؤولية القانونية والأخلاقية، عن ترسيخ دعائم السلم والأمن الدوليين، انطلاقاً من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك وضع نهاية لمعاناة شعب بأكمله لأكثر من ستة عقود من المعاناة، والتي عاني فيها السكان الفلسطينيون من الاستمرار في انتهاك حقهم في تقرير المصير، والذي يمثل حقاً مدنياً وسياسياً، فضلاً عن كونه حقاً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي ضوء ما اقترفته، وما تزال، قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد المدنيين والأعيان المدنية خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة، يدعو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المجتمع الدولي إلى:

- تحمل مسئولياته في إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على غزة، بما في ذلك تحمل نفقات إعادة الإعمار والضغط على قوات الاحتلال من أجل فتح المعابر من أجل إدخال المواد الاساسية اللازمة لإعادة الإعمار.

- التحقيق الجاد في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العدوان على غزة، بما في ذلك التحقيق في استخدام قوات الاحتلال لأنواع من الأسلحة المحظورة ضد السكان المدنيين، وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ملاحقة مقترفي تلك الجرائم، ومن أمر باقترافها أو صمت عن اقترافها من المستويين السياسي والعسكري لسلطات الاحتلال الحربي وقواته العسكرية.

- التدخل الفوري والفاعل لمنع الافلات من العقاب لكل من يثبت تورطه في تلك الجرائم المشار إليها، ورفع أي شكل من أشكال التمتع بالحصانة في ارتكاب مثل هذه الجرائم.

- الضغط على الدول والشركات الدولية من أجل وقف توريد كافة أنواع الأسلحة والذخائر التي أدت إلى انتهاكات جسيمة واسعة النطاق خلال العدوان على قطاع غزة.

- التحرك العاجل والفوري لإجبار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على رفع الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يمنع حرية التنقل والحركة للأشخاص والبضائع، وإنقاذ نحو ١،٥ مليون من سكان القطاع المدنيين الذين يعيشون حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، بسبب سياسة العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من المدنيين.

- وفاء الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف بالتزاماتها بموجب المادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تقضي بضمان احترام الاتفاقية في كافة الظروف، وكذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، واللتان تقضيان بملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف.

- ممارسة كافة أشكال الضغط، بما في ذلك آليات ومكانيزمات الأمم المتحدة الخاصة بضمان التزام إسرائيل، بصفتها سلطة محتلة للأراضي الفلسطينية المحتلة، من أجل الإذعان والوفاء بكافة التزاماتها القانونية، تجاه السكان المدنيين، بما في ذلك ضمان سلامة ورفاهية السكان.

- إسراع منظمة الأمم المتحدة في إعلان نتائج التحقيق الذي أجرته بشأن العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، ونشره على الملأ كي يتسنى متابعة نتائجه.

- الضغط على دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي من أجل تحمل كافة مسؤولياتها القانونية عن كافة النتائج التي أدى إليها عدوان قواتها الحربية المحتلة في قطاع غزة خلال العدوان الأخير، وخاصة كافة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها أفراد قواتها، وأدت إلى انتهاكات صارخة آذت الضمير الإنساني.

- ممارسة الضغوط على دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي من أجل فتح كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة فوراً، بما في ذلك المعابر المخصصة لحركة الأشخاص وتلك المخصصة لحرية تنقل البضائع، بما فيها الواردات والصادرات، وإلغاء كافة القيود المفروضة التي تمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

- الضغط من أجل رفع كافة القيود المفروضة على رسالات الأغذية والأدوية، وكافة أشكال المساعدات الإنسانية، التي تشرف عليها المنظمات الإنسانية الدولية، وتسهيل توريدها إلى السكان المدنيين الذين يكابدون عناء العدوان.

- الضغط على إسرائيل للإعلان الفوري عن السماح بتوريد ودخول كافة الاحتياجات الضرورية اللازمة لإعادة إعمار قطاع غزة، وخاصة كافة المواد الأولية اللازمة لعمليات البناء، إعادة البناء وترميم الممتلكات والأعيان المدنية التي جرى تدميرها على نطاق واسع خلال العدوان الحربي على القطاع.

- الضغط على إسرائيل لتحمل المسئولية الكاملة عن حماية المدنيين الفلسطينيين في جميع الظروف والأحوال، ووفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي، حيث إن وجود مقاومة مسلحة لا يبرر على أي نحو كان استخدام تلك القوة المفرطة بشكل غير متناسب، وإنه ينبغي التمييز دائماً بين المدنيين وغير المدنيين، لضمان حماية المدنيين وممتلكاتهم، وتجنب إيقاع الأذى والخسائر بينهم.

إعادة رسم الأحداث

يقدم هذا الجزء من التقرير سرداً عاماً لتسلسل العمليات العسكرية خلال العدوان الحربي الشامل، والذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٨ يناير ٢٠٠٩. ويستعرض هذا الجزء يوميات هذا العدوان بالتفاصيل العامة بدءاً من لحظة الهجمات الجوية الأولى على كافة مدن القطاع، في صباح يوم السبت، الموافق ٢٧ ديسمبر، والتي مثلت إعلاناً رسمياً ببدء الحرب على قطاع غزة وحتى إعلان وقف إطلاق النار فجر يوم الأحد الموافق ١٨ يناير ٢٠٠٩، حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية وقفاً لإطلاق النار من جانبها. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم الجرائم والانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الإنساني الدولي في أوقات الحرب، والتطورات المتتالية اللاحقة طيلة أيام الحرب التي استمرت لمدة ٢٣ يوماً، حيث بدأت الحرب بالغارات الجوية المكثفة على القطاع، ودعمتها عمليات القصف المدفعي من البر والبحر، وتطورت بعد أسبوع إلى الحرب البرية التي شهدت توغل القوات البرية الميدانية إلى عدة مناطق في القطاع.

غير أن هذا الجزء من التقرير يتطرق أيضاً إلى المقدمات التي سبقت اندلاع هذا العدوان، وقبل الخوض بتفاصيله اليومية، والتي كان من أبرز معالمها: استمرار حالة الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة وتدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة، واتفاق التهدئة ونهايته، بين الفصائل الفلسطينية وحكومة الاحتلال، والحملة الدعائية الإسرائيلية لحشد التأييد للعدوان على قطاع غزة.

مقدمات العدوان

يعتبر العدوان الإسرائيلي الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة يوم السبت الموافق ٢٧ ديسمبر، ٢٠٠٨ هو الأعنف والأشرس ليس فقط في تاريخ الاحتلال بل ربما في تاريخ قطاع غزة. وهو استمرار لسلسلة طويلة من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة التي اقترفتها، وما تزال، قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية. فقد تصاعدت وتيرة هذه الجرائم بشكل كبير منذ مطلع العام ٢٠٠٨، وكان هذا العام الأكثر دموية في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، حيث تدهورت حالة حقوق الإنسان على نحو غير مسبوق في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً في قطاع غزة. وكان من أبرز مشاهد هذا التدهور استمرار الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة، في شكل من أشكال العقاب الجماعي، المحظور بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي، والأكثر بشاعة في التاريخ الإنساني. فقد عمدت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إلي تكريس سياسة الحصار الشامل كواقع في حياة السكان الفلسطينيين المدنيين اليومية، وأدت تلك الممارسات إلى حالة كارثية من تدهور حقوق السكان المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن العام ٢٠٠٨ شهد نمطاً فريداً وغير مسبوق من حالات إحكام وتشديد إجراءات هذا الحصار الظالم، ومثل شكلاً من أشكال الخنق الاقتصادي والاجتماعي لكافة مناحي حياة المدنيين، بما فيها الحصول على الغذاء، الدواء، والوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، أو مرافق العمل التي توقف معظمها نتيجة لذلك، أو حتى السفر لأداء الشعائر الدينية أو للزيارات العائلية. فقد تم تكريس حالة الإغلاق التام للمعابر التجارية الخمسة المؤدية إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى معبر رفح البري، وحظر حركة وتنقل الأشخاص خارج القطاع، ومنع وصول الواردات أو خروج الصادرات بشكل كامل. وقد افادت تقارير المركز أن النصف الأول من العام ٢٠٠٨ شهد تصعيداً خطيراً في تعميق حالة الحصار، وبشكل دمر كل مناحي الحياة في قطاع غزة، وأوشك على إحداث كارثة إنسانية محققة، بسبب النقص الشديد في رسالات الأغذية والأدوية والمواد الأخرى اللازمة لحياة السكان فيه. فقد تم إغلاق المعابر التجارية المؤدية إلى قطاع غزة جميعها بشكل دائم، باستثناء بعض الفترات والأيام المحدودة التي سمحت فيها السلطات المحتلة بفتحها وفق آليات معقدة وصارمة، لم تكن لتسمح باستمرار الحياة الطبيعة وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين. فقد وصل عدد أيام إغلاق المعابر خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨، ووفقاً لتوثيق المركز، إلى ١٣٠ يوماً من الإغلاق الكلي، و٣٤ يوماً من الإغلاق الجزئي، أي بنسبة بلغت ٧٩٪، و٢١٪ من مجموع أيام تلك الفترة على التوالي.

ولم يكن الحصار الوجه الوحيد لجرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، حيث استمرت بالتوازي معه، أعمال القتل المتعمد، الاغتيالات، هدم، تجريف وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية، بما فيها المنازل والمباني السكنية، المنشآت الصناعية، المنشآت التجارية، الأراضي الزراعية والمرافق الحيوية وبنيتها الأساسية في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وفي تعبير واضح وصارخ عن حجم ما تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية في غضون أسبوع واحد، في الفترة الزمنية ما بين(٢٠٠٨/٢/٢٨– ٢٠٠٨/٣/٥) مائة وعشرة مواطنين، من بينهم ٢٧ طفلاً وطفلة و٦ نساء ومسعف وذلك خلال عمليات برية وجوية واسعة النطاق في شمال غزة، استخدمت فيها أحدث ما في ترسانتها العسكرية من وسائل قتالية وحربية. ولم يكن هذا الأمر استثنائياً، بل مثل سياسة منهجية من الاعتداءات المستمرة والمتكررة، وباستخدام القوة المفرطة ودونما تميز وبصورة غير متناسبة، هدفت إلى إلحاق الأذى بحياة المدنيين الفلسطينيين وأعيانهم وممتلكاتهم. أسفرت تلك الجرائم خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ عن مقتل ٤٤٠ فلسطينياً، من بينهم ٢٦٦ مدنياً، منهم ٦٥ طفلاً و٦ نساء، فضلاً عن إصابة مئات آخرين بجراح.

وفي ١٩ يونيو من منتصف العام ٢٠٠٨، تُوجت مساعٍ مصرية نشطة بالإعلان عن اتفاق التهدئة بين الفصائل الفلسطينية وسلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. ووفقاً للاتفاق المعلن، تتوقف الفصائل الفلسطينية عن إطلاق الصواريخ من صنع محلي باتجاه البلدات الإسرائيلية، في حين تلتزم قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن عمليات الاجتياح والقصف وملاحقة الناشطين الفلسطينيين، على أن تبدأ السلطات المحتلة بفتح المعابر تدريجياً أمام حرية مرور البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة. إلا أن إسرائيل، وكعادتها في التسويف والمماطلة، عمدت إلى التباطؤ في تنفيذ الشق المتعلق بفتح المعابر، غير مكترثة بالأوضاع الإنسانية المتدهورة. وفي حين التزمت الفصائل الفلسطينية باتفاق التهدئة، حيث لم تسجل أي من الخروق الجوهرية من قبلها للاتفاق المبرم على مدار الخمسة أشهر الأولى من اتفاق التهدئة. وفي المقابل ظلت المعابر الحدودية مغلقة لتزيد من حالة التدهور الخطير وغير المسبوق على صعيد الوضع الإنساني لسكان القطاع. وقد بات جلياً أن قوات الاحتلال تهدف إلى تغيير قواعد اللعبة وفرض التهدئة مقابل التهدئة وإبقاء الفلسطينيين تحت طائلة الحصار والقبول به كافضل الممكن، مع الإمعان في فرض قانون غطرسة القوة بإطلاق العنان ليدها

بتنفيذ الاجتياحات المحدودة دون أن يكون حق للجانب الفلسطيني بالرد على هذه الاعتداءات. وترجمت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي توجهاتها الجديدة، ووجهت ضربات استفزازية متكررة لاتفاق التهدئة. وكان أول خرق بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٦، حيث توغلت أربع سيارات جيب عسكرية شرقي بلدة خزاعة، شرقي محافظة خان يونس، وأطلق أفرادها النار تجاه مزارعين فلسطينيين ومتضامنين دوليين كانوا يعملون على زراعة أرضهم بالحبوب. وتوالى خرق الاتفاق بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨، بعد يومين من حالة التوغل الأولى، حيث توغلت قوات الاحتلال مرة أخرى في المنطقة ذاتها، وبدأت في أعمال تسوية وتجريف في المنطقة استمرت لعدة ساعات. وفي تصعيد خطير، ممنهج ومتدحرج قامت قوات الاحتلال، وتحديداً بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨، أي بعد أربعة أيام فقط من التوغلات السابقة، باغتيال أربعة من رجال المقاومة في منطقة القرارة، شرقي محافظة خان يونس. فقد توغلت مجموعة راجلة من قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لأكثر من ٢٠٠ متر في أراضي القطاع، معززة بآليات عسكرية وتحليق كثيف للطائرات الحربية. واستمرت هذه الهجمات الممنهجة في الفترة الزمنية التي حُددت بالربع الأخير من اتفاق التهدئة، حيث أقدمت قوات الاحتلال مرة أخرى، وبتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٦، على قتل أربعة من أفراد المقاومة الفلسطينية، شرقي مدينة غزة. وقد قتل الأربعة عندما أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه أربعة عناصر من ألوية الناصر صلاح الدين «الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية»، كانوا يتواجدون، شرقي حي الشجاعية، في مدينة غزة، ما أسفر عن مقتلهم على الفور.

ولم تتوقف هذه الجرائم التي تزامنت مع اقتراب انتهاء اتفاق التهدئة الذي كان مفترضاً في ١٩ ديسمبر من العام ٢٠٠٨، ولمدة تستمر ستة أشهر قابلة للتجديد، بل أخذت تسير في منحنى تصاعدي مستمر. وفي جريمة جديدة من جرائم القصف العشوائي الذي يستهدف المدنيين الأبرياء، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدنيا فلسطينياً في بلدة جباليا، شمال القطاع، بعدما أطلقت صاروخ باتجاه حديقة منزله الذي يقع على بعد أمتار من الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرق البلدة. وقد افادت تحقيقات المركز بأن القتيل كان يقوم بري أشجار حديقته أثناء سقوط الصاروخ عليها، والذي حول جثته إلى أشلاء مقطعة. وأصيب بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ احد أفراد المقاومة الفلسطينية في مخيم جباليا، شمال القطاع بعد استهدافه بصاروخ جوي، حيث تم بتر ساقيه. وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٦، أصيب ثلاثة من أفراد المقاومة الفلسطينية بجراح، وصفت جراح أحدهم بالخطيرة في بلدة بيت حانون، شمال القطاع، بعد استهدافهم بصاروخين جويين، فيما أصيبت في نفس الحادث امرأة فلسطينية بشظايا وهي داخل منزل عائلتها، التي تقطن في نفس المنطقة. ولم يتوقف المنحى التصاعدي للعدوان حيث تواصلت الهجمات على بعض المرافق المدنية، ففي فجر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/١٢/١٨، وبواسطة طائراتها الحربية قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي ورشة لتصليح السيارات في مدينة خان يونس، جنوب القطاع، مما أدى إلى تدميرها بالكامل، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة بالمنازل والممتلكات المدنية المحيطة بها.

ومع اقتراب الانتهاء الرسمي لاتفاق التهدئة، والذي كان مفترضاً بتاريخ ١٩ ديسمبر من نفس العام ٢٠٠٨، بدا واضحاً أن قوات الاحتلال الإسرائيلي دفعت بشكل منهجي مدبر ومتصاعد باتجاه الإنهاء الفعلي للتهدئة من خلال موجات الاعتداءات المتكررة في الشهرين الأخيرين لاتفاق التهدئة، الأمر الذي أدى إلى مقتل ١٠ فلسطينيين وقابله موجة من إطلاق الصواريخ من قبل المقاومة الفلسطينية. وأمام هذه السياسة الإسرائيلية التي أعاقت فتح المعابر واستمرت في الاعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم، بات واضحاً أن الفصائل الفلسطينية لن تقبل باستمرار هذا الوضع، وبالتالي بالتجديد لاتفاق التهدئة في ظل استمرار الحصار وما يرافقه من عدوان مستمر. وتوالت الأحداث في هذه المرحلة، وبوتيرة سريعة، متجهة نحو التصعيد على المستويين السياسي والعسكري، حيث بدأت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عملية الحشد للعدوان. وتجلى ذلك بشكل أكثر وضوحاً على صعيدين: الأول من خلال البدء في حشد مئات الدبابات، الآليات الحربية، زيادة عدد البوارج الحربية في بحر القطاع ونشر آلاف الجنود من قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بمحاذاة الشريط الحدودي الشرقي والشمالي، والثاني عبر حشد الدعم السياسي المحلي، الإقليمي والدولي لعملية حربية واسعة النطاق للقوات المحتلة في قطاع غزة.

وفي إطار تهيئة الأجواء العامة المحلية، الإقليمية والدولية للعدوان على غزة شرعت حكومة الاحتلال بشن حملة دعائية لتهيئة الرأي العام الدولي وتسويغ فكرة العدوان تحت دعاوى وشعارات القضاء على حكم حركة حماس في قطاع غزة، ومحاربة ما تسميه الإرهاب. وباشرت حكومة سلطات الاحتلال ذلك عبر تصوير قطاع غزة خطراً داهماً على دولة الاحتلال الحربي متناسية مسؤولياتها القانونية والأخلاقية التي نصت عليها قواعد القانون الإنساني الدولي ، والتي تُلزمها كقوة احتلال بالمسؤولية الكاملة عن حياة وأمن السكان المدنيين الواقعين تحت احتلالها. وفي السياق نفسه، طاف ايهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، العديد من العواصم الإقليمية والدولية لحشد التأييد للعدوان على قطاع غزة. ووجه أولمرت، يوم ٢٥

ديسمبر/كانون الأول نداءً أخيراً إلى أهالي قطاع غزة دعاهم فيه إلى الضغط على سلطات حماس من أجل وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وهدد بأنه خلافا لذلك لن يتردد في استخدام القوة.[1] كما هددت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية، في نفس اليوم، وبالتساوق مع هذا التهديد أيضا، وخلال اجتماعها مع المسؤولين المصريين في القاهرة، بإنهاء حكم حماس في غزة. ولم تكن هذه التهديدات جديدة بل مثلت جزءاً من خطة معدة سلفاً، وبغض النظر عن انهيار اتفاق التهدئة بين الحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين أو تجديده، الأمر الذي يؤكد إعداد السلطات المحتلة، وبمستوييها السياسي والعسكري، لخطة منهجية من أجل القيام بعدوان عسكري واسع النطاق على قطاع غزة. ويؤكد هذا الرأي التهديدات المستمرة التي كان عبر عنها العديد من قادة سلطات الاحتلال حتى قبل التوصل لاتفاق التهدئة في يونيو ٢٠٠٨ الماضي. وفي هذا السياق كان ماتان فلنائي، نائب وزير دفاع السلطات المحتلة، قد قال للإذاعة الإسرائيلية بأن إسرائيل على وشك أن تتخذ قراراً وزارياً بشن حملة عسكرية واسعة النطاق في القطاع.[2]

١ جاءت تصريحات إيهود أولمرت في مقابلة مع قناة العربية الإخبارية الفضائية، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨.
٢ جاءت تصريحات فلنائي على المحطة الإخبارية «إذاعة هولندا»، بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٨.

بدء عمليات القصف الجوي

في وقت كانت فيه شعوب العالم، وخاصة المسيحية منها، تحتفل بأعياد الميلاد المجيد، وعلى أعتاب الاحتفالات بالعام الجديد، والدعوات لعالم تسود فيه الحرية واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز أواصر الصداقة والتسامح بين الشعوب، في ذلك الوقت، وتحديداً بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، وبعد ثمانية أيام من الانتهاء الرسمي لاتفاق التهدئة، بدأت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بقرع طبول الحرب على قطاع غزة، لتعلن انكشاف الستار عن حرب بشعة تم الإعداد والتخطيط لها منذ زمن، ولتميط اللثام عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واسعة النطاق، وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي، ارتكبها جنودها، وعلى مدار ٢٣ يوماً. باغتت القوات الجوية المحتلة، بطائراتها من طراز اف ١٦، الطائرات المروحية والطائرات بدون طيار، نحو (١,٥) مليون فلسطيني يقطنون القطاع، ويمارسون حياتهم اليومية بشكل طبيعي. ونفذت غارات جوية ألقت خلالها مئات القنابل وأطلقت آلاف الصواريخ تجاه الممتلكات والأعيان المدنية، والتي يقع معظمها في الأحياء السكنية في مدن القطاع، التي تشتهر بأعلى كثافة سكانية في العالم. فقتلت وجرحت المئات من المدنيين الذين كانوا يمارسون حياتهم الطبيعية في مدارسهم، جامعاتهم ومستشفياتهم، وأصابتهم بحالة من الترويع والذعر غير مسبوقة في تاريخ القطاع. وكان المشهد الأكثر إيلاماً في حينه هو ذاك الذي فر فيه عشرات الآلاف من الأطفال، من طلاب المدارس، والمدنيين الآخرين هائمين بحثاً عن ملاذ آمن بعد أن تعذر وجوده في مدارسهم ومساكنهم، حيث استهدفت الطائرات الحربية كافة مدن القطاع في وقت واحد، وخلال أقل من خمس دقائق. ومثلت تلك البداية التراجيدية الإعلان العملي عن بدء العدوان الحربي الشامل على قطاع غزة. وشكلت الغارات الجوية السمة الأساسية للعدوان الحربي على القطاع خلال الأيام الثمانية الأولى من عمرها، وكانت تتزامن في العديد من المناطق، وخاصة في محافظتي غزة وشمال غزة، بعمليات قصف بري وبحري من كل من مرابض المدفعية والدبابات المنتشرة على حدود القطاع أو من البوارج الحربية التي كانت منتشرة وتحاصر ساحل القطاع البحري. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٣ وسعت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عدوانها وعملياتها العسكرية، لتعلن بدء المرحلة الثانية منه، والذي تمثل في اجتياح بري من عدة محاور قامت به مئات الدبابات، الآليات والجرافات العسكرية، ومدججة بكل أنواع الأسلحة الرشاشة المتوسطة والثقيلة مصحوبة بغارات جوية على مدار الساعة، إلى داخل نطاق الأحياء السكنية في عدة مدن في شمال، وسط وجنوب القطاع.

اليوم الأول: السبت ٢٠٠٨/١٢/٢٧

في سابقة خطيرة، مفاجئة ومباغتة لكل التوقعات، ودونما اكتراث بقواعد القانون الإنساني الدولي، والذي تمثل حماية المدنيين وممتلكاتهم أسمى غاياته في أوقات الحرب، وفي حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف، من صباح يوم السبت، الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٧، أغارت أسراب من الطائرات الحربية الإسرائيلية على قطاع غزة، وألقت عشرات القنابل الضخمة، من زنة ٢٠٠٠ رطل، وأطلقت مئات الصواريخ الضخمة على عشرات المباني والأعيان المنتشرة في محافظات القطاع، بما فيها المباني والمقرات الأمنية والشرطية، مواقع المقاومة الفلسطينية والمنشآت الحكومية التي تقدم الخدمات اليومية للسكان، في سابقة هي الأكثر دموية وبشاعة في تاريخ قطاع غزة. وتعرضت محافظة غزة للعدد الأكبر من الغارات الجوية الأولى، وكانت الأكثر تدميراً ووحشية، ومثلت على ما يبدو أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص من المدنيين الأبرياء. وقدر المراقبون مشاركة نحو ٦٠ طائرة حربية في تنفيذ نحو ٢٥٠ غارة جوية على نحو ٦٠ مبنى ومنشأة من المباني والمنشآت المدنية والأمنية في قطاع غزة، موقعة العدد الأكبر من الضحايا في اليوم الأكثر دموية وبشاعة في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي، منذ احتلاله للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧.

وتزامنت الغارات الجوية التي نفذتها الطائرات الحربية، وخلال وقت واحد لم يتجاوز الخمس دقائق، مع ساعة الذروة للحياة اليومية المعتادة للسكان المدنيون في قطاع غزة، وخاصة طلبة المدارس والجامعات، ما لا يمكن تفسيره إلا في سياق واحد فقط، وهو إيقاع الأذى بهؤلاء المدنيين، بل قتلهم وإصابتهم وترويعهم دونما اكتراث بأرواح الأبرياء العزل. وما يؤكد ذلك الاستنتاج هو المعرفة الدقيقة لقادة سلطات الاحتلال الحربي السياسيين والعسكريين، على حد سواء، بأن التوقيت الذي اتخذ لتنفيذ الضربة الأولى سيوقع الآلاف من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، خاصة وأن عشرات المباني والأعيان التي استهدفتها تلك الطائرات كانت محاطة بأكثر من ٢٠ مدرسة من كافة المراحل، وأكثر من ١٥ روضة من رياض الأطفال والعديد من المنشآت المدنية الأخرى التي تعج بالسكان المدنيين كالمستشفيات والمراكز الطبية والمساجد.

وجاء تنفيذ هذه الغارات في مثل هذا التوقيت لا ليعبر عن عدم اكتراث القوات المحتلة بحماية المدنيين وممتلكاتهم، وبالتالي شن غارات عشوائية وباستخدام مفرط للقوة القاتلة ودونما تمييز، بل ليؤكد النية بإحداث الأضرار الجسيمة وأعمال التدمير الشاملة، فضلاً عن الرغبة في إيقاع الأذى والقتل لكل من كان في محيط تلك الأعيان التي تم استهدافها أيضاً. فعلى سبيل المثال، وفي إحدى تلك الغارات، ألقت الطائرات الحربية أربع قنابل ضخمة، من زنة ٢٠٠٠ رطل، على مباني دائرة الضريبة المضافة والمكوس(مقر قيادة جهاز الأمن الوقائي سابقاً)، والتي تقع على مساحة نحو ١٠ دونمات، ويقع في محيطها أربع مدارس، ٤ دور لرياض الأطفال، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بما فيه مستشفى القدس وعشرات المباني السكنية. وقد كان واضحاً تماماً أن الغارات التي استهدفت تلك المباني ستؤدي بالتأكيد إلى أعمال تدمير شاملة للمكان، فضلاً عن احتمال مقتل وإصابة المئات إن لم يكن الآلاف من هؤلاء المدنيين الذين كانوا يمارسون حياتهم اليومية، وهو ما حدث فعلياً عندما سقط العشرات من القتلى، الجرحى والمصابين بحالات صدمة هستيرية.[٣] إن مثل هذا القرار هو ما يفسر العدد المرتفع من الضحايا الذين سقطوا خلال دقائق معدودة في يوم واحد هو الأكثر دموية وبشاعة في تاريخ هذا الاحتلال منذ ٤١ عاماً. فقد تزامن توقيت القصف مع انتهاء فترة الدوام الصباحي وبدء الفترة المسائية في مدارس القطاع، التي يتواجد الكثير منها بحكم الازدحام العمراني وضيق مساحة القطاع، بمحاذاة أو في محيط مقرات الشرطة التي تعرضت للقصف. وقد كان متوقعاً أن يؤدي إلى مقتل العديد من الأطفال والعشرات من المدنيين الأبرياء العزل الذين كانوا في محيط الأماكن التي تعرضت للقصف، والتي يقع معظمها في أماكن سكنية مدنية آمنة، دمرت معظمها بشكل كامل، وهو ما حدث فعلاً بسبب عدم الاكتراث بعواقب تلك الهجمات الجوية. ففي حوالي الساعة ١:٣٠ بعد الظهر، قامت إحدى الطائرات الحربية الإسرائيلية باستهداف مجموعة من طلبة كلية تدريب غزة التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، في شارع الصناعة وسط مدينة غزة، كانوا هم وتلاميذ آخرين من عائلة الريس ينتظرون الباصات لنقلهم، مما أسفر عن مقتل ١٢ شخصاً، بينهم ٩ طلاب و٤ آخرون كانوا متواجدين في المكان، بالإضافة إلى إصابة ٤٣ آخرين بجراح.

ووفقاً للإحصائيات النهائية التي أعدها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد أسفر القصف المفاجئ في اليوم الأول للحرب على قطاع غزة عن مقتل ٣٣٤ فلسطينياً، بينهم ٣٢١ مدنياً منهم ٢٣٨ شرطياً، بمن فيهم قائد جهاز الشرطة في غزة، اللواء توفيق جبر، وآخرون كانوا داخل مقراتهم الشرطية أو في محيطها أثناء القصف، و١٢ طفلاً، و٦ نساء .

اليوم الثاني: الأحد ٢٠٠٨/١٢/٢٨

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي دكها الوحشي والعنيف للمقرات الأمنية والشرطية والمؤسسات العامة، والأعيان المدنية من منازل وورش حدادة ومستودعات أدوية ومؤسسات إعلامية بكل قوة وشراسة. وقد بات أكثر من نصف مليون فلسطيني من طلبة المدارس، بكافة مراحلها الابتدائية، الإعدادية والثانوية، وهم من الأطفال، محرومين من الوصول إلى مدارسهم. وقصفت القوات الحربية الجوية المحتلة منطقة حي السلاطين، غربي بيت لاهيا، ما أسفر عن إصابة ثلاثة مدنيين، وهم رب أسرة وزوجته وابنه، بجراح. كما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، شقتين سكنيتين، في الطابق السابع والرابع من برجي الأزهر والتعليم في تل الهوى بغزة، ما أدى إلى إلحاق دمار كبير فيهما، ومقر فضائية الأقصى، في شارع النصر. وعادت الطائرات الحربية لتقصف جزءاً من مجمع مقر السرايا الحكومي، والذي استهدف في اليوم الأول، حيث يحتوي مجمع السرايا على «سجن غزة المركزي». واستهدفت طائرات الاحتلال من نوع اف ١٦منزلاً لعائلة كشكو في حي الزيتون، شرق غزة، مما أسفر عن تدمير المنزل كلياً، ومقتل امرأة وطفل وإصابة ٥ آخرين بجراح. وتعرض مسجد البورنو المقابل لمستشفى مجمع الشفاء الطبي، ، وسط مدينة غزة، وكذلك مسجد عز الدين القسام في عبسان الجديدة، شرق مدينة خان يونس، إلى قصف أدى إلى تدميرهما كلياً. وفي مدينة رفح قصف مبنى بلدية رفح، ومجمع للأدوية والعديد من المواقع الأمنية على الشريط الحدودي مع مصر.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٢٣ مواطناً، من بينهم ٢٠ مدنياً. من بين القتلى أربعة توفوا متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها خلال اليوم الأول للعدوان.

اليوم الثالث: الإثنين ٢٠٠٨/١٢/٢٩

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حربها المفتوحة على قطاع غزة، وشنت المزيد من الهجمات الجوية العشوائية، وباستخدام مفرط للقوة ودونما تمييز. وأطلقت تلك القوات عشرات القنابل الضخمة والصواريخ، من الجو البحر،

٣ أعلن ايفي بنياهو أن نحو ٢٥٠ طلعة جوية نفذتها نحو ٦٠ طائرة حربية إسرائيلية واستهدفت ما يزيد عن ٥٠ موقعاً عسكرياً لحركة حماس. انظر: http://dover.idf.il/IDF/English/News/the_Front/08/12/2801.htm

على المنازل والمباني السكنية، المنشآت المدنية، بما فيها المساجد المتواجدة داخل الأحياء المكتظة. وكان من أبرز الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال هذا اليوم هو قصفها لمسجد عماد عقل في مخيم جباليا. ففي ساعات الفجر الأولى، حوالي الساعة ١٢:١٥ليلاً، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مسجد عماد عقل المكون من ثلاثة طوابق في بلوك ٥ في مخيم جباليا. أسفر ذلك عن تدمير المسجد بالكامل، وتدمير منزل مجاور يعود للمواطن أنور خليل بعلوشة، وانهياره على رؤوس قاطنيه، مسبباً مقتل خمسة من طفلاته، أصغرهن في الرابعة من عمرها، فيما أصيب هو وزوجته وثلاثة من أطفاله الآخرين بجراح. والقتيلات هن، جواهر، ٤ أعوام، دنيا، ٨ أعوام، سمر، ١٢ عاماً، إكرام ١٤ عاماً، وتحرير، ١٧ عاماً. هذا وقد أصيب أيضاً، ١٧ مدنياً آخرون، من بينهم خمسة أطفال من سكان المنازل المجاورة التي تضررت بشكل كبير، في قصف للطائرات استهدف مسجد الزاوية، في شارع الزاوية، في عزبة عبد ربه، شرقي بلدة جباليا، ما أدى إلى تدمير المسجد. وفي جريمة بارزة تعكس مدى الاستهتار بأرواح المدنيين قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية في حوالي الساعة ٣:٠٠ بعد الظهر، منزل المواطن عبد الغني حمدان، الواقع في شارع السكة بالقرب من دوار زمو، شرق جباليا، الأمر الذي أدى إلى تدمير المنزل وتضرر ورشة حدادة مجاورة للمنزل تعود ملكيتها للمواطن أحمد سمور. وبعد حوالي نصف ساعة توجه صاحب الورشة وعدد من الشبان وقاموا بمحاولة نقل محتويات الورشة التي تضررت في سيارة نقل صغيرة من نوع مرسيدس، وفي هذه الأثناء وذلك عند الساعة ٤:٠٠ مساءً قامت قوات الاحتلال بقصف السيارة والمواطنين الذين كانوا يقومون بإخلاء الورشة ما أدى إلى مقتل ثمانية مواطنين، من بينهم ٣ أطفال، وإصابة أربعة بجراح بالغة وحروق جراء انفجار أنابيب غاز الأوكسجين المستخدمة في الورشة. كما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، مبنى المختبرات في قسم الطالبات بالجامعة الإسلامية بغزة، ما أدى إلى تدميره وإلحاق دمار في مبانٍ مجاورة، وقصفت كذلك الطائرات الإسرائيلية، فناء مدرسة بنات الشاطئ «ب»، التابعة للأونروا، في مخيم الشاطئ بغزة. وفي إحدى الجرائم البارزة والدامغة لوحشية الاحتلال، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخين باتجاه منزل المواطن رائد العطار، وهو أحد قيادات كتائب القسام، والواقع في مخيم يبنا في رفح. أصاب أحد الصاروخين المنزل بشكل مباشر، مما أدى إلى تدميره بالكامل، فيما أصاب الصاروخ الثاني منزل المواطن زياد العبسي الذي يبعد عنه نحو ٣٠٠ متر، ما أدى إلى تدمير المنزل المكون من طبقة واحدة من الأسبستوس، وانهياره على رؤوس قاطنيه، ومقتل ثلاثة من أطفاله وهم نيام، وهم: صدقي ٣ أعوام، أحمد، ١٢ عاماً، ومحمد، ١٤ عاماً، فضلاً عن إصابته هو وزوجته التي أصيبت بجراح خطيرة وثلاثة من أطفاله الآخرين بجراح.

وكانت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٢٩ مواطناً، منهم ٢٥ مدنياً، بينهم ١٥ طفلاً، وامرأتان. وكان من بين القتلى اثنين من المواطنين توفيا متأثرين بجراحهما التي أصيبا بها خلال العدوان.

اليوم الرابع: الثلاثاء ٢٠٠٨/١٢/٣٠

كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي من قصفها للمنشآت والأعيان المدنية، خلافاً لما كانت تدعيه أنها معاقل لأفراد من حركة حماس في محاولاتها لتبرير قصفها وقتلها للمدنيين. إلا أن الدلائل على الأرض أشارت إلى أن تلك القوات افرطت في استخدامها للقوة المسلحة المميتة، حيث كانت غالبية المنشآت التي تم استهدافها مدنية عامة، وأملاكاً خاصة تقع وسط أحياء سكنية مكتظة. وبات واضحاً، بالتالي، أن قاعدة الاستهداف الإسرائيلية هي بمساحة طول وعرض قطاع غزة، وأن المدنيين العزل هم من يدفعون الثمن الباهظ من أرواحهم وممتلكاتهم جراء هذه السياسة العدوانية غير المسبوقة. وكان معظم من سقطوا خلال اليوم الرابع جراء تلك الغارات المتتالية والمكثفة من السكان المدنيين، ولحقت أضرار جسيمة بعشرات المنازل التي تقع في محيط المنازل والمنشآت المستهدفة. فقد أطلقت قوات الاحتلال صاروخاً باتجاه ثلاثة أطفال من عائلة حمدان، كانوا بالقرب من منزلهم في شارع حمد، غرب بلدة بيت حانون، مما أدى إلى مقتل طفلتين شقيقتين، وإصابة شقيقهما الثالث بجراح بالغة، توفي على إثرها. وفي إطار حربها على المؤسسات الرسمية استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مجمع الوزارات في حي تل الهوى، وموقعاً للشرطة البحرية في حي الشيخ عجلين وعادت وقصفت مجمع الوزارات في حي تل الهوى، في مدينة غزة مرة أخرى في غضون نصف ساعة. وقصفت طائرة حربية إسرائيلية مسجد الفاروق عمر بن الخطاب الواقع في مخيم البريج (بلوك ٩) بصاروخ واحد، ما أدى إلى تدميره كلياً. وواصلت الطائرات الحربية قصفها بالقنابل الإرتجاجية منطقة الشريط الحدودي بين القطاع ومصر.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ١٢ قتيلاً، ٩ منهم من المدنيين، بينهم ٣ أطفال. وكان من بين القتلى ثلاثة مواطنين متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها في وقت سابق من هذا العدوان على قطاع غزة.

اليوم الخامس: الأربعاء ٢٠٠٨/١٢/٣١

في تطور خطير قصفت طائرات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سيارة إسعاف، تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، وذلك خلال قيامها بمحاولة إجلاء

القتلى والجرحى في إحدى الغارات الليلية. وفي حوالي الساعة الثانية من فجر اليوم الأربعاء، الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣١، أطلقت طائرة استطلاع صاروخاً تجاه سيارة إسعاف خلال تواجدها في منطقة تلة الريس، شرقي مدينة غزة، عندما كان أفراد طواقمها يقومون بإجلاء عدد من الضحايا الذين تعرضوا لقصف جوي في المنطقة. أسفر ذلك عن مقتل المسعف محمد سعيد أبو حصيرة ،٢١ عاماً، وإصابة كل من الطبيب إيهاب عمر المدهون،٣٥ عاماً، و سائق الإسعاف وهو حشمت عجور، ٣٠ عاماً، بجراح خطيرة نقلا على إثرها لمستشفى كمال عدوان في مدينة بيت لاهيا. وافادت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان أن الطبيب إيهاب المدهون قد فارق الحياة في وقت لاحق من ظهر اليوم.

وفي ذات اليوم، وسعت قوات الاحتلال دائرة استهدافها للمباني الحكومية للسلطة الوطنية في غزة، فطالت مبنى قصر الحاكم في شارع شارل ديغول، بالقرب من مجمع أنصار وسط مدينة غزة، وقد أدى القصف إلى تدميره كلياً. كما طال القصف في ذات اليوم مبنى وزارة العدل في حي تل الهوى في مدينة غزة، ما أدى إلى تدميرها بالكامل، حيث ألحقت أضراراً جسيمة بمبنى وزارة التربية و التعليم المجاورة لها. كما طال القصف مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني (الجديد)، الواقع في شارع عمر المختار في مدينة غزة، ما أدى إلى تدميره بالكامل.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ١٢ قتيلاً جميعهم مدنيون، من بينهم ٤ أطفال، وامرأتان. ومن بين القتلى ٣ متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها في أوقات سابقة خلال العدوان على قطاع غزة.

اليوم السادس: الخميس ٢٠٠٩/١/١

باتت مظاهر القتل والتدمير والخراب مع بداية العام شواهد صارخة على بشاعة همجية الاحتلال ودليل إدانة لمؤامرة الصمت الدولية حيال ما تقترفه قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، حيث واصلت تلك القوات قصفها للمنشآت المدنية الخاصة والعامة. فقد قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية خزان المياه الواقع شمال أبراج الندى وجمعية أبناء البلد الخيرية،في بيت حانون. كما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مسجد الخلفاء الراشدين في جباليا، ما أدى إلى تدميره بشكل شبه كلي. وواصلت الطائرات الحربية الإسرائيلية قصفها بالصواريخ والقنابل الإرتجاجية أنفاقاً أرضية على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية، جنوبي مدينة رفح. أحدث القصف أصوات انفجارات واهتزازات شديدة أوقعت أضراراً مادية في عدد من المنازل المتاخمة للحدود. وأقدمت قوات الاحتلال على ارتكاب جريمة جديدة من جرائمها البشعة بقصف منزل الدكتور نزار ريان والواقع بالقرب من مسجد الخلفاء الراشدين، في مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة. وقد أدى قصف منزل الدكتور ريان، ٤٩ عاماً، وهو قيادي بارز في حركة المقاومة الإسلامية(حماس)، إلى تدمير المنزل المكون من خمس طبقات، ومقتل الدكتور ريان وزوجاته الأربع وأحد عشر من أبنائه وهم: ١) هيام عبد الرحمن ريّان، ٤٥ عاماً؛ ٢) أمان خليل ريّان، ٤٦ عاماً؛ ٣) نوال إسماعيل ريّان، ٤٠ عاماً؛ و٤) شيرين سعيد ريّان، ٢٥ عاماً؛ وأبناؤه الأحد عشر، وجميعهم من الأطفال، وهم: أسعد، عامان؛ أسامة بن زيد وعائشة، ثلاثة أعوام؛ ريم، أربعة أعوام؛ مريم وحليمة، خمسة أعوام؛ عبد الرحمن، ستة أعوام؛ عبد القادر وآية، ١١ عاماً؛ زينب، ٨ أعوام؛ وغسان، ١٦ عاماً.

وقد بلغت حصيلة القتلى لهذا اليوم في صفوف المواطنين ٢٦ قتيلاً، منهم ٢٣ مدنياً، (من بينهم ١٥ طفلاً و٥ نساء). وكان من بين القتلى أحد المواطنين متأثراً بجراحه التي أصيب بها خلال العدوان على قطاع غزة.

اليوم السابع: الجمعة ٢٠٠٩/١/٢

شنت الطائرات الحربية للقوات المحتلة المزيد من الغارات الجوية والبحرية على كافة أنحاء قطاع غزة، واستمر سقوط العشرات من الضحايا من القتلى والجرحى، وخاصة الأطفال. وبدأت الحقائق على الأرض تشير إلى أن جميع سكان القطاع باتوا في دائرة الاستهداف، وتفيد مشاهد الدمار إلى أن هناك نية مبيتة للقضاء على جميع مقدرات ومقومات الحياة للمدنيين الفلسطينيين، سواءً باستخدامها لأعتى آلتها الحربية من طائرات ومدفعية، أو من خلال الحرب النفسية التي عملت جاهدة على بثها في صفوف السكان المدنيين من خلال المنشورات التي قامت بإلقائها عليهم عبر الجو وتطالبهم فيها بالرحيل عن منازلهم ومناطق سكناهم. ففي محافظة شمال قطاع غزة، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مسجد السلام، شرقي بلدة جباليا، ما أدى إلى تدميره. وفي واحدة من شواهد العدوان الصارخة، والدالة على وحشية قوات الاحتلال، وعدم اكتراثها بأبسط القواعد الأخلاقية أو القانونية، أقدمت قوات الاحتلال على إطلاق صاروخ تجاه ثلاثة أطفال من عائلة الأسطل، كانوا يلهون في شارع فرعي، بمنطقة القرارة، شرق خان يونس. أسفر ذلك عن مقتل

الأطفال الثلاثة بينهم شقيقان، والثالث ابن عمهم، وقد فصل رأسه عن جسده جراء إصابته بالصاروخ بشكل مباشر في منطقة تبعد نحو ٤ كيلو مترات عن منطقة الشريط الحدودي مع إسرائيل، ما يؤكد أن عمليات استهداف الأطفال والنساء تتم دونما اكتراث، ودون أي اعتبارات إنسانية أو أخلاقية. كما قامت تلك القوات بقصف مسجد السلام الكائن شرق شارع القرم، شرقي بلدة جباليا، ما أدى إلى تدمير المسجد.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المدنيين لهذا اليوم ١٧ قتيلاً، بينهم ١٥ من المدنيين(٥ أطفال وثلاث نساء). وكان من بين القتلى ثلاثة مواطنين توفوا متأثرين بجراحهم التي أُصيبوا بها في أوقات سابقة، خلال أيام العدوان السابقة على قطاع غزة.

اليوم الثامن: السبت ٢٠٠٩/١/٣

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها وسط هجمات جوية متكررة وعنيفة، استهدفت فيها مزيداً من المنازل السكنية والمنشآت المدنية، بالتوازي مع أعمال القصف المدفعي من البر والبحر باتجاه التجمعات السكانية والأراضي الزراعية، وبمساندة الطيران الحربي الإسرائيلي. وقد شهد شمال القطاع ومدينة غزة تحديداً أعنف تلك الهجمات التي كانت قد شُنت حتى تاريخه منذ بدء العدوان الأخير على القطاع، حيث قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية في ساعات الفجر المدرسة الأمريكية، غرب بيت لاهيا، فدمرتها تدميراً تاماً، وأسفرت عن مقتل حارسها **سالم حمد أبو قليق**، ٢٥ عاماً. وفي جريمة جديدة، من بين الجرائم البشعة التي اقترفتها قوات الاحتلال، كإحدى أبرز الشواهد الصارخة، التي تؤكد عدم اكتراث القوات الحربية المحتلة بقواعد القانون الإنساني الدولي، وفي حوالي الساعة ٥:٢٠ مساءً، أطلقت إحدى الطائرات الإسرائيلية صاروخاً تجاه المدخل الغربي لمسجد الشهيد إبراهيم المقادمة، الكائن في شمال مخيم جباليا، بالقرب من مستشفى الشهيد كمال عدوان، ما أسفر عن مقتل ١٥ مواطناً من المصلين في داخله، وإصابة ٤٠ آخرين.

ومن ناحية أخرى، شهد مساء السبت الموافق ٢٠٠٩/١/٣ ، تقدم القوات البرية من عدة محاور من الشمال والوسط والجنوب في قطاع غزة. فقد باشرت الآليات العسكرية، من الدبابات والجرافات الحربية العملاقة للقوات المحتلة الميدانية، بالتوغل في شمال القطاع من عدة محاور، وسط قصف مدفعي عنيف ومساندة من الطائرات الحربية. وبالتوازي مع ذلك، بدأت عمليات توغل شرقي أحياء الزيتون والتفاح والشجاعية، في مدينة غزة، وسط استمرار لقصف مدفعي، جوي وبحري عنيف للمناطق السكانية والأراضي الزراعية لمناطق تمتد على طول الشريط الحدودي الشرقي والشمالي للقطاع. وقد أسفر القصف في كل من حي الزيتون والشجاعية عن مقتل ١٢مواطناً، تسعة منهم من المدنيين، ومن بين القتلى ٣ أطفال و٣ نساء، قتلوا جميعهم داخل منازلهم بعد استهدافها بالقذائف من قبل الدبابات الإسرائيلية. كما بدأت قوات الاحتلال بالتوغل شرقي مدينة رفح، في محيط مطار غزة الدولي، وسط قصف مدفعي كثيف تجاه المنازل السكنية والأراضي الزراعية في المنطقة. وقد رافق عمليات القصف المستمر نزوح عدد كبير من المواطنين عن منازلهم خوفاً من القصف وبحثاً عن ملاذ آمن.

وقد بلغت حصيلة القتلى لليوم الثامن من الحرب، مقتل ٣٢ مواطناً، من بينهم ٢٤ من المدنيين، منهم ٨ أطفال وامرأة واحدة.

الاجتياح البري

بعد ثمانية أيام من القصف العنيف والمتواصل من الجو والبر والبحر على قطاع غزة ، باشرت قوات الاحتلال في تطوير عملياتها العسكرية بالانطلاق نحو الهجوم البري، ضاربة بعرض الحائط، وبشكل متعمد قواعد القانون الإنساني الدولي، والتي توفر الحماية للمدنيين وممتلكاتهم في وقت الحرب. وتزامن ذلك مع تجاهل السلطات الحربية المحتلة، وبكل استهتار وصلف، لكل الدعوات الدولية، الرسمية والشعبية، التي اجتاحت العالم مطالبة إياها بوقف العدوان. ففي مساء السبت الموافق ٢٠٠٩/١/٣ باشرت القوات البرية المحتلة، والتي كانت في حالة حشد مستمر لترسانتها العسكرية على امتداد الشريط الحدودي الشمالي والشرقي للقطاع، قبل بدء العدوان، بالتقدم إلى عمق مناطق القطاع من عدة محاور، من الشمال والجنوب والوسط تحت مظلة من نيران المدفعية والأسلحة الرشاشة الكثيفة، وفي ظل قصف مدفعي وصاروخي جوي، بحري وبري لتغطية تقدم القوات. وقامت تلك القوات بتقسيم القطاع إلى عدة مناطق وتقدمت مئات الأمتار في داخل نطاق الأحياء السكنية في مدينة غزة ومحيطها، مدن محافظة شمال غزة وباقي المحافظات الأخرى.

وفي صبيحة انسحاب القوات البرية الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها على مدار أسبوعين كاملين في أنحاء متفرقة من قطاع غزة، خاصة في منطقتي مدينة غزة وشمال غزة، تدفقت آلاف العائلات التي اضطرت إلى اللجوء إلى مناطق أخرى، أكثر أمناً، خاصة مراكز الإيواء التي افتتحتها وكالة الغوث في مدارسها، إلى مناطق سكناهم لتفقد منازلهم وممتلكاتهم. وبمجرد وصولهم إلى تلك المناطق، خاصة منطقة عزبة عبد ربه، شرق جباليا؛ منطقة التوام والسلاطين، غرب بيت لاهيا؛ منطقة جحر الديك، شرق مدينة غزة؛ ومنطقة الزيتون، جنوب شرق مدينة غزة، صدموا من هول وفظاعة ما رأوا من تدمير وإبادة معظم المنازل والممتلكات في تلك المناطق، وتجريف الأراضي وتخريب البنية التحتية بالكامل. وعلى الرغم من بشاعة الصور التي كانت وسائل الاعلام المحلية والعالمية تنقلها مباشرة حول مجريات العدوان الإسرائيلي يوماً بيوم وساعة بساعة، بما في ذلك جرائم استهداف المنازل والممتلكات، كانت هنالك صورة أخرى أكثر قتامة خلف الكواليس، بعيدة عن وسائل الاعلام، حيث حظر عليها الدخول إلى تلك المناطق التي أعلنت كمناطق عسكرية مغلقة. فقد أعملت الجرافات والآليات الإسرائيلية الضخمة قتلاً وتدميراً لكل ما هو قائم في المناطق التي احتلتها خلال الاجتياح.

وبالإضافة إلى التدمير الواسع التي ألحقته الآليات الإسرائيلية بممتلكات المدنيين والبنية التحتية، كانت هناك صورة أخرى من صور المعاناة التي كابدتها العائلات التي آثرت، أو اضطرت للبقاء في منازلها في المناطق التي احتلتها قوات الاحتلال. فقد حول جنود الاحتلال تلك المنازل إلى ثكنات عسكرية، اتخذت لإطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين. ووفقا لتوثيق المركز، وافادات الضحايا، فقد حول جنود الاحتلال البيوت المحتلة إلى سجون ومعتقلات لأصحابها تفتقر إلى أدنى الخدمات الإنسانية. وروى العديد من الضحايا للمركز، شهادات مروعة حول ما عانوه طيلة أيام الاجتياح، من ترويع وخوف، تبدأ باقتحام المنزل بصورة مرعبة عبر إطلاق النار والقذائف على المنزل المستهدف، تمهيداً لاحتلاله. ومن ثم تحجز العائلة في إحدى الغرف داخل المنزل، وتمنع من التحرك نهائياً، ويمنع عنها المأكل والمشرب، فيما عليها قضاء حاجتها داخل هذه الغرفة. في المقابل، يقوم جنود الاحتلال بالتمتع واستخدام أمتعة المنزل المحتل دونما وازع أخلاقي، بما في ذلك استخدام الأسرة والأغطية، وإلقاء القمامة داخل الغرف، وكتابة الشعارات العنصرية على جدران المنزل الداخلية.

ولا تتوقف التصرفات العدوانية من قبل جنود الاحتلال تجاه المدنيين الفلسطينيين عند هذا الحد، بل تعدتها لتصل إلى سرقة محتويات بعض المنازل التي احتلوها، وحتى سرقة بعض الاموال. وتقدم عدد من المواطنين بشكاوى للمركز ضد جنود الاحتلال يتهمونهم بسرقة بعض الأموال والأمتعة من داخل منازلهم لدى احتلالهم لها خلال الاجتياح. وتابع المركز إحدى القضايا لمواطن سرقت منه بطاقة الائتمان الخاصة به من داخل بيته، وتم سحب مبلغ من المال من داخل بنوك في إسرائيل. وكان المواطن أحمد محمد رفيع، وهو موظف من حي الزيتون بغزة، قد تقدم بشكوى للمركز الفلسطيني في أبريل الماضي حول قيام أحد جنود الاحتلال بسرقة بطاقة الائتمان الخاصة به من داخل منزله، خلال فترة الاجتياح. وبعد متابعة حثيثة من قبل محامي المركز، وتقدمهم بشكوى للنيابة العامة لدولة إسرائيل، وتقديمهم البيانات اللازمة التي تثبت حالة السرقة، تم فتح تحقيق في الموضوع، وأثبتت تحقيقات النيابة قيام أحد جنود الاحتلال بسرقة بطاقة الائتمان الخاصة برفيع، وسحب ما يقارب (١٦٠٠) شيكل إسرائيلي، من بنكين داخل إسرائيل. وقد تم التحقيق مع الجندي واعترف بالواقعة، وقام محاميه برد المبلغ المذكور إلى المتضرر، وطالب موكلي رفيع (المركز) بسحب القضية المودعة لدى المحكمة. ويواجه الجندي الإسرائيلي حالياً ثلاث تهم، هي السلب، الاختلاس، والسلوك غير الملائم.

وفيما يبدو أن مجمل تصرفات جنود الاحتلال خلال الحرب على غزة، لم تأت من فراغ، بل جاءت منسجمة إلى حد كبير وتعليمات حاخامات اليهود للجنود والضباط الإسرائيليين في مواجهة الفلسطينيين. فقد سلمت قيادة قوات الاحتلال الإسرائيلي "كتيباً إرشادياً" لضباط وجنود الاحتلال الإسرائيلي الذين شاركوا في عملية "الرصاص المنهمر"، صادر من قبل حاخام الجيش الإسرائيلي، يحوي تعليمات وإرشادات لهم بقتل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم. فقد أعد الحاخام سلمه ابينير سليط،كتيباً لتعليم التوراة يوميا للجنود والضباط بعملية الرصاص المنصهر، بعنوان اذهبوا قاتلوا من يقاتلني، يحثهم خلاله على قتل المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ وعلى تدمير المنازل.

اليوم التاسع: الأحد ٢٠٠٩/١/٤

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عدوانها المستمر على قطاع غزة وسط تصعيد جديد من خلال تهديدها بتوسيع العدوان البري، معلنة بدء هجومها البري على مدن القطاع. وقد شهد هذا اليوم، بالتوازي مع الهجوم البري، استمراراً لعمليات القصف الجوي والبحري العشوائي للأماكن السكنية. وبات واضحاً أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تسعى، عبر عملياتها العسكرية الميدانية، إلى إجبار السكان المدنيين على إخلاء مساكنهم قسرياً، وهو ما حدث فعلياً حيث شهدت المناطق الشمالية للقطاع، ومدينة غزة تحديداً، قصفاً مكثفاً ووحشيا من البر والبحر والجو، ربما هو الأعنف والأشد وطأة في تاريخ المدينة. وخلف ذلك حالة غير مسبوقة من التهجير القسري الجماعي في صفوف آلاف المدنيين الفلسطينيين، الذين عانوا كثيراً بحثاً عن ملاذ آمن. وباشرت قوات الاحتلال تقدمها بطريقة بطيئة، حيث اتخذت من البيوت القائمة الآمنة والأهلة بسكانها ممرات لها بعد إزالتها وتدميرها. وتم تدمير الكثير من تلك البيوت على رؤوس قاطنيها في عدة حوادث مختلفة. وأدى ذلك إلى مقتل وإصابة من فيها بصورة متعمدة ومباشرة، وبطريقة تعكس مدى الوحشية والاستهتار بحياة المدنيين وممتلكاتهم. وسجل المركز العديد من الشهادات من السكان الضحايا، والتي افادت باستخدام القوات الحربية المحتلة للمواطنين كدروع بشرية، والتي تمثل جريمة حرب بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي. وقد شهدت مناطق الاحتكاك، وبخاصة منطقة العطاطرة والسلاطين وأبراج الندى والمناطق الغربية والشمالية من بيت لاهيا، القريبة من المناطق التي توغلت فيها قوات الاحتلال، إطلاق نيران مكثفة من الأسلحة الثقيلة والقذائف المدفعية باتجاه منازل المواطنين. وأدى ذلك إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين صفوف الأبرياء من المدنيين العزل، وأسفر عن مقتل الكثير من العائلات الفلسطينية بأكملها في عدة حوداث. وبالتزامن مع هذا التوغل، استمرت الغارات الجوية فقامت قوات الاحتلال بقصف مسجد عمر بن عبد العزيز في بلدة بيت حانون وتدميره بشكل كامل وإلحاق أضرار مادية بعدة منازل مجاورة. وفي جريمة أخرى من الجرائم البشعة التي تميز هذا العدوان، قصفت قوات الاحتلال تجمعاً للمواطنين بالقرب من مدرسة أبو عبيدة بن الجراح، في بيت لاهيا، شمالي القطاع. وعندما هرع عدد من سكان المنطقة لإسعاف المصابين، تجدد القصف مرة أخرى، ما أسفر عن مقتل تسعة مواطنين من سكان المنطقة. وقتل رجل من عائلة أبو حليمة وأبناؤه الأربعة وأصيب باقي أفراد العائلة جراء قصف قوات الاحتلال منزله وهم بداخله. ويؤكد شهود العيان أن قوات الاحتلال قصفت منزلهم في حي السيفا، ببيت لاهيا بعد أن سيطرت تلك القوات عليه، ودون أن يكون هناك اشتباكات مباشرة مع أفراد المقاومة. ولدى نقل المواطنين للجرحى وجثمان أحد الأطفال بواسطة جرار زراعي أطلقت قوات الاحتلال النار نحوهم مما أسفر عن مقتل اثنين آخرين وإصابة اثنين. وفي ساعات الظهر قتلت قوات الاحتلال خمسة مواطنين، بينهم ثلاثة أطفال، أثناء تواجدهم فوق سطح منزل عائلة النمر الواقع في حي الزيتون بعد سقوط قذيفة على سطح المنزل. كما شهدت عدة مناطق في محافظة الوسطى نزوح عشرات العائلات من مناطق جحر الديك، المغراقة ومدينة الزهراء من منازلهم الواقعة بمحاذاة الطريق العرضي الواصل بين معبر المنطار (كارني) على الشريط الحدودي شرقاً، وشاطئ البحر غرباً، حيث تمركزت قوات الاحتلال في المنطقة وقامت بفصل جنوب القطاع عن شماله. وقد قامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بفتح مدارسها لإيواء العائلات التي نزحت من منازلها. وفي منطقة جنوبي قطاع غزة قصفت الطائرات الإسرائيلية بصاروخ واحد مجموعة من المواطنين المدنيين، عندما كانوا أمام منزلهم في حي الشوكة شرق رفح، ما أدى إلى مقتل خمسة منهم، بين القتلى أب وثلاثة من أبنائه، اثنان منهم طفلان.

وقد كانت حصيلة القتلى بين صفوف المواطنين لهذا اليوم نتيجة العدوان بكل مستوياته البرية والبحرية والجوية هي مقتل ١٠١ من المواطنين منهم ٨٤ مدنياً من بينهم ٣١ طفلاً و٤ نساء . وكان من بين القتلى ٣ مواطنين توفوا متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها خلال هذا العدوان على قطاع غزة.

اليوم العاشر: الإثنين ٢٠٠٩/١/٥

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها المستمر على قطاع غزة، وسط تصعيد مكثف لأعمال القصف المتكرر والعنيف من البر والبحر، وبمساندة

مكثفة من الجو. وقد استهدف القصف التجمعات السكنية من المنازل والمنشآت المدنية، حيث سجل تقدماً للقوات المحتلة البرية نحو التجمعات السكنية. وقامت تلك القوات في العديد من المناطق باعتلاء سطوح المنازل السكنية، وتمركز جنود القناصة فوقها، بعد احتجاز من تبقى من المواطنين على قيد الحياة كرهائن في ظروف غاية في الإذلال والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. وقد بدأ الجنود بتحويل بعض المنازل إلى ثكنات عسكرية ومباشرة إطلاق النار على أي جسم متحرك مستهدفة حصد المزيد من أرواح المواطنين الأبرياء. ففي مدينة غزة قامت إحدى الطائرات الإسرائيلية بقصف منزل المواطن رزق صابر أبو عيشة، الواقع بمنطقة الشمالي في مخيم الشاطئ، غرب غزة، ما أدى إلى مقتل ٥ من أفراد الأسرة . كما قصفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بثلاث قذائف منزلاً يعود لوائل السموني في منطقة السموني بحي الزيتون، كان متواجد بداخله عدد من العائلات من آل السموني، يقدر عددهم بنحو ٩٠ فرداً، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، مما أسفر عن مقتل ٢٢ مدنياً منهم، معظمهم من الأطفال. ولم تسمح قوات الاحتلال لطواقم الإسعاف بنقل القتلى والجرحى من المكان. وفي المساء، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلاً لعائلة عليوة، في حي الجديدة، في منطقة الشجاعية في مدينة غزة، ما أدى إلى مقتل أم وأطفالها الأربعة. وقصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مجمع السرايا الحكومي بمدينة غزة، ما أدى إلى تدمير عدد من المباني السكنية المجاورة بشكل كلي. وفي محافظة الوسطى من القطاع، قصفت قوات الاحتلال بخمس قذائف مدفعية السوق المركزي، ومنطقة سكنية في بلوك ٤ وسط مخيم البريج، ما أسفر عن مقتل خمسة مواطنين، من بينهم طفلان، ثلاثة منهم من عائلة جبارة.

وكانت حصيلة القتلى بين صفوف المواطنين لهذا اليوم نتيجة العدوان بكل مستوياته البرية والبحرية والجوية هي مقتل ١١٠ من المواطنين منهم ٩٨ مدنياً من بينهم ٣٦ طفلاً و١٦ امرأة. وكان من بين القتلى ٧ مواطنين آخرين توفوا متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها في أوقات سابقة خلال هذا العدوان.

اليوم الحادي عشر: الثلاثاء ٢٠٠٩/١/٦

تصاعدت حدة جرائم الحرب التي نفذتها القوات الحربية المحتلة خلال هذا اليوم، وكان سقوط عشرات المدنيين الأبرياء قتلى وجرحى، وخاصة المهجرين من منازلهم إلى مراكز الإيواء، أبرز معالم ذاك اليوم. ففي جريمة حرب بشعة، قصفت الدبابات الحربية لقوات الاحتلال الإسرائيلي، المتمركز ة شرق مدينة جباليا، مخيم جباليا بأربع قذائف مدفعية. سقطت إحدى تلك القذائف المدفعية في فناء منزل المواطن سمير شفيق ديب، ٤٣ عاماً، ما أدى إلى مقتله و١٠ من أفراد أسرته بينهم والدته، وثلاثة من أنجاله. كما أطلقت القوات الحربية المحتلة عدة قذائف في محيط مدرسة الفاخورة، من الناحية الجنوبية الغربية، والتي نزح إليها عشرات العائلات من مناطق سكناها في بيت لاهيا، ما أدى إلى مقتل ٢٤ مواطناً، بينهم ثمانية أطفال. وكان من بين القتلى شقيقان، وأب ونجله كما أصيب في هذه الجريمة ١١ مواطناً، كان من بينهم مصابون بجراح خطيرة. كما قصفت طائرة حربية إسرائيلية بصاروخ مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ، أسفر القصف عن مقتل ثلاثة مواطنين من عائلة السلطان. وقصفت طائرة حربية إسرائيلية منزلاً مكوناً من ٤ طوابق في حي الزيتون، شرقي غزة يعود لعائلة الداية، ما أدى لمقتل ٢٢ مواطناً، معظمهم من الأطفال والنساء.

وفي إطار توسيعها لدائرة العدوان على قطاع غزة، اندفعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في توغلها البري من المحور الجنوبي لقطاع غزة. وقد باشرت منذ ساعات فجر ذلك اليوم بالتوغل في جنوب القطاع، معززة بعدد من الدبابات والجرافات شرق منطقة القرارة، الزنة، عبسان الجديدة وخزاعة، وسط قصف مدفعي عنيف جداً. وقامت الجرافات العسكرية العملاقة والدبابات الحربية، تساندها الطائرات من الجو، بعمليات تجريف طالت نحو ٣٠ منزلاً، ودمرتها كلياً أو جزئياً، في حي أبو طعيمة في المنطقة. وفي دير البلح قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من أفراد المقاومة، شمال غرب معسكر دير البلح، حين اشتبك المقاومون مع أفراد مجموعة من القوات الخاصة المحتلة، تساندها الطائرات جواً والزوارق البحرية. أسفر ذلك عن مقتل عشرة مواطنين، وإصابة عشرة آخرين بجراح. وقد بدا واضحاً أن جنود الاحتلال تعمدوا إيقاع ضحايا في صفوف المدنيين بكل الطرق، بما فيها استهداف الطواقم الطبية العاملة في الميدان، ما أوقع العديد منهم بين قتلى وجرحى. وفي المقابل استمرت مظاهر إطلاق النار الكثيف والعشوائي من قبل قوات الاحتلال على المواطنين وهم داخل منازلهم، أو قصفها بطائرات اف ١٦، أو إطلاق الصواريخ على كل من يتحرك في الشارع، أو إطلاق وابل من القذائف المدفعية باتجاههم أينما كانوا. وباتت جميع مناطق قطاع غزة بدون استثناء تحت مرمى النيران، بما فيها مراكز الإيواء التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والأسواق المركزية والأحياء السكنية والمساجد. وخلف ذلك ارتفاعاً مضاعفاً في أعداد الضحايا من المدنيين الأبرياء العزل، وقتل العديد من العائلات في مناطق مختلفة من القطاع، وفي مشاهد مرعبة لأحداث قتل وإعدامات ميدانية وهدم بيوت على رؤوس قاطنيها.

وقد بلغت حصيلة القتلى لهذا اليوم ١١٨ من المواطنين، من بينهم ١٠٦ مدنيين، ومنهم ٤١ طفلاً و٢١ امرأة. ومن بين القتلى كان ٧ مواطنين آخرين متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها خلال الأيام السابقة من العدوان على القطاع.

اليوم الثاني عشر: الأربعاء ٢٠٠٩/١/٧

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي من عدوانها المتواصل وقصفها للأحياء السكنية على طول وعرض القطاع الذي أصبح بأكمله تحت طائلة القصف والتدمير، مضاعفة بذلك عدد القتلى والجرحى. وقصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي منازل المواطنين في منطقة العطاطرة، ما أدى إلى مقتل ثلاثة أشقاء من عائلة الأشقر، فيما قتلت تلك القوات ثلاث طفلات شقيقات من عائلة عبد ربه، شرقي مدينة جباليا. وقامت طائرة استطلاع إسرائيلية، بإطلاق صاروخ باتجاه سيارة من نوع أوبل بيضاء اللون، كانت تسير في مشروع بيت لاهيا، ما أدى لمقتل ركابها الخمسة وجميعهم من عائلة الكحلوت، هم: خالد إسماعيل أحمد الكحلوت، ٤٥ عاماً وأنجاله الثلاثة محمد، ١٥ عاماً، وحبيب، ١٢ عاماً، وتوفيق، ١٠ أعوام، إلى جانب ابن عمهم حسن خليل الكحلوت، ٢٠ عاماً. وفي مدينة غزة قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية تجمعاً للمواطنين بالقرب من مسجد التقوى في الشيخ رضوان، بغزة، ما أدى إلى مقتل خمسة مواطنين، من بينهم أربعة أطفال، فيما قصفت القوات المحتلة محيط مسجد مصعب بن عمير، ما أدى إلى مقتل مواطنين آخرين. وأثناء فترة التهدئة توجه عدة أطفال من عائلة صبح إلى منزلهم في حي السلام ببيت لاهيا، استهدفتهم قوات الاحتلال مما أسفر عن مقتل أحدهم، حسام صبح، وإصابة ثلاثة آخرين، بينهم طفل فقد كلتا عينيه. وفي جنوب القطاع، فتحت الأونروا مدرستين في القرارة وعبسان لإيواء عشرات العائلات التي نزحت عن منطقة سكناها في المنطقة الشرقية جراء القصف المدفعي الإسرائيلي، والخوف من عمليات التوغل التي كانت تهدد المنطقة والسكان المدنيين في كل لحظة من لحظات العدوان. واستمر قصف الطائرات الإسرائيلية لمنطقة الشريط الحدودي مع مصر جنوب رفح بالقنابل الإرتجاجية، وبواقع قنبلة إرتجاجية كل ٥ دقائق، ما أدى إلى تدمير العديد من المنازل والأنفاق المحاذية للشريط الحدودي مع مصر. وقامت قوات الاحتلال بقذف مناشير من الطائرات تدعو السكان إلى إخلاء منازلهم في موعد أقصاه مساء الخميس الموافق ٢٠٠٩/١/٨.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٦٢ مواطناً، من بينهم ٤٣ مدنياً، منهم ١٢ طفلاً و ٥ نساء. وكان من بين القتلى ٧ مواطنين توفوا متأثرين بجراحهم نتيجة إصابات سابقة خلال أيام العدوان السابقة على القطاع.

اليوم الثالث عشر: الخميس ٢٠٠٩/١/٨

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على قطاع غزة، وسط سقوط المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين، فضلاً عن إلحاق الأذى غير المسبوق في ممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وقد تمكنت طواقم الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من انتشال أربعة جثامين من منطقة العطاطرة بالقرب من مدرسة معاوية بن أبي سفيان الثانوية. وكان أصحاب هذه الجثامين قد قتلوا في أوقات سابقة خلال الحرب، ما يشير إلى أن قوات الاحتلال أعاقت عمليات الإسعاف للجرحى وإخلاء الجثث للمواطنين الذين قضوا نتيجة أعمال القتل البشع الذي تعرضوا له. كما قصفت طائرات الاحتلال مجموعة من المواطنين كانوا يجلسون قرب مسجد القسام في بيت لاهيا وهم بملابس مدنية، مما أدى لمقتل ثلاثة منهم. وقد واصلت تلك القوات توغلها البري في العديد من المناطق. وباشرت القوات الحربية الميدانية، ومنذ ساعات الفجر، التوغل في جنوب القطاع مرة أخرى، حيث بدأت بالتوغل شرقي القرارة، معززة بالآليات العسكرية، وتمركزت على امتداد محور كيسوفيم والأحياء السكنية المحاذية لها. ووثق المركز تعمد جنود القوات المحتلة إيقاع ضحايا في صفوف المدنيين بكل الطرق، بمن فيهم الطواقم الطبية العاملة في الميدان. وفي مدينة رفح استمرت الطائرات الحربية الإسرائيلية بقصف الشريط الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة.

وقد بلغت حصيلة القتلى لهذا اليوم ٣٣ مواطناً، من بينهم ٢٢ مدنياً، منهم ٨ أطفال و٣ نساء. وكان من بين القتلى ثلاثة مواطنين توفوا متأثرين بجراحهم نتيجة إصابات سابقة خلال العدوان على قطاع غزة.

اليوم الرابع عشر: الجمعة ٢٠٠٩/١/٩

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حربها الشاملة على قطاع غزة، مخلفة المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين، ودماراً هائلاً في المنازل السكنية والمنشآت المدنية. وكانت أعداد الضحايا في صفوف المدنيين في الأيام الأخيرة، في تزايد مستمر، ما يدلل على حجم التوظيف المفرط وغير المتناسب للقوة، وعلى الاستهتار وعدم الاكتراث بأرواح المدنيين من قبل قوات الاحتلال، علاوة على الاستهداف المتعمد للمدنيين، في أبشع أشكال الأعمال

الانتقامية وتدابير الاقتصاص من المدنيين المحظورة وفق قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي واحدة من الجرائم البارزة والشاهدة على وحشية العدوان واستهتاره بأرواح المدنيين قصفت طائرة حربية من طراز اف ١٦ منزل المواطن فايز محمد صالحة، وهو مكون من طابقين بالقرب من مسجد الرباط في مشروع بيت لاهيا، مما أدى إلى مقتل ستة أفراد من عائلة واحدة مكونة من الزوجة وأطفالها الأربعة، وشقيقتها، وهم يحاولون الفرار من المنزل بعد أن تعرض لقصف بصاروخ من طائرة استطلاع قبل ذلك بـ ٦ دقائق. وفي مدينة غزة قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مقر مدينة عرفات للشرطة، سطح بناية الجوهرة وشقة سكنية في برج السوسي. وفي محافظة الوسطى، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي منطقة القرعان، غرب بلدة الزوايدة، ما أدى إلى مقتل سبعة مواطنين من عائلة القرعان ونصار، فيما قصفت القوات الحربية المحتلة مسجد الفرقان في دير البلح. وقد شهد هذا اليوم انسحاباً لقوات الاحتلال من منطقة شرق القرارة، حيث ثم العثور على العديد من الجثث لمواطنين كانوا قد قتلوا أثناء عملية التوغل. واستمرت الطائرات الحربية الإسرائيلية قصفها للشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر .

وقد بلغت حصيلة القتلى لهذا اليوم ٤٦ مواطناً، بينهم ٣٦ مدنياً، ١٢ منهم من الأطفال و٥ من النساء.

اليوم الخامس عشر: السبت ٢٠٠٩/١/١٠

لليوم الخامس عشر على التوالي، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حربها الشاملة على قطاع غزة، وبذلك يكون العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قد أكمل أسبوعه الثاني، وسط استمرار شلال من الدماء النازفة في صفوف المدنيين العزل، وخصوصاً الأطفال والنساء منهم. وكانت محافظتا غزة والشمال قد شهدتا أعنف تلك الهجمات الجوية والبرية والبحرية، حيث واصلت القوات المحتلة قصف منازل المواطنين وممتلكاتهم المدنية، دون توقف طيلة النهار والليل. ورافق ذلك تفاقم وازدياد حدة الأزمة الإنسانية، وبشكل غير مسبوق، جراء الانقطاع المستمر لإمدادات السكان بالمياه، بما في ذلك مياه الشرب، الكهرباء، الأغذية والأدوية والاحتياجات الضرورية لحياتهم. وصعدت القوات المحتلة من هجماتها، رغم صدور قرار من مجلس الأمن مساء ذلك اليوم، يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة. غير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تكترث لهذا القرار، وواصلت عدوانها على غزة، بل وبدأت بالتهديد بتوسيعه، الأمر الذي نجم عنه المزيد من جرائم الحرب غير المسبوقة بحق السكان المدنيين. فقد قصفت الطائرات الحربية والدبابات العسكرية الصواريخ وقذائف المدفعية تجاه منازل المواطنين مقابل محكمة جباليا، وسقطت إحدى القذائف على منزل المواطن جودة عبد ربه، ما أدى إلى مقتل ستة مدنيين، من عائلة عبد ربه، من بينهم طفلان وشقيقان، ومقتل مواطن آخر من عائلة حسين، وإصابة آخر. كما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مسجد الصفا في مخيم البريج، والجدار الشمالي لمستشفى غزة الأوروبي، جنوب شرق خان يونس. كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل الشريط الحدودي بإطلاق قذائف تجاه منازل المواطنين، شرقي بلدة خزاعة، شرقي مدينة خان يونس. وقد افاد السكان أنه لم يسبق لهم وأن تعرضوا لمثلها، حيث كانت القذائف عبارة عن كتل من اللهب تنفجر وتنشر شظايا، وينبعث منها دخان كثيف أبيض اللون، يحجب الرؤية ويؤدي إلى حالة اختناق واحتقان وغيبوبة. وقد تبين لاحقاً أن تلك القنابل كانت قنابل فسفورية. وفي حوالي الساعة ٧:١٥ مساءً، استهدفت طائرة استطلاع إسرائيلية مجموعة أفراد من عائلة سلمان كانوا مقابل منزلهم في مشروع بيت لاهيا مما أسفر عن مقتل ٣ منهم، وإصابة ٩ آخرين، بينهم ٤ أطفال.

وكانت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٤١ مواطناً، من بينهم ٣٥ مدنياً، ومنهم ١١ طفلاً و٤ نساء. وكان من بين القتلى مواطنين توفيا متأثرين بجراحهما التي أصيبا بها خلال الأيام السابقة من العدوان على القطاع.

اليوم السادس عشر: الأحد ٢٠٠٩/١/١١

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حربها الشاملة والمفتوحة على قطاع غزة، وسط سقوط متزايد للضحايا في صفوف المدنيين العزل حيث واصلت دك التجمعات السكنية بكافة الوسائل القتالية من البر والبحر والجو. ففي منطقة شمال قطاع غزة، قصفت طائرات الاحتلال مجموعة من المواطنين أثناء تواجدهم في محيط منازلهم بالقرب في منطقة الغبون، محيط مسجد أولي العزم في بيت لاهيا، ما أدى لمقتل خمسة أطفال من عائلتين، بينهما شقيقتان، وإصابة ٧ مواطنين آخرين من عائلة غبن. كما أطلقت تلك قوات الاحتلال صاروخاً تجاه منطقة أبراج الكرامة، غرب جباليا، فسقط بالقرب من منازل المواطنين، ولدى خروج مجموعة من المواطنين من منازلهم، أطلقت صاروخاً آخر، مما أدى إلى مقتل أربعة منهم، من بينهم مواطن وزوجته ونجلهما، ومواطنة مسنة. وخلال هذا اليوم أيضاً وسعت قوات الاحتلال من عمليتها العسكرية، وتقدمت لمسافات أكبر باتجاه المدن والبلدات والتجمعات السكنية، موقعة المزيد من الضحايا والخسائر في صفوف المدنيين وممتلكاتهم. وفي فجر هذا اليوم دارت اشتباكات عنيفة بين عناصر المقاومة وقوات الاحتلال

بحي الشيخ عجلين، امتداداً لحي تل الهوى، جنوب مدينة غزة. ففي ساعات الفجر الأولى، استهدفت الدبابات الإسرائيلية منزل المواطن طلعت حمودة بحي تل الهوى، بعدد من القذائف المدفعية مما أسفر عن مقتل طفلين وإصابة والدتهما. كما بدأت تلك القوات بالتوغل في حي النجار وأبو طعيمة شرقي مدينة خزاعة، تحت وابل من القصف المدفعي وإطلاق القذائف الفسفورية الحارقة، والتي كانت تنفجر في الجو وتتناثر إلى شظايا حارقة. هذا وقد قصفت طائرات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وبعدة صواريخ دار الفضيلة للأيتام، والتي تضم مدرسة ابتدائية خاصة، وكلية دار الدعوة للعلوم الإنسانية، ومركز حاسوب، ومسجد دار الفضيلة، وتقع في شارع طه حسين في حي خربة العدس شمال شرقي رفح، ما أدى لتدميره بشكل كامل. كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفها من خلال الطائرات الحربية لمنطقة الشريط الحدودي مع مصر، جنوب رفح.

وقد بلغت حصيلة القتلى لهذا اليوم ٤٣ مواطناً، من بينهم ٣٠ مدنياً، ١٤ منهم من الأطفال و ٤ نساء. وكان من بين القتلى ثلاثة مواطنين متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها سابقاً خلال أيام العدوان الماضية على القطاع.

اليوم السابع عشر: الإثنين ٢٠٠٩/١/١٢

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الشامل وحربها المفتوحة على قطاع غزة دون أن تخفف أو تبطئ من حدة هجومها الشرس على المدنيين العزل، وممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وقد شهدت محافظتا غزة والشمال أعنف الضربات، حيث تركزت الهجمات البرية من بداية العدوان البري بشكل وحشي على هاتين المحافظتين أكثر من بقية المناطق الأخرى في القطاع. الأمر الذي أدى إلى وقوع المزيد من الضحايا من المدنيين الأبرياء، وقد بدا واضحاً أن قتل الأطفال غير المسبوق بات السمة الأساسية لهذه الحرب في تلك المناطق، بالإضافة إلى الازدياد المستمر في الخراب والدمار في الممتلكات العامة والخاصة. ففي شمال القطاع قصفت قوات الاحتلال مبنى وزارة الداخلية في شمال القطاع. كما أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً تجاه سيارة من نوع فولكس واجن في مشروع العلمي بجباليا، ما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين، هم سائق السيارة، وطفلان، كانا يتواجدان في محيط المنطقة. وقصفت المدفعية الإسرائيلية بناية سكنية لعائلة البنا، قُتل فيها ثلاثة مواطنين، بينهم شقيقان. واستهدف برج الأندلس، في منطقة جنوب غرب جباليا، بثلاثة صواريخ. كما عادت قوات الاحتلال هذا اليوم، معززة بالدبابات والجرافات وبمساندة من الطائرات الحربية، بالتوغل مجدداً شرق خزاعة، وسط قصف عنيف بما في ذلك إطلاق القذائف الفسفورية الحارقة. واقتحم أفراد من تلك القوات عدداً من المنازل وحولوها إلى ثكنات عسكرية، فيما اضطر المئات من المواطنين لإخلاء منازلهم في ظل القصف العنيف، فيما احتجز آخرون في منازلهم. ويشير الارتفاع المتواصل في أعداد الضحايا من المدنيين العزل وخصوصاً الأطفال والنساء منهم، والاستخدام المفرط لوسائل القتال، إلى أن قوات الاحتلال تهدف من عملياتها إلى إيقاع المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين وممتلكاتهم، في تدابير اقتصاص من الأبرياء العزل في مخالفة صارخة للقانون الإنساني الدولي، والتي ترقى إلى كونها جرائم حرب.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٣٩ مواطناً، ١٩ مدنياً، ٥ منهم من الأطفال و٣ نساء. وكان من بين القتلى ثلاثة مواطنين متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها خلال أيام سابقة من العدوان على قطاع غزة.

اليوم الثامن عشر: الثلاثاء ٢٠٠٩/١/١٣

بدأت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي البرية في تقسيم حربها إلى مراحل مختلفة، وذلك عبر التلويح بتوسيع عملياتها البرية لتشمل المزيد من التوغل إلى قلب المدن والدخول إلى التجمعات السكانية الأكثر كثافة. وقد بدأت تلك القوات بالفعل بالتقدم باتجاه بعض التجمعات السكنية ذات الكثافة العالية، ورافق ذلك تدمير وتجريف آلاف الأعيان المدنية الخاصة منها والعامة، وإلى تهجير السكان عن مناطقهم واحتجاز من تبقى منهم في ظل ظروف بالغة الخطورة، فضلاً عن اعتقال المئات من السكان المدنيين ونقلهم إما إلى معسكرات الاعتقال على حدود غزة الشمالية وإما إلى داخل السجون الإسرائيلية. وقد شهدت عدة مناطق مختلفة من القطاع تقدماً لقوات الاحتلال حيث اندفعت تلك القوات إلى منطقة الكرامة ومشروع عامر، غرب جباليا، وسط إطلاق نار وقصف مدفعي واشتباكات مع رجال المقاومة. وقد أسفرت تلك الاشتباكات عن مقتل ١٣ من أفراد المقاومة. وفي مدينة غزة استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي فندقي الجزيرة وشهاب بالاس السياحيين، بالقرب من ميناء غزة، حيث قصفتهما ودمرتهما كلياً. كما شهدت منطقة خزاعة في جنوب القطاع، شرق خان يونس، تقدماً لقوات الاحتلال البرية، حيث قامت باحتجاز المواطنين داخل المنازل في ظل ظروف قاهرة، مذلة وحاطة بالكرامة الإنسانية، وقامت تلك القوات بتجريف منازل المواطنين فوق رؤوسهم وسط إطلاق نار شديد. هذا وقد شهدت العديد من مراكز الإيواء التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين تدفقاً كبيراً من المواطنين الراحلين عن مناطق سكناهم في مشاهد

من النزوح الجماعي أنذرت بخلق أزمة إنسانية جديدة، أعادت إلى الأذهان تاريخاً مأساوياً من جرائم الاحتلال عندما تعرضوا لعملية طرد وتهجير قسري جماعي من مدنهم وقراهم في العام ١٩٤٨.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٦٤ مواطناً، من بينهم ٤٠ مدنياً، ومنهم ١٤ طفلاً و٤ نساء. وكان من بين القتلى أحد المواطنين متأثراً بجراحه التي أصيب بها خلال وقت سابق من العدوان على قطاع غزة.

اليوم التاسع عشر: الأربعاء ٢٠٠٩/١/١٤

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الشامل وحربها المفتوحة على قطاع غزة ، وسط استهداف منظم للسكان المدنيين وممتلكاتهم الخاصة والعامة، ففضلاً عن أعمال القتل والدمار المتواصل ليل نهار. وكانت مناطق محافظة الشمال ومحافظة غزة باتت تحت طائل النيران الكثيفة والمفرطة من البر والبحر والجو. وفي منطقة العطاطرة، غرب بيت لاهيا، عثرت الطواقم الطبية على أربع جثث متحللة لأب وأبنائه الثلاثة وهم: سعد الله مطر ابو حليمة، ٤٢ عاماً؛ وأطفاله: حمزة، زيد، عبد الرحيم، وشهد. وفي مدينة غزة قصفت طائرات الاحتلال مقبرة الشيخ رضوان، سوق اليرموك، شقة سكنية في برج المقوسي، وسيارة تابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين. وفي حوالي الساعة ٨:٣٠ مساءً، استهدفت الطائرات الإسرائيلية منزل المواطن عز الدين موسى في حي الصبرة، مما أسفر عن مقتل ٦ من أفراد الأسرة، بينهم طفلة، وإصابة آخر بجروح. وفي مناطق جنوب قطاع غزة، توغلت قوات الاحتلال معززة بالدبابات والآليات العسكرية، وسط قصف عشوائي عنيف بقذائف المدفعية والقذائف الفسفورية في منطقة الفخاري، جنوب شرقي خان يونس، انطلاقاً من محور معبر صوفا، وذلك بالتزامن مع توغل مماثل في المنطقة الواقعة في محيط معبر رفح البري، في مدينة رفح، جنوب القطاع، ونفذت فيها أعمال تطهير شملت تجريف المنشآت الصناعية، الأراضي الزراعية والمساكن. كما توغلت قوات الاحتلال في بلدة الشوكة، شرق مدينة رفح، جنوب قطاع غزة. وخلال عمليات التوغل داهمت تلك القوات عدة منازل، وأخرجت العشرات من المواطنين من منازلهم وطردتهم إلى داخل المدن.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٥٢ مواطناً، بينهم ٣٨ مدنياً، ١٢ منهم من الأطفال و ٤ نساء. وكان من بين القتلى أحد المواطنين متأثراً بجراحه التي أصيب بها خلال في وقت سابق من العدوان على القطاع.

اليوم العشرون: الخميس ٢٠٠٩/١/١٥

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الشامل وحربها المفتوحة على قطاع غزة، وسط استهداف منظم للسكان المدنيين وممتلكاتهم الخاصة والعامة، فضلاً عن أعمال القتل والدمار المتواصل ليل نهار، بواسطة أعتى الوسائل القتالية من الجو والبر والبحر، وأعمال التجريف والتدمير واسع النطاق في المنازل السكنية والأراضي الزراعية، وحتى أصبح هناك العديد من المناطق وقد اختفت معالمها بالكامل. ففي شمال القطاع قصفت مدفعية الاحتلال منطقة التربية والتعليم، شمالي مدينة الشيخ زايد، ما أدى إلى مقتل خمسة مواطنين من سكان المنطقة، أربعة من عائلة واحدة، هم مسنة وثلاثة أطفال أشقاء ووالدتهم، بينهم رضيعة من عائلة الرميلات. كما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقصف المدفعي مجموعة من المواطنين من عائلة الناعوق، في منطقة الجرن، شرقي جباليا، أسفر ذلك عن مقتل أربعة مدنيين، من بينهم أب واثنان من أنجاله. كما قصفت طائرات الاحتلال بصاروخ ثلاثة من رجال المقاومة كانوا يتواجدون قرب أبراج الكرامة، غربي جباليا ما أدى إلى مقتلهم. وتقدمت حوالي ٤٠ آلية عسكرية من آليات الاحتلال شرقي بيت حانون، وسط قصف عنيف بالقذائف المدفعية ونيران الأسلحة الرشاشة، وعزلت حيي الفرطة والنزازة شرق بيت حانون. وطالبت قوات الاحتلال عبر مكبرات الصوت، المواطنين في الحيين المذكورين بمغادرة منازلهم فوراً. وقدرت عدد العائلات في الحيين المذكورين بنحو ٢٠ عائلة. كما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من المواطنين كانوا فارين من منازلهم بعد أن تم استهدافها في حي الصبرة، جنوبي مدينة غزة. وعند وصولهم بجانب المجمع الإسلامي بحي الصبرة تم استهدافهم، ما أدى إلى مقتل أربعة منهم، من بينهم شقيقان. كما قصفت المدفعية الإسرائيلية منزل المواطن عادل الجدبة، الواقع في حي التفاح، شمال شرق مدينة غزة، ما أدى إلى مقتل طفلتيه وأحد أنجاله ومواطن آخر من نفس العائلة. وخلال هذا القصف المتواصل، قصفت طائرة أباتشي مقر إذاعة القرآن الكريم، الواقعة في برج فلسطين بحي الرمال وسط مدينة غزة. وتعرض مركز غزة للإعلام، في الطابق السابع من برج الشروق بحي الرمال، وسط مدينة غزة، إلى قصف مدفعي، حيث يضم المركز مكاتب أبو ظبي الفضائية وسكاي نيوز، وفوكس نيوز. وكان من الانتهاكات الصارخة أيضاً أن قامت دبابة إسرائيلية بقصف مقر وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في حي تل الهوى، بمدينة غزة، حيث أدى القصف إلى إلحاق أضرار بالغة في مباني قاعة الاجتماعات ومخازن الوكالة، بالإضافة إلى أضرار جسيمة في سيارات تابعة للوكالة، كانت متوقفة داخل ساحة الوكالة، المقر الرئيسي. واستهدفت الآليات

الحربية الإسرائيلية سيارة من نوع جولف بيضاء اللون تعود لعائلة الحداد، مما أدى إلى احتراقها ومقتل ٤ أفراد منهم طفلة، بالإضافة إلى إصابة آخر. ووصلت إلى مستشفى الشفاء بغزة، ثلاثة جثامين لمواطنين من عائلة القرم قتلوا جراء سقوط قذيفة مدفعية أطلقتها قوات الاحتلال على منزلهم في حي الصبرة بغزة. ومنذ الصباح، ركزت قوات الاحتلال من قصفها لمنطقة تل الهوى بمدينة غزة فباشرت دبابات الاحتلال بقصف مسجدي الهداية والصحوة الواقعين في تل الهوى وشارع الصناعة، وطال القصف مدرسة بلقيس الثانوية للبنات ومدرسة راهبات الوردية بقذائف مدفعية، وباشرت قوات الاحتلال بالاعتداء على مباني جمعية الهلال الأحمر والتي تضم مستشفى القدس في حي تل الهوى. وفي ساعات المساء توالت أعمال القصف والغارات بالطائرات على هذه المنشأة الطبية الحيوية في قطاع غزة، مما أدى إلى اشتعال النيران في مباني الجمعية والمستشفى، خاصة مبنى الإسعاف والطوارئ، ومركز التراث ومركز المؤتمرات وغير ذلك من المباني التابعة للجمعية. وكان من أبرز الجرائم وحشية، خلال ساعات عصر الخميس، أن أقدمت قوات الاحتلال على اقتراف جريمة جديدة من جرائم الإعدام خارج نطاق القانون (الاغتيال السياسي)، راح ضحيتها النائب في المجلس التشريعي والعضو البارز في قيادة حركة (حماس) ووزير الداخلية في غزة، سعيد صيام، وأحد أبنائه، وشقيقه وزوجته وابن شقيقه، بالإضافة إلى مقتل خمسة من عائلة إسليم المجاورة.

كما شهدت العديد من المناطق الجنوبية لقطاع غزة قصفاً مدفعياً من الدبابات الإسرائيلية المتمركزة داخل الشريط الحدودي شرقي خان يونس، باتجاه الأراضي الزراعية والأحياء السكنية في كافة المناطق الواقعة غرب الشريط المذكور في القرارة، عبسان الكبيرة، عبسان الجديدة وخزاعة. واستمر القصف بصورة متقطعة، حيث ألقت الطائرات الإسرائيلية بثلاث قنابل دخانية حارقة، يعتقد أنها فسفورية، في محيط كلية العلوم التكنولوجيا، في خان يونس، ما أدى إلى انتشار دخان خانق في المنطقة واندلاع نيران في مبنى مدمر مجاور للكلية. وفي مدينة رفح قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مسجد الأبرار، بجوار السوق المركزي في مخيم الشابورة.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٩٤ مواطناً، من بينهم ٦٥ مدنياً، (١٨ طفلاً و٧ نساء). وكان من بين القتلى ٧ مواطنين توفوا متأثرين بجراحهم نتيجة إصابات سابقة خلال العدوان على قطاع غزة.

اليوم الحادي والعشرون: الجمعة ٢٠٠٩/١/١٦

لليوم الحادي والعشرين على التوالي، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها المفتوح على قطاع غزة، وسط تصعيد في الهجمات البرية والجوية، التي طالت جميع المناطق والأحياء المكتظة بالسكان المدنيين، واستباحة دمائهم، غير آبهة بسقوط المزيد منهم. وقد شهد هذا اليوم مزيداً من الجرائم البشعة بشكل صارخ. فقد أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخاً باتجاه مجموعة من المدنيين غرب بيت لاهيا، ما أدى إلى مقتل ٤ مواطنين من عائلة عطية بينهم طفلان أحدهما رضيع، وامرأتان. كما قصفت قوات الاحتلال منزل أحد المواطنين، وهو طبيب من عائلة أبو العيش، وقتلت ثلاثة من بناته. وقد وقع الحادث عندما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة تجاه منزل الدكتور عز الدين محمد أبو العيش، الكائن في عزبة عبد ربه، شرقي جباليا. أدى القصف إلى مقتل ٤ مواطنين من أفراد العائلة، من بينهم ثلاث شقيقات، هن بنات الطبيب أبو العيش. وفي نفس السياق، تواصل القصف على مدينة غزة، حيث شهدت مدينة غزة وأحياؤها السكنية، وبخاصة حي تل الهوى، جنوبي المدينة، أعنف الضربات العسكرية والهجمات البرية، وسط قصف متواصل بقذائف المدفعية والقنابل الفسفورية تجاه المنازل السكنية، مما أدى إلى سقوط العديد من المدنيين، وإلحاق دمار هائل في المنازل السكنية والبنية التحتية. كما أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخاً باتجاه بيت للعزاء في شارع المنطار، في حي الشجاعية، بمدينة غزة، ما أدى إلى مقتل عشرة مواطنين كانوا بالقرب من بيت العزاء. وخلال هذا اليوم واصلت قوات الاحتلال المتمركزة على طول الشريط الحدودي من الناحية الشرقية لقطاع غزة دك المناطق المحاذية للشريط بشكل متقطع. وفي جريمة أخرى من الجرائم البشعة التي تؤكد استهتار قوات الاحتلال بأرواح المدنيين العزل، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخاً باتجاه بيت المواطن، عيسى عبد الهادي البطران، ما أدى إلى مقتل زوجة المواطن المذكور وأطفاله الخمسة. وفي مدينة خان يونس، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مقر الشرطة. كما استهدف جنود الاحتلال المتمركزون في حي الفخاري، شرق خان يونس سيارة مدنية تعود لعائلة شراب بالأعيرة النارية مما أسفر عن إصابة الأب وولديه، وقد تركوا ينزفون مما أسفر عن مقتل الولدين. وفي مدينة رفح واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفها للشريط الحدودي مع مصر في غارات جوية متتابعة أحدثت الكثير من الرعب والدمار في المدينة.

وقد بلغت حصيلة القتلى لهذا اليوم في صفوف المواطنين ٤٨ مواطناً، ٣٥ منهم مدنيون، (١٦ من الأطفال ٣ من النساء). وكان من بين القتلى ٤ مواطنين توفوا متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها خلال العدوان الأخير على قطاع غزة.

اليوم الثاني والعشرون: السبت ٢٠٠٩/١/١٧

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها وحربها المفتوحة على قطاع غزة، وسط سقوط متزايد في أعداد الضحايا ووحشية متناهية في عمليات القتل والتدمير بكافة الوسائل من الأسلحة المميتة والفتاكة. وقد دخل هذا العدوان أسبوعه الرابع، وسط سقوط متزايد في صفوف المدنيين الفلسطينيين، ودمار شامل وغير مسبوق في ممتلكاتهم العامة والخاصة. كما واصلت قوات الاحتلال الحربي استهدافها لمراكز الإيواء التابعة للأونروا، وطواقم الدفاع المدني، وطواقم الإسعاف والمستشفيات والطواقم الصحفية، وإعاقة عملها بشكل واضح وسافر، فيما واصلت تلك القوات استخدامها للقنابل الحارقة والقنابل الفسفورية، ضد التجمعات السكنية الكثيفة غير آبهة بالسقوط المتزايد للجرحى والقتلى بين صفوف المدنيين. ففي شمال القطاع، واصلت قوات الاحتلال قصفها للمناطق المدنية والمساجد ومراكز الإيواء، حيث قصفت تلك القوات بئر مياه بيت حانون، أبراج الكرامة، مسجد طه، في منطقة التوام، غرب جباليا. وفي إطار تجاهلها لقواعد القانون الإنساني الدولي، صعدت قوات الاحتلال من قصفها للأماكن السكنية بالقذائف المدفعية والفسفورية، حيث أصابت تلك القوات بحممها مدرسة ذكور بيت لاهيا المشتركة للاجئين التابعة لوكالة الغوث الدولية، والتي تقع في وسط مشروع بيت لاهيا، حيث كان يتواجد داخل هذه المدرسة حوالي ٣٢٠ عائلة لجأت إلى المدرسة لإيوائهم من القصف. وقد أسفر القصف عن اشتعال النيران في عدد من الفصول، ومقتل طفلين شقيقين، وهما: محمد حمد شحدة الأشقر، ٤ أعوام؛ بلال حمد شحدة الأشقر، ٥ أعوام. كما أسفر القصف عن إصابة ٣٦ آخرين بجراح مختلفة، من بينهم والدة الطفلين القتيلين، نجود شعبان الأشقر، ٢٧ عاماً، التي بتر مرفق يدها اليسرى. وفي مدينة غزة شرعت آليات الاحتلال العسكرية المتمركزة بالقرب من مفترق نتساريم (مفترق الشهداء)، بالتوغل في مدينة الزهراء السكنية وقرية المغراقة، شمال غرب النصيرات وسط قصف مدفعي وإطلاق نار كثيف من قبل الدبابات. وفي نفس الوقت، بدأ الطيران الحربي الإسرائيلي قصفاً عنيفاً على الشريط الحدودي استمر حتى ساعات متأخرة من مساء السبت. وقد أدت عمليات القصف الشديد والمتواصل من البر والبحر والجو، دون هوادة في استهداف المدنيين وممتلكاتهم، إلى اشتعال الحرائق في العديد من المنازل في مناطق الشمال وتحديداً في منطقة بيت لاهيا. وكانت هذه البيوت قد اشتعلت نتيجة استهدافها بالقنابل الفسفورية من قبل قوات الاحتلال. وفي رفح، قامت قوات الاحتلال المتمركزة في حي الشوكة إلى الشرق بتدمير ٩ فيلات تعود ملكيتها للبنك الاسلامي.

وقد بلغت حصيلة القتلى في صفوف المواطنين لهذا اليوم ٢٢ مواطناً، ١٧ منهم من المدنيين، (٨ من الأطفال ٢ من النساء). وكان من بين القتلى خمسة مواطنين توفوا متأثرين بجراحهم نتيجة إصابات سابقة خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، من بينهم اثنين عثرت الطواقم الطبية على جثمانيهما تحت الأنقاض.

اليوم الثالث والعشرون: الأحد ٢٠٠٩/١/١٨

في ساعات فجر الأحد الموافق ٢٠٠٩/١/١٨، وهو اليوم الثالث والعشرون للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أعلنت إسرائيل عن وقف إطلاق النار من طرفها مع احتفاظها بتواجدها العسكري في البر والبحر والجو، حيث أعادت انتشارها في معظم مناطق القطاع وانسحبت من وسط التجمعات السكنية إلى أطراف المناطق التي كانت تسيطر عليها. إلا أن قوات الاحتلال أبقت سيطرتها على طريق عرضي يمتد من معبر المنطار شرقاً على الشريط الحدودي حتى الطريق الساحلي على شاطئ البحر غرباً مروراً بمفرق الشهداء على طريق صلاح الدين مما أدى إلى عزل مدينة غزة وشمالها عن باقي مناطق قطاع غزة في الوسط والجنوب. وفي منطقة شمال القطاع، انسحبت قوات الاحتلال إلى منطقة المستوطنات سابقاً القريبة من الحدود الشمالية لقطاع غزة مع إسرائيل. وفي جنوب القطاع، انسحبت قوات الاحتلال من منطقة الفخاري وبلدة الشوكة جنوب القطاع. وبعد توقف العمليات العسكرية وخروج المئات من المواطنين، منهم العديد ممن حاولوا العودة إلى منازلهم التي أخلوها خوفاً من القصف والتدمير، انكشفت العديد من المشاهد في المدن والأحياء على دمار هائل، حيث كانت العديد من المناطق تبدو وكأن زلزالاً عنيفاً قد أصابها. وبدأت الطواقم الطبية بانتشال الجثث المتحللة من المناطق التي تركتها قوات الاحتلال، من بينها عائلات بأكملها، حيث تم انتشال ٢١ جثة في اليوم الأول من توقف العدوان، بينهم عدد من الأطفال والمسنين. كما انكشف الستار عن حجم الدمار الكلي والجزئي الذي أصاب المباني والممتلكات المدنية الخاصة والعامة وحجم التجريف للمئات من الدونمات من الدفيئات والأراضي الزراعية وتدمير البنية التحتية من طرق وشبكات الاتصال والهاتف.

وقد بلغت حصيلة القتلى ٣٣ من المواطنين، من بينهم ٢٦ مدنياً، من بينهم ٦ من الأطفال و ٧ نساء. وكان من بين القتلى اثنين من المواطنين متأثرين بجراحهما التي أصيبا بها خلال وقت سابق من العدوان على قطاع غزة.

وبهذا الإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل حكومة سلطات

الاحتلال الحربي الإسرائيلية، والذي بدأ فجر يوم الأحد الموافق ١٨ يناير، أعادت القوات الحربية المحتلة تمركز قواتها داخل القطاع، ولكنها لم تنسحب من قطاع غزة، حيث بقيت قواتها في داخل حدود قطاع غزة الجغرافية حتى يوم الأربعاء الموافق ٢١ يناير ٢٠٠٩. وأعلنت قوات الاحتلال عن انسحابها من داخل قطاع غزة والبدء بإعادة انتشارها في منطقة خارج القطاع، مُشكلةً بذلك حزاماً أمنياً، يحول دون وصول المواطنين أو اقترابهم من حقولهم ومزارعهم وبيوتهم المحاذية للشريط الحدودي.

وبذلك تكون قد انتهت العمليات العسكرية داخل قطاع غزة دون إعلان رسمي بوقف الحرب على القطاع، لتخلف دماراً غير مسبوق في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، ولتحدث دماراً شاملاً في البنى التحية للخدمات والمنشآت والممتلكات المدنية، ولتسفر عن آلاف الجرحى والمعاقين، جُلهم من النساء والأطفال. وقد توفي ٢٨ فلسطينياً متأثرين بجراحهم بعد انتهاء العدوان، من بينهم ١٩ مدنياً، بينهم ٨ أطفال وامرأة. ووفقاً للإحصائيات النهائية التي أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بلغت أعداد القتلى بين صفوف المواطنين الفلسطينيين في هذا العدوان ١٤١٩ شخصاً، منهم ١١٦٧ من المدنيين وغير المقاتلين. وقد بلغ مجموع الضحايا من المدنيين العزل ٩١٨ مدنياً، من بينهم ٣١٨ طفلاً و١١١ امرأة. كما قتل أيضاً ٢٤٩ من أفراد الشرطة غير المقاتلين وغير ضالعين في أعمال عسكرية ويحظون بالحماية المكفولة للمدنيين وفقاً لقواعد القانون الدولي. وبلغ عدد الضحايا في صفوف المقاتلين من أفراد المقاومة ٢٥٢ شخصاً.

جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

أوقع العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة أعداداً هائلة من القتلى والجرحى، خاصة بين صفوف المدنيين، وفي فترة وجيزة لم تتجاوز ٢٣ يوماً. كما خلفت العمليات الحربية حجماً كبيراً وواسع النطاق من الدمار في الممتلكات والأعيان، بما فيها الممتلكات والأعيان المدنية. وتفرض هذه النتائج، ذات التأثير القاسي على كافة مناحي حياة السكان، تحليلاً قانونياً شاملاً ومعمقاً يصف سياق تلك العمليات العسكرية للقوات المحتلة من الناحية القانونية.

يمثل القانون الإنساني الدولي المظلة القانونية التي تحدد القواعد العامة للسلوك الحربي للقوات العسكرية الجوية، البحرية والبرية خلال العمليات العسكرية. وتشمل تلك القواعد من جملة أمور اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها. وتسعى هذه القواعد دوماً في أوقات النزاعات المسلحة الدولية، أو غير الدولية، إلى تقييد السلوك العسكري لتلك القوات في نطاق ما يعرف بالضرورة الحربية، وعلى قاعدة الحماية العامة للسكان المدنيين وممتلكاتهم، وتوفير المتطلبات والاحتياجات الإنسانية لهم. ورغم أن مصطلح الضرورة الحربية يشير إلى تلك الإجراءات الأساسية، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق أهداف الحرب الرئيسية، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يفسر ضمن إطلاق يد القوات الحربية في القتال، بل يتوجب أن تشن كافة العمليات القتالية وفقاً لقوانين وأعراف الحرب: أي قوة تتجاوز الحد الأدنى من الضرورة تعتبر غير قانونية.[٤] وقد بنيت كافة القوانين المتعلقة بشن العمليات القتالية، بما فيها سلوك القوات الحربية، وفقاً لهذا المبدأ.

وتعتبر اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة، إحدى أدوات القانون الإنساني الدولي التي تنطبق على وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة. وتسعى أحكامها باستمرار إلى خلق توازن بين الضرورات الحربية والمتطلبات الإنسانية التي ينبغي تحقيقها عبر توفير الحماية للسكان المدنيين وممتلكاتهم من أهوال الحروب. ويصنف العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في نطاق النزاع الدولي المسلح، وفي إطار الاحتلال الحربي المستمر لأراضي القطاع قانونياً ومادياً. ويتوجب على القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، وخلال قيامها بشن الهجمات القتالية، أن تتقيد بجملة من الأحكام الأساسية التي تحددها اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تمثل أحكاماً مشتركة مع الاتفاقيات الثلاثة الأخرى. وتشمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، أحكاماً أساسية تنظم، في جملة أمور، شن الهجمات القتالية، الوسائل والأساليب المشروعة المستخدمة في الحرب، الحماية الممنوحة للسكان للمدنيين والمعايير التي تميز المقاتلين أو غير المقاتلين(المدنيين والأشخاص الذين يخضعون لنطاق حماية خاصة). ويرتبط البروتوكولان الإضافيان الملحقان باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ بالقانون الإنساني الدولي، وهما ملزمان لإسرائيل رغم أنها لما تصادق عليهما، باعتبارهما جزءاً من أحكام القانون العرفي الدولي. ويتضمن البروتوكولان الإضافيان شرحاً وتفسيراً أكثر شمولية وعمقاً للنصوص التي ترد في اتفاقيات جنيف الأربعة، بما فيها الاتفاقية الرابعة. وتشمل تلك القواعد والأحكام تحديداً مبدأ التمييز، شن الهجمات القتالية وتحديد نطاق الحماية للمدنيين، وهي وثيقة الصلة بتطبيق قواعد القانون الإنساني الدولي.

ولم تصادق إسرائيل على الاتفاقية الدولية لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، غير أن هذا الميثاق يستخدم كمصدر مرجعي في هذا التقرير. ويرجع ذلك لكونه يحتوي تعريفاً دقيقاً لجرائم الحرب، وهو الأكثر شمولية لتلك الجرائم في وثيقة واحدة، وتُشكل جميعها انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، ينبغي وقفها ومنع تكرارها، وملاحقة مقترفيها، أو من أمر بها أو صمت عنها وجلبهم إلى العدالة، كونها جرائم محرمة عالمياً.

ويتناول هذا الجزء من التقرير محاولة لوضع إطار قانوني يسهل تقييم العمليات القتالية التي شنتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، وفقاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي. ويعرض شرحاً مبسطاً للمبادئ الجوهرية للقانون الإنساني الدولي. ويشمل ذلك مفاهيم ك: مبدأ التمييز، الأساليب والوسائل المشروعة المستخدمة في الحرب، تدمير الممتلكات، العقاب الجماعي والحماية الخاصة لرجال المهمات الطبية.

٤ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التعليق على البروتوكولات الإضافية، ٨ حزيران ، ١٩٩٧ لاتفاقيات جنيف الأربعة، الموقعة بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٩.

مبدأ التمييز

يحتل مبدأ التمييز مكاناً أساسياً في القانون الإنساني الدولي. ويشير إلى أنه، ومن أجل ضمان فعالية الحماية للسكان المدنيين والأهداف المدنية، يجب تمييزها بشكل يشير إلى اختلافها عن المقاتلين والأهداف العسكرية. ويشير مفهوم المقاتل إلى أفراد القوات المسلحة لأحد طرفي الصراع، أو الأعضاء في مجموعات المقاومة المسلحة. كما يشير مفهوم المدني إلى جميع المدنيين غير المقاتلين، والذين لا ينتمون إلى المقاتلين سواء الأعضاء في القوات المسلحة أو جماعات المقاومة المسلحة، ولا يشتركون بالتالي في أي من الأعمال الحربية. ويتمتع المدنيون وغير المقاتلين بنطاق حماية تكفلها قواعد القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، بما في ذلك التمتع بحقوقهم واحترامها وحمايتها. وتؤكد قواعد القانون الإنساني الدولي على أن جميع الأفراد غير المقاتلين يتمتعون بحماية عامة: فلا يمكن اعتبارهم هدفاً للهجوم، ويجب اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان الحماية لهم.[٥] غير أن تلك الحماية العامة مشروطة بعدم المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية، وإلا تصبح لاغية.[٦]

ويشير مصطلح المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية في الحرب إلى الطبيعة أو الغاية المحتمل أن تسبب أذى فعلياً للأشخاص والمعدات في صفوف قوات العدو. ويجب بالتالي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن معنى المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية هنا لا يقتصر على الأفراد الذين يقومون باستخدام الأسلحة فقط ، بل يمتد ليشمل الأفراد العاملين في خدمات الاحتياط، الخدمات الإدارية والوحدات القانونية العسكرية أيضاً. كما يجب، مع ذلك، أن يتم التمييز بين المشاركة المباشرة والمساهمة العامة في المجهود الحربي الكلي. فالمساهمة العامة في المجهود الحربي تتطلب في الغالب مساهمة من المجموع الكلي للسكان، وبالتالي فإن غياب مبدأ التمييز يعني حدوث مخالفات للقانون الإنساني الدولي. وعليه فإن المشاركة في العمل الروتيني اليومي للخدمات الحكومية لا يمكن اعتبارها مشاركة مباشرة، حتى وإن كانت تساهم مباشرة في المجهود الحربي العام للحرب. وإضافة لذلك لا تعتبر الوحدات التي لا ترتدي زياً رسمياً، والتابعة لوحدات إنفاذ القانون، عناصر في القوات المسلحة (مقاتلين) ما لم يرد تعبيراً آخراً صريح بذلك.

ويمتد مبدأ التمييز ليشمل الأعيان المدنية، وهي تلك الأهداف التي لا ينطبق عليها وصف الأهداف العسكرية. وتعتبر أهدافاً عسكرية تلك الأهداف ذات الطبيعة، الموقع، الغرض أو الاستخدام، للقيام بمساهمة فعالة في العمل العسكري، والتي من خلال تدميرها، الجزئي أو الكلي، السيطرة عليها أو تحييدها من العمل العسكري في وقت الحرب يعتبر انجازاً عسكرياً. ويعتبر تدمير الأهداف المدنية جريمة حرب، وفقاً لميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، وتحظر قواعد القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، تدميرها. ويتوجب افتراض الطبيعة المدنية للأهداف إذا ما أثير شك حول الطبيعة المدنية أو العسكرية لتلك الأهداف، وعلى أنها أهداف تقوم بتقديم الخدمات المدنية.

دأبت إسرائيل، قبل وأثناء عملية الرصاص المصبوب التي شنتها قواتها الحربية على قطاع غزة، على الإشارة إلى حركة حماس على أنها منظمة إرهابية، بشكل مستمر. واعتبرت أن أي عضو في هذه المنظمة يمثل هدفاً مشروعاً لعملياتها العسكرية، دونما اعتبارات أخرى كأن يكون مواطناً مدنياً لا يساهم مطلقاً في العمليات القتالية. ويرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن هذا التمييز يمثل تصنيفاً غير قانوني، وانتهاكاً لمبدأ التمييز. فحركة حماس هي منظمة ذات جوانب عمل متعددة، تمارس سيطرة حكومية كأمر واقع في قطاع غزة. ولا يمكن اعتبارها مجموعات مسلحة فقط، لكونها منظمة أيضاً، وعليه يجب التمييز بين مكوناتها وتشكيلاتها العسكرية من ناحية ومكوناتها السياسية والمدنية من ناحية أخرى. فكتائب عز الدين القسام، وهو الجناح العسكري لحركة حماس، يعتبر مجموعة مسلحة، وبالتالي يعتبر أعضاؤه عناصر مقاتلة، وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وتتكون حركة حماس من الأجنحة السياسية والمدنية أيضاً، وهم من الأشخاص المدنيين الذين تنطبق عليهم نطاق الحماية التي توفرها لهم قواعد القانون الإنساني الدولي، شريطة ألا يكون لهم دور فاعل في العمليات القتالية. ولا يمكن، وفقاً لذلك، اعتبار الشرطة المدنية والمسؤولين الحكوميين مقاتلين. وعليه يشكل الاعتداء المباشر على هؤلاء الأفراد خرقاً واضحاً لقواعد القانون الإنساني الدولي. وبالتساوي مع ذلك، فإن مباني السلطات العامة مثل مقرات البلديات، مقرات المحافظات، المكاتب الحكومية، مخافر الشرطة، المباني التشريعية.. إلخ، تعتبر ممتلكات مكفولة بالحماية. ومن

٥ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي ، المادة ١٥ (٢٠٠٥)

٦ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي ، المادة ٦ (٢٠٠٥)

الواضح أن بعض المباني ربما تعتبر أهدافاً «ازدواجية الاستعمال»، بمعنى، أن تلك المباني، ورغم أنها من الناحية الظاهرية تبدو مباني مدنية، إلا أنها ربما تستعمل للأغراض العسكرية. ومع ذلك، فمن الواضح أنه في حالة الشك ـ ومن خلال الأخذ بالمقاصد الجوهرية للقانون الإنساني الدولي ـ يجب الافتراض بأن تلك الأهداف تؤدي الأغراض المدنية، وأن أي تدمير تقوم به القوة المحتلة للأهداف غير العسكرية، هو عمل غير قانوني ما لم يكن هناك ضرورة مطلقة للعمليات العسكرية. ويحرم القانون الإنساني الدولي الانتهاكات لمبدأ التمييز، ويعتبر أن مثل هذه الأعمال تمثل انتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، وهي انتهاكات جسيمة وفقاً للاتفاقية الرابعة، وترتقي إلى اعتبارها جرائم حرب أيضاً.

أساليب ووسائل الحرب

ربما يمكن الحديث عن أساليب ووسائل الحرب في سياق الممارسات المتبعة في شن العمليات القتالية، أو بمعنى آخر، المعايير التي يتم بناءً عليها اختيار الأهداف المراد مهاجمتها. وتشير وسائل الحرب إلى الأسلحة التي تستخدم فعلياً لتدمير هدف ما، وبالتالي يجب التأكيد على أنه، وفي حالة الشك في نوعية الهدف ما بين هدف مدني أو عسكري، فإن سلامة السكان المدنيين، والتي تأتي في جوهر نصوص و قواعد القانون الإنساني الدولي، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، كون أنه «في أي صراع مسلح ، فإن حق أطراف الصراع في اختيار أساليب ووسائل الحرب هو حق ليس مطلقاً.»[٧]

الهجمات العشوائية ومبدأ عدم التناسب

يُعرف القانون الإنساني الدولي الهجمات العشوائية كالتالي:

- الهجمات غير الموجهة لأهداف عسكرية محددة.
- توظيف أساليب ووسائل قتالية لا يمكن توجيهها إلى أهداف عسكرية محددة، أو
- توظيف أساليب ووسائل قتالية لا يمكن الحد من آثارها كما هو مطلوب بفعل نصوص القانون الإنساني الدولي.

وتُعتبر الهجمات العشوائية انتهاكاً لمبدأ التمييز، وتعتبر عمليات "قتل متعمد"، وانتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. كما تعتبر تلك الهجمات جرائم حرب أيضاً، حيث تعتبر، على سبيل المثال، عمليات القصف المدفعي للمناطق السكنية التي يتواجد فيها مقاتلون هجمات عشوائية، إذ يكون من المستحيل توجيه مثل تلك العمليات لأهداف عسكرية محددة، والسيطرة عليها تماماً دون إيقاع الأذى المؤكد في السكان المدنيين وممتلكاتهم. ويتماهى هذا الوضع تماماً مع استخدام قنبلة تزن طناً من المتفجرات لتدمير بناية واحدة، حيث يصبح من حكم المؤكد حتماً أنه سيخلف دماراً شاملا على المنطقة، وسيبيد أو يدمر المباني المجاورة لها. وتعتبر تلك الممارسة بمثابة عمليات قصف عشوائي، حيث يمكن لصاروخ أقل قوة تدميرية بكثير أن يؤدي إلى تدمير الهدف المطلوب. وبالأخذ بعين الاعتبار الآثار والمخاطر المترتبة على استخدام قنابل الفسفور الأبيض في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، مع توافر البدائل الأقل ضرراً وخطورة من هذا الاستخدام، يعتبر استخدام هذه القذائف هجمات عشوائية. ويتطرق القانون الإنساني الدولي إلى خلق حالة من التوازن بين الضرورات العسكرية والمتطلبات الإنسانية. وحالة التوازن هذه تبقى غامضة وغير دقيقة، لذا فإن مبدأ التناسبية يتم استغلاله من خلال مبدأ "أين تكمن حدود الممارسة المقبولة في العمليات العسكرية". وبالتالي يجب التركيز هنا على أن مبدأ التناسبية قُصد منه فقط توضيح الغموض: فالهجوم لا يمكن تبريره على قاعدة التناسبية إذا كان هناك خروق لجوانب القانون الإنساني الدولي.

وتركز التناسبية على الآثار العرضية التي تخلفها الهجمات على الأهداف غير العسكرية، وتساهم العديد من العوامل على خلق حالة من التوازن في مفهوم التناسبية. ويتضح ذلك من خلال شرح المادة ٥٧ من البرتوكول الإضافي في الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. وفي المثال الواضح حول الهجمات غير

٧ المادة (٣٥) الفقرة (١) من البروتوكول الإضافي ١ الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، انظر أيضا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون العرفي الإنساني الدولي، المادة ١٧.

المتناسبة فإن الهجوم على أشخاص عسكريين ينتج عنه أعداد ضخمة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، ويخلف دماراً واسعاً على صعيد المنطق، يعتبر انتهاكاً لمبدأ التناسبية ومثالاً على جرائم الحرب.

يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن الممارسات الإسرائيلية خلال العمليات القتالية في قطاع غزة تعتبر خرقاً لكل من مبدأ التمييز والتناسبية في الأعمال القتالية. وكما هو مفصل في هذا التقرير، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي شنت هجمات عشوائية على مناطق سكانية مأهولة واستخدمت الأسلحة بشكل عشوائي. ويؤكد المركز أن تلك الأعمال تُشكل مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، وتعتبر أيضاً جرائم حرب. بالإضافة إلى ذلك، وبالأخذ بعين الاعتبار الدلائل المنتشرة على نطاق واسع في قطاع غزة والتي تؤكد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي، من خلال الممارسات الإسرائيلية أثناء العمليات القتالية ربما تشكل تلك الدلائل مؤشراً على ارتكاب إسرائيل جرائم ضد الإنسانية.

التدمير الواسع للممتلكات

المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، تحرم على القوة المحتلة تدمير الممتلكات الشخصية أو العامة، سواء تلك التابعة للأفراد، السلطات العامة، المنظمات الاجتماعية والتعاونية، أو التابعة للدولة. هذا التحريم يخضع إلى استثناء واحد: حيث يمكن تدمير هذه الممتلكات «إذا اقتضت الضرورة المطلقة للعمليات العسكرية ذلك». ولو أن الحكم على أهمية المتطلبات العسكرية يُترك لتقيم القوة المحتلة، إلا أنه يجب تفسير المادة ٥٣ في ضوء مبدأ التناسبية: الإنجاز العسكري يجب أن يتم تقديره مقابل الدمار المتوقع حدوثه. ويجب التأكيد هنا على أن القانون الإنساني الدولي يتطلب أن يكون أي تدمير من منطلق الضرورة المطلقة، وبالتالي يعتبر شن الهجوم الذي يقوم على الاحتمالات فقط أو تحقيق مزايا غير محددة هجوماً غير شرعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الإنساني الدولي يحظر» مهاجمة، تدمير، إزالة أو جعل أي هدف غير نافع لحياة السكان المدنيين»[٨] هذا التحريم بالضرورة يشكل حماية للمناطق الزراعية، تجهيزات أبار مياه الشرب. هذه الأهداف وإلى حد كبير من غير المحتمل استخدامها فقط للقوات العسكرية، ويجب حمايتها إلى أبعد حد ممكن. التدمير الواسع للممتلكات غير المبرر بالضرورة العسكرية المطلقة يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقيات جنيف الاربع، ويعتبر حسب وثيقة روما الجنائية الدولية كجريمة حرب.

العقاب الجماعي

يحظر القانون الإنساني الدولي سياسة العقاب الجماعي، فقد نصت المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة على حظر هذه السياسة من العقاب الجماعي، حيث بينت المادة مفهوماً أساسياً في القانون، أنه لا يمكن لأحد أن يُعاقب على جريمة اقترفها شخص آخر. وبالتالي لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. كما يحظر القانون الإنساني الدولي العقوبات الجماعية وجميع تدابير التهديد أو الإرهاب أو الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم المكفولة بالحماية الدولية من خلال القوانين والأعراف الدولية ذات العلاقة . ومن الجدير ذكره، أن هذه العقوبة لا تشير إلى العقوبات المفروضة من خلال قانون العقوبات، بل بالأحرى، يُقصد بها العقوبات التي تقع على الأشخاص، أو مجموعات من الأفراد بشكل جماعي دون اقترافهم لأي مخالفة. هذا الأمر يعتبر انتهاكا واضحا لأكثر المبادئ إنسانية. ويؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن استمرار حالة الإغلاق والحصار على قطاع غزة، وللشهر ٢٢ على التوالي، يجب أن يعتبر عقاباً جماعياً عشوائياً يقع على سكان مدنيين.

٨ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون العرفي الإنساني الدولي، المادة ٥٤ (٢٠٠٥).

الوحدات الطبية والطواقم الطبية

ينص القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، وعلى نحو بين وجليَ على حماية الوحدات الطبية والطواقم الطبية. وهذه الحماية في تطابق تام مع المبادئ الجوهرية للقانون الإنساني الدولي، أي أنه وتحديداً أولئك غير المشاركين مشاركة مباشرة في العمليات القتالية، يجب أن يكونوا بمنأى عن أثاره. فالمادة ١٨ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص ببساطة أنه «لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات»، بينما تؤكد المادة ٢٠ من نفس الاتفاقية على ضرورة «الاحترام والحماية للموظفين المخصصين بإدارة المستشفيات»، بينما المادة ١٦ أيضاً تحث جميع أطراف الصراع لتسهيل البحث عن القتلى والجرحى والعجزة وتوفير الحماية والاحترام لهم أيضاً. نظراً لإمكانية اللجوء إلى سوء الاستخدام الكامن في هذه الحماية، فإن المادة ١٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تشير إلى أن الحماية الممنوحة للمستشفيات المدنية تتوقف إذا استخدمت لأغراض عسكرية. تلك الأغراض العسكرية تشمل تخزين الأسلحة، المقاتلين القادرين على القتال، إلخ... علاوة على ذلك، ربما تتوقف الحماية بعد أن يُمنح تحذير قانوني، يشمل وقتاً زمنياً معقولاً.

بالنظر إلى أن الأهداف غير العسكرية، والوحدات الطبية والطواقم الطبية يعتبرون مدنيين ومحميين كذلك، فإن استهدافهم المباشر هو انتهاك لمبدأ التمييز ويشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف الأربع، ويعتبر جرائم حرب.

جرائم ضد الإنسانية

تعتبر الجرائم ضد الإنسانية جرائم محرمة بموجب القواعد القانونية الآمرة «الإلزامية» للقانون الدولي. وتعتبر الجرائم ضد الإنسانية من بين الجرائم الأكثر خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي، وهي جرائم غير قانونية بشكل لا يقبل الاستثناء. فجرائم الحرب الفردية لا تعتبر جرائم ضد الإنسانية، لأن الجرائم ضد الإنسانية هي في الواقع تلك الهجمات التي يتم اقترافها كجزء من هجمات مدبرة، ممنهجة وموجهة على نطاق واسع ضد المدنيين. نمطياً مثل هذه الهجمات يجب أن تشكل جزءاً من سياسة تقوم دولة أو منظمة على تطويرها بشكل فاعل في محاولة لتشجيع الهجمات ضد المدنيين. ومع ذلك، وفي الظروف الاستثنائية، مثل هذه السياسة ربما تُنفذ أيضاً من خلال الفشل المقصود في اتخاذ الإجراءات المطلوبة لمنع حدوث مثل هذه الهجمات المنظمة.

في إطار عدوانها على قطاع غزة، مارست قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكها المستمر لمبدأ التمييز بشكل واسع ومنظم، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بممارسة أعمال عدائية اتسمت بالعشوائية والاستخدام غير المتناسب في القوة. الأمر الذي خلف أعداداً هائلة من القتلى والجرحى بين صفوف المدنيين، وتدميراً واسع النطاق للممتلكات المدنية. ويؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن مثل هذه الأعمال ربما تشكل جرائم ضد الإنسانية كما هو موضح في المادة ٧ (١) (أ) (ك) لميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية.

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

شكل العدوان الحربي على قطاع غزة خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ يناير ٢٠٠٩ ذروة التصعيد من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار تاريخ الاحتلال لأكثر من ٤٢ عاماً. فمنذ العام ١٩٦٧ لم تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة، سقوط أعداد للقتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين بهذا الحجم والشكل. وتؤكد تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إبان الحرب وخلال الأشهر التي أعقبتها بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي شنت مئات الهجمات العشوائية التي استخدمت فيها القوة المفرطة طيلة أيام العدوان في انتهاك لمبدأ التمييز. ولعل الارتفاع الملحوظ في أعداد القتلى والجرحى بين صفوف المدنيين الفلسطينيين مقارنة بعدد القتلى والجرحى بين صفوف المقاومين لهو خير دليل على عدم التزام قوات الاحتلال بمبدأ التمييز والتناسب في عدوانها الأخير.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد قتل خلال العدوان على غزة (١٤١٩) شخصاً، بينهم (١١٦٧) شخصاً من غير المقاتلين، أي ما نسبته (٨٢,٢٪) من مجموع الضحايا، و(٢٥٢) شخصاً من أفراد المقاومة، أي ما نسبته (١٧,٧٪) من الضحايا. ويشمل تصنيف غير المقاتلين المدنيين وأفراد الشرطة المدنية الذين لم يكونوا منخرطين في الأعمال القتالية، وهم أشخاص محميون بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي. وتؤكد تحقيقات المركز بأن (٩١٨) مدنياً لقوا حتفهم، أي ما نسبته (٦٤,٤٪) من مجموع الضحايا. وكان بين الضحايا المدنيين (٣١٨) طفلاً، أي ما نسبته ٢٢,٤٪ من العدد الإجمالي، و٣٤,٦٪ من الضحايا المدنيين، و(١١١) امرأة، أي ٧,٨٪ من العدد الإجمالي و١٢٪من الضحايا المدنيين). وبالتالي فإن الضحايا من النساء والأطفال البالغ عددهم (٤٢٩) طفلاً وامرأة يشكلون (٣٠,٢٪) من إجمالي الضحايا و(٤٥,٦٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. كما قتل ٢٤٩ عنصراً من عناصر الشرطة المدنية، يشكلون (١٧,٥٪) من مجموع الضحايا، قتل معظمهم (٢٣٨ عنصراً) جراء الغارات الجوية التي شنت في اليوم الأول من العدوان الإسرائيلي على القطاع على مواقعهم ومراكزهم الشرطية، ولم يكونوا منخرطين في أي أعمال قتالية.

ووفقاً لما أعلنته وزارة الصحة في غزة، فإن عدد الجرحى الفلسطينيين بلغ نحو (٥٣٠٠) شخص، من بينهم نحو (١٦٠٠) طفل، أي نحو (٣٠٪) من إجمالي عدد المصابين، و(٨٣٠) امرأة، أي نحو (١٥,٦٪) من إجمالي عدد المصابين. وبكلمات أخرى فإن عدد الجرحى من النساء والأطفال بلغ نحو (٢٤٣٠) امرأة وطفلاً، أي ما نسبته(٤٥,٦٪) من إجمالي المصابين خلال الحرب.

مخلفات القذائف الاسرائيلية

رسم بياني رقم (١): يوضح النسب المئوية لأعداد القتلى من المدنيين، أفراد الشرطة، والمقاومين خلال الحرب

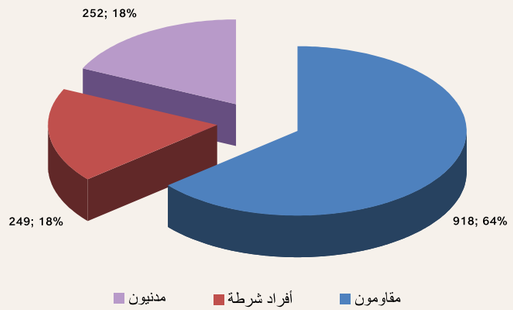

ووفقاً لمعطيات المركز، فقد توالى سقوط القتلى، بمن فيهم المدنيون على أيدي قوات الاحتلال، وبشتى الوسائل، على مدار أيام الحرب الـ٢٣، بمعدل ٤٠ مدنياً يومياً. سقط في اليوم الأول للعدوان ٨٣ مدنياً، معظمهم سقطوا في منازلهم أو أعمالهم أو مدارسهم ، أو أثناء سيرهم في الشوارع القريبة أو المجاورة للمواقع الأمنية والشرطية التي ضربت من قبل القوات الجوية الإسرائيلية. ويعطي هذا الرقم المهول من الضحايا في صفوف المدنيين في اللحظة الأولى للعدوان، مؤشراً واضحاً ودليلاً دامغاً على عدم اكتراث سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأرواح المدنيين الفلسطينيين. وفي الأيام التالية للحرب توالى سقوط الضحايا المدنيين بوتائر متفاوتة. غير أن العدد الأكبر في صفوف المدنيين كان في الأيام الثلاثة الممتدة من ٤ -٦ يناير ٢٠٠٩، حيث سقط في ٤ يناير، ١٠١ قتيلاً، بينهم ٨٤ مدنياً، وفي ٥ يناير، ١١٠ قتلى، بينهم ٩٨ مدنياً، وفي ٦ يناير ١١٨ قتيلاً، بينهم ١٠٦ مدنيين. أي أن أعداد القتلى من المدنيين خلال الأيام الثلاثة فقط، بلغ (٢٨٨) شخصاً، بنسبة (٣١٪) من إجمالي الضحايا المدنيين خلال الحرب. ويعزى ذلك الارتفاع إلى تزامن يوم ٤ يناير، مع دخول القوات البرية الإسرائيلية للقطاع، وتوازى ذلك مع استمرار عمليات القصف الجوي والبري والبحري لمناطق مختلفة من القطاع. وتواصلت العملية البرية لليوم الثاني على التوالي، واندفعت قوات الاحتلال أكثر تجاه مراكز التجمعات السكانية في عدد من مناطق القطاع، خاصة مدينة غزة وشمال القطاع. كما شهد اليوم الثالث، ٦ يناير، تصعيداً غير مسبوق في جرائم الاحتلال، حيث تزامن ذلك مع دخول القوات البرية لجنوب مدينة غزة، واقترافها مزيداً من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، في وقت اقترفت فيه تلك القوات جريمة مروعة بقصفها تجمعاً للمدنيين بجوار مدرسة الفاخورة في مخيم جباليا، كان قد لجأ إليها مدنيون من شدة القصف الإسرائيلي لمنازلهم. وقد أسفرت تلك الجريمة عن مقتل ٢٤ مدنياً، بينهم ٨ من الأطفال.

رسم بياني رقم (٢): يوضح أعداد القتلى المدنيين خلال أيام الحرب[٩]

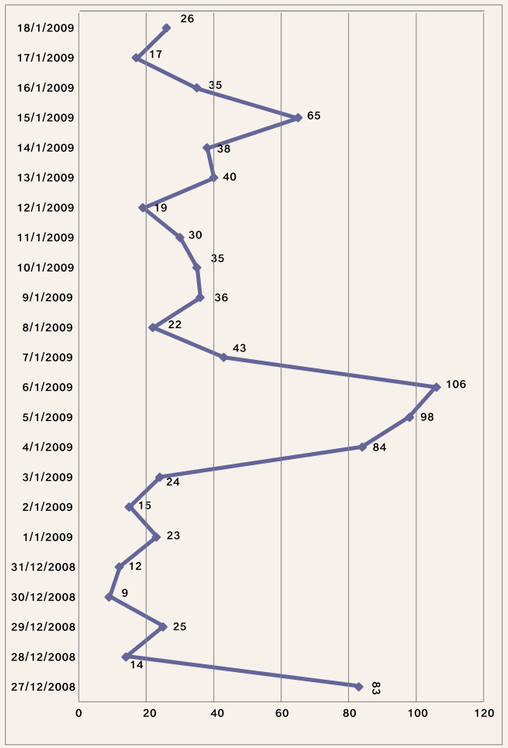

٩ تجدر الإشارة إلى أن ١٩ مدنياً توفوا متأثرين بجراحهم بعد انتهاء العمليات العسكرية على القطاع في ١٨ يناير ٢٠٠٩

وبحسب توثيق المركز، توزعت أعداد الضحايا المدنيين طيلة أيام الحرب على المحافظات الخمس للقطاع، غير أن العدد الأكبر بينهم سقط في محافظتي شمال غزة، وغزة. فقد بلغ عدد الضحايا في محافظة شمال غزة، (٣٨٢) مدنياً، بنسبة (٤١,٦) من إجمالي الضحايا المدنيين، وفي محافظة غزة بلغ عدد الضحايا (٣٦٧)، بنسبة (٣٩,٩٪). أي أن عدد الضحايا في هاتين المحافظتين بلغ (٧٤٩) مدنياً، اي بنسبة (٨١,٥٪) من إجمالي الضحايا المدنيين.

ويعزى ذلك الارتفاع الواضح لأعداد المدنيين في هاتين المحافظتين إلى تركيز العدوان عليهما طيلة الأيام، إذ شهدتا معظم أعمال القصف بحق المؤسسات والمنشآت المدنية والمنازل، كما شهدتا أعمال توغل من عدة محاور فيهما. وفي باقي المحافظات، سقط ١٦٩ مدنياً، ما نسبته (١٨,٤٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، بينهم (٦٦) مدنياً في محافظة الوسطى، (٦٧) مدنياً في محافظة خان يونس، و(٣٦) مدنياً في محافظة رفح.

رسم بياني رقم (٣): يوضح التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين خلال الحرب حسب المحافظات

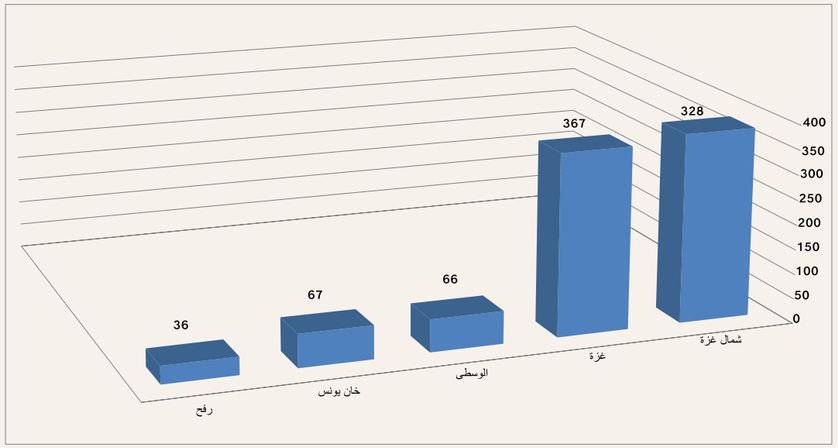

سياقات قتل المدنيين خلال العدوان

تنوعت أنماط قتل المدنيين خلال العدوان الأخير على القطاع، لكن الغالبية العظمى من القتلى (٨٦٠) شخصاً، أي نحو (٩٤٪) من الضحايا المدنيين، سقطوا جراء أعمال القصف بمختلف أنواع القذائف التي أطلقت من قبل الطائرات الحربية والبوارج البحرية والمدفعية الإسرائيلية. وقد سقط هؤلاء الضحايا أثناء قصف قوات الاحتلال لمنازل المستهدفين؛ ضحايا أثناء قصف أهداف أخرى (مساجد، منشآت عامة___أخرى)؛ ضحايا أثناء قصف تجمعات سكانية؛ ضحايا أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال، قصف منازل ناشطين، قصف سيارات، وقصف بيوت عزاء. وروى المئات من ذوي الضحايا وشهود العيان الذين التقاهم طاقم المركز على مدار الأشهر الماضية شهادات مروعة عن حالات الذعر والرعب التي عايشوها وعن الفظاعات التي اقترفتها قوات الاحتلال خلال العدوان الحربي، بما في ذلك قصف منازل سكنية على رؤوس ساكنيها مع علم تلك القوات اليقيني بوجودهم بداخلها، ومقتل عائلات بأكملها.

كما سقط (٥٨) مدنياً، أي نحو (٦٪) من الضحايا المدنيين جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال. وقد سقط معظم هؤلاء الضحايا إما داخل منازلهم وإما في محيطها، أو أثناء محاولتهم الفرار من منازلهم خوفاً من عمليات القصف من قبل قوات الاحتلال. وقد وثق المركز حالات قتل مدنيين من قبل القناصة

الذين كانوا يعتلون سطوح المنازل السكنية التي قاموا باقتحامها والتمركز بها أثناء التوغل داخل الاحياء السكنية.

رسم بياني رقم (٤): يوضح النسبة المئوية لأنماط قتل المدنيين خلال الحرب

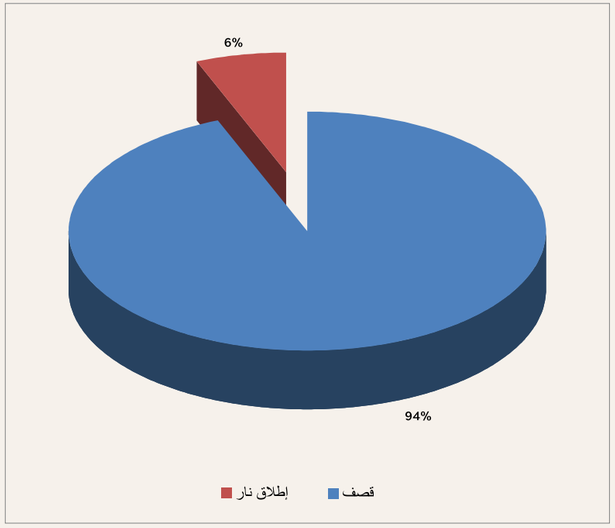

قصف منازل سكنية للمدنيين

شكلت جرائم قصف المنازل السكنية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على رؤوس ساكنيها، إحدى سمات العدوان الأخير على غزة. فقد وثق المركز العديد من الجرائم التي اقترفت على مدى أيام العدوان، على الرغم من علم تلك القوات المسبق بوجود مدنيين بداخل هذه المنازل. وقد أسفرت هذه الجرائم عن مقتل عشرات الأفراد، بمن فيهم الأطفال، ومن بينهم عائلات بأكملها افنيت. وكانت من أبرز تلك الجرائم، على النحو التالي:

قصف منزل عائلة السموني

تعتبر جريمة قصف منزل عائلة السموني في حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة، أبرز أشكال جرائم قصف المنازل السكنية التي اقترفت خلال الحرب على غزة. ووفقا لتحقيقات المركز، ففي ثاني أيام الاجتياح البري لمدينة غزة، في ٤ يناير ٢٠٠٩، احتلت قوات الاحتلال منطقة السموني، في حي الزيتون، وسط إطلاق نار كثيف من قبل تلك القوات، بما في ذلك القصف المتواصل والعنيف لمنازل المدنيين. ونتيجة للتوغل الإسرائيلي في المنطقة، اضطر عدد من العائلات من آل السموني إلى الهرب واللجوء إلى منزل أحد أفراد العائلة، بلغوا قرابة ٩٠ فرداً، بمن فيهم نساء وشيوخ وأطفال. وعلى الرغم من علم قوات الاحتلال المسبق بوجود هذه العائلات في ذلك المنزل، إلا أن الطائرات الحربية قصفت المنزل في صبيحة اليوم التالي، بعدة قذائف صاروخية، الأمر الذي أسفر عن مقتل ٢٢ مدنياًمعظمهم من النساء والأطفال.

افادة من صلاح طلال حلمي السموني، ٣٠ عاماً، من حي الزيتون، شرق مدينة غزة حول قصف قوات الاحتلال لمنزل عائلته ومقتل العشرات منهم.

«في حوالي الساعة ٦:٣٠ صباح يوم ٤ يناير ٢٠٠٩، بينما كنت في منزلي بداخله أفراد أسرتي و جدتي و كانت عندي والدة زوجتي محمدية محمود السموني، أصبت بشظية في يدي اليسرى، جراء إطلاق قوات الاحتلال القذائف والرصاص في محيط المنزل. كانت قوات الاحتلال قد توغلت في المنطقة وباشرت بإطلاق النار بشكل عشوائي. أصيب الطابق الثاني من منزلي بقذيفة صاروخية أسفرت عن احتراقه. وفي حوالي الساعة ٨:٣٠ صباحاً أثناء محاولتي الخروج ومعي طفلي البالغ ٦ أشهر، رأيت جنود الاحتلال منتشرين في المكان. في حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، طرق جنود الاحتلال باب منزلنا وأجبرونا على الخروج منه، كانت لدينا في ذلك الوقت ثلاث عائلات لجأت للاحتماء فيه. خرجنا بعد أمر جنود الاحتلال وتوجهنا إلى منزل وائل السموني القريب منا، حيث كان عدد من العائلات من آل السموني قد تجمعت فيه خشية من القصف الإسرائيلي. مكثنا داخل هذا المنزل لمدة يوم كامل و كان عددنا حوالي ٩٠ شخصاً لسبع عائلات أطفال و نساء و رجال، بدون طعام أو شراب، و في ذلك الصباح كان الهدوء يخيم على المنطقة، و في حوالي الساعة السابعة و النصف خرجت أنا و ٥ آخرين من المظلة إلى حوش منزل وائل على مسافة ٣ أمتار لإحضار بعض الخشب والحطب لنشعل النار و نعد طعام للأطفال، فجأة أطلق نحونا صاروخ من طائرة مروحية كانت لا تفارق سماء المنطقة مما أدى إلى إصابة ٣ أشخاص و قتل اثنين و هم محمد إبراهيم السموني ، و حمدي ماهر السموني و دخلت أنا مسرعاً و كانت الدماء تنزف من رأسي و أذني و ساقي و ظهري، و بعد حوالي دقيقتين سقط صاروخان على سطح المنزل و اخترقاه مما أدى إلى انهياره و أصيب و قتل العديد من بداخل المنزل من أطفال ونساء ورجال، وأنا نجوت بأعجوبة. نظرت حولي فشاهدت العدد الكبير من القتلى و المصابين فوقفت على الأرض دون أن أصدق أنني ما زلت على قيد الحياة، فصرخت بأعلى صوتي على كل من هو معافى أو مصاب بإصابات طفيفة : من يستطع منكم الخروج من المنزل فعليه فوراً ان يتبعني خوفاً من أن يجهزوا على من تبقى حياً بداخل المنزل، فقالت لي بعض النساء بأننا لو خرجنا لتم إطلاق الأعيرة النارية علينا فقلت لهم بأن الجيش الإسرائيلي لن يفعل أكثر مما فعل، فنظرت إلى والدتي التي كانت ملقاة على الأرض و قلت لها: هيا اخرجي معنا ، لكنها كانت قد فارقت الحياة، ونظرت إلى ابنتي و والدي وكانا قد فارقا الحياة أيضاً، و خرجنا مسرعين من هذا البيت من تحت الركام و مشينا حوالي ٥٠ متراً شرقاً باتجاه شارع صلاح الدين، فشاهدنا أفراداً من الجيش الإسرائيلي متمركزين في منزل أبو أشرف السوافيري، فطلبنا منهم إسعافات أولية و لم يسمعوا لنا و قالو لنا: عودوا إلى الموت، و بعد ذلك نظرت خلفي فشاهدت مجموعة من الأطفال و النساء و الرجال يركضون خلفي فقلت لهم: توجهوا إلى شارع صلاح الدين و انجوا بأنفسكم، من هذه المنطقة المشئومة، وسرنا على الأقدام لمسافة كيلو و نصف تقريباً باتجاه الشمال إلى أن وصلنا مطعم شغفوط ، و هناك حضرت سيارات الإسعاف و قامت بنقلنا إلى مشافي غزة. لقد كان جنود الاحتلال خلال القصف يمنعون طواقم الإسعاف و الدفاع المدني من الوصول إلى المنطقة بسبب استهداف كل من يحاول الاقتراب من تلك المنطقة، بالإضافة إلى الحواجز الترابية و المعدات الثقيلة مما يعرقل مرور سيارات الإسعاف و المنقذين. نتيجة لعملية القصف فارق والدي ووالدتي الحياة و أيضاً ابنتي عزة و زوجة شقيقي إياد و زوجة شقيقي حلمي و ابنه محمد أصيبت زوجتي و أبنائي. لم يتمكن الصليب الأحمر أو طواقم الإسعاف من الوصول للمنطقة لانتشال الضحايا حتى تاريخ ٧ ,١ ,٢٠٠٩ ، تمكنت طواقم الإسعاف الدخول للمنطقة مشياً على الأقدام حيث لم تسمح قوات الجيش الإسرائيلي بمرور سيارات الإسعاف، و الذين استطاعوا نقل الجرحى

منزل وائل السموني بعد تدميره، حيث قتل وأصيب العشرات من أفراد العائلة

وعدد قليل من القتلى، و بقي في المنطقة عدد من القتلى تحت الأنقاض إلى يوم انسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقة. لدى عودتي إلى المنطقة بعد الانسحاب شاهدت دماراً و تخريباً لمنازل المواطنين سكان المنطقة ، معظم مالكيها من أفراد عائلتي، حيث عمل الجيش الإسرائيلي على تدمير المنازل و تجريف الأراضي الزراعية ما عدا منزلنا و منزل عمي رشاد و منزل صبحي و منزل أسعد السموني ، ولدى دخولي المنزل شاهدت آثار أفراد الجيش الإسرائيلي بداخله حيث كانوا يستخدمونه كثكنة عسكرية طوال فترة تواجدهم في المنطقة، قاموا خلالها بتكسير و تخريب كافة محتوياته من عفش و أثاث و تدمير جزء من أرضية المنزل.»

قصف منزل عائلة الداية

تعتبر جريمة قصف منزل عائلة الداية دليلاً آخر على اقتراف قوات الاحتلال الإسرائيلي لجرائم قصف منازل سكنية على رؤوس ساكنيها. فقد قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في اليوم التالي لجريمة قصف منزل عائلة السموني أي بتاريخ ٦ يناير، منزل عائلة الداية في حي الزيتون، فجراً وهم نيام، الأمر الذي أسفر عن مقتل ٢٢ فرداً منهم.

افادة من عامر فايز مصباح الداية، ٢٧ عاماً، حي الزيتون – مدينة غزة، حول قصف قوات الاحتلال لمنزل ذويه ومقتل ٢٢ فرداً من أسرته، هم، والداه وعدد من أشقائه وشقيقاته، وإصابته هو بجراح.

«أقيم مع عائلتي في منزل مكون من أربع طبقات، الطابق الأرضي منه يضم والدي، ٦٠ عاماً، ووالدتي كوكب ٤٨ عاماً، وشقيقاتي رغدة،٣٢ عاماً؛ رضا؛ ٣٢ عاماً؛ صابرين، ٢٤ عاماً،؛ رضوان، ٢١ عاماً. الطابق الأول يضم شقتين الأولى يقطنها رامز وزوجته صفاء صالح الداية تبلغ من العمر ٢٠ عاماً وله منها براء سنتان، وسلسبيل شهران والشقة الثانية إياد وزوجته روضة هلال الداية وأبناؤه علي يبلغ من العمر ١٠ سنوات وختام ٨ سنوات وآلاء ٧ سنوات وشرف الدين ٥ سنوات وعمر ٣ أشهر وضحى سنة ونصف. والطابق الثاني مكرر الجنوبية، محمد ٢٩عام ، وزوجته نزال إسماعيل الداية ٢٨ عاماً وأبناؤه أماني ٦ سنوات وقمر ٥ سنوات وأريج ٤ سنوات ويوسف سنتين وكانت زوجته حامل في الشهر الخامس. اما الشقة الشمالية لي انا عامر والطابق الثالث على مساحة البناء شقة لشقيقي نافذ. الطابق الثالث يقطن فيه مع زوجته إسلام أحمد إلياس الداية وأبناؤه فايز وحمزة وأحمد واية وسندس وسجا وسما. في حوالي الساعة ٥:٥٠ صباح يوم ٢٠٠٩/١/٦، كنت نائماً في شقة والدي بالطابق الأرضي وشقيقي رضوان استيقظت على صوت انفجارات قوية أدت إلى تكسير زجاج الشقة لم أكن قد نمت بعد، فكنت مستلقياً على السرير وكنت عائداً من الخارج منذ لحظات وقعت عدة انفجارات وبدأ زجاج النوافذ يتكسر وبدأ جسمي يشعر بإحساس غريب وانهال المنزل علي وكنت تحت الأنقاض وغبت عن الوعي، بعد أن استعدت الوعي شعرت بأنني ميت وسمعت صوت الجيران في الخارج وبدأت بالصراخ وبدأ الناس بإزالة الركام والردم عني انقذوني من تحت الأنقاض وتم إسعافي ،أصبت نتيجة لذلك بحروق بالوجه وكسر طفيف في الكتف ورضوض في الساقين. علمت بأن المنزل قد تم استهدافه بصاروخ من طائرة حربية إسرائيلية أدت إلى دمار وانهار المنزل على من فيه من أفراد أسرتي حيث أدى إلى مقتل والدي ووالدتي. كان عدد القتلى ٢٢ فرداً من أطفال ونساء ورجال من ضمنهم شقيقي رضوان الذي تم إنقاذه من تحت الأنقاض ولكنه فارق الحياة بتاريخ ٢٠٠٩/١/٩ متأثرا بجراحه. لقد نجا من هذا الحادث الأليم كل من أشقائي محمد ونافذ وأسرته ورضا بسبب تركهم المنزل في وقت سابق خوفا من القصف الإسرائيلي.»

منزل عائلة ديب قرب مدرسة الفاخورة

قصف منزل عائلة ديب في مخيم جباليا

في حوالي الساعة ٣:٤٥ مساء يوم الثلاثاء ٦ يناير ٢٠٠٩، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي باحة منزل المواطن سمير شفيق ذيب، ٤٣ عاماً، في مخيم جباليا أثناء جلوسه وأفراد العائلة، مما أسفر عن مقتل ١١ من أفراد الأسرة، من بينهم ٤ أطفال و٥ نساء، فضلاً عن إصابة ٣ آخرين. وتدل تحقيقات المركز على أن المنطقة كانت تشهد هدوءاً ولم تكن هناك أية مظاهر لمقاومة مسلحة، الامر الذي يؤكد تعمد قوات الاحتلال ايقاع الاذى بالمدنيين الفلسطينيين.

افادة من أحد الضحايا، وهو شاهد عيان على الجريمة، فضل سمير ديب، ٢٠ عاماً، حول الجريمة:

«أقطن مع والدي سمير ديب في منزل مكون من طابقين في مخيم جباليا مقابل مدرسة الفاخورة، ويقطن في أحد الطوابق عم لي وهو معين ديب. في حوالي الساعة ٣:٤٥ من عصر يوم ٦ يناير، كنا أفراد العائلة، بمن فيهم جدتي، شمة، وأبي سمير، ٤٤ عاماً، وأخوتي محمد، ٢٤ عاماً، وزياد، ٢٣ عاماً، وعصام، ١٩ عاماً، وعمي حسين شفيق ديب، ٢٧ عاماً، وآمال مطر ديب ٢٧ عاماً، وأبناء عمي، نور معين ديب، ٤ سنوات، محمد معين ديب، ١٧ عاماً، أسيل معين ديب ١٠ سنوات، ومصطفى معين ديب، ١٤ عاماً، نجلس في ساحة المنزل، فيما كان كل من أحلام فريد ديب؛ ٢٠ عاماً، فاطمة سمير ديب، ٢٢ عاماً؛ وآلاء معين ديب، ٢٠ عاماً داخل المنزل. في تلك اللحظات أطلقت قوات الاحتلال صاروخاً استهدف البيارة المجاورة لنا، مما أسفر عن انهيار السور الخارجي للمنزل. وبعد أقل من ثلاث ثوان باغتتنا صاروخ آخر سقط علينا مباشرة، أسفر عن مقتل ١٠ من أفراد الأسرة وإصابة أربعة آخرين، توفيت احداهم متأثرة بجراحها.»

قصف منزل عائلة العر في عزبة عبد ربه

ما بين ٥:٣٠ –٥:٤٥ مساءً، من يوم السبت الموافق ٣ يناير ٢٠٠٩، وفي بداية الهجوم العسكري الإسرائيلي على العديد من الأهداف المدنية الواقعة في شرق عزبة عبد ربه – شرق جباليا البلد، قامت المدفعية الإسرائيلية باستهداف منزل المواطن محمد العر بقذيفتي مدفعية، مما أدى إلى مقتل صاحب المنزل، محمد العر، وإثنين من أطفاله على الفور، وإصابة أربعة آخرين من أفراد أسرته من بينهم طفلان، وامرأتان، ورجل. ونقل المصابون إلى منزل جارهم محمد العطاونة، غير أن قوات الاحتلال تقدمت أكثر وأطلقت النار باتجاه المنزل، ومنعت طواقم الإسعاف من نقل الجرحى. وفي غضون ذلك توفيت طفلة وامرأة كانتا مصابتين. واستمر الحال حتى صبيحة الخميس ٨ يناير، حيث تمكنوا من الهروب هم وأفراد عائلة العطاونة التي تؤويهم، عندما تقدمت جرافات الاحتلال وكادت تهدم منازلهم على رؤوسهم. ولدى هروبهم باتجاه عزبة عبد ربه،قام جنود الجيش الإسرائيلي المتمركزون في المنطقة باعتراضهم وإطلاق الأعيرة النارية عليهم، واستمر ذلك حتى تمكنوا من الوصول إلى جباليا البلد مكان تواجد سيارات الإسعاف ومن ثم تم نقلهم إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم. أكثر من ذلك، قامت الجرافات بتجريف المنزل، على جثامين القتلى، حيث تم انتشال جثامين القتلى المذكورين أعلاه، بتاريخ ١٨,٠١,٢٠٠٩ بعد قيام قوات الجيش الإسرائيلي بالانسحاب من المنطقة.

افادة من ليلي حسين حسن العر، ٤٣ عاماً، جباليا البلد، بجوار المقبرة الشرقية، حول مقتل زوجها محمد موسى العر، ٤٥ عاماً، وأطفالها، الثلاثة وزوجة أخيهم.

«أقطن أنا وزوجي وأبنائي وابن زوجي، ناهض محمد موسى العر، ٢٦ عاماً، وزوجته، إيمان، ٢٧ عاماً في منزل مساحته الكلية ١٥٠ متراً مربعاً، مسقوف بالزينكو. في يوم السبت الموافق ٠٣,٠١,٢٠٠٩ وفي حوالي الساعة ٥:٣٠ مساءً وأثناء تواجدي أنا وجميع من يقطن في المنزل تحت سقف المظلة، نجلس حول موقد من النار، سمعت صوت انفجار هائل بجوارنا، فقامت ابنتي، نداء بالتوجه نحو صوت الانفجار فرأت ابنتي، فداء،١٨ عاماً، مصابة والدماء تنزف من ساقها. وبينما كنا نحاول الهروب من المنزل، باغتتنا قذيفة، فأصيبت ابنتي ملك عام ونصف، وإبني إبراهيم، ١٢ عاماً في رأسه ورقبته، وفارق الحياة، وابنتي فداء مصابة والدماء تنزف منها فحسبتها قد فارقت الحياة، وزوجة ناهض، إيمان مصابة والدماء تنزف من ساقيها ولكنها بقيت على قيد الحياة. اشتعلت النيران في المظلة جراء القصف. قمت بلف ابني إبراهيم ببطانية، وقمت بلف ابنتي فداء التي كنت أحسبها قد فارقت الحياة ولكن وقتها سمعت أنينها وبدأت تتنفس، فحملتها وذهبت إلى منزل جارنا محمد العطاونة ووضعتها عندهم، وعدت إلى المنزل وأحضرت جثة ابني إبراهيم، ووضعته أيضاً في منزل جارنا محمد، وسألت جارنا محمد العطاونة عن مكان زوجي وهل رآه فقال لي: لا لم أره، ولكن قال لي: أن ناهض ها هو بالداخل وهو مصاب وابنتك سناء هاهي بالداخل وبصحة جيدة، أما بالنسبة لابنتك ياسمين، ١٤ عاماً، هي بالداخل ولكنها مصابة بظهرها بإصابة خفيفة، وقامت لحظتها ابنتي نداء وبنات جارنا بالذهاب لمنزلنا وإحضار زوجة ناهض/ إيمان التي كانت مصابة، فتمت لحظتها بالاطمئنان على ابنتي ياسمين، ولحظتها أصبحت ابنتي فداء تنازع وتتألم من شدة الإصابة وفارقت الحياة، وسألني ناهض الذي كان مصاباً بإصابة خفيفة بيده: أين إخواني إبراهيم وركان، ٤ سنوات؟ فقلت له: لقد استشهدا، فقام من مكانه وخرج من المنزل راكضاً باتجاه الغرب. وبعد ذلك خرجت من منزل جارنا للذهاب إلى منزلنا للبحث عن ابني ركان، ولحظتها أصبحت الطائرات الحربية الإسرائيلية تطلق باتجاهي الأعيرة النارية بشكل كثيف، فعدت لمنزل جارنا، وبعدها بحوالي ١٥ دقيقة سمعت صوت انفجار ورأيت ضوءاً يخرج من ناحية الجسر المتواجد على الجهة الغربية الجنوبية على بعد حوالي ٥٠٠ متر، وبعدها سمعت أصوات قصف وإطلاق أعيرة نارية وقذائف المدفعية في جميع أنحاء المنطقة ولكن لم أعرف أين، وكان محمد العطاونة يقوم بالاتصال على محطة الإسعاف من أجل محاولتهم الحضور لنقل إيمان المصابة، ونقلنا جميعا من المكان خوفاً على حياتنا، واستمر بمحاول الاتصال على الإسعاف لغاية الساعة ٦:٣٠ مساءً ومن ثم انقطع الاتصال نهائياً، وبعد ذلك بحوالي ربع ساعة سمعت أصوات آليات عسكرية – دبابات – من الجهة الشرقية، وإطلاق أعيرة نارية باتجاهنا بشكل كثيف، فقمنا بوضع أكياس

علف الدواب على الحائط الشرقي لحمايتنا من الأعيرة النارية، وبعد حوالي ساعة شاهدت مجموعة كبيرة من الدبابات والجرافات وأعداداً هائلة من أفراد جنود قوات الجيش الإسرائيلي، وأثناء ذلك قامت الجرافات بعمل سواتر ترابية على بعد حوالي ٥٠ متراً من المنزل على الجهة الشرقية من أجل منعنا من رؤيتهم، ولكن كنا نسمع أصوات قذائف وصواريخ وأعيرة نارية بشكل كثيف تطلق من جميع الاتجاهات، واستمر ذلك بشكل متواصل لمدة خمسة أيام ونحن متواجدون في نفس المكان. وفي اليوم التالي لتواجدنا في المكان، أي في يوم الأحد الموافق ٠٤ ,٠١ ,٢٠٠٩ وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ ظهراً توفيت زوجة ناهض، إيمان متأثرة بجراحها، وفي يوم الأربعاء الموافق ٠٧ ,٠١ ,٢٠٠٩ وفي حوالي الساعة ٣:٣٠ عصراً قام أفراد من جنود الاحتلال الإسرائيلي باقتحام المنزل الذي نتواجد في وأمرونا بالمغادرة، فيما بقيت الجثامين ملقاة داخل المنزل. وقامت الجرافات بهدم منزلنا.»

قصف منزل عائلة حمودة في تل الهوى

قصف منزل عائلة حمودة في حي تل الهوى هو شاهد آخر على اقتراف قوات الاحتلال جرائمها بدم بارد، وبتعمد إلحاق الاذى بالمدنيين دون تمييز. فبتاريخ ١١ يناير، أطلقت قوات الاحتلال قذيفة صاروخية على منزل حمودة، فأصيب أفراد العائلة، وقتل منهم طفلان أحدهما رضيع، كانت تحمله أمه في حضنها. ولم تكتف قوات الاحتلال بذلك، بل تقدمت إحدى الجرافات الإسرائيلية وقامت بهدم أجزاء من المنزل على ساكنيه.

افادة من إنتصار عبد الوهاب حمودة، ٣٨ عاماً، من حي تل الهوى، جنوب مدينة غزة حول مقتل رضيعها وابن زوجها داخل المنزل.

«في حوالي الساعة ٣:٠٠ فجر يوم الأحد الموافق ١١ يناير ٢٠٠٩، بينما كانت قوات الاحتلال قد توغلت في حي الهوى، جنوب مدينة غزة، استهدف الطيران الحربي الإسرائيلي منزل المواطن طلال أبو سمعان، المجاور لمنزلنا، ومن ثم تقدمت الجرافات الإسرائيلية وجرفت نصفه. بعد ذلك أطلقت قوات الاحتلال قذيفة على منزلنا، غير أن أحداً لم يصب. كنا في ذلك الوقت نمكث في غرف المنزل، فقررنا الاحتماء في الصالون وسطه، وكان ابني الرضيع فراس، عامان في حضني، (أنجبته بعد ٢١ عاماً من العقم)، وذهب محمد، ١٧ عاماً، وهو ابن زوجي لإحضار ضوء لإنارة المكان، حيث كان التيار الكهربائي مقطوعاً عن المنزل، وجلس محمد بجانبي. في تلك الأثناء أطلقت نحونا قذيفة صاروخية أخرى فأصبت بشظايا في بطني وقدميّ ويديّ، فيما أصيب محمد بإصابة بالغة وسقط فوق أخيه الرضيع فراس، الذي أصيب هو الآخر بشظايا. قام زوجي وابنه الآخر، إيهاب برفع محمد عني، حيث كان هو وفراس قد فارقا الحياة. بعد ذلك قامت الجرافات الإسرائيلية بهدم جزء من منزلنا ونحن بداخله، فناشدنا الصليب الأحمر وسيارات الإسعاف مساعدتنا لكن أحدا لم يصلنا بسبب خطورة الوضع. بقيت أنزف حتى الساعة ٧:٠٠ صباحاً، حتى تراجعت قوات الاحتلال، واستطاعت سيارات الإسعاف الوصول لنا ونقلي للمستشفى، فيما لم يتم نقل محمد وفراس، اللذين كانا قد فارقا الحياة.»

قصف منزل عائلة القرم في تل الهوى

روت الطفلة أميرة فتحي القرم، وهي ضحية وشاهدة عيان أيضاً الأيام الصعبة التي عاشتها خلال قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنزلهم، ومقتل والدها على الفور. كما كانت شاهدة على مقتل أخويها الطفلين أثناء محاولتهما إسعاف والدهم، وهم في الشارع. كما روت اللحظات الصعبة التي أعقبت إصابتها جراء القصف المتكرر لمنزلها، وبقائها مصابة دون مأكل أو مشرب لمدة ثلاثة أيام.

افادة المواطنة أميرة فتحي القرم، ١٥ عاماً، طالبة في الصف التاسع، تقطن حي تل الهوى، جنوب مدينة غزة، حول مقتل والدها وأخويها في قصف إسرائيلي.

«في حوالي الساعة ٧:٠٠ مساء يوم الأربعاء الموافق ١٤ يناير ٢٠٠٩، ذهبت أمي إلى منزل جدي وكان معها شقيقتي الصغرى هيا، ١١ عاماً، وبقيت أنا ووالدي فتحي وشقيقي علاء، ١٤ عاماً، وشقيقتي عصمت، ١٦ عاماً في المنزل. كان في ذلك الوقت حركة كثيفة للطيران الحربي الإسرائيلي فوقأاجواء مدينة غزة، وكان التيار الكهربائي مقطوعاً عن الحي. وفي تلك الأثناء كان ابي يقرأ القرآن، بينما كنت أنا وأخوتي نستمع اليه. بعد انتهاء أبي من قراءة القرآن، طلبت عصمت أن تقرأ هي الأخرى، وباشرت في ذلك. بعد ذلك طلب منا أبي أن ننام في غرفة واحدة، وما إن نمنا حتى صحونا على صوت انفجار قوي قريب جداً من المنزل. خرجنا لنرى ماذا جرى، فوجدنا أن كلية المجتمع ومسجد نبيه أبو غليون المجاورين قد قصفا بواسطة الطائرات الإسرائيلية. دخلنا إلى المنزل انا وعصمت وعلاء، فيما بقي والدي على باب المنزل. حاولنا النوم أنا وأخوتي مرة أخرى، وإذا بنا نستيقظ على صوت انفجار قوي آخر يهز المكان، خرجنا من المنزل لنستطلع الامر، حيث كان التيار الكهربائي لا يزال مقطوعاً، وإذا بنا نصطدم بجسم على مدخل الباب، فوضعنا ضوء الهاتف النقال لنرى ما هو، وإذا به والدي مضرج بدمائه. صرنا نصرخ على والدي ولكنه لا يرد، فبقيت عند والدي وذهب علاء وعصمت في محاولة لاحضار سيارة إسعاف. وما إن ساروا عدة خطوات في الشارع حتى أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخاً آخر تجاه والدي فأصبت في قدمي اليمنى. صرخت على إخوتي فعادوا ليروا ما حدث لي، وقاموا بتهدئتي حتى يذهبوا لإحضار سيارة إسعاف لنا. تركاني مع والدي على باب المنزل وانطلقا لمسافة حوالي ٥٠ متراً، فأطلقت طائرات الاحتلال صاروخين تجاههما، (أسفرت عن مقتلهما) وبقيت أنا عند والدي وانا أبكي وأطلب منه النهوض، فيما هو لا يسمعني، وكانت قدمي تؤلمني وتنزف من الإصابة. ومن شدة التعب نمت بجانب جثمان والدي حتى الصباح، واستيقظت لأشاهد أبي وهو غارق في دمه، حاولت الصعود إلى الدرج كي أحضر الماء لأشرب، وما إن وصلت المطبخ حتى فقدت الوعي من شدة النزيف. بعد وقت قصير استيقظت مرة أخرى، ووقفت على قدمي اليسرى وشربت الماء، ومن ثم خرجت للشارع فشاهدت جثمان والدي، وبجانبه جوال أبي وهو محطم من القصف، فأخرجت الشريحة، وصرت أتعكز حتى وصلت إلى منزل أحد أقاربنا القريب منا. كان باب منزل أقاربنا مغلقاً ولا أحد يسمعني بداخله، فجلست بالشارع وكانت قدمي تؤلمني، وكان النزيف مستمر، ففقدت الوعي ونمت حتى صباح اليوم التالي وكان الجمعة ١٦ يناير. بعد أن استيقظت رأيت ثغرة في جدار أحد المنازل المجاورة، فزحفت حتى دخلته، فوجدت فراشاً وزجاجة ماء، فالتحفت بالفراش وارتويت من الماء، وبقيت هناك حتى صباح اليوم التالي، كنت خلالها أصحو وأنام. وفي صباح السبت ١٧ يناير، صحوت على صوت حركة، فصرت أنادي بأعلى صوتي، غير ان أحداً لم يسمعني. بعد وقت صحوت على صوت الباب يفتح، فإذا به صاحب المنزل، وكان الصحفي عماد عيد، مراسل قناة المنار الفضائية في غزة، فشاهدني وأنقذني حيث نقلني إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وكنت بحالة صعبة حيث كان نسبة الدم لدي(٥).»

قصف منزل عائلة ابو عيطة في جباليا

تشكل جريمة قصف منزل عائلة أبو عيطة في جباليا دليلاً آخر على استهداف المدنيين والاستهتار بأرواحهم من قبل قوات الاحتلال. فوفقا لتحقيقات المركز، قصفت تلك القوات أفراد العائلة وكانوا عبارة عن سيدة وثلاثة من أطفال شقيقيها يجلسون أمام ساحة المنزل، في وقت لم تشهد فيه المنطقة أية اشتباكات، وبعيدة عن مسرح الأحداث. أسفر القصف عن مقتل السيدة والأطفال الثلاثة.

افادة من سلامة عبد الحي أبو عيطة، ٤١ عاماً، حول مقتل شقيقته وطفليه وابن أخيه في قصف استهدفهم في مخيم جباليا:

«في حوالي الساعة ٣:٠٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ١٦ يناير ٢٠٠٩، وبينما كنت أهم للخروج من منزلي في منطقة الهوىبر غرب مدرسة الفاخورة في جباليا، كانت أختي زكية ٥٠ عاماً، وأولادي أحمد وملاك وابن شقيقي أنور سلمان ابو عيطة يجلسون في ساحة أمام المنزل ويلعبون ويلهون. كانت زكية تحمل في حضنها ابنتها الصغيرة ملاك، عامان ونصف وبجوارها أحمد، ١٦ عاماً وأنور ٧ أعوام. كنت قد ابتعدت عنهم مسافة تقدر بعشرة أمتار بسيارتي. فجأة وقع انفجار في المكان وتصاعد الدخان والغبار، وتطايرت الشظايا على السيارة. نزلت مسرعاً فشاهدت أختي والأطفال الثلاثة قد أصيبوا وتناثرت أجسادهم في أشجار الحمضيات القريبة. قمت بمساعدة أخوتي والجيران بنقل الجثامين بسيارة أخرى إلى مستشفى كمال عدوان. وقبل أن نبتعد حوالي ٥٠ متراً من منزلنا قصفت قوات الاحتلال منزلاً في المكان يعود للمواطن عماد شاهين، وعلمت أنه أصيب بشظايا.»

جريمة قصف منزل عائلة بربخ في رفح

بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩، قصفت طائرة حربية إسرائيلية منزل المواطن عبد حسن بربخ، في قرية الشكة شرق رفح، بينما كان وأولاده الثلاثة وابن أخيه يقومون بجمع الحطب لإشعال نار للطبخ. كان الخمسة في حوش المنزل لحظة القصف ولم تكن هناك أحداث تذكر في المنطقة. أسفر القصف عن مقتل الخمسة مباشرة.

افادة من نعمة محمد بربخ، ٤٣ عاماً، من الشوكة برفح، حول مقتل زوجها وأبنائها الثلاثة وابن عمهم في قصف من طائرة استطلاع في رفح:

«يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/١/٤م وفي حوالي الساعة ٩,٠٠ صباحا، كنت أجهز فرن بلدي أقمناه من الطين نستخدمه في الطهي (الطبخ) بسبب نفاد غاز الطهي، وذلك في حوش أمام منزل عائلتي الواقع في بلدة شوكة شرق رفح بالقرب من مبنى البلدية. وكان صوت تحليق الطائرات الإسرائيلية مسموعاً بوضوح في السماء وكان صوت القصف الذي تقوم به تلك الطائرات باتجاه الحدود المصرية مع القطاع ومطار غزة الدولي، مسموع بوضوح أيضا. وبينما كنت أجهز الفرن البلدي كان على بعد منى بمسافة ٥ إلى ١٠م زوجي عبد حسن بربخ ٤٤ عامًا وأبنائي مهدي ٢٠ عاماً ومحمد ١٩ عاماً وأحمد ١٦عاماً ويوسف ١٤ عاماً وابن شقيق زوجي موسى يوسف بربخ ١٦ عاماً وكانوا يقوموا بتكسير أخشاب(حطب) لاستخدامه في الطهي والطبخ في الفرن البلدي، وكان يفصلني عنهم معرش صغير من الصفيح (خص) والفرن البلدي بداخله. ثم سمعت صوت انفجار بالقرب منى خرجت من المعرش ولم أنتبه لمكان تواجد زوجي وأبنائي وخرجت خارج حوش المنزل إلى الشارع لاعتقادي أن القصف الصاروخي هو خارج المنزل واستبعادي لكون القصف في حوش المنزل. ثم عدت إلى داخل (الحوش) فشاهدت زوجي وأبنائي وأبن شقيق زوجي وهم على الأرض والدماء تنزف منهم وحولهم غبار وحفرة صغيرة وآثار شظايا في جدار المنزل الشمالي وشاهدت أبني أحمد وهو يركض ويصرخ وهو في حالة

من الصدمة ومصاب إصابة بسيطة في الوجهة. ثم قدم إلى حوش المنزل عدد من الأقارب والجيران وقاموا بنقل زوجي وأبنائي وابن عمهم في سيارات مدنية إلى المستشفى وأنا في حالة من الذهول والصدمة مما رأيت وشاهدت وكانت علامات الحياة لا تزال ظاهرة على زوجي وابن شقيقة موسى أما أبنائي محمد ومهدي ويوسف فقد كان ظاهرا استشهادهم ومفارقتهم للحياة. بعد وقت قصير من نقلهم إلى المستشفى تأكد خبر استشهاد زوجي وأبنائي الثلاثة، االأبن شقيق زوجي وإصابة ابني أحمد ١٦ عاماً بجراح طفيفة في وجهه، من جراء القصف الذي نفذته طائرة استطلاع إسرائيلية بصاروخ واحد.والشهداء هم: زوجي، عبد حسن بربخ ٤٤ عام؛ ابني، مهدي عبد حسن بربخ ٢٠ عاماً؛االأبني،محمد عبد حسن بربخ ١٩ عاماً؛ ابني يوسف عبد حسن بربخ ١٤ عاماً؛ ابن شقيق زوجي، موسى يوسف بربخ ١٦ عاماً.»

قصف منزل عائلة عليوة بالشجاعية

بتاريخ ٤ يناير، قصفت قوات الاحتلال منزل عائلة حيدر عليوة بشارع النزاز في حي الشجاعية، لدى وجودهم بداخله مما أسفر عن مقتل الزوجة وأطفالها الأربعة.

افادة من المواطنة غدير حيدر عليوة، ١٥ عاماً، طالبة بمدرسة دلال المغربي في الفصل الأول الثانوي، حول مقتل أمها وأشقائها وإصابتها وإصابة أبيها وشقيقها في قصف لمنزلهم في حي الشجاعية شرق غزة.

«في حوالي الساعة ٤,٠٠ مساء من يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٩/١/٤، حيث كنت موجودة أنا وعائلتي المكونة من ١٠ أشخاص، وهم حيدر إسماعيل عليوة ٤٢ عاماً وهو والدي ، وأمل زكي عليوة ٤٠ عاماً وأشقائي هم منتصر ١٦ عاماً ومعتصم ١٣ عاماً ومؤمن ١٢ عاماً ومي ١١ عاماً ولانا ١٠ أعوام وإسماعيل ٧ أعوام ومحمد عامان وأنا، وجميعنا متواجدون داخل المنزل الواقع في الطابق الخامس في شارع النزاز بحي الشجاعية شرق مدينة غزة. وفي تلك الأثناء كانت والدتي تعد لنا الطعام في المطبخ وهو يقع في الناحية الشرقية للمنزل وكان عند والدتي شقيقي معتصم وإسماعيل ووالدي كان متواجداً بالقرب من النافذة التي تطل على المطبخ وتقع في الصالون، وكان لانا ومؤمن في الصالون بالقرب من باب المطبخ، أما مي ومحمد فكانا يلعبان على باب الشقة من الخارج، وفي تلك الأثناء حضرت لما نافذ عليوة ١٢ عاما، وهي ابنة عمي، حيث طلبت منى أن أساعدها في الرسم، فتوجهت أنا وهي إلى غرفتي الملاصقة إلى المطبخ وتقع أيضا في الناحية الشرقية، وبمجرد أن جلسنا على السرير شاهدت ضوءاً أحمر دخل من غرفتي ودخل إلى المطبخ وبعد ذلك شاهدت غبار ودخاناً كثيفاً ملآ في المكان حيث سقطت عليّ علاقة الملابس، وسقطت على ابنه عمي المرآة المتواجدة في الغرفة، وكان أبي يصرخ، حيث كنت أسمع صوته وبعد ذلك دخلت عمتي على الغرفة وقامت بمساعدتي، أنا وابنة عمي وأخرجتنا من الغرفة وكانت أمي ملقاة على الأرض وغارقة في دمائها وأشقائي معتصم، ومؤمن،لانا، وإسماعيل، أيضاً كانوا ملقين على الأرض، حيث جميعهم كانوا قد فارقوا الحياة، وفي تلك الأثناء حضر سكان المنطقة واتصلوا على سيارات الإسعاف، وقاموا بإبعادنا أنا وأشقائي الذين بقينا على قيد الحياة، حيث أصبت أنا بشظيتين خلف الأذن أدت إلى لفتة في الوجه وكسر في أصابع اليدين، وشظايا في جميع الجسم، كما أصيب شقيقي منتصر بشظايا متفرقة بالجسم، وأصيب أبي أيضا بشظايا في الوجه والقدمين.»

قصف منازل ناشطين

استحدثت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية أشكالاً جديدة من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، وكان من أبرز تلك الأشكال استهداف منازل الناشطين الفلسطينيين في قطاع غزة بواسطة الطائرات الحربية. وفي عشرات الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال على مدار الانتفاضة كانت تقوم بتحذير أصحاب المنزل المستهدف بضرورة إخلائه قبل قصفه، عن طريق الاتصالات الهاتفية بالشخص نفسه أو بواسطة جيرانه. وفي كثير من الأحيان تراجعت قوات الاحتلال عن تنفيذ تهديداتها بقصف المنازل السكنية نظراً لوجود سكان بداخله. غير أنه خلال العدوان الاخير على غزة، أخذت هذه الجرائم منحى آخر، ولم تعد تلك القوات تأبه لوجود مدنيين بداخل المنازل المستهدفة من عدمه، كما لم تعد تحذر سكان هذه المنازل بضرورة إخلائها. وخلال العدوان الأخير، اقترفت قوات الاحتلال (عشرات) الجرائم من هذا القبيل، أسفرت عن هدم عشرات المنازل على امتداد القطاع. وأسفر عدد من هذه الجرائم عن مقتل العديد من الفلسطينيين، كانوا بداخلها، من بينها عائلات بأكملها أبيدت، كما أسفرت عن مقتل عدد من جيران هذه المنازل جراء الشظايا، أو الانهيارات التي سببها القصف. وكانت من أبرز تلك الجرائم:

قصف منزل د. نزار ريان في مخيم جباليا

بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٩، قصفت طائرات حربية إسرائيلية منزل القيادي في حركة حماس، د. نزار ريان، ٤٩ عاماً، في مخيم جباليا، مما أسفر عن مقتله وزوجاته الأربعة و١١ من أطفاله. وتؤكد تحقيقات المركز أن جريمة القصف اقترفت بالرغم من علم قوات الاحتلال بوجود مدنيين بداخله.

افادة من بلال نزار ريان، ٢٥ عاماً، حول مقتل أفراد أسرته في قصف منزل د. نزار ريان القيادي في حماس، في مخيم جباليا، وأسفرت عن مقتل والده وزوجات والده الأربع و١١ من أخوته الأطفال:

«في حوالي الساعة ٢:٤٠ من مساء يوم الخميس الموافق ١ يناير ٢٠٠٩، أثناء تواجدي في سوق مخيم جباليا لشراء بعض الحاجيات، سمعت صوت انفجار قوي يهز المخيم، ورأيت دخاناً أسود يتصاعد في محيط منزلنا. توجهت مسرعاً للمنزل، فرأيته عبارة عن ركام، ورأيت المنازل المجاورة مدمرة. بدأت بالبحث عن أفراد اسرتي، وساعدني الجيران، فرأيت جثمان والدي نزار، ٤٩ عاماً، مقطوع الرأس على بعد مترين من المنزل وفي حضنه أخي أسامة بن زيد، عامان، وبجواره أختي آية، ١١ عاماً، وبجانبها والدتها نوال، ٣٩ عاماً، وتحتضن أخي أسعد، عام واحد. جميعهم كانوا عبارة عن جثث هامدة ومصابين بشظايا في أنحاء أجسادهم، وقطع في الأطراف. أما بالنسبة لوالدتي هيام، ٤٥ عاماً، وأخوتي عبد القادر، ١١ عاماً؛ مريم، ٩ أعوام؛ عبد الرحمن، ٥ أعوام؛ حليمة، ٤ أعوام؛ ريم، ٤ أعوام؛ وعائشة، عامان، وزوجتا والدي، آمال، ٤٦ عاماً، وشيرين، ٢٥ عاماً فقد رأيت جثامينهم جميعاً متطايرة بالطابق الأول من منزل جارنا نظمي الكحلوت. نقل أفراد أسرتي إلى مستشفى كمال عدوان بواسطة سيارات الإسعاف، وهناك عاينت الجثامين فاكتشفت أن أخي غسان، ١٦ عاماً، وأختي زينب، ٨ أعوام، ليسا موجودين في المستشفى، فعدت للمنزل وأخبرت طواقم الدفاع المدني بذلك، حيث أعادوا التفتيش مرة أخرى، ووجدوهما تحت الأنقاض.»

افادة أخرى من نظمي يوسف الكحلوت، ٥٦ عاماً، حول جريمة قصف منزل د. نزار ريان وأفراد أسرته في مخيم جباليا:

«أقطن في منزل مكون من ثلاث طبقات، أقيم في الطابق الثاني منه أنا وزوجتي واثنان من أبنائي، أما الطابق الاول فهو من شقتين، الأولى يقطنها ابني مازن وزوجته، أما الثانية فهي مستأجرة من قبل عمر أبو مطر وزوجته، فيما الطابق الثالث فهو غير مكتمل البناء. يجاورني منزل القيادي في حركة حماس نزار ريان ولا يبعد عن منزلي سوى عشرة أمتار. في حوالي الساعة ٢:٤٥ من عصر يوم ١ يناير ٢٠٠٩، كنت أجلس أنا وزوجتي وأبنائي في شقة ابننا مازن في الطابق الاول لدى ابني مازن. سمعت

صوت انفجارات خفيفة هزت المنزل ولم أستطع مغادرته بسبب الخوف والهلع الذي انتاب أبنائي الصغار. بعد ثلاث دقائق تقريباً، هزت المنزل انفجارات قوية جداً دمرت جزءاً كبيراً من منزلنا. انتشر الدخان في منزلي واختنقت زوجتي وفقدت وعيها وانهارت العديد من جدران المنزل. بعد لحظات سمعت أصواتاً في الخارج تصرخ وتكبر ورأيت أناساً يدخلون منزلي وقام بعضهم بحمل زوجتي ونقلها لمستشفى كمال عدوان بواسطة سيارة إسعاف كانت متوقفة أمام منزلي، رأيت بداخلها جسد شخص بدون رأس، قدرت أنه نزار ريان، وسمعت الناس يقولون: إنه نزار ريان. لحق أولادي بوالدتهم إلى المستشفى، فيما بقيت أنا في المكان، حيث شاهدت المواطنين ينتشلون عدداً من الجثامين من تحت أنقاض منزلي. كان الجثمان الأول الذي رأيته لعبد القادر نزار ريان، ومن ثم جثمان نوال الكحلوت زوجة د. نزار، وكان بيدها طفل صغير كانوا عبارة عن أشلاء. كما انتشل المواطنون جثمان امرأة أخرى لم أعرفها. بعد ذلك حضرت الجرافات وطواقم الدفاع المدني وبدأوا في انتشال الجثامين من تحت أنقاض منزل ريان. استمروا في ذلك حتى الساعة العاشرة ليلاً.»

قصف منزل عائلة البطران في مخيم البريج

بتاريخ ١٦ يناير، قصفت قوات الاحتلال منزل الناشط في كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، عيسى البطران، ٣٧ عاماً، في مخيم البريج، مما أسفر عن مقتل زوجته وأطفاله الخمسة، فيما نجا هو وطفله الرضيع من القصف. وكان البطران قد أخلى المنزل خلال فترة الحرب تحسباً لقصف إسرائيلي قد يستهدفه، وعاد في ذلك اليوم بهدف أخذ بعض الحاجيات من المنزل ومن ثم الانصراف، غير أن القصف الإسرائيلي باغته وعائلته وهم داخل المنزل.

افادة من سامح محمود عبد الهادي البطران، ٢٥ عاماً، من مخيم البريج، حول استهداف منزل عمه بصاروخ إسرائيلي أسفر عن مقتل زوجة عمه وأطفالها الخمسة في مخيم البريج.

«أسكن بجوار منزل عمي عيسى البطران، ٣٧ عاماً، في مخيم البريج. في حوالي الساعة ٥:٣٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ١٦ يناير ٢٠٠٩، بينما كنت أصعد درجات السلم في منزل عمي عيسى، وإذ بانفجار هائل يهز المنزل، وانتشر الغبار في المكان، فصرخت على أخوتي للخروج من المنزل. دخلت شقة عمي عيسى، ورأيته يقف على باب غرفة النوم ويحمل ابنه عبد الهادي، ٨ أشهر وكان يصرخ، فأخذت منه الطفل ونزلت به خارج المنزل وأعطيته لأخوتي من أجل إسعافه. عدت ثانية داخل المنزل ولحقت بعمي إلى غرفة الأطفال، حيث رأيتها مدمرة على من فيها. بدأنا بالبحث عن زوجة عمي وأطفالها، فكانوا ملقين على الأرض، وشاهدت إسلام، ١٤ عاماً، ممددة على الأرض وهي في حالة احتضار، فحملتها وأخرجتها من المنزل وأعطيتها لاحد الأفراد المتجمعين في الخارج لمحاولة إسعافها. عدت مسرعاً للمنزل داخل الغرفة وقمنا بانتشال زوجة عمي، منال، ٣٢ عاماً؛ وأطفالها بلال، ١٦ عاماً؛ إحسان، ١٥ عاماً؛ إيمان، ١٠ أعوام، وعز الدين، ٥ سنوات، وقمنا بنقلهم إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح. عدت إلى منزل عمي حيث رأيت بقايا صاروخ، يعتقد أنه أطلق من طائرة مروحية.»

قصف منزل العبسي في رفح

بتاريخ ٢٩ ديسمبر، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل عائلة زياد العبسي، في مخيم يبنا برفح، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من أبنائه وهم نيام. ووفقا لتحقيقات المركز، لم يتلق العبسي تحذيراً من قبل قوات الاحتلال بنية استهداف منزله، كما لم يكن ناشطاً في أي من الفصائل الفلسطينية. وكانت الطائرات الحربية الإسرائيلية قد استهدفت، قبل ساعات من هذا القصف، منزلاً آخر يعود لرائد العطار، يبعد نحو ٣٠٠ متر من منزل العبسي ودمرته بالكامل ولم يسفر عن إصابات. وتتهم تلك القوات العطار بقيادة الجناح العسكري لحماس في مدينة رفح والضلوع في عمليات مقاومة ضد أهداف إسرائيلية.

افادة من محمد صبري محمد الكرد، ٣٢ عاماً، حول قصف منزل جاره في مخيم يبنا برفح، أسفرعن مقتل ثلاثة أطفال.

"في حوالي الساعة١:٠٠ فجر يوم الإثنين الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨، استيقظت من النوم مفزوعا على صوت انفجار هائل هز منزلي بالقرب من مسجد الهدى. خرجت من المنزل، حيث كان التيار الكهربائي مقطوعاً نتيجة الضربة، وحملت معي مصباح انارة فرأيت الغبار والدمار حول المنزل، فرأيت تجمع للمواطنين في منزل جاري، زياد العبسي. كان القصف يستهدف منزل العبسي، فبدأنا بالبحث دخلت للمنزل حيث كان مدمراً، فرأيت الجيران ينتشلون اثنتين من بنات العبسي كانتا مصابتين. كان زياد العبسي وزوجته وطفلته الصغيرة نعمة قد وجدوا أنفسهم فوق سطح حمام منزلهم من شدة القصف. أثناء البحث عن ناجين، وجدت جثمان محمد زياد العبسي، ١٣ عاما، ملقى على فراشه في حوش المنزل. وبعد قليل عثرنا على جثمان الطفل الثالث صدقي، أربعة أعوام. بعد ذلك شاهدت حفرة كبيرة في إحدى غرف منزل العبسي، على ما يبدو ناجمة عن قصف من طائرة اف ١٦. في المجمل أصيب زياد وزوجته وأربعة من بناته، وأصيب أيضاً طفلان من الجيران. كما أسفر القصف عن تدمير منزل العبسي وعدد من المنازل المجاورة."

قصف منشآت مدنية (مساجد، وزارات، مؤسسات)

على مدى أيام العدوان على القطاع، لم تستثن قوات الاحتلال أية مؤسسة أمنية كانت أم مدنية، ولم تعد حرمة لأية مؤسسة في قطاع غزة. فقد طال القصف الإسرائيلي المساجد والمدارس والمؤسسات التعليمية والمهنية، والوزارات الحكومية، والمجلس التشريعي. وفي معظم هذه الجرائم، أسفر القصف، ناهيك عن تدمير تلك المباني، وإحداث دمار واسع في محيطها، أسفر في بعض الأحيان عن مقتل مدنيين فلسطينيين بمن فيهم نساء وشيوخ وأطفال. وكانت أبرز جريمتين على هذا النوع من الجرائم، جريمة مقتل ٥ أطفال من عائلة بعلوشة جراء قصف مسجد مجاور لهم في مخيم جباليا، وجريمة استهداف مسجد المقادمة في مشروع بيت لاهيا، وبداخله مصلون، ما أسفر عن مقتل ١٥ شخصاً، بينهم ٦ أطفال.

قصف مسجد عماد عقل في مخيم جباليا

في ثالث أيام العدوان الإسرائيلي على غزة، بتاريخ ٢٩ديسمبر، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل الشهيد عماد عقل في مخيم جباليا، مما أسفر عن تدميره كلياً، وتدمير منزل المواطن أنور بعلوشة الملاصق له على رؤوس ساكنيه وهم نيام، مما أسفر عن مقتل ٥ من أطفال بعلوشة، دفنوا تحت الركام.

مسجد عماد عقل بعد تعرضه للقصف الإسرائيلي

افادة من أنور خليل عبد الله بعلوشة، ٣٨ عاماً، حول مقتل بناته الخمس، وأفراد أسرته وهم نيام في مخيم جباليا أثناء قصف قوات الاحتلال لمسجد عماد عقل.

«في حوالي الساعة١٢:٠٠ بعد منتصف ليل ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨، كنت أنا وزوجتي وأبنائي التسعة نياماً في منزلنا المكون من الأسبتسوس، بجوار مسجد عماد عقل في مخيم جباليا. استيقظت من النوم وأنا أشعر بالبرودة في جسمي، حيث كانت مياه تنزل علي، فشاهدت كل شيء مدمراً، ورأيت الدمار على أولادي النيام. أيقظت زوجتي وأخبرتها أننا تعرضنا للقصف. كان سرير طفلتي الصغيرة براءة مائلاً عليها فانتشلتها من تحته وكانت سليمة، فيما قامت زوجتي بانتشال ابني محمد واخراجه للشارع. في تلك الأوقات شاهدت رجال الدفاع المدني يطفئون النيران المشتعلة، فصرت أصرخ عليهم: الحقونا يا ناس، بيتي مدمر على أولادي وبناتي. نقلت مباشرة أنا وزوجتي وولداي محمد وبراءة بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى كمال عدوان. علمت فيما بعد أن طواقم الدفاع المدني انتشلوا بناتي من تحت الانقاض، وكانت خمسة منهن متوفيات، وهن: تحرير، ١٨ عاماً؛ إكرام، ١٤ عاماً؛ سمر، ١٢ عاماً؛ دينا، ٧ أعوام؛ وجواهر، ٤ أعوام، فيما أصيبت ثلاث أخريات وهن: سماح، ١٠ سنوات؛ إيمان، ١٦ عاماً؛ ومحمد، عام واحد.»

قصف مسجد إبراهيم المقادمة في مشروع بيت لاهيا

في حوالي الساعة ٥:٢٠ مساء يوم ٣ يناير ٢٠٠٩، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً تجاه المدخل الغربي لمسجد الشهيد إبراهيم المقادمة، الكائن في شمال مخيم جباليا، بالقرب من مستشفى الشهيد كمال عدوان. سقط الصاروخ على بعد مترين فقط من باب المسجد، واصطدم بحافة الجدار وسقف المسجد من الخارج. أسفر ذلك عن مقتل ١٢ مواطناً من المصلين الذين كانوا في الصفوف الخلفية على الفور، من بينهم ٤ أطفال وأب وابنه، وأصيب ثلاثون آخرون بجراح. نقل عدد من المصابين إلى مستشفى الشفاء في غزة، وفي وقت لاحق أعلنت المصادر الطبية عن وفاة ثلاثة منهم ليرتفع بذلك عدد القتلى إلى ١٥ مصلياً. والقتلى الذين قضوا على الفور هم: ١) محمد الطناني ١٨ عاما؛ ٢) سعيد صلاح بطاح، ٢٢ عاما؛ ٣) أحمد إسماعيل البهداري ٢٣ عاما؛ ٤) أحمد طبيل ١٦ عاما؛ ٥) عمر عبد الحافظ السيلاوى ٣٥ عاماً؛ ٦) هاني محمد السيلاوى ١٠ أعوام؛ ٧) عبد الرحمن المسامحة ٤٧ عاماً؛ ٨) ونجله رائد، ٢١ عاماً؛ ٩) راجح زيادة ١٨ عاماً؛ ١٠) محمد موسى السيلاوى ١٠ أعوام؛ ١١) بهاء الأشقر ٢٠ عاماً؛ و١٢) حسن حجو، ١٤ عاماً.

افادة من المواطن عطا بهجت يونس منصور، ٢٨ عاماً، من سكان مشروع بيت لاهيا، مقابل مسجد إبراهيم المقادمة.

«بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٩، وفي حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً، وكان وقت صلاة المغرب. كنت أسمع صوت المصلين وهم يؤدون الصلاة. بعد قليل كنت في ممر المنزل وتوجهت لفتح الباب الخارجي بغرض الخروج للشارع. حينذاك سمعت صوت انفجار مع اندفاع باب منزلي للداخل وقوة ضغط تجذبني للخلف. جلست على الدرج الداخلي للمر ورايت الغبار يتصاعد مع دخان كثيف وعلا صوت التكبير والتهليل. اندفعت للخارج فرأيت على أرض الشارع أمام مدخل المسجد جثمانين على الأرض ورأسيهما مقطوعين. ورأيت على مصطبة الدرج ومدخل المسجد عدداً من المصابين يصرخون، بينهم أشخاص بلا حراك. رأيت الناس يتدافعون مذعورين خارج المسجد من فوق المصابين. كما رأيت شبان ينقلون مصابين من داخل المسجد. حملت أحد المصابين وكان فتى في الخامسة عشرة من عمره وكان ينزف من رأسه وجانبه الأيمن.»

ضحايا مدنيون أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال

لا تأبه قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء اقترافها جرائم الاغتيال لحياة المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال. فعلى مدار الانتفاضة اقترفت قوات الاحتلال مئات جرائم الاغتيال أسفرت عن مقتل (٧٤٣) فلسطينياً، ٥١٣ كانوا من المستهدفين، و٢٣٠ من غير المستهدفين، منهم ٧٨ طفلاً. وخلال العدوان الأخيرة على غزة، واصلت تلك القوات اقترافها المزيد من جرائم الاغتيال السياسي بحق الفلسطينيين. وطيلة أيام الحرب، كان القادة السياسيون للفصائل الفلسطينية على رأس

المطلوبين لقوات الاحتلال، وقد قامت باغتيال القيادي البارز في حركة حماس، ووزير الامن الداخلي في حكومة غزة، سعيد صيام.

جريمة اغتيال وزير الداخلية في غزة، سعيد صيام

وفقا لحيثيات الجريمة، قصفت طائرات الاحتلال من طراز اف ١٦ منزل المواطن إياد محمد صيام، ٣٥ عاماً، الواقع في حي اليرموك وسط مدينة غزة، بصاروخ واحد على الأقل ما أدى إلى تدمير المنزل بشكل كامل، ومقتل المواطن المذكور وزوجته سماح عطية صيام، ٣٤ عاماً، وشقيقه القيادي البارز في حركة حماس، ووزير الداخلية في الحكومة بغزة، سعيد صيام، ٥٠ عاماً، ونجله محمد، ٢٢ عاماً، وابن شقيقه محمد إسماعيل صيام، ٢٧ عاماً. كما أسفر القصف عن تدمير كبير في منزل مجاور يعود لعائلة اسليم، ما أدى إلى مقتل خمسة مواطنين من العائلة من بينهم أربعة أطفال جميعهم أبناء عمومة. والقتلى هم: سمر علي شعبان اسليم، ١٦ عاماً؛ إيمان عبد القادر اسليم، ٢٠ عاماً، أحمد محمد اسليم، ١٤ عاماً؛ حسام محمد اسليم، ١٠ أعوام؛ محمد نبيل اسليم، ٢٠ عاماً.

افادة من إياد علي اسليم، ٢٨ عاماً، من شارع اليرموك بحي الشيخ رضوان حول مقتل أطفال من عائلة إسليم أثناء استهداف وزير الأمن الداخلي في حكومة غزة، سعيد صيام في حي الشيخ رضوان.

«في حوالي الساعة ٤:٠٠ عصر يوم الخميس الموافق ١٥ يناير ٢٠٠٩، كنت متواجداً في منزل العائلة المكون من ٤ طبقات وبدروم، تقطنه ٧ عائلات مكونة من ٣٥ فرداً، عندما تطايرت علينا الجدران فجأة، جراء قصف الطائرات لمنزل يتواجده به القيادي في حركة حماس، سعيد صيام، مما أسفر عن مقتل خمسة من أفراد العائلة داخل المنزل هم: إيمان عبد القادر اسليم، ٢١ عاماً؛ سحر علي إسليم، ١٧ عاماً؛ محمد نبيل إسليم، ٢٠ عاماً؛ حسام محمد إسليم، ٧ أعوام؛ وأحمد محمد إسليم، ١٤ عاماً. كما استشهد الطفل أحمد أسامة قرطم، ٧ سنوات بينما كان يلهو امام منزلنا. وأصيب خلال القصف ١٨ آخرين من أفراد العائلة داخل المنزل، بينهم ١١ طفلاً.»

قصف تجمعات للمواطنين

اقترفت قوات الاحتلال خلال فترة الحرب العديد من جرائم القصف بحق تجمعات المواطنين، وأوقعت عدداً كبيراً من الضحايا بين صفوف المدنيين، كانت الجريمة الأبرز في هذا الشكل من الجرائم قصف تجمع للمواطنين على دورا الفاخورة الواقع مقابل مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، في مخيم جباليا بثلاثة صواريخ مضادة للأفراد ما أسفر عن مقتل ٢٤ مدنياً، بينهم ٨ أطفال وامرأتان، فيما أصيب ٨ مدنيين آخرين. وفي نفس التوقيت قصفت الطائرات الحربية منزلاً لعائلة ديب مقابل مدرسة الفاخورة ما أسفر عن مقتل ١١ مدنياً من أفراد العائلة وإصابة ثلاثة آخرين.

قصف تجمع للمواطنين بجوار مدرسة الفاخورة بمخيم جباليا

في حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم ٦ يناير، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي تجمعاً للمواطنين، في محيط مدرسة الفاخورة، من الناحية الجنوبية الغربية، ما أدى إلى مقتل ٢٤ مواطناً، بينهم ثمانية أطفال. وكان من بين القتلى شقيقان، وأب ونجله كما أصيب في هذه الجريمة حوالي ٥٠ مواطناً آخرون، أصيب عدد منهم بجراح خطيرة. وكانت عشرات العائلات الفلسطينية قد نزحت من مناطق سكناها من بيت لاهيا، جراء القصف الإسرائيلي، ولجأت إلى المدرسة المذكورة وأقامت فيها.

افادة من فؤاد سعيد أبو عسكر، ٦٣ عاماً، من مخيم جباليا حول مقتل ابنه وحفيديه في جريمة قصف بجوار مدرسة الفاخورة.

«في حوالي الساعة ٢:٠٠ فجر يوم ٦ يناير، تلقى ابني محمد، على هاتفه الجوال مكالمة هاتفية تخبره بضرورة إخلاء منزلنا، وفعلاً اضطررنا أنا وأولادي وأحفادي إلى الهرب بسرعة من المنزل. وبعد خمس دقائق قصفت طائرة حربية المنزل ودمرته بالكامل. اضطررنا جراء ذلك إلى الالتجاء لمنزل صديق لي يقطن بجوار مدرسة الفاخورة الإعدادية التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين. وفي حوالي

الساعة ٣:٤٠ عصراً، أثناء تواجدي بجوار منزلي الذي تعرض للقصف، سمعت أصوات انفجارات على بعد نحو ١٠٠ متر. توجهت إلى مركز الانفجارات، قرب مدرسة الفاخورة، فرأيت مجموعة من المواطنين ملقين على الأرض وأجسامهم أشلاء، من بينهم ابني رافت، حيث كان قد فارق الحياة. كانت كلتا ساقيه مقطوعتين وشظايا في أنحاء جسده، كان بجواره أيضاً حفيداي خالد وعماد محمد أبو عسكر وكانا قد فارقا الحياة. رأيت بجانبهم جثمان عطية المدهون، وابنه زياد وهما مصابان بشظايا في أنحاء جسديهما. وعندما وجهت نظري إلى دوار الفاخورة رأيت مجموعة أخرى من المواطنين ملقين على الأرض، بينهم أطفال ونساء. كانت الطواقم الطبية تقوم بإسعاف ونقل الجرحى والقتلى. نقل ابني وحفيداي إلى مستشفى كمال عدوان. بدأت أبحث عن باقي العائلة فوجدت حفيدتي مي رافت أبو عسكر ملقاة على الأرض وهي تنزف، وبجانبها شقيقاها عبد العاطي ومحمد وكانا مصابين أيضاً.»

قصف بيوت عزاء

تؤكد تحقيقات المركز وروايات شهود العيان والضحايا، أن جرائم قصف بيوت العزاء تقترف في أوقات تتسم بالهدوء بحق أناس مدنيين يؤمون بيوت العزاء المقامة في أماكن بعيدة عن مسرح الأحداث والاشتباكات. وفي جميع هذه الظروف يكون من بين الضحايا أطفال وشيوخ. وكانت أبرز جرائم الاغتيال على هذا الشكل من الجرائم، هي جريمة قصف بيت عزاء في بيت لاهيا.

جريمة قصف بيت عزاء عرفة عبد الدايم في بيت لاهيا

بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٩، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بيت عزاء أقيم في بيت لاهيا للشهيد عرفة عبد الدايم الذي قتل في اليوم السابق. أسفر القصف عن إصابة عدد من المواطنين بجراح متفاوتة. وبعد أقل من ساعة قصفت تلك القوات مرة أخرى بيت عزاء لعبد الدايم خاصاً بالنساء، كان قريباً من المكان الأول، وأتبعته بقصف مرة ثانية. أسفر قصف بيتي العزاء الخاصين بالرجال والنساء عن مقتل ثلاثة من أقارب الشهيد بينهم طفل وإصابة آخرين.

وقد افاد أحد شهود العيان وهو رفيق عبد اللطيف الشنباري، ٤٠ عاماً، من سكان عزبة بيت حانون حول قصف بيت عزاء عرفة عبد الدايم ببيت لاهيا،

أن عائلة عبد الدايم في بيت لاهيا أقامت بيت عزاء لأحد أبنائها، عرفة عبد الدايم الذي قتل في منطقة تل الهوى غرب غزة. وأكد الشنباري أن قوات الاحتلال قصفت منزل حسين عبد الدايم لدى تجمع عدد من أفراد العائلة في بيت عزاء الشهيد عرفة في حوالي الساعة ٧:٣٠ صباح يوم ٥ يناير ٢٠٠٩، وأصيب عدد من المواطنين. ولدى تجمع المواطنين من بينهم الشنباري وأقارب الشهيد مرة أخرى في المنزل وبعد حوالي الساعة من ذلك، قصفت قوات الاحتلال تجمعاً لبيت عزاء كان مقاماً للنساء في منزل والد الشهيد. ولدى خروج الشبان لاستطلاع الأمر، قصفت تلك القوات المكان مرة ثالثة. وأضاف شاهد العيان:

« ...قررت الخروج للشارع فشاهدت محمد توفيق أبو جزر ملقى على الأرض على زاوية منزل هاني عبد الدايم، وكان ينزف دما من رقبته ومن ساقه اليمنى. قمت بسحبه وأسندته للحائط. سرت قدماً فشاهدت مناظر بشعة، أشخاصاً مصابين وهم يتألمون من شدة الإصابات. حضرت سيارات الإسعاف وقامت بنقل عدد من المصابين إلى مستشفى كمال عدوان. ومن ثم تم تحويل عدد من الإصابات إلى مستشفى الشفاء بغزة وتوفي عدد منهم.»

ضحايا مدنيون جراء إطلاق النار

كما أشرنا سابقاً، كان من بين القتلى المدنيين خلال الحرب، ٥٦ شخصاً قتلوا جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، قتل معظمهم وهم داخل منازلهم وفي محيطها أو أثناء محاولتهم الفرار من مناطق القصف أو الاشتباكات خوفاً على أرواحهم. وقد وثق المركز عدداً من الحالات قتل خلالها جنود الاحتلال عددا من المدنيين بدم بارد، أثناء اقتحام المنازل السكنية، أو أثناء سير المدنيين في الشوارع من قبل القناصة المعتلين سطوح المنازل. فيما يلي نماذج لجرائم القتل هذه، علماً بأنه سيتم استعراض المزيد من النماذج لاحقاً، في إطار تغطية جرائم قتل الأطفال والنساء.

جريمة إعدام مواطن داخل منزله في عزبة عبد ربه

تؤكد تحقيقات المركز أن جنود الاحتلال الإسرائيلي اقتحموا منزل المواطن رشيد محمد محمد، ٧٤ عاماً، في عزبة عبد ربه يوم ٥ يناير ٢٠٠٩، وقاموا باقتياد ولديه سمير ومنير، واتخذوهما دروعاً بشرية لفتح باقي الشقق في طبقات المنزل الاربع، ومن ثم أطلقوا النار على سمير وتركوه ينزف حتى الموت داخل المنزل. كما تؤكد التحقيقات والافادات أن تلك القوات منعت إسعاف الجريح الذي ظل ينزف لفترة طويلة، ولم تسمح لطواقم الإسعاف من نقله للمستشفى، بل أطلقت النار عليها من أجل منعها من التقدم.

وفي افادته للمركز، أكد والد الضحية، أن نحو ١٥ جندياً من قوات الاحتلال اقتحموا منزله الواقع في عزبة عبد ربه، عبر إحداث فتحة في الجدار ومن ثم ألقوا قنبلة يدوية داخل المنزل، وقاموا باقتياد ولديه سمير ومنير من الطابق الثاني، وأمروهما بالصعود لفتح باقي الشقق، ومن ثم احتجزوهما في شقة داخل البناية. وأضاف والد الضحية أن الجنود احتجزوا ولديه لمدة ساعة ونصف وواصلوا هم تفتيش باقي الشقق، وعادوا واقتادوا سمير إلى الطابق الثالث، حيث سمعوا فورا صوت إطلاق نار، عرفوا فيما بعد أنه باتجاه سمير مباشرة، حيث أصيب في الصدر. «نزل الجنود وأخبروا ابني منير أن شقيقه سمير مصاب وقاموا بحمله على حمالة وانزلوه إلى الطابق الأرضي، حيث كان لا يزال على قيد الحياة وينزف وكان بكامل وعيه ويتكلم. إلا أن الجنود اعتدوا عليه بالضرب أمام شقيقه منير. أخرج الجنود منير لإحضار سيارة إسعاف لشقيقه، وهو رافع يديه للأعلى، حيث كان يضعهما على رأسه، الا أن الجنود أطلقوا النار عليه فأصيب في يده اليمنى وقطعت ثلاثة أصابع منها. عاد منير للمنزل مرة أخرى فأجبره الجنود على خلع ملابسه وتفتيشه ومن ثم أمروه بارتدائها. اقتادوه للطابق الثالث. في هذه الأثناء تمكنت أنا من الخروج لمنزل مجاور في محاولة لطلب سيارة إسعاف. أجريت عدة اتصالات بوكالة الغوث والصليب الأحمر، كما اتصلت بأعضاء عرب في الكنيست الإسرائيلي. أجبر الجنود سكان البناية على مغادرتها بعد ثلاثة أيام، كان وقتها سمير قد فارق الحياة، وباءت جميع محاولات نقل جثمانه بالفشل، حيث أطلقت تلك القوات النار تجاه طواقم الإسعاف رغم التنسيق المسبق. ولم يتم نقل جثمان سمير سوى بعد عشرة أيام، بعد تنسيق مع وكالة الغوث ومع الصليب الأحمر. عدنا للمنزل بعد انسحاب قوات الاحتلال فوجدناه مدمراً جزئياً وقد عبثوا بجميع محتوياته.»

جريمة إعدام ثلاثة مواطنين في حي الزيتون

في مساء يوم السبت الموافق ٠٣ يناير من العام ٢٠٠٩ ، قامت قوات الجيش الإسرائيلي بعملية اجتياح بري لقطاع غزة من عدد من المحاور،حيث قامت تلك القوات بالتقدم من المناطق الحدودية الواقعة في شرق مدينة غزة ، و تمركزت في منازل المواطنين الواقعة في غرب شارع صلاح الدين، و أحكمت سيطرتها على تلك

المنطقة بشكل كامل. ووفقاً للتحقيقات ولافادات شهود العيان، تبين أنه في يوم ٥ يناير ٢٠٠٩، و في حوالي الساعة ٢:٠٠ فجراً استهدفت الآليات الحربية الإسرائيلية منزل المواطن محمد أمين حجي الواقع في جنوب منطقة السموني بقذيفة مدفعية ،وذلك في أثناء تواجد سكانه في داخله ، الأمر الذي أدى إلى مقتل مالك المنزل، محمد أمين مصطفى حجي، ٣٧ عاماً و إصابة طفلتين، هما: نور الهدى محمد أمين حجي، ٦ سنوات؛ ونغم محمد أمين حجي، ١٣ عاماً. وبعد عملية استهداف المنزل، اقتحمت قوة من جنود الجيش الإسرائيلي تتكون من حوالي ٣٠ جندياً المنزل ، وقاموا باحتجاز سكان المنزل في غرفة واحدة ، ثم قاموا بنقل سكان المنزل و احتجازهم مع آخرين من سكان المنطقة في منزل مجاور تعود ملكيته للمواطن، نصر حجي. في حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهراً ، قام جنود الجيش الإسرائيلي المتمركزون في المنطقة بعملية طرد قسري لسكان المنطقة، إلا أنها أبقت على احتجاز ثلاثة من سكان المنطقة في منزل نصر حجي. أثناء سير سكان المنطقة في شارع السكة الترابي باتجاه الشمال، قام الجنود المتمركزون في منزل عائلة أبو الزور الواقع في تقاطع شارع السكة الترابي- مع شارع السموني بإطلاق الأعيرة النارية باتجاه السكان الذين كانوا يحملون الرايات البيضاء، و أمروهم بالتوجه باتجاه الجنوب، و عندما قام السكان بالانصياع لأوامر الجنود ، قام هؤلاء الجنود بإطلاق الأعيرة النارية عليهم بشكل مباشر وكثيف ، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص (طفلين و امرأة) ، بالإضافة إلى إصابة ستة آخرين من بينهم (طفلة و ٣ نساء). والقتلى هم: ١) شهد محمد أمين حجي، ٣ سنوات؛ ٢) محمد سمير أمين حجي، ١٥ عاماً؛ و٣) علا مسعود خليل عرفات، ٢٨ عاماً. أما المصابون، فهم: ١) ماجدة أحمد مصطفى عرفات، ٥١ عاماً؛ ٢) عرفات مسعود خليل عرفات، ٦٣ عاماً؛ ٣) عايدة مسعود خليل علوان، ٢٩ عاماً؛ ٤) نور عبد الحميد دياب علوان، عام واحد؛ ٥) أمين سمير أمين حجي، ٢٠ عاماً؛ و٦) عبير محمد مصطفى حجي، ٣٤ عاماً. على إثر الحادث قام السكان بالاختباء في منزل جميل حجي الواقع على شارع السكة الترابي ، و بعد دقائق مر من أمام المنزل أشخاص كانوا محتجزين أمام منزل عائلة أبو زور ، و كانوا يسيرون باتجاه الجنوب ، فخرج بعض السكان المتواجدين في المنزل و معهم بعض المصابين لينجوا بحياتهم باتجاه الجنوب إلى أن وصلوا إلى وسط قطاع غزة. أما من تبقى في داخل المنزل من المصابين و غيرهم من السكان فقد تم إخلاؤهم من المنطقة بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٩ بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

جرائم قتل خلال التهدئة

وثق المركز خلال فترة الحرب اقتراف قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم استهداف مدنيين فلسطينيين، خلال فترة التهدئة التي كانت تعلنها قوات الاحتلال خلال فترة الحرب، أسفرت عن قتل مدنيين بمن فيهم عائلات أبيدت بأكملها. ومن بين هذه العائلات كانت عائلتا شراب والكحلوت نموذجين صارخين على هذا النوع من الجرائم.

جريمة إعدام شقيقين من عائلة شراب بدم بارد في خان يونس.

شهدت مدينة خان يونس جريمة مروعة، اقترفها جنود الاحتلال الإسرائيلي، عندما أطلقوا النيران صوب سيارة مدنية، في فترة التهدئة المعلنة، كان يستقلها أب وولداه، مما أسفر عن إصابة الثلاثة بجراح، توفي الولدان متأثرين بجراحهما، حيث تركا ينزفان. وتؤكد تحقيقات المركز، وافادات الضحايا بأن جنود الاحتلال أطلقوا النار على عائلة شراب في وقت كان يشهد هدوءاً تاماً، ولم تكن هناك أية مظاهر مسلحة في المكان، ولم تشكل أية خطر على حياة الجنود.

افادة من محمد كساب شراب، ٦٤ عاماً، من خان يونس، حول إصابته و إعدام ولديه بدم بارد خلال فترة التهدئة في خان يونس.

«أسكن في منطقة جورة اللوت الغربية بخان يونس، وأملك قطعة زراعية في منطقة شرق الفخاري مساحتها ٨ دونمات، أقمت عليها مشاريع إنتاج وتربية أغنام ومناحل وزراعة أشجار، بالإضافة إلى استراحة عائلية. تقع أرضي غرب السياج الحدودي بحوالي ٣٥٠ متراً. بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٩، كنت وولداي، كساب، ٢٨ عاماً، وإبراهيم، ١٨ عاماً، في الاستراحة المذكورة، حيث قررنا العودة إلى منزلنا في خان يونس في فترة التهدئة التي أعلنتها قوات الاحتلال، ما بين الساعة ١٠:٠٠ -١٢:٠٠ صباحاً. كنت أقود السيارة –جيب لاند روفر- بجانبي كساب وإبراهيم في الخلف، ووصلت إلى دوار الترانس المعروف أيضاً باسم دوار سليم واجتزته في طريق الأسفلت

متجها للجنوب، وكانت تتمركز على يسار الطريق بعد الدوار بحوالي ثلاثين متراً في داخل الأرض الزراعية دبابة إسرائيلية فأشرت لها بيدي واستمررت في المسير بسرعة منخفضة معتدلة حوالي عشرين كيلومتراً في الساعة، وإلى الجنوب من الدبابة الأولى بحوالي سبعين متراً كانت هناك دبابة أخرى، واستمررت في السير حوالي مائة متر حتى وصلت بمحاذاة منزل أحد المواطنين من عائلة العمور جنوب الدوار المذكور بحوالي مائتي متر وكان المنزل على يسار الطريق، عندها انطلقت الرصاصات من بنادق آلية تجاه سيارتنا وكانت قادمة من الأمام، فانحنيت إلى الأسفل وطلبت من ولدي الانحناء للأسفل عندها أصابت إحدى الرصاصات ذراعي الأيسر الذي كنت أمسك به مقود السيارة، ففقدت السيطرة على السيارة واستمررت بالسير منعطفاً إلى اليسار لحوالي خمسين متراً حتى اصطدمت بجدار حوش يعود للمواطن سمير العمور وتوقفت في المكان. كان واضحاً لي بعد ذلك أن إطلاق النار علينا كان صادراً عن جنود إسرائيليين يتمركزون في منزل المواطن عودة العمور، الذي يبعد عنا جنوباً حوالي خمسين متراً على يمين الطريق والمنزل مكون من دورين أرضي وعلوي حين صرخ علينا الجنود وأمرونا بالنزول من السيارة وقالوا لنا « ألفاظاً نابية » باللغة العربية. كانت السيارة توقفت منحرفة جهة اليسار مصطدمة بالجدار، فنزل ابني كساب من الباب الأيمن الأمامي فتم إطلاق النار عليه فوراً من قبل الجنود فخطا عدة خطوات وسقط على وجهه على بعد أمتار من السيارة على اليمين، عندها طلبت من ابني إبراهيم عدم النزول لكنه بناءً على أوامر الجنود فتح الباب الخلفي الأيمن للسيارة ونزل منه وفوراً أطلق الجنود النار عليه فأصيب برصاصة في ساقه الأيسر فسقط على الأرض، وزحف يساراً للاحتماء بجدار الحوش، وبقيت حينها لوحدي في السيارة، استمر إطلاق النار تجاه السيارة وحاولت النزول من الباب الأيسر المجاور فلم أستطع فتحه لأنه كان محشوراً بالجدار فنزلت من الباب الايمن وانبطحت على الارض، سألت ابني إبراهيم عن إصابته فأخبرني انها في الساق اسفل الركبة وناديت على كساب للاطمئنان عليه فلم يجب وكان بلا حراك. حاول ابني إبراهيم الاتصال على الإسعاف على الرقم ١٠١ وطلب منهم المساعدة ثم قام بالاتصال على شقيقي إبراهيم وأخبره بإصابتنا وبحاجتنا إلى سيارة إسعاف، كما قمت أنا بالاتصال من جوالي على الإسعاف وطلبت منهم المساعدة ولكن لم تصل سيارات الإسعاف، وتكرر اتصالي لطلب الإسعاف لمرات كثيرة. وزحف ابني إبراهيم وجلس بجواري على الجدار أمام السيارة، وأمرنا جنود الاحتلال بالانبطاح على الأرض طوال الوقت وكلما حاول أحدنا الاتصال بالجوال يهددنا الجنود بإطلاق النار علينا، وقام إبراهيم بإلقاء جواله بعد ان هدده الجنود بإطلاق النار عليه إن حاول الاتصال. كان الجنود قريبين جداً منا في منزل عودة العمور ولا يبعد عنا أكثر من خمسين متراً، طلبت منهم المساعدة لإسعافنا فلم يستجيبوا لنا، ومضى الوقت دون وصول سيارات إسعاف، وكان ابني إبراهيم ينزف من إصابته وبعد أن غابت الشمس وحل الظلام ازدادت برودة الجو وبدأ ابني إبراهيم يشكو من شدة البرد صعدت وإياه إلى داخل السيارة رغم تهديد الجنود بإطلاق النار علينا وبقينا داخلها ،ونتيجة للنزيف المستمر كانت قوى ابني إبراهيم تخور، وكانت ساعة صعودنا إلى السيارة الساعة ٠٨:٠٠ مساءً. في حوالي الساعة العاشرة مساءً وجهت نداء استغاثة عبر إذاعة القدس التي قامت بالتواصل معي وأخبرتهم بمقتل ابني كساب وإصابة ابني إبراهيم ووضعه الصحي الحرج بسبب النزيف المستمر وكان وضعه يزداد سوءاً ووجهت نداء استغاثة عبر إذاعة .CB.B. لندن في حوالي الساعة العاشرة و النصف. كما قامت قناة الجزيرة في الساعة الثانية عشرة مساءً بالاتصال بي ووجهت عبرها نداء استغاثة ولكن للأسف دون

نتيجة وبقي حالنا كذلك حتى بدا لي أن ابني إبراهيم فارق الحياة في حوالي الساعة ١٢:١٥ بعد منتصف الليل بعد انتهاء مناشدتي عبر قناة الجزيرة، كانت جميع الاتصالات ومن تم التواصل معهم يخبرونني أن قوات الاحتلال الإسرائيلية ترفض التنسيق والسماح لسيارات الإسعاف بالوصول إلينا. بقينا على نفس الحالة حتى الساعة ١١:٠٠ صباحاً من اليوم التالي ١٧ ،٠١ ،٢٠٠٩ حيث وصلت سيارة إسعاف تابعة لوزارة الصحة قامت بنقلي أنا وولدي كساب و إبراهيم إلى مستشفى غزة الأوروبي، حيث تأكد هناك بعد الفحص الطبي مقتل و استشهاد كل من ولدي كساب نتيجة إصابته بأعيرة نارية في الصدر و الساعد الأيمن، ووفاة ابني إبراهيم نتيجة النزيف الناجم عن إصابته بعيار ناري في الساق الأيسر. "

جريمة قتل عائلة الكحلوت في مشروع بيت لاهيا

تعتبر جريمة مقتل أفراد عائلة الكحلوت في مشروع بيت لاهيا، شمال غزة نموذجاً آخر على استهتار قوات الاحتلال بحياة المدنيين واستهدافهم، حتى في أوقات التهدئة المعلنة. فوفقاً لتحقيقات المركز، بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٩، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي صاروخين على سيارة كان يستقلها خالد اسماعيل الكحلوت، ويصطحب أولاده الثلاثة، وابن أخيه في وقت التهدئة، مما أسفر عن مقتلهم جميعاً. وتؤكد افادات ذوي الضحايا أن خالد الكحلوت ذهب بسيارته إلى مضخة جباليا، حيث يعمل حارساً فيها، واصطحب معه أولاده الثلاثة وابن أخيه، لكي يخبز لعائلته، حيث يتوفر هناك مخبز بلدي "طابون". وأثناء عودته من المضخة، في الساعة السادسة مساءً، وعند وصوله إلى مفترق أبو الجديان، في مشروع بيت لاهيا، باغتته طائرة استطلاع إسرائيلية بصاروخين، أصابا السيارة بشكل مباشر، أديا إلى احتراقها بالكامل، وأحتراق جثث من كانوا بداخلها.

جرائم قتل الأطفال

وفر القانون الإنساني الدولي حماية خاصة للأطفال بوصفهم أطفالاً ضعفاء بحاجة ماسة للرعاية ولإجراءات وقاية خاصة لعدم نضجهم العقلي والبدني. وتعطي اتفاقية جنيف الرابعة حماية قانونية للأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري فالاشخاص المحميون هم اولئك الذين يقعون فجأة تحت سلطة ما لدولة ما أو لاحتلال ليسوا من رعاياه. المادة (٤) من اتفاقية جنيف عرفت المدنيين بأنهم «هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان في حالة قيام نزاع أو احتلال تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها.»

ووفقا للمادتين (٢٧) و (٣٢) من الاتفاقية ذاتها، يعامل الأطفال كجميع المدنيين معاملة إنسانية خالية من القسر والعقوبات الجسدية والجماعية ويعاملون كذلك باحترام لحياتهم وصحتهم البدنية وسلامتهم الخلقية. إذ يعتبر الأطفال من أحوج الفئات للحماية والرعاية بسبب كونهم عرضة للمخاطر وبالنظر إلى سنهم وعدم نضجهم وعدم إدراكهم.

وتؤكد الفقرتان الأولى والثانية من المادة الـ (٦) من اتفاقية حقوق الطفل، على أن:١) تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة. ٢) تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه. كما تؤكد المادة (٣٧) من الاتفاقية ذاتها، على أن تكفل الدول الأطراف: أ) ألا يتعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للافراج عنهم.

وتعالج المادة (٣٨) من اتفاقية حقوق الطفل وضع الأطفال خلال اندلاع المنازعات المسلحة، إذ تؤكد الفقرة الأولى منها على أن : تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد. فيما تحث الفقرة الرابعة على ضمان تمتع الأطفال في النزاعات المسلحة بحق الحماية والرعاية الخاصة: " تتخذ الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح. "

بيانات حول القتلى والمصابين من الأطفال

تظهر حجم الأرقام والإحصائيات لعدد القتلى والجرحى من الأطفال خلال الحرب على غزة هول وفظاعة ما اقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، وتؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على الاستهتار الواضح بأرواح الأطفال بشكل مبالغ فيه، وتشير إلى عدم اتخاذ تلك القوات أية تدابير أو إجراءات من شأنها الحد أو تجنب إصابة هؤلاء الأطفال خلال النزاع المسلح. أكثر من ذلك، تؤكد التحقيقات التي أجراها المركز في كثير من حالات قتل الأطفال الفردية والجماعية أن تلك القوات تعمدت إيقاع الأذى، وإلحاق أكبر قدر من الإصابات في صفوف الأطفال وأسرهم، بشكل يشير إلى شكل من أشكال الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين.

ووفقاً لمعطيات المركز، قتل خلال الحرب (٣١٨) طفلاً تقل أعمارهم عن سن الثامنة عشرة، أي بنسبة (٢٢,٤٪ من العدد الإجمالي للضحايا) وبنسبة (٣٤,٦٪ من الضحايا المدنيين) من بينهم (٢١٥) طفلاً من الذكور، بنسبة (٦٧,٦٪)، و(١٠٣) من الإناث، بنسبة (٣٢,٤٪). كما بلغ عدد الجرحى من الأطفال خلال الحرب، نحو (١٦٠٠) أي ما نسبته (٣٠٪) من إجمالي المصابين.

ووفق توثيق المركز، يرتفع بذلك عدد القتلى في صفوف الأطفال الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ انطلاق الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٩٢٤) طفلاً. وتظهر هذه الأرقام أن فترة الحرب التي استمرت لمدة ٢٣ يوماً هي الفترة التي شهدت سقوط أكبر قدر من الضحايا من الأطفال خلال فترة محددة، إذ تشكل نسبة الضحايا خلالها (٣٤,٤٪) من إجمالي الضحايا من الأطفال خلال الانتفاضة.

وتظهر إحصائيات القتلى في صفوف الأطفال خلال العدوان على غزة، أن آلة الحرب الإسرائيلية لم تجنب الأطفال الفلسطينيين ويلات الحرب، وتوالى سقوط القتلى في صفوفهم على مدار جميع الأيام الـ٢٣. وتؤكد تلك الإحصائية أنه لم يمر يوم دون سقوط قتلى من الأطفال بأعداد متفاوتة تراوحت بين ٤١ قتيلاً، في أقصاها، و٢ قتلى في أدناها، أي بمعدل إجمالي بلغ حوالي ١٤ طفلاً يومياً. وتوضح الإحصائية أدناه أن يوم ٦ يناير ٢٠٠٩، شهد سقوط أكبر عدد من القتلى الأطفال خلال الحرب. ويوعز ذلك إلى اقتراف قوات الاحتلال جريمة بحق مدنيين بالقرب من مدرسة الفاخورة في مخيم جباليا، أودت إلى مقتل (٢٤) مدنياً، بينهم (٨) أطفال. وتزامن ذلك مع الدخول البري لمنطقة جنوب غزة، (تل الهوى) وأسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين، بينهم عدد كبير من الأطفال.

رسم بياني رقم (٥) يوضح أعداد القتلى من الأطفال خلال كل من أيام الحرب[١٠]

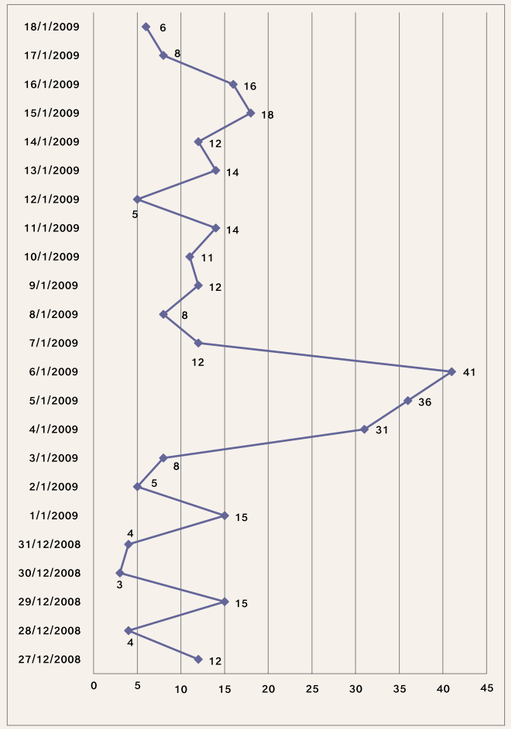

١٠ توفي ٨ أطفال متأثرين بجراحهم بعد انتهاء العمليات العسكرية

كما تظهر الفئات العمرية المختلفة لمجموع القتلى من الأطفال خلال الحرب حقائق مرعبة. فمن بين مجموع القتلى من الأطفال، بلغ عدد من تقل أعمارهم عن سن الخامسة، (٤٥) طفلاً، بنسبة (١٤,٥٪)، من بينهم (٢٣) طفلاً رضيعاً تقل أعمارهم عن العامين بنسبة (٧,٢٪) من الضحايا الأطفال، بينهم (٦) أطفال لم يتعدوا الستة أشهر فقط، أقلهم عمره شهر واحد. وبلغ عدد القتلى من الأطفال ما بين سن الخامسة وسن العاشرة (٧٣) طفلاً، بنسبة (٢٣٪)، فيما بلغ عدد القتلى من الأطفال من الفئة العمرية بين سن (١١-١٤ عاماً) (٨٨) طفلاً، بنسبة (٢٧,٦٪). أما عدد الأطفال القتلى ما بين سن ١٥ إلى سن ١٧، فقد بلغ (١١٢)، بنسبة (٣٥,٢٪).

رسم بياني رقم (٦): يوضح الفئات العمرية لأعداد القتلى من الأطفال خلال الحرب

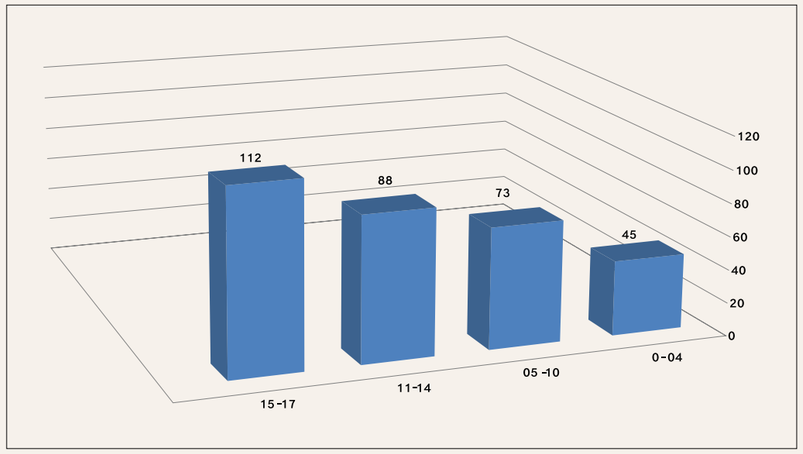

وقد توزع هؤلاء القتلى على جميع محافظات قطاع غزة، العدد الأكبر منهم سقط في محافظتي شمال غزة وغزة، اللتين شهدتا ذروة العمليات الحربية الإسرائيلية خلال الحرب.

بلغ عدد الضحايا الأطفال في محافظة شمال غزة (١٤٧) طفلاً، بمعدل (٤٦٪) من العدد الإجمالي للضحايا الأطفال، فيما بلغ عدد الضحايا الأطفال في محافظة غزة (١١٩) طفلاً، بنسبة (٣٨٪). أي أن نسبة الضحايا في هاتين المحافظتين وحدهما، بلغت (٨٤٪) من العدد الإجمالي للأطفال. وتوزعت أعداد الضحايا على باقي المحافظات الثلاث الأخرى، حيث شهدت محافظة الوسطى سقوط (٢٣) طفلاً، بنسبة (٧٪)، ومحافظة خان يونس (١٧) طفلاً، بنسبة (٥٪)، ومحافظة رفح (١٢) طفلاً، بنسبة (٤٪).

رسم بياني رقم (٧): يوضح التوزيع الجغرافي لأعداد الضحايا الأطفال خلال الحرب

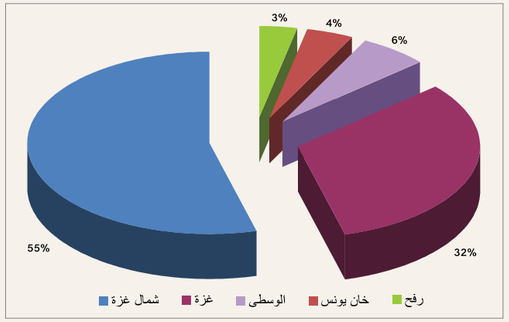

نماذج عن جرائم قتل الأطفال

تتسم جميع جرائم قتل الأطفال التي اقترفت خلال الحرب بأنها اقترفت بدم بارد وعن سابق إصرار وبمعرفة تامة من قبل مرتكبيها بما سوف تسفر عنه تلك الافعال. فقد قتل الأطفال في سياقات مختلفة توضح جميعها أن هؤلاء القتلى من الأطفال قد سقطوا أثناء مكوثهم في منازلهم أو أثناء لهوهم على سطوح أو افنية منازلهم، كان من أبرزها: ضحايا أثناء قصف قوات الاحتلال لمنازل المستهدفين؛ ضحايا أثناء قصف أهداف أخرى (مساجد، منشآت عامة___أخرى)؛ ضحايا أثناء قصف تجمعات سكانية؛ ضحايا أثناء تنفيذ جرائم الاغتيال؛ ضحايا أثناء لهو الأطفال على سطوح أو افنية منازلهم؛ جرائم إطلاق النار بدم بارد.

وروى المئات من ذوي الضحايا وشهود العيان الذين التقاهم طاقم المركز على مدار الأشهر الماضية شهادات مروعة عن حالات الذعر والرعب التي عايشوها وعن الفظاعات التي اقترفتها قوات الاحتلال خلال الحرب، بما في ذلك قصف منازل سكنية على رؤوس ساكنيها مع علم تلك القوات بوجودهم بداخلها، ومقتل عائلات بأكملها، أو إطلاق النار على النساء والأطفال من قبل قناصة الاحتلال، على الرغم من رفعهم الرايات البيضاء وعلى مرأى منهم، وغير ذلك من الجرائم.

وثق المركز خلال العدوان الاخير على غزة مقتل العديد من الأطفال أثناء لهوهم أو مكوثهم على سطوح المنازل أو في افنيتها أو أمام تلك المنازل. وفي معظم الأحيان، يسقط هؤلاء الأطفال نتيجة قصف إسرائيلي لمنازل ذويهم، أو جراء إطلاق النار عليهم مباشرة من قبل قناصة يعتلون سطوح المنازل القريبة، في أوقات تتسم بالهدوء النسبي، ولا تشهد اشتباكات مباشرة مع أفراد المقاومة الفلسطينية. وقد روى شهود عيان وذوو الضحايا شهادات للمركز الفلسطيني، أكدوا خلالها أن جنود الاحتلال أطلقوا النيران على الأطفال مباشرة عن عمد، ومن مسافة قصيرة، ليس لهدف سوى قتلهم.

ولا يستعرض هذا الجزء أبرز جرائم قتل الأطفال خلال الحرب، إذ سبق أن تم تغطية بعض أبرز هذه الحالات في إطار تغطية جرائم قتل عائلات بأكملها في مقدمة هذا التقرير، من بينها على سبيل المثال، جريمة مقتل أطفال بعلوشة في جباليا. ومن بين أبرز جرائم قتل الأطفال كانت:

جريمة مقتل الطفل أدهم عبد المالك

في ساعات عصر يوم الأحد الموافق ٤ يناير، أطلق جنود الاحتلال الذين كانوا يعتلون أحد المنازل في حي الإسراء ببيت لاهيا، النار على الطفل أدهم عبد المالك، ١٦ عاماً، أثناء تواجده على سطح منزلهم القريب. وقد أسفر ذلك عن مقتل الطفل عبد المالك، جراء إصابته بعدة عيارات نارية في صدره ورقبته وساعده.

افادة من خضر محمد حسن عبد المالك، ٥٤ عاماً، حول مقتل ابن أخيه أدهم نعيم عبد المالك، ١٦ عاماً، برصاص قناص أثناء وجوده على سطح منزله في حي الإسراء في بيت لاهيا.

«أقيم مع أخوتي في منزل مكون من ٣ طبقات في حي الاسراء في بيت لاهيا. في حوالي الساعة ٣:٣٠ مساء يوم الأحد الموافق ٤ يناير كنت داخل شقتي التي تقع في الطابق الثاني عندما صعد ابن اخي أدهم وشقيقه عدي، ١٨ عاماً، إلى سطح المنزل لإطعام الحمام. في تلك الأثناء سمعت صوت إطلاق نار، فخرجت مسرعاً، وإذا بأدهم مصاب والدم يغطي وجهه، حيث سقط أمام باب الشقة. وأدركت مباشرة أن جنود الاحتلال الذين اعتلوا منزلاً قريباً قد أطلقوا عليه النار. كان أدهم مضرجاً بدمه وقد أصيب بعدة رصاصات في في الجهة اليسرى من الصدر والرقبة والساعد الأيسر. حاولت أنا وأخوته حمله والنزول به للشارع، غير أننا لم نجد سيارة تسعفه، فحمله أخوته أحمد، ٢٢عاماً، وحسن، ٢٤ عاماً وساروا به حتى وصلوا مسجد الهدى والنور. فور وصولهم وجدوا دراجة نارية وحملوه عليها حتى مفرق التوام على بعد ٨٠٠ متر. ومن هناك أقلته سيارة إلى مستشفى الشفاء وكان في حالة خطرة. ومكث أدهم في المستشفى حتى توفي متأثراً بجراحه مساء اليوم التالي.»

جريمة مقتل طفلة من عائلة الحلو

بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٩، وبعد أن احتلت قوات الاحتلال منطقة شرق الزيتون، هاجمت تلك القوات منزل فؤاد الحلو، ٦٢ عاماً، بصاروخ واحد على الأقل. احتمى سكان المنزل من القصف في بيت الدرج، غير أن جنود الاحتلال هاجموا المنزل وأطلقوا النار مباشرة على سكانه، مما أسفر عن مقتل فؤاد الحلو مباشرة. بعدها مباشرة، أمر الجنود سكان المنزل، وهم، الجدة عطاف الحلو، ٥٦ عاماً، والابن عبد الله، ١٩ عاماً، والإبن عمار (٢٩) وزوجة الابن، إسلام ١٧ عاماً، الحفيدتان، فرح، عام ونصف، وسجى، ٦ أعوام، بالاتجاه نحو الجنوب، غير أنهم من شدة الارتباك والخوف اتجهوا نحو الشمال، عن دون قصد. وما إن وصلوا إلى منزل يعتليه جنود الاحتلال حتى أطلقوا باتجاههم النيران مباشرة، مما أسفر عن إصابة الطفلتين، سجى وفرح، وإسلام، وعبد الله. وتوفيت فرح متأثرة بجراحها.

افادة من عمار فؤاد محمد الحلو، ٢٩ عاماً، حول مقتل والده وإبنته وشقيقه، في حي الزيتون شرق غزة.

« أقطن في منزل من طابقين، أقطن في شقة أنا وزوجتي وأولادي الأربعة، سجى، ٦ سنوات، وفرح، سنتان. فؤاد، ٥ سنوات، محمد ٤ سنوات. ويقطن والدي، ٦٢عاماً، وشقيقي محمد وزوجته إسلام، وأشقائي، عبد الله، ٢٠ عاماً؛ إيمان، ٣٠ عاماً؛ رضا، ٢٢ عاماً؛ وإسراء، ١٧ عاماً في الطابق الأول. في حوالي الساعة ٥:٠٠ فجر يوم ٤ يناير ٢٠٠٩، كنا بداخل المنزل جميعاً، وعندما سمعنا أصوات انفجارات في محيط المنطقة اختبأنا في بيت درج المنزل. اقتحم جنود الاحتلال المنزل وأطلق أحدهم النار صوب والدي مباشرة فقتل على الفور. أخرجنا الجنود تحت القوة إلى خارج المنزل بعد تفتيشي وأخي عبد الله، وفتشوا المنزل. طالبنا جنود الاحتلال بالسير، ولما وصلنا مقابل منزل دلول على بعد ٥٠٠ متر من منزلنا أطلقت النار نحونا بشكل مباشر وكثيف، فأصيب شقيقي عبد الله بعيار ناري بيده اليمنى وبعيارين ناريين آخرين في منطقة البطن، وأصيبت بنتاي، فرح بعيار ناري بمنطقة البطن، وسجى بعيار ناري في يدها اليمنى، وكذلك أصيبت زوجة شقيقي، إسلام بعيار ناري بمنطقة الصدر، وجميعهم سقطوا على الأرض باستثناء ابنتي سجى، على إثر ذلك قمنا جميعا بترك المصابين والهروب من المكان باتجاه الغرب حيث اختبأنا وراء كومة رمل تبعد عن المكان حوالي ١٥ متراً، ولحقت بنا ابنتي سجى كذلك وكانت الساعة حوالي ٦:٠٠ صباحاً، فقمنا لحظتها بالاتصال على محطة الإسعاف وأبلغونا بأننا سوف نقوم بمحاولة الوصول عندكم. وبعد أكثر من محاولة لم تصل سيارات الإسعاف. قمنا بربط الجروح بقطع من القماش، وبعد قليل توفيت ابنتي فرح. مكثنا في المكان حتى الساعة ٦:٠٠ مساءً، كنا نسمع خلالها أصوات الانفجارات. في تلك اللحظة قدم جنود الاحتلال الينا وقام أحدهم باعتقالي واعتقال أخي عبد الله. بعد اعتقال عدة أيام افرج عني. وبعد انسحاب قوات الاحتلال من المنطقة ذهبت بتاريخ ١٨ يناير إلى منزل العائلة، وقد دمر جزئياً واحترق، ولم أجد جثمان والدي. وبعد الاستفسار من طواقم الدفاع المدني، أبلغوني بانهم لم يجدوه فبحثنا تحت اكوام الرمل فوجناه مدفونا على بعد ١٥٠ متراً من المنزل. قمنا بنقل جثمان والدي بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى الشفاء، ومن ثم قمنا بالصلاة عليه، ودفنه في مقبرة الشجاعية، بجوار ابنتي فرح وشقيقي محمد الذي قتل بمنطقة حي الزيتون جراء استهدافه بصاروخ من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية كما علمت من عائلتي.»

جريمة مقتل طفلين من عائلة عبد ربه في جباليا

وثق المركز جريمة إعدام طفلين من عائلة عبد ربه في جباليا بدم بارد أمام والديهما، وإصابة الثالث بجراح. ووفقا لتحقيقات المركز، فقد أطلق جنود الاحتلال النار على الشقيقات الثلاثة، أمل خالد عبد ربه، عامان، سمر، ٤ أعوام، وسعاد ٧ أعوام لدى خروجهن مع أفراد عائلتهن في عزبة عبد ربه في جباليا، وعن بعد مسافة قصيرة جداً.

افادة من خالد محمد عبد ربه، ٣١ عاماً، من عزبة عبد ربه شرق جباليا، حول إعدام طفليه وإصابة الثالث أمام ناظريه.

«أقيم في منزل مكون من أربع طبقات، يضم أخوتي الستة وعلائلاتهم، بالإضافة إلى والداي. في حوالي الساعة ١٢:٥٠ بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٧ يناير ٢٠٠٩، وبينما كنت أنا وزوجتي وأولادي داخل شقتي، سمعنا صوت دبابات إسرائيلية تقترب من المكان، حيث وقفت ثلاثة منها على بعد ١٥ متراً من منزلنا، وتوجه فوهاتها على المنزل. بعد قليل بدأ جندي إسرائيلي ينادي علينا عبر مكبر الصوت بالخروج من المنزل. بدأنا بالخروج أنا وزوجتي وأمي وأولادي الثلاثة، أمل عامان، سمر ٤ سنوات، وسعاد ٧ سنوات ونحن نرفع رايات بيضاء. توقفنا أمام المنزل وكان جنديان إسرائيليان بجوار احدى الدبابات، احدهما يأكل قطعة شيكولاته والآخر يأكل«الشيبس»، فيما كان ثالث يطل برأسه من الدبابة. وبشكل مفاجئ نزل الجندي الذي بداخل الدبابة وأطلق النار نحونا مباشرة من مسافة لا تزيد عن عشرة أمتار. أصيبت بناتي الثلاثة ووالدتي، وبدأت بالصراخ، غير أن الجندي واصل إطلاق النار. تمكنت أمي من الدخول للمنزل، فيما تمكنت أنا من حمل سمر وأمل، وبقيت زوجتي وابنتي سعاد المصابة، حيث أدخلتها للمنزل فيما بعد، وكانت تنزف من بطنها بغزارة، وفارقت الحياة بعد وقت قصير. بدوري حاولت الاتصال بسيارة الإسعاف لكن دون جدوى، ومع أننا سمعنا سيارة إسعاف قريبة الا أنها لم تتمكن من الاقتراب. بعد ذلك، أدخلت بناتي إلى المنزل حتى الساعة ٣:٠٠ عصراً. بعد تردي أوضاع بناتي، قررت الخروج من المنزل، حيث حملت ابنتي سمر وخرجت عير أن الجنود الرابضين أمام المنزل أمرونا بالعودة. عدت للمنزل وقررت الخروج مرة أخرى، فحملت جثمان ابنتي سعاد، وحمل اخي إبراهيم سمر، فيما حملت زوجتي ابنتي أمل حيث كانت في حالة صعبة، وحمل باقي اخوتي أمي المصابة ووضعوها على سرير. مشينا على الأقدام مسافة نحو كيلومتر، حتى وصلنا مفترق زمو على شارع صلاح الدين. وضعنا المصابين على عربة كارو، وما أن مشينا عدة خطوات حتى أطلق جنود الاحتلال النار علينا حيث قتل صاحب العربة وقتل الحصان أيضاً. نزلنا عن العربة وسرنا على الاقدام حتى وصلنا بلدة جباليا، حيث قام مواطنون بمساعدتنا ونقلونا إلى مستشفى كمال عدوان. كانت أمل قد فارقت الحياة، أما سمر فكانت في حالة حرجة حيث تم تحويلها فيما بعد إلى المستشفيات المصرية ومن ثم إلى بلجيكا، وهي الآن تعاني من الشلل الكامل نتيجة إصابتها. بعد انسحاب قوات الاحتلال من المكان،بعد انتهاء الحرب عدنا إلى المنزل حيث وجدنه مدمراً بشكل كلي.»

جريمة قتل الطفل إبراهيم عواجة في بيت لاهيا

تمثل جريمة إعدام الطفل إبراهيم عواجة، ٩ سنوات، وإصابة والديه نموذجاً صارخاً على تعمد قتل المدنيين الفلسطينيين بدم بارد. فوفقاً لحيثيات الجريمة، هدمت جرافات الاحتلال منزل عائلة عواجة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء الستة على رؤوس ساكنيه فجراً وهم نيام، وكانت النية قتل العائلة دونما اكتراث لحمايتهم. ولولا العناية الإلهية لأصبح جميعهم في عداد الموتى. وعلى الرغم من هرب العائلة خارج المنزل، ورؤية الجنود لهم وهم يعودون لأخذ أمتعتهم من

المنزل المدمر، إلا أنهم أطلقوا النار صوبهم، فأصيب أحد الأطفال، وتركوه ينزف، فيما أطلقوا النار على الاب لدى حمله طفله ومحاولة إنقاذه فأصابوه في الحوض، كما أطلقوا النار على زوجته وأصابوها. ولم يكتف جنود الاحتلال بذلك، بل اقترب أحدهم وأطلق النار مرة أخرى على الأب والابن وأصابهما مرة أخرى بجراح. وجراء ذلك بقي الطفل ينزف حتى الموت.

افادة كمال صبحي عواجة، ٤٧ عاماً، على جريمة إعدام طفله إبراهيم، ٩ سنوات، وإصابته وإصابة زوجته على أيدي جنود الاحتلال في بيت لاهيا.

«في حوالي الساعة ٤:٠٠ فجر الأحد ٤ يناير ٢٠٠٩، كنت وزوجتي وفاء، ٣٢ عاماً، وأبنائي، أمسيات، ١٢ عاماً، صبحي، ١٠ سنوات، إبراهيم، ٩ سنوات، حلا، ٦ سنوات، ضياء، ٣ سنوات، وذكريات، عام واحد، نائمين في منزلنا في حي النزهة بمنطقة السيفا في بيت لاهيا. هاجمت المنزل جرافات إسرائيلية وشرعت بهدمه دون سابق إنذار، أصابتنا حالة من الذعر وشرعنا في الهروب من فتحة في الجدار أحدثتها عملية الهدم. رآنا الجنود ونحن نهرب، ورغم ذلك استمروا في عملية التجريف. بقينا في مكان قريب من المنزل لمدة ثلاث ساعات حتى طلع النهار. كانت الدبابات تملأ المكان. ذهبت زوجتي ولحق بها أبنائي إبراهيم وضياء لأخذ بعض الأمتعة من المنزل، وما إن خرجت منه حتى باغتها الجنود المتوقفون على مقربة منا (حوالي ١٠٠ متر) لإطلاق النار نحوهم، فأصابوا إبراهيم، حيث قام بالصراخ من شدة الألم. اقتربت في محاولة مني لإنقاذه، وحملته وعدت به عدة أمتار حتى أطلق الجنود النار علي فأصابوني في منطقة الحوض، ومن ثم أطلقوا النار على زوجتي فأصيبت في ساقيها وسقطت على الأرض. تمكنت زوجتي وباقي أطفالي إلى الزحف نحو حوش قريب، فيما بقيت أنا دون حراك وإبراهيم ينزف، كان مصاباً في بطنه، وقد خرجت أمعاؤه. حاولت إعادة الامعاء إلى بطنه لكنه تألم. بقينا على تلك الحالة فترة من الزمن، وكنت خلالها أرى الجنود متأهبين ويأكلون التوت الأرضي من الأرض المجاورة، ولا يكترثون لمعاناتنا. اقترب عدد منهم نحونا، وتقدم أحدهم نحوي وأطلق النار علينا بشكل مباشر فأصبت في صدري، فيما أصيب ابني إبراهيم بعدة عيارات في رأسه وظهره، وتطاير عظم الجمجمة والدماء على وجهي. في تلك الأثناء بدأت زوجتي بالصراخ لكن الجنود لم يكترثوا لها. بقيت كذلك مدة ١٥ دقيقة، حيث عاد الجنود لمكانهم، ومرت إحدى الدبابات وأشرت لها لكنهم لم يبدوا اهتماماً. كنت لا زلت انزف، فيما توفي ابني وهو بجانبي. زحفت ومعي ابني للحوش الذي يتواجد فيه زوجتي وباقي أبنائي، ومن ثم زحفت لمسافة ٥٠٠ متر باتجاه أحد المنازل، حيث قدموا لي إسعافات أولية وبقيت طيلة الليل عندهم. عدت في صباح اليوم التالي، فوجدتهم نياماً في العراء، فيما جثمان إبراهيم ممدد بجانبهم، وكانت زوجتي تنزف. قمت بنقلهم إلى بقايا منزلنا المدمر، حيث تبقى جزء من المطبخ والحمام. مكثنا في المنزل لمدة أربعة أيام، حتى رأيت حركة لبعض الرعاة في المنطقة، فطلبت مساعدتهم، وقاموا بنقلنا على عربة كارو إلى منطقة الشيماء في بيت لاهيا وكانت أكثر أمناً. أدخلت أنا وزوجتي إلى مستشفى كمال عدوان وتلقينا العلاج.»

جريمة مقتل ثلاثة أطفال من عائلة الأسطل في القرارة

وثق المركز عددا من جرائم قتل الأطفال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء لهوهم على سطوح المنازل أو أمامها أو في الشوارع في ظروف تتسم جميعها بالهدوء. وتعد جريمة مقتل ثلاثة أطفال من عائلة الاسطل في القرارة شكلاً بارزاً على ذلك. فقد قصفت قوات الاحتلال بصاروخ واحد على الأقل ثلاثة أطفال كانوا يلهون في شارع خال، لم يشهد أية أحداث في منطقة القرارة مما أسفر عن مقتل الأطفال الثلاثة، وهم شقيقان وابن عم لهم.

وقد افاد المواطن محمد حسن الأسطل، ٢٨ عاماً من القرارة، بما يلي:

«في حوالي الساعة ٢:١٥ من مساء يوم الجمعة ٢ يناير ٢٠٠٩، كنت أجلس أمام مطعم العمدة في مفترق القرارة. وعلى بعد ٥٠ متراً من جلوسي لوحدي كان هناك ثلاثة أطفال وهم عبدربه الأسطل، ٩ أعوام، وشقيقه محمد، ١١ عاماً، وهما ابنا شقيقتي جواهر، ومعهما عبد الستار وليد الاسطل، ١١ عاماً، كانوا يلعبون في مدخل الشارع الزراعي المتفرع شرقا من شارع رقم ٥. كان الشارع خالياً ولا توجد حركة لسيارات، وكنت أسمع صوتاً لطائرات إسرائيلية في سماء المنطقة خاصة طيارات الاستطلاع. في غضون ذلك سمعت صوت إنفجار قوي ، اعتقدت أنه استهدف مجموعة لمقاومين. استدرت للجهة الأخرى فرأيت جثث الأطفال الثلاثة ملقاة على الأرض وكانت ممزقة أشلاء. أحدهم كانت رأسه مفصولة عن جسده (عبد الستار)، فيما عبد ربه كان عبارة عن أشلاء. رأيت أيضاً حفرة تقدر بحوالي ٢٠ سم تبدو عميقة. تجمع المواطنون ونقلوا جثامين الأطفال الثلاثة بسيارة مدنية، ومن ثم نقلوا بسيارة الإسعاف إلى مستشفى ناصر بخان يونس.»

جرائم قتل النساء

يوفر القانون الإنساني الدولي الحماية الخاصة للمدنيين وقت الحرب، وأجمعت جميع الاتفاقيات المنبثقة عن تلك القواعد، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، والإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، على ضرورة حماية النساء والأطفال بشكل خاص أثناء اندلاع النزاعات المسلحة. وألزمت تلك الاتفاقات والإعلانات الأطراف المتنازعة على ضرورة تجنيب النساء والأطفال غير المنخرطين في الأعمال القتالية بصفتهم الجهة الأكثر حاجة إلى الرعاية والمعاملة الخاصة.

وأضافت اتفاقية جنيف الرابعة الحماية على الأشخاص الذين لا يقومون بدور إيجابي في الأعمال العدائية، وبما أن المرأة جزء من السكان المدنيين فقد شملتها هذه الحماية، كما أنه وإلى جانب الحماية الممنوحة للمرأة التي تنتمي للقوات المسلحة توجد حماية خاصة للنساء باعتبارهن شريحة من السكان المدنيين.

وبحسب الاتفاقية فإن من حق النساء باعتبارهن أفراداً من السكان المدنيين أن يستفيدوا من الحماية التي تصبغها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والمادة الثالثة المشتركة التي تشير إلى أن « الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر، أو اللون، أو الدين، أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد، أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر ».

بيانات حول القتلى والجرحى من النساء

على مدى ٢٣ يوماً، هي مدة العدوان الاخير عاشت المرأة[١١] الفلسطينية في قطاع غزة أجواءً من الرعب والخوف، لم يسبق لها مثيل على مدى سني الاحتلال الإسرائيلي للقطاع. فقد كانت النساء، بصفتهن مدنيات بريئات، عرضة لشتى أنواع القتل المباشر وغير المباشر جراء القصف الإسرائيلي المتواصل للمنازل والمنشآت المدنية، وإطلاق النار العشوائي.

١١ تشكل الإناث في قطاع غزة ما نسبته ٤٩,٢٦٪ من عدد السكان الإجمالي للقطاع البالغ ١,٤١٦,٥٤٣ نسمة، بحسب التعداد السكاني الأخير الذي أجري في أواخر العام ٢٠٠٧.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد لقيت ١١١ امرأة (٧,٨٪ من العدد الإجمالي أو ١٢٪ من الضحايا المدنيين) مصرعها خلال فترة الحرب. كما أصيبت خلال تلك الحرب نحو (٨٣٠) امرأة، أي ما نسبته (١٥,٦٪) من مجموع نحو (٥٣٠٠) شخص أصيبوا خلال الحرب، وفقاً لإحصائية وزارة الصحة الفلسطينية في غزة. ومن بين هؤلاء النساء، هناك العشرات من النساء أصبن بإعاقات دائمة.

ومن بين القتلى من النساء، كانت النسبة الأكبر في محافظتي غزة وشمال غزة اللتين شهدتا ذروة العدوان الإسرائيلي على القطاع، حيث سقطت في شمال غزة (٥٧) امرأة، بنسبة (٥١٪) من إجمالي الضحايا من النساء، وفي محافظة غزة، سقطت (٤٠) امرأة، بنسبة (٣٦٪). وتوزعت باقي أعداد الضحايا على المحافظات الثلاث الأخرى، محافظة الوسطى (٨) نساء، بنسبة (٧,٢٪)، محافظة خان يونس (٥) نساء، بنسبة (٤,٥٪)، محافظة رفح امرأة واحدة، بنسبة (٠,٩٪).

رسم بياني رقم (٨): يوضح التوزيع الجغرافي للنساء القتلى خلال الحرب

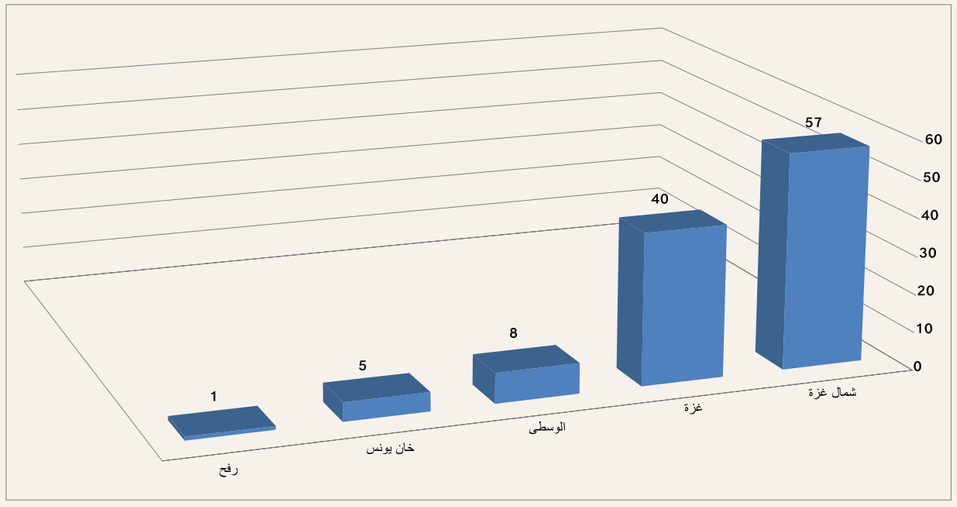

وتشير الفئات العمرية للقتلى من النساء إلى حجم وفظاعة الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال، إذ بلغ عدد القتلى من النساء اللواتي تجاوزن الـ (٦٠) من العمر، ٢٥ امرأة، بنسبة (٢٣٪) من بينهن نساء طاعنات في السن، تجاوزن سن الثمانين، أكبرهن الحاجة مريم أبو ظاهر، وبلغت ٨٧ عاماً. كما قتل عدد من النساء كن حوامل، بينهن سمية سعد، ٢٠ عاماً وكانت حاملاً في الشهر التاسع، وتزال الداية، وكانت حاملاً في الشهر الخامس. إضافة إلى ذلك، أجهضت العديد من النساء جراء الهلع والخوف، أو جراء الإصابات

المباشرة، واستنشاق الفوسفور الأبيض.

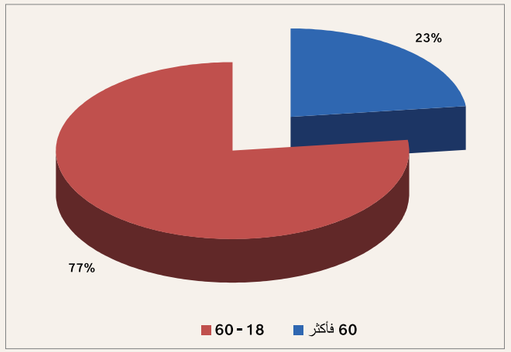

ر سم بياني رقم (٩): يوضح النسبة المئوية للفئات العمرية من النساء القتلى خلال الحرب

وتشير إحصاءات المركز إلى أن سقوط الضحايا من النساء توالى طيلة أيام الحرب، بمعدل (٥) نساء يومياً. وشهد يوم ٦ يناير أكثر أعداد للقتلى من النساء في يوم واحد، وصل إلى ٢١ امرأة.[١٢]

رسم بياني رقم (١٠): يوضح أعداد القتلى من النساء خلال أيام الحرب

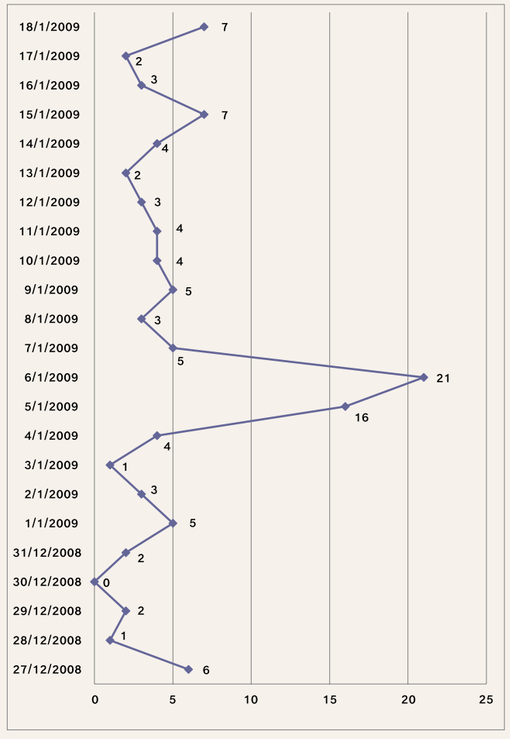

١٢ شهد هذا اليوم مقتل أكبر عدد من الضحايا المدنيين في صفوف الفلسطينيين، بلغ(١٠٥) مدنيين، من بينهم أيضاً ٤٠ طفلاً، سقط غالبيتهم في القصف الذي استهدف مدرسة الفاخورة في جباليا، وخلال التوغل الإسرائيلي في منطقة تل الهوى، جنوب مدينة غزة.

نماذج عن جرائم قتل النساء

وثق المركز عشرات الحالات التي كانت فيها النساء الفلسطينيات ضحايا الاستهتار الإسرائيلي الواضح بدماء المدنيين الفلسطينيين الذين يدفعون ثمناً باهظاً لقاء إصرار إسرائيل على مواصلة إنفاذ تدابير الاقتصاص منهم، عدا عن الأعمال الانتقامية التي طالتهم وممتلكاتهم. بين هذه الحالات نماذج لعائلات أبيدت بالكامل، أو على الأقل، فقدت عدداً من أفرادها، وبينهن نساء وأطفال، خلال جملة من الجرائم التي وثقها المركز، بينها جرائم القتل العمد، والقصف الذي طال منازل ومباني سكنية يقطنها مدنيون أبرياء مما تسببت في ألم لا حدود له لمئات النساء وهن يرين بأم أعينهن قوات الاحتلال وهي تقتل أبناءهن أو أزواجهن.

ومن بين هؤلاء النساء –وهن جميعاً مدنيات – عدد كبير سقطن قتلى وهن في منازلهن، أو فيما كن يسعين للفرار من مناطق سكناهن المستهدفة لمناطق أكثر أمنا. بينهن أيضاً نساء سقطن فيما كن يحتمين داخل مدارس وكالة الغوث الدولية، والتي تم تحويلها خلال العدوان إلى ملاجئ لاستقبال العائلات التي افقدها العدوان الإسرائيلي مأواها، أو حوله لمأوى غير آمن. ومن بينهن أيضاً نساء أعدمن بدم بارد وهن يرفعن الريات البيضاء دون ذنب اقترفنه.

وروت العديد من شاهدات العيان من النساء، أو ذويهن عشرات الشهادات المروعة عن جرائم القصف الإسرائيلي على المنازل السكنية والمنشآت المدنية الآمنة، وافضت إلى سقوط العديد من النساء الفلسطينيات، أو كن شهوداً على سقوط ذويهن أمام أعينهن.

جريمة مقتل امرأتين في حي الشجاعية بمدينة غزة

تؤكد هذه الجريمة بما لا يدع مجالاً للشك على تعمد قوات الاحتلال إلحاق أكبر قدر من الاذى بحق المدنيين، دونما اكتراث. فوفقاً لحيثيات الجريمة، فقد لاحقت القذائف الصاروخية منزل عائلة الملح في حي الشجاعية، المكون من ٢٣ فرداً، منهم أطفال ونشاء وشيوخ أكثر من مرة، في إصرار واضح على النيل منهم. فقد أطلقت تلك القوات قذيفة صاروخية أصابت المنزل وأحدثت عدة إصابات فيه، ولدى محاولة أفراد الاسرة بمن فيهم من نساء طاعنات في السن الهروب والاحتماء بمنزل الجيران، على اعتقاد أنه أكثر أمناً، لاحقتهن القذائف مرة ثانية وأوقعت قتلى وجرحى. وإمعاناً في إلحاق المزيد من الضحايا أطلقت تلك القوات قذيفة صاروخية ثالثة تجاه ذوي الضحايا الذين هبوا لنجدتهم، وأوقعت إصابات في صفوفهم.

افادة من المواطن ربحي محمود الملح، ٢٩ عاماً، من حي وادي العرايس بالشجاعية، شرق مدينة غزة، وكان شاهد عيان على مقتل زوجته وجدته.

«في حوالي الساعة١:٣٠ من مساء يوم الإثنين الموافق ٥ يناير ٢٠٠٩، بينما كنت وأفراد عائلتي البالغ عددهم ٢٣ فرداً داخل منزلنا سقط صاروخ من طائرة إسرائيلية على الطابق الثاني من المنزل المتواجد به شقيقي صفوت، ٣٥ عاماً، غير أن الصاروخ لم يصبه لأنه ضرب الجهة الشرقية من المنزل بعيداً عن أخي. أحدث الصاروخ حالة من الهلع والإرباك لدى أفراد أسرتي، واضطررنا جميعاً للتجمع في ساحة المنزل الخارجية، وحينذاك أطلقت نحونا قذيفة صاروخية فأصابت والدي، محمود، ٥٨ عاماً، بشظايا في اليد اليمنى والرقبة والصدر، فيما أصيبت شقيقتي ألفت، ٣٠ عاماً في قدمها اليمنى، وأصيبت ابنتي نور الهدى، ٦ أعوام في البطن (حيث أزيل لها الطحال فيما بعد نتيجة للإصابة). تفرقنا نتيجة هذه القذيفة، وحاول كل فرد منا الاحتماء وراء الأشجار المحيطة بالمنزل، بينما حاولت جدتي خضرة ربحي الملح، ٨٠ عاماً، ووالدتي نادية محمود الملح، ٦٠ عاماً، وزوجتي لبنى فؤاد الملح، ٢٧ عاماً، الذهاب إلى منزل عمي المجاور للاحتماء به، غير أن قذيفة أخرى سقطت عليهم مباشرة، فأسفرت عن مقتل جدتي وزوجتي على الفور، فيما أصيبت أمي بجروح خطيرة. في تلك الأثناء حاولت أن أبعد أبنائي كي لا يروا أمهم وهي مقطعة الأشلاء، إلا أن قذيفة أخرى سقطت علينا فأصبت بشظايا في الرقبة والساق اليسرى، لكني قمت وأخذت أطفالي إلى منزل عمي. بعد ذلك حضر عدد من الجيران وقاموا بنقل المصابين والقتلى منا إلى المستشفى.»

جريمة مقتل نساء وهن يرفعن الرايات البيضاء

وثق المركز الفلسطيني خلال فترة الحرب اقتراف قوات الاحتلال عدة جرائم إطلاق النار على نساء وهن يرفعن الرايات البيضاء، ومن مسافة قصيرة، أسفرت عن مقتل العديد منهن.

وروت إحدى الضحايا، وكانت شاهدة عيان على جريمة مقتل المواطنة روحية النجار من بلدة خزاعة، شرق خان يونس على أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أطلقت النار مباشرة نحو جمع من النساء، بعضهن كن يرفعن الرايات البيضاء، مما أسفر عن إصابتها هي ومقتل قريبتها ياسمين النجار. وأكدت شاهدة العيان على أن إطلاق النار تواصل رغم سقوط الضحايا، وعلى أن تلك القوات لم تقم بإسعاف الجرحى أو تسمح بنقل القتيلة إلى المستشفى، وتركتها تنزف حتى الموت.

افادة من ياسمين خالد إبراهيم النجار، ٢٤ عاماً، من خزاعة، خان يونس، حول إصابتها ومقتل المواطنة روحية النجار بدم بارد على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

«في حوالي الساعة ٣:٠٠ فجر الثلاثاء ١٣ يناير ٢٠٠٩، بدأت الدبابات والجرافات الإسرائيلية تقترب شيئاً فشيئاً من حينا، وسط إطلاق نار وقذائف من قبل الدبابات. بدأت تلك الجرافات بتجريف عدد من المنازل المجاورة. لدى اقتراب الجرافات إلى منزلنا خرجت وأفراد أسرتي من المنزل إلى ساحة أسامة النجار في الحي، وكان قد سبقتنا عائلات كثيرة هربت وتجمعت فيها. كنا نحو ٨٠ شخصاً بيننا أطفال ونساء، وكانت الجرافات تقوم بهدم المنزل من حولنا والقذائف وإطلاق النار مستمر. في وقت لاحق نادى جنود الاحتلال على الرجال من بيننا واقتادوهم واعتقلوهم، فيما أمرونا نحن النساء ومعنا الأطفال إلى التوجه إلى مركز البلدة على بعد ٥٠٠ متر من منزلنا. كانت الساعة بين السادسة والسابعة صباحاً عندما هدمت جرافة إسرائيلية السور الذي نحتمي به فاضطررنا للاسراع إلى وسط البلد، وفي الطريق حملت جارتي روحية النجار راية بيضاء وكانت تسير بجانبي، وما أن سرنا نحو ٥٠ متراً حتى شاهدنا جنود الوحدات الخاصة الإسرائيلية، فأطلقوا النار نحونا مباشرة. هربت مع النساء الاخريات، والتفت ورائي فرأيت روحية النجار قد سقطت على الأرض، وشعرت في نفس الوقت بنار تخترق رجلي فأدركت أني أصبت. هربنا تجاه الساحة التي احتمينا بها في السابق فرأيت الإصابة في ساقي اليمنى وكانت الدماء تسيل منها. ربطت رجلي بقطعة من القماش لوقف النزيف ثم حاولت الاقتراب من مكان سقوط روحية النجار، لكني تعرضت لإطلاق النار، ثم حاولت مرة أخرى فتعرضت لإطلاق النار أيضاً. عدت إلى الساحة ومن ثم قمنا بالهرب عبر أحد الشوارع الفرعية حتى وصلنا للشارع العام، وهناك نقلتني سيارة الإسعاف إلى المستشفى. في وقت لاحق، اي في حوالي الساعة الثامنة مساء نفس اليوم، تمكن المواطنون من نقل روحية النجار إلى المستشفى، بعد انسحاب قوات الاحتلال من المنطقة، حيث تأكدنا من وفاتها. بعد عدة أيام عدت لمنزلي فوجدته مدمراً.»

جريمة مقتل امرأة وابنتها من عائلة حجاج في جحر الديك

وحصل المركز على افادة أخرى تؤكد مقتل امرأتين بعد إطلاق جنود الاحتلال عليهما، ومن مسافة قصيرة على الرغم من رفعهما الرايات البيضاء. وترك جنود الاحتلال هاتين الامرأتين جثتين هامدتين لمدة ١٦ يوماً، دون أن تسمح لسيارات الإسعاف أو الطواقم الطبية من نقلهما للمستشفى ومن ثم دفنهما. وأكثر من ذلك، أكد ذوو الضحايا أن قوات الاحتلال هالت بإحدى الجرافات بعض التراب على الأم بعد سحبها لعدة أمتار من مكان سقوطها، فيما وضعت ألواحاً من الصفيح على جثمان الابنة، ولوحظ آثار جرافات على جثمانها.

افادة من يوسف عبد الكريم أبو حجاج، ٣٩ عاماً، حول مقتل ريا سلامة أبو حجاج، ٦٤ عاماً، وابنتها ماجدة أبو حجاج، بدم بارد على أيدي قوات الاحتلال في قرية جحر الديك، جنوب مدينة غزة.

«أقطن وزوجتي وأولادي في منزل، ويجاورني أخي صالح ٢٩ عاماً وأختاي وأمي، فيما يقطن أخي ماجد، ٤٥ عاماً وعائلته في منزل مستقل. وقت الجريمة لم يكن أخواي في المنطقة. في حوالي الساعة ٥:٣٠ صباح يوم الأحد الموافق ٤ يناير ٢٠٠٩، استيقظت على صوت دبابات وآليات إسرائيلية تجتاح المنطقة، فيما كانت الطائرات تحلق في الأجواء. في حوالي الساعة ٧:٠٠ صباحاً، سمعت صوت قذيفة داخل المنزل حيث كنا نتواجد في الطابق الأرضي. أصابنا نوع من الذعر والخوف، حيث أصيبت ابنة أخي ماجد، منار ١٣ عاماً بشظايا في يديها. قمنا بتضميد يديها بقطعة من القماش، وقررنا الخروج من المنزل تجاه منزل محمد الصفدي، الذي يبعد عن منزلنا نحو ٢٠٠ متر في أحراش الزيتون. لدى دخولنا منزل الصفدي وجدناهم يحتمون في بيت الدرج، فجلسنا بجانبهم. وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ صباحاً اتصل اخي ماجد بي وأخبرني أن جيش الاحتلال يأمر الناس بالخروج من منازلهم والتوجه إلى مراكز المدن، وذلك عبر الإذاعات والمحطات. قررت أنا ومن معي وكان عددنا نحو ٢٥ فرداً، الخروج من المنزل. كانت اختي ماجدة، ٣٥ عاماً تحمل راية بيضاء، وأحمد الصفدي، ٢٥ عاماً هو الاخر يحمل راية بيضاء. ابتعدنا عن منزل الصفدي نحو ٣٠٠ متر مقتربين نحو جنود الاحتلال المتواجدين داخل دباباتهم، وعلى بعد نحو ٢٠٠ متر منهم أطلق جنود الاحتلال النار نحونا مباشرة، فأصيبت ماجدة وتوفيت على الفور. حاولنا العودة للوراء، فاستمر إطلاق النار، وحينها أصيبت أمي ريا، ٦٥ عاماً، في خاصرتها وسقطت على الأرض. تركنا الجثتان وعدنا إلى منزل الصفدي، حتى اليوم التالي، فيما كانت الجثتين ممدتين على الأرض. كان منزل الصفدي يتعرض للقصف ونحن بداخله على مدار ذلك اليوم، فقررنا الهرب منه، واتجهنا نحو الشرق ومن ثم للجنوب وغادرنا القرية بسلام. قمنا بعمل التنسيق اللازم مع عدة جهات منها وزارة الصحة ومؤسسة الصليب الأحمر ومؤسسات حقوقية في القدس، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومع عضو كنيست عربي، سابق، لكن كل المحاولات باءت بالفشل. بقي جثمانا والدتي واختي ملقيين في المكان حتى تاريخ وقف إطلاق النار مساء السبت ١٧ يناير، اي مدة ١٦ يوماً. توجهنا إلى المكان بعد انسحاب قوات الاحتلال من القرية وعثرنا على جثمان والدتي وعليه بعض الأتربة، ويبعد عن مكان الإصابة حوالي عشرة أمتار، فيما عثرنا على جثمان أختي ماجدة مغطاة بألواح من الصفيح، وقد داست عليه جرافة إسرائيلية، وعليه آثار تهتكات.»

جريمة مقتل امرأة جراء هدم المنزل على رأسها

وثق المركز خلال فترة العدوان جريمة واحدة على الأقل تتعلق بهدم منزل على رؤوس ساكنيه بواسطة جرافة إسرائيلية، على الرغم من علمهم المسبق بوجود مدنيين بداخله. وقد أسفرت الجريمة عن مقتل امرأة مسنة وإصابة شقيقتها بجراح جراء ذلك.

افادة من ياسر إبراهيم مطاوع، ٤٣ عاماً، حول هدم جرافات الاحتلال منزلهم على من فيه ومقتل والدته وإصابة خالته في حي الشيخ عجلين جنوب مدينة غزة.

«مع بداية توغل قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه مستوطنة نتساريم سابقاً جنوب مدينة غزة، أغلقت تلك القوات الطرق الرئيسية التي تربط بين شمال القطاع وجنوبه، وباشرت بتجريف الأراضي والمنازل. وفي حوالي الساعة ٧:٠٠ صباح الأحد الموافق ٤ يناير ٢٠٠٩، استهدفت قوات الاحتلال منزلنا بإطلاق نار كثيف. كنت أنا ووالدتي مريم مطاوع، ٧٥ عاماً، وخالتي خضرة مطاوع، ٧٠ عاماً، داخل المنزل المسقوف بالأسبستوس. اقتربت الجرافات من المنزل وباشرت بهدمه ونحن بداخله، وتمكنت من الهرب غير أن أمي وخالتي لم تتمكنا من الهروب لكبر سنهما استمرت الجرافات في الهدم ، مما أسفر عن مقتل والدتي وإصابة خالتي في قدميها. بدوري كنت أشاهد عملية الهدم وأنا أرفع يدي للسماء من أجل انقاذنا. كانت الجرافات والآليات الإسرائيلية تملأ المكان،

وقام عدد من الجنود بسحب خالتي من وسط الركام ووضعها في مكان يبعد عن المنزل حوالي ١٥ متراً. أخبرني الجنود بأنه ستحضر فوراً سيارة إسعاف لانقاذها غير أنها لم تأت، فطالبتهم باحضار سيارة إسعاف، وسمحوا لي بالاتصال من منزل أحد الجيران. بقيت خالتي في الشارع ممددة وهي مصابة، حتى الساعة ١١:٠٠ صباح الإثنين ٥ يناير، حيث حضرت سيارة إسعاف ونقلتها إلى مستشفى القدس. وبقيت جثة والدتي تحت أنقاض المنزل حتى الانسحاب من المنطقة.»

جريمة مقتل مواطنة جراء قصف أرض زراعية

وثق المركز جريمة مقتل الموطنة عايشة رفيع، ٥٢ عاماً، من حي الزيتون شرق مدينة غزة، أثناء قصف طائرة حربية إسرائيلية لأرض زراعية تبعد عن منزلها قرابة ٣٠ متراً.

افادة من رغدة محمد رفيع، ١٩ عاماً حول مقتل والدتها عايشة رفيع.

«في حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم السبت ٣ يناير ٢٠٠٩، كنت متواجدة في ساحة المنزل، ومعي والدتي عايشة سليمان حماد رفيع، ٥٢ عاماً، وأخواتي آمال، ٣٠ عاماً، أمل، ٢٨ عاماً، رغدة، ١٩ عاماً، رندة، ١٨ عاماً، وزوجة عمي نايفة رفيع، ٤٥ عاماً. باغتتنا قذيفة من طائرة من نوع اف ١٦ تقصف أرضاً زراعية تبعد عن ساحة المنزل حوالي ٣٠ متراً. أسفر القصف عن تطاير حجار المنزل على رؤوسنا. تجمع أعمامي ووالدي ،اخوتي وحاولوا إنقاذنا، حيث كان قد سقط على بطن والدتي حجر، وتدحرج على قدمها. قدمت إلى المكان على الفور سيارة مدنية نقلتنا جميعا إلى المستشفى فيما نقلت والدتي بعد ذلك لمستشفى الشفاء لخطورة حالتها، حيث أعلن عن وفاتها بعد ذلك بساعة.»

جريمة مقتل امرأتين في القرارة

تعتبر جريمة مقتل امرأتين في القرارة بخان يونس دليلاً بارزاً على استهداف النساء وعدم الاكتراث بارواح المدنيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. ووفقا لتحقيقات المركز قصفت تلك القوات خمس نساء كن يهربن من منزلهن في القرارة خشية استهدافه. وقد أسفر القصف الذي استهدف النساء الخمس إلى مقتل اثنتين منهم.

افادة من مريم أحمد سلمي أبو زنيد، ٤٨ عاماً، من القرارة حول مقتل ابنتها وابنة عمها في قصف استهدفهن وهن في الشارع.

«في حوالي الساعة ٨:٠٠ صباح يوم الخميس ٨ يناير ٢٠٠٩، سمعت صوت دبابات توغلت في منطقة القرارة. وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحاً جاءت ابنة عمي فاتن عبد العزيز سلمي زنيد، ٣٢ عاماً، وهي تسكن بجوارنا، وقالت لي: هيا نخل المنطقة لخطورتها. بالفعل أخلينا المنطقة وغادرنا ومعنا بناتي الثلاثة أثير محمد سالم أبو زنيد، ٢٢ عاما، طالبة جامعيةٌ، مآثر ٢٣ عاماً، مدرسة لغة إنجليزية، ورضا، ١٧ عاماً. لم نأخذ شيئاً من المنزل. ونحن في الطريق سمعنا صوت إطلاق نار وشعرنا أنه نحونا، فبدأنا بإسراع خطواتنا. كانت تسير في المقدمة ابنة عمي فاتن وابنتي مآثر وتبعدان عنا ٥ أمتار. سرنا نحو ١٠ دقائق، وكانت الساعة ١١:٣٠ صباحاً. أثناء السير التفتت إليّ ابنتي وقالت لي: أسرعي

يوجد طيران في الجو. فجأة سمعت صوت انفجار وصوت إطلاق نار بيننا. هربنا وتفرقنا خشية قصفنا مرة أخرى. ابنتي رضا عادت للوراء واحتميت أنا في منزل لعائلة مهنا. اتصلنا بالإسعاف وحضر بعد حوالي ١٥ دقيقة. خرجت من المنزل حين حضر الإسعاف فشاهدت ابنتي مآثر وابنة عمي فاتن ممدتين على الأرض ولم أشاهد أثير. كانت فاتن ومآثر قد فارقتا الحياة، وكانتا تنزفان بغزارة.»

استخدام أسلحة محرمة ضد المدنيين

وفقاً للتحقيقات والأدلة الميدانية التي وثقها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على غزة أنواعاً مختلفة من الأسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد قامت قوات الاحتلال الجوية والبرية والبحرية بإطلاق آلاف الصواريخ والقذائف الموجهة التي يصل وزن الواحدة منها نحو ١٠٠٠ كيلوغرام على قطاع غزة، طالت في أحيان كثيرة تجمعات مدنية وأوقعت خسائر في أرواح وممتلكات مدنيين عزل.

إن استخدام مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة ضد المدنيين بطريقة غير متناسبة ودون تمييز يشكل جريمة من جرائم الحرب. وتؤكد تحقيقات المركز أن قوات الاحتلال تعمدت إيقاع الأذى في صفوف المدنيين الفلسطينيين من خلال تدابير اقتصاص بحقهم تشير إلى توظيف للقوة بشكل مفرط، دون مراعاة لمعايير القانون الدولي الخاص بمبدأ التناسب والتمييز . وكان من بين هذه الأسلحة التي قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدامها بشكل متعمد وعن قصد، في تعبير واضح عن سياسة ممنهجة وليس استخداماً عرضياً، في مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية، هي قذائف الفسفور الأبيض والقذائف المسمارية، الأمر الذي خلف آثاراً بالغة الخطورة على الأشخاص والممتلكات على حد سواء .

استخدام الفسفور الأبيض

الفسفور الأبيض هو عبارة عن مكون كيميائي قابل للاشتعال، يتسبب في حروق كيميائية من الدرجة الثانية والثالثة حين ملامسته للجلد. كما أنه يشكل تهديداً خطيراً على حياة المدنيين حيث يؤدي إلى إصابات خطيرة، ربما تؤدي إلى حالات الوفاة حين ملامسته للجلد أو لدى استنشاقه أو ابتلاعه. ويستخدم الفسفور الأبيض كسلاح لإخفاء تحركات وعمليات القوات العاملة براً، وذلك من خلال خلق جدار دخاني سميك يغطي تحركات تلك القوات البرية.

كما ويستخدم في العمليات العسكرية لإعطاء الإشارات وعمليات المسح والإحراق. ويعمل الفسفور الأبيض، عند تعرضه للهواء، فيشتعل تلقائياً ويواصل اشتعاله إلى أن تستنفد كافة جزئيات الفسفور الأبيض أو أن يحرم العنصر نفسه من الأكسجين. والفسفور الأبيض كسلاح لا يعتبر سلاحاً محرم الاستخدام من حيث المبدأ، ولكن استخدامه في المناطق المدنية المأهولة والمكتظة بالسكان، له آثار خطيرة تقع في صورة حوادث عرضية، الأمر الذي يعتبر خرقاً فاضحاً لقواعد القانون العرفي الدولي ذات العلاقة بمبدأ التمييز وإجراءات الحذر الضرورية خلال شن الهجمات العسكرية، والتي تتطلب أعلى درجات الحذر والاحتياط باستخدام الوسائل والمناهج الملائمة لمنع إيقاع الخسائر في صفوف المدنيين. يمكن للفسفور الأبيض أن يحرق المنازل وأن يسبب حروقاً مروعة حين يلامس الجلد وينبغي على إسرائيل ألا تستخدمه في غزة المزدحمة بالسكان المدنيين.[١٣]

وتشير تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت الفسفور الأبيض على نطاق واسع خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة. فقد أطلقت القذائف الفسفورية من خلال المدفعية الإسرائيلية، حيث كانت القذائف تنفجر في الهواء قبل ملامستها الأرض فتتناثر في قطع ملتهبة حارقة على مساحة دائرية يتراوح قطرها من ١٢٥ إلى ٢٥٠ متراً، حسب قوة الاندفاع في القصف. وأكدت تحقيقات المركز أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت

١٣ مارك غارلاسكو، المحلل العسكري الرئيسي في هيومن رايتس ووتش (http://www.hrw.org/en/news/ 2009/01/12-0)

الفسفور الأبيض في ثلاث مناطق مختلفة من قطاع غزة وعلى نطاق واسع. كما شاهد العالم كله ما نقلته وسائل الإعلام المرئية المختلفة من مشاهد تظهر استخدام إسرائيل هذا النوع من القذائف على مناطق وأهداف مدنية.

كما أكدت عدة تقارير صادرة عن منظمات حقوقية دولية إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت الفسفور الأبيض ضد المناطق السكانية المدنية خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، بما فيها منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) التي ذكرت في تقريرها أن استخدام الفسفور الأبيض في هذه المناطق السكنية خرق لالتزام اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة أثناء العمليات العسكرية لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين.

وكجزء من التحقيقات التي أجراها المركز خلال العدوان على غزة، التقى مع الطبيب نافذ أبو شعبان، رئيس وحدة الحروق في مستشفى الشفاء في مدينة غزة، أكبر مجمع طبي في القطاع.

وقد افاد د. أبو شعبان للمركز: "نحن نقوم الآن باستقبال مرضى مصابين بحروق بالغة للغاية، ويصلنا هؤلاء المرضى بينما تكون عضلات وخلايا أجسادهم قد تم تدميرها. اضطررنا إلى بتر أطراف بعض المرضى نتيجة لذلك. لقد أجرينا ست عمليات لبتر كلتا الساقين لمرضى كانوا قد أصيبوا بحروق بالغة من هذا النوع. ثلاثة من المرضى توفوا بعد إجراء العمليات."

كما افاد د. أبو شعبان للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن بعض المرضى الذين أصيبوا بالحروق يعانون من تمزق ونزيف داخلي. وأضاف: "نحن لا نفهم سبب حدوث نزيف داخلي لدى المصابين، لأنه لا يمكننا إيجاد أجسام غريبة داخل أجسادهم من خلال استخدام الأشعة السينية. إن أكثر ما يسبب لنا القلق هو عدم معرفتنا بكافة النتائج التي قد تتسبب بها هذه الإصابات. كل ما يمكننا فعله هو التسليم بأن الضحايا، وجميعهم من المدنيين، كانوا قد تعرضوا لهجمات بأسلحة كيميائية."

قصف مدرسة بيت لاهيا بقنابل الفسفور الأبيض بعد أن لجأ إليها المواطنون

د. أبو شعبان أضاف: "مرضانا «في وحدة الحروق» يسألوننا عما حل بهم بالضبط، ونحن لا ندري ماذا نقول لهم. لم أر حروقاً مثل هذه من قبل. نحن بحاجة لأن تقوم منظمات الصحة الدولية، وفي الحال، بإرسال أطباء متخصصين يمكنهم مساعدتنا في الاستجابة للإصابات التي تتسبب بها الأسلحة الكيميائية."

وقد شهدت كل من قرية خزاعة، شرق مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، وحي تل الهوى، جنوب غرب مدينة غزة، وبلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة استخدام قوات الاحتلال لهذا النوع من القذائف على نطاق واسع ضد المدنيين وممتلكاتهم ومؤسساتهم. ونتيجة لتناثر هذه القذائف في التجمعات السكانية، ومراكز الإيواء في مدارس وكالة الغوث، أدت إلى مقتل (١٢) مدنياً. كما أسفرت تلك القذائف عن إحراق بعض المؤسسات، من بينها مخازن المقر الرئيسي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، ومبنى جمعية الهلال الأحمر بمدينة غزة، وإحدى مدارس وكالة الغوث في بيت لاهيا.

وافادت مستشفيات قطاع غزة لطاقم المركز بوصول أعداد كبيرة من المدنيين ممن أصيبوا بحروق بالغة إلى المستشفيات للعلاج الطارئ، كما يشير حجم الإصابات إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تستخدم هذه القنابل الحارقة غير المعروفة ضد السكان المدنيين في مختلف مناطق قطاع غزة. فعلى سبيل المثال، بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٠، افاد سكان قرية خزاعة، شرقي خان يونس أن قوات الاحتلال الإسرائيلي هاجمتهم بقذائف مدفعية كانت تنفجر محدثة ألسنة من اللهب وتتناثر منها الشظايا وينبعث عنها دخان أبيض كثيف يتسبب في حدوث الحروق والاختناق والتشنجات والإغماء. خلال عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي على القرية، تم إصابة مائة من سكان القرية المدنيين على الأقل، بمن فيهم أفراد الطواقم الطبية الذين كانوا في الميدان. وتم نقل المدنيين المصابين إلى المستشفيات في محافظة خان يونس، وكان المصابون يعانون من الاختناق والتشنجات والإغماء ومن صعوبات في التنفس وآلام حادة في العينين. وقد افاد أحد شهود العيان، أحمد ماجد النجار في القرية بأن إطلاق الفوسفور الأبيض على القرية أسفر عن مقتل والدته حنان فتحي عبد الغني النجار، ٤١ عاماً، «يوم السبت الموافق٢٠٠٩/١/١٠، وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً، وبينما كنت في منزل عم والدتي، أحمد قديح سمعنا صوت انفجار لقذائف تُحدث حرائق ودخاناً كثيفاً محيطة بالمنزل الذي كنا فيه مباشرة. فخرجنا من البيت لإطفاء الحرائق... وتابع المواطن قائلاً: عدت إلى البيت الذي تواجدت فيه أنا ووالدتي، حنان فتحي عبد الغني النجار،٤١ عاماً، من الباب الحديدي المطل على الناحية الشمالية، وبعد دخولي سمعت صوت انفجار هائل، شعرت به داخل البيت وسقطت على الأرض بسببه ... ثم بدأت أبحث عن والدتي، حيث دخلت مع والدي وعدد من أصحاب المنزل الشباب، أشعلنا الكشاف نظراً لانعدام الرؤية بسب الغبار وانقطاع التيار الكهربائي، فبمجرد إضاءة الكشاف شاهدت والدتي ممددة على الأرض على باب المطبخ الذي يطل على صالة المنزل، وشاهدت دماء وغباراً عليها. حركتُها ولكنها لم تجبني. قام والدي بحملها... وكان واضحاً أنها مصابة في صدرها ويداها كانتا مبتورتين وقد فارقت الحياة».

وحصل المركز على افادة أخرى من إحدى الضحايا على إطلاق قذائف الفوسفور الأبيض في قرية خزاعة. فقد افادت المواطنة ياسمين خالد إبراهيم النجار، ٢٣ عاماً، بأنه وفي تمام الساعة ١٠:٠٠ من مساء الإثنين، الموافق ٢٠٠٩/١/١٢، بينما كنت في المنزل الخاص بعائلتي، الواقع في حي النجار، شمال شرقي خزاعة، بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل مع إسرائيل، سمعت صوت انفجارات في المنطقة مع تحليق كثيف للطائرات في سماء المنطقة. وبعد ذلك بدأت ألاحظ أن القذائف تسببت بحدوث دخان كثيف غمر المنطقة كما تسببت القذائف باندلاع الحرائق. شعرت معها باختناق وكذلك باقي أفراد أسرتي وأسرة عمي، وكنا حوالي ٢٤ شخصاً، حيث قمنا بالاتصال بالإسعاف لإخراجنا من المنطقة.»

وفي مدينة غزة، وثق المركز حالتين بارزتين استخدمت خلالهما قوات الاحتلال القذائف الفوسفورية في كل من مخازن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين«الأونروا»، ومبنى جمعية الهلال الأحمر ، وكلاهما في مدينة غزة. ووفقاً لتحقيقات المركز، بتاريخ ١٥ يناير /كانون الثاني أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على قصفت مخازن «الأونروا» بغزة، بثلاث قذائف فسفور أبيض على الأقل، ما أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص وإلى اشتعال النيران في المخازن وحرق العديد من المواد التموينية والغذائية. وشرح المسؤول الميداني للأونروا في غزة، سكوت أندرسن، والضابط السابق بالجيش الأمريكي، كيف اتصل بالجيش الإسرائيلي مع تساقط القذائف تباعاً مقتربة من مقر الأونروا في ١٥ يناير/كانون الثاني: «لا أعرف تحديداً متى أُصبنا بأول قذيفة، لكن القذائف تواترت بالقرب من الساعة ٨ صباحاً، واتصلت بوحدة تنسيق الجيش الإسرائيلي في إيريز لأحاول أن أحملهم على وقف الهجوم. ونسق القصف كان كالتالي، إذ بدأ من ناحية كلية تدريب غزة، في الجزء الغربي من مجمع الأونروا، ثم انتقل القصف إلى الغرب ومضى في طريقه ليشمل كل المجمع. وتم استهداف المجمع نفسه لمدة ساعة تقريباً».

وبعد أقل من ساعتين، استهدفت قوات الاحتلال مبنى جمعية الهلال الأحمر الملاصق لمستشفى القدس، على مئات الأمتار فقط إلى الغرب من مقر الأونروا. وعادت تلك القوات واستهدفت مبنى الجمعية مرة أخرى في نفس اليوم مساءً، كما استهدفت الطابق الخامس من مستشفى القدس، حيث أحدثت هذه القذائف حرائق هائلة أتت على المبنيين الإداري والثقافي للجمعية وعلى الطابق الخامس لمستشفى القدس، وأسفرت عن خسائر مادية كبيرة.

وقد وصف المواطن عبد العزيز صبحي أبو عيشة وهو أحد العاملين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، ما تعرضت له مستشفى القدس في حي تل الهوى في مدينة غزة، والتابع للجمعية، وباقي المباني التابعة للجمعية من استهداف مباشر على أيدي القوات الحربية المحتلة. ووصف قصف القوات الحربية المحتلة للمستشفى بالقذائف الفسفورية، وتوقف كافة فرق ورجال المهمات الطبية، بما فيها سيارات الإسعاف التابعة للجمعية في المقر الرئيسي:

"في حوالي الساعة العاشرة صباحاً، من يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/١/١٥، قامت قوات الاحتلال بقصف مبنى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فتوجهنا كطاقم عاملين في المستشفى إلى مكان الحريق، وقمنا باستخدام المياه لإخماد الحريق ولكن دون جدوى. وبينما كنا في الطابق الثامن من المبنى أطلقت قوات الاحتلال النيران باتجاهنا، فقررنا الهبوط إلى الطابق الأرضي، وفي تلك الأثناء قامت تلك القوات بإطلاق القذائف الحارقة باتجاه المبنى الأرضي، حيث كانت تتواجد العديد من أسطوانات الأوكسجين. وتابع المواطن أبو عيشة روايته لباحث المركز قائلاً: «... وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف ليلاً، تم استهداف المبنى الثقافي في جمعية الهلال الأحمر والطابق الخامس من مستشفى القدس، ما أدى إلى اشتعال النيران في مبنى الجمعية ... واستمرت النيران مشتعلة لمدة ثلاث ساعات.»

وفي شمال قطاع غزة، رصد المركز استخدام هذه الذخائر الخطيرة من الفسفور الأبيض ضد مدرسة مشروع بيت لاهيا الابتدائية المشتركة للبنين والبنات التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. علماً بأن المدرسة كانت تعمل كمركز لإيواء النازحين عن بيوتهم جراء عمليات القصف المستمرة التي تعرضوا لها في مناطق شمال قطاع غزة. وقد أسفرت هذه الجريمة عن إصابة المواطنة إنجود شعبان الأشقر، ٢٤ عاماً بحروق من الدرجتين الأولى والثانية، فضلاً عن بتر مرفق يدها اليسرى، ومقتل طفليها محمد حمد شحدة الأشقر، ٤ أعوام؛ بلال حمد شحدة الأشقر، ٥ أعوام، جراء إصابتهما بالفسفور الأبيض الذي قصفت به المدرسة.

فقد افادت المواطنة، أزهار سعدي محمد البنا، من سكان منطقة أصلان، في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة، بما يلي:

«بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٧، وفي حوالي الساعة ٦:٠٠ صباحاً، وأثناء تواجدي أنا وابنتي ومجموعة من الأطفال والنساء في الفصول الواقعة بالطابق الثالث للمبنى الغربي بمدرسة مشروع بيت لاهيا، سقطت علينا قنابل فسفورية حارقة، وانتشر على إثرها دخان أبيض كثيف في جميع أنحاء المكان، فخرجت من الفصل إلى الممر باتجاه الجنوب، فرأيت منى صلاح الأشقر، مصابة وساقها اليسرى مبتورة وكانت ملقاة على الأرض بجوار باب الفصل المجاور... وكذلك رأيت بداخل الفصل كلاً من، بلال محمد الأشقر مصاباً وملقى على الأرض، ووالدته إنجود الأشقر مصابة وملقاة على الأرض... ثم قمت بالنزول إلى الطابق الأرضي للبحث عن ابني محمود، وفي هذه الأثناء سقطت عدة قذائف فسفورية بالمدرسة فاختبأت، ومن كان معي في الفصول الواقعة في الطابق الأرضي ... وبعد ذلك قامت الطواقم الطبية بإخراجنا من المدرسة.»

وفي بيت لاهيا أيضاً، أسفرت جريمة قصف منزل عائلة ابو حليمة بقذائف الفوسفور الأبيض عن مقتل رجل وأبنائه الأربعة. وروت إحدى الضحايا، وكانت شاهدة عيان أيضاً على جريمة مقتل زوجها وأبنائها الأربعة وإصابة باقي أفراد العائلة فظاعة اللحظات التي عايشتها أثناء قصف قوات الاحتلال لمنزلهم وهم بداخله. وتؤكد الشاهدة أن قوات الاحتلال قصفت منزلهم في حي السيفا، ببيت لاهيا بعد أن سيطرت تلك القوات عليه، ودون أن يكون هناك اشتباكات مباشرة مع أفراد المقاومة.

افادة من صباح سلامة أبو حليمة، ٤٥ عاماً، من منطقة السيفا، بيت لاهيا، حول مقتل زوجها وأطفالها الأربعة في قصف لمنزلهم.

«قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باجتياح منطقة السيفا في يوم ٣ يناير. كان منزلنا في محيط سيطرت عليه تلك القوات بشكل كامل. في حوالي الساعة ٣:٠٠ من بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٤ يناير ٢٠٠٩، أثناء تواجدي وزوجي سعد الله أبو حليمة، ٤٥ عاماً، وأبنائي، زيد، ١٠ سنوات؛ حمزة، ٧ سنوات؛ عبد الرحيم، ١٣ عاماً؛ علي، وشهد، عام واحد في غرفة بالطابق الأول من منزلنا، سمعت صوت إطلاق قذائف على منزل حكمت ابو حليمة المجاور لنا من الناحية الغربية. هربنا جميعاً من الغرفة وتمركز زوجي وأبنائي(حمزة وزيد وعبد الرحيم) في الممر الداخي من المنزل، وبدوري كنت أحمل بنتي شهد وبجواري علي، فيما كانت زوجة ابني غادة، ٢٠ عاماً، وابنتها فرح، عامان، تتواجدان داخل الغرفة. وبعد دقائق معدودة سقطت قذيفة على منزلنا اخترقت السطح وانفجرت داخل الممر وأدت إلى اشعال النيران وتصاعد دخان أبيض غطى المنزل. على الفور سقطت ابنتي شهد من يدي ولم أعد أرى شيئاً. سمعت ابنتي شهد تصرخ وكذلك صراخ أبنائي. بدأت النيران تشتعل بملابسي، فهربت إلى غرفة في المنزل آمنة وأطفأتها، ومن ثم هربت من المنزل. وأثناء نزولي على الدرج رأيت ابني محمود وقلت له: انقذ والدك وأخوتك. صعد محمود ولحقه مجموعة من الجيران. بالنسبة لي اسعفني احد الاقارب ووضعني على «تراكتور زراعي واوصلني لمستشفى الشفاء، وبمجرد وصولي فقدت الوعي. استيقظت في اليوم التالي وأنا في قسم الحروق بالشفاء، حيث أخبرني الأطباء بأني مصابة بحروق في كلتا يديّ وساقي، بحروق. في وقت لاحق زارني بعض أقاربي وأبلغوني بأن زوجي وأبنائي حمزة، زيد، عبد الرحيم، وشهد قد استشهدوا، فيما أصيب ابني يوسف، ١٥ عاماً، وابنة زوجي غادة، وابنتها فرح وتم تحويلهما لإحدى المستشفيات المصرية في وقت لاحق.»

استخدام القذائف المسمارية

المقذوفات المسمارية عبارة عن مسامير معدنية يبلغ طولها ٤ سم وتستخدم كأسلحة ضد الأفراد. ويتم إطلاق المقذوفات لشظايا مسمارية من خلال قذيفة دبابة عيار ١٠٥ أو ١٢٠ ملم. وبعد إطلاقها بوقت قصير، تنفجر القذيفة مولدة من ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ شظية مسمارية، تتناثر بسرعة كبيرة لتغطي مساحة على شكل مخروط رأسه مكان انفجار القذيفة ويبلغ طوله ٣٠٠ متر وقاعدته دائرة قطرها ١٣٠ م. وكل جسم يقع ضمن تلك المساحة (مدى تأثير الانفجار) يكون عرضة للإصابة بالعشرات من الشظايا المسمارية التي تشبه السهام الصغيرة الحجم. وأثناء انطلاقها تكون حركة الشظايا المسمارية ذات شكل مخروطي، حيث تتناثر على مدى يبلغ حوالي ٣٠٠ متر، و تخترق الشظايا المسمارية العظام البشرية بشكل مستقيم، حيث تتسبب بجروح بالغة.

ووفقاً لتوثيق المركز، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القذائف المسمارية ضد العديد من الأهداف المدنية الفلسطينية. وكان من بين تلك الحالات، استهداف إحدى سيارات الإسعاف في منطقة شمال قطاع غزة مما أسفر عن مقتل مسعفين. وبحسب افادات شهود العيان، بتاريخ ٤ /٢٠٠٩/١ أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي قذائف مسمارية تجاه سيارة إسعاف أثناء محاولتها إخلاء ٧ من القتلى، قصفتهم تلك القوات في منطقة بيت لاهيا. وقد أسفر استهداف سيارة الإسعاف عن مقتل المسعف عرفة هاني عبد الدايم، ٢٣ عاماً، فيما أصيب الاثنان الآخران بجراح.

وفي صبيحة يوم ٥ يناير ٢٠٠٩، بينما كانت عائلة عرفة عبد الدايم تقيم بيت عزاء له بجوار منزل في عزبة بيت حانون شمالي قطاع غزة، قصف المنزل بصاروخ، فتحركت العائلة وجمع المعزين عبر الشارع حفاظاً على سلامتهم. وأثناء خروجهم من المنزل، تم قصفهم بقذيفتي دبابة تحتويان على شظايا مسمارية، وهو ما أسفر عن مقتل ثلاثة أفراد من عائلة عبد الدايم، من بينهم طفل، علي الفور جراء تلك القذائف المسمارية، وهم: عرفات محمد عبد الدايم، ١٢ سنة؛ نافذ جمال عبد الدايم، ٢٢ عاماً (ابن عمه)؛ و ماهر يونس عبد الدايم، ٣٢ عاماً (ابن عمه أيضا). كما أصيب عشرون آخرون، توفي إثنان منهم متأثرين بجراحهما في وقت لاحق، وهما: سعيد جمال عبد الدايم، ٢٨ عام (توفي في المستشفى في ٦ يناير. شقيق نافذ)؛ وإسلام جبر عرفات عبد الدايم، ١٦ عاماً (توفي في المستشفي في ٧ يناير).

من الجدير ذكره، أن القانون الإنساني الدولي لا يحرم استخدام القذائف المسمارية بشكل مطلق، فهي أسلحة مضادة للأفراد وتستخدم ضد تجمعات الجنود، أما استخدامها على النمط العشوائي ضد التجمعات السكانية الفلسطينية وفي أوساط المدنيين كما حدث في العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة فيعتبر انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون العرفي الدولي.

صورة لأحد المسامير من قذيفة مسمارية التقطها باحثو المركز في منزل عائلة عبد الدايم

جرائم استخدام المدنيين كدروع بشرية

يحرم القانون العرفي الدولي والقانون الإنساني الدولي استخدام المدنيين العزل دروعاً بشرية في الصراعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وتطبق أحكام القانون الإنساني الدولي على أراضي أطراف النزاع والأراضي المحتلة. وبموجب ذلك يُحَرم على الدولة المحتلة إجبار المدنيين من سكان الأراضي المحتلة على الخدمة في قواتها أو استغلالهم كدروع بشرية لحمايتها أو لإبعاد الخطر عنها. وتُحرم اتفاقيات جنيف الرابعة الخاصة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب استخدام المدنيين كدروع بشرية في الصراعات المسلحة. وتضمنت الاتفاقية السابقة، العديد من النصوص والمواد القانونية التي تكفل الحماية للمدنيين من سكان الأراضي المحتلة، فبموجب المادة (٢٧) يتمتع السكان المدنيون بحماية خاصة ضد أي من أعمال العنف التي تعرضهم للخطر، حيث أكدت على أن "للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير".

وبموجب المادة (٢٨) من نفس الاتفاقية المذكورة يحظر استخدام المدنيين المحميين بوضعهم في مناطق التماس أو المناطق الخطرة كاستغلال لهذا التواجد في العمليات العسكرية. ويرد بين المخالفات الجسيمة التي تنص عليها المادة ١٤٧ من الاتفاقية "تعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية.." للأشخاص المحميين، وهو ما يعتبر جريمة حرب. كما تنص المادة (٨، بند٢٣)، للمحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة بجرائم الحرب، على أن " استغلال وجود شخص مدني أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نطاق أو مناطق أو قوات عسكرية معينة." وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تصادق على وثيقة المحكمة الجنائية الدولية، فالوثيقة تتضمن العديد من النصوص القانونية للتعريف بجرائم الحرب. كما أن جميع جرائم الحرب التي نصت عليها هذه الوثيقة هي جرائم محرمة من خلال القانون العرفي الدولي ولذلك هي مطبقة على جميع الدول بما فيها بالطبع إسرائيل.

وثق المركز العديد من الشهادات والافادات لمدنيين فلسطينيين استخدمتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي كدروع بشرية خلال تنفيذها لمهامها القتالية ضد أهداف فلسطينية، أو بهدف حمايتهم من نيران المقاومة الفلسطينية. وتشكل هذه الأعمال المنافية لقواعد القانون الإنساني الدولي، قمة الاستهتار بأرواح المدنيين الفلسطينيين، وعدم اكتراث ومبالاة لتعريض حياتهم للخطر الشديد، خاصة في المناطق التي شهدت اشتباكات مباشرة مع عناصر المقاومة الفلسطينية، بما في ذلك استخدام مختلف الأسلحة. وروى عدد من الناجين وشهود العيان من بينهم أطفال ونساء وشيوخ مشاهد مروعة وأجواء مرعبة عاشوها في تلك اللحظات، كادت أن تفقدهم حياتهم. وتعددت أوجه استخدام المدنيين كدورع بشرية خلال فترة الحرب، ما بين إجبار المدنيين على السير أمام جنود الاحتلال وأمرهم بفتح المنازل أو المناداة على أصحابها للخروج، وسط الاشتباكات، أو احتجاز المدنيين بمن فيهم أطفال ونساء وشيوخ وسط تلك القوات خلال الاشتباكات المسلحة الدائرة مع رجال المقاومة.

إجبار مدنيين على السير أمام الجنود أثناء اقتحام منازل سكنية

وثق المركز عدداً من الحالات التي استخدمت خلالها قوات الاحتلال الإسرائيلي مدنيين فلسطينيين، بمن فيهم نساء وأطفال وشيوخ كدروع بشرية والدفع بهم تحت قوة السلاح على السير أمامها أثناء اقتحامها لمنازل وشقق سكنية في عدد من المحافظات الفلسطينية، الأمر الذي عرضهم للخطر الشديد، خاصة في ظل وجود اشتباكات مسلحة مع أفراد المقاومة الفلسطينية.

ومن بين أبرز الحالات على هذا النوع من الجرائم، كانت حالة المواطن عمر عبد الرحمن صالح العمصي، من منطقة عزبة عبد ربه في جباليا، حيث افاد لطاقم المركز أنه بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩، أجبرته قوات الاحتلال الإسرائيلي على كسر أقفال إحدى البيوت المجاورة لبيته، ومن ثم الدخول للبيت للتأكد من خلوه من رجال المقاومة الفلسطينية. وبعد أن خرج من البيت الذي تم تفجيره، أُجبر المواطن العمصي، مرة أخرى على العودة إلى المنزل الذي تم تفجيره. وأضاف العمصي أنه تعرض إلى حالة من الإغماء عند دخوله المنزل في المرة الثانية من آثار التفجير والدخان الذي كان ما يزال يغطي جنبات المنزل المستهدف.

وفي حالة أخرى، تؤكد تعمد قوات الاحتلال إلى استخدام هذه الممارسة، افاد المواطن سمير حسين عبد ربه المبحوح، من سكان عزبة عبد ربه أيضاً، أنه وفي حوالي الساعة السابعة صباحاً، من يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/١/٤، وأثناء عملية توغل لقوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة المذكورة، اقتحم جنود الاحتلال منزله، وقاموا بإجباره وعائلته على رفع ملابسهم وقاموا بتفتيش المنزل ، وأجبروهم على السير أمامهم واقتحام عدة منازل مجاورة وتفتيشها حيث كانوا يطلبون منهم المناداة على سكان المنازل والدخول أمامهم قبل تفتيشها. وأكد المبحوح أن قوات الاحتلال واصلت استخدامهم كدروع بشرية لمدة ثلاثة أيام متواصلة، مؤكداً حدوث هذه الواقعة مع عدد آخر من سكان المنطقة يُقدر عددهم بحوالي ١٤ شخصاً.

وفي رواية أخرى، افاد أحد شهود العيان وهو المواطن، أحمد جودت عمر أبو شعبان، من حي تل الهوى، بمدينة غزة، أنه وفي حوالي الساعة الخامسة صباحاً، يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/١/١٥، وأثناء توغلها في منطقة تل الهوى جنوب غرب مدينة غزة، وبينما كان المواطن أبو شعبان متواجداً هو وعائلته ومعظم العائلات القاطنة في برج أجنادين في الحي المذكور سابقاً، اقتحم عليهم جنود الاحتلال الملجأ. وأضاف أبو شعبان: " قام الجنود باعتقال جميع الرجال، وقاموا بتقييدهم، أما بالنسبة لي فقد تركوني مع النساء، وبعد ذلك قام أحدهم بأخذي وطلب مني أحد الجنود باللغة العبرية أن أقوم بأخذ جميع المفاتيح من أصحاب الشقق، وقاموا بأخذي درعاً بشرياً في اقتحام باقي الشقق. وقد كان الجنود طوال فترة الاقتحام يطلقون النار من جانب أذني .... وفي ساعات العصر حضر إلى الملجأ أحد الجنود وأمرنا جميعاً بالخروج والسير باتجاه مستشفى الهلال الأحمر".

وفي حالة أخرى، فقد افادت المواطنة فاطمة أحمد عمران الحلب، من سكان منطقة الشيخ عجلين، في مدينة غزة، أنه وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠، منتصف ليلة الأحد الموافق ٢٠٠٩/١/١١، اقتحم جنود الاحتلال عليهم المنزل. وقام الجنود بإجبار ابنها مصعب على خلع ملابسه واقتادوه أمامهم لتفتيش الغرف المنزلية خوفاً من احتوائها على متفجرات. وأضافت المواطنة المذكورة، أن الجنود قاموا بإلقاء العديد من القنابل الصوتية بجوار ابنها وتحت أقدامه، وبعدما تأكدوا من خلو الغرف من أي خطر قاموا بغنزال المواطن مصعب إلى الطابق الأول وصعدوا هم إلى الغرف حيث عاثوا فيها فساداً.

وفي مشهد آخر دامغ على بشاعة تلك الممارسة غير القانونية وغير الأخلاقية لقوات الاحتلال أقدمت هذه القوات على استخدام أحد الأطفال الفلسطينيين كدرع بشري، وذلك أثناء عمليات الاقتحام التي قامت بها تلك القوات في منطقة، تل الهوى جنوب غرب مدينة غزة. وافاد المواطن نمر روحي رباح من حي تل الهوى، بمدينة غزة، في شهادته للمركز، أنه وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠، من يوم الخميس، الموافق ٢٠٠٩/١/١٥، اقتحم جنود الاحتلال عليهم الملجأ الذي كانوا بداخله في العمارة التي يقطنونها في برج أجنادين (رقم ٥)، وقاموا بتوقيفهم على الحائط ووضعوا الأصفاد البلاستيكية بأيديهم واستمروا بإخراج من تبقى في المكان، وربطوا عصابات على عيني كل رجل فيهم. وأضاف رباح أن جنود الاحتلال "اقتادوا أخي الصغير ماجد روحي رباح إلى المكان الذي كنا نحتمي به، مما أثار خوف الجميع على الطفل وبعد لحظات سمعنا صوت إطلاق نار، وعلمنا بعد ذلك أنهم(الجنود) أخذوا الطفل ليكون أمامهم درعاً بشرياً لتفقد المكان وفتح الشنط اليدوية."

وفي مشهد آخر، افاد المواطن محمود عبد ربه العجرمي،١٤ ٥٩ عاماً، وهو دبلوماسي، ويقطن في حي الإسراء ببيت لاهيا، أن جنود الاحتلال استخدموه هو وجاراً له، عباس حلاوة كدروع بشرية بعد اقتحام منزليهما واقتيادهما إلى مركز اعتقال أقامته تلك القوات في المنطقة.

وأكد العجرمي لطاقم المركز أنه «كنت أمشي بصعوبة وكان الجنود يقومون بدفعي بشدة، وأثناء سيرنا في الطريق وكلما اقتربنا من منزل أو تجمع أشجار كان الجنود يدفعوننا أمامهم ويقومون بإطلاق النار باتجاه المنازل والأشجار وتكرر أكثر من مرة حيث تم استخدامنا كدروع بشرية حتى وصلنا إلى مركز اعتقال في منطقة شمال غزة».

احتجاز مدنيين كرهائن أثناء عمليات التوغل البري

وثق المركز خلال الحرب الأخيرة على غزة، عددا من الحالات التي قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلالها باحتجاز مدنيين داخل منازلهم كرهائن، حيث كانت تتعرض هذه العائلات إلى كافة أنواع الإذلال والقهر والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. هذا ناهيك عن تعريض حياتهم للخطر الشديد بوضعهم كسواتر من أجل الحماية من إطلاق النار من جهة المقاومة الفلسطينية.

وقد شهدت عدة مناطق في قطاع غزة أمثلة بارزة على هذا النوع من الجرائم، كان من بينها ما شهدته منطقة حي العطاطرة، في بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة.

فقد افاد المواطن علي محمد علي العطار، من سكان حي العطاطرة، في بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة،

أنه وفي حوالي الساعة ١١مساءً من يوم السبت، الموافق ٢٠٠٩/١/٣، ومع بداية عمليات التوغل البري لقوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة المذكورة، قام جنود الاحتلال بالطلب منهم (هو وعائلته)، النزول من بيت كانوا قد لجأوا إليه جراء عمليات القصف المكثف. وأضاف المواطن العطار: "خرجنا إلى الشارع فوجدنا عدداً كبيراً من الجنود، وجوههم عليها طلاء أسود اللون، فقام الجنود بربطنا بالأصفاد البلاستيكية وعصبوا أعيننا واحتجزونا في بيت آخر لأحد الجيران. وبعد ساعات طويلة معنا أخرجونا من البيت وأمرونا بالسير في وسط الشارع ثم أدخلونا معهم البيوت المجاورة. ومن ثم ساروا بنا في أراض زراعية. وأضاف المواطن العطار بأنهم بقوا يوماً كاملاً دون طعام أو شراب. وتابع المواطن قائلاً: إن الجنود عادوا بنا مرة أخرى إلى أحد البيوت المجاورة ومن ثم أمرونا بالخروج ووضعونا في حفرة كبيرة كان بها عدد من الجثث لمواطنين قتلوا، وقد بقينا في الحفرة ثلاثة أيام دون طعام أو شراب أو السماح لنا بقضاء الحاجة.

وفي افادة أخرى لأحد شهود العيان، افاد المواطن محمد عدنان رجب العطار، من سكان منطقة العطاطرة، بلدة بيت لاهيا، شمالي مدينة غزة

أنه "في حوالي الساعة الخامسة صباحاً، في يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/١/٤، تم اقتحام منزلنا حيث كنت أنا وعائلتي نتواجد في غرفة واحدة من شدة الخوف الناتج من عمليات القصف التي أصابت جزءاً من منزلنا. وقد قام الجنود بإطلاق قذائف الدخان داخل المنزل، فتمنا بالصراح حتى يعلم الجنود بأننا بالمنزل. وبعد الاقتحام قاموا بإخراجنا من المنزل وطلبوا منا خلع ملابسنا ...، وفي الساعة التاسعة صباحاً تم اقتيادنا إلى منزل مجاور واحتجزنا مع مجموعة أخرى من الجيران حتى ساعات الظهر من اليوم الثاني...، ومن ثم قام الجنود باقتيادنا إلى حفرة كبيرة محاطة بالجنود والدبابات.»

[١٤] انظر تفاصيل أكثر حول ظروف اعتقال العجرمي في افادة مفصلة له في بند الاعتقال والتعذيب أدناه.

جرائم استهداف أفراد المهمات الطبية وإعاقة عملها

ارتكبت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلية، خلال عدوانها ضد سكان القطاع المدنيين، جرائم حرب أخرى استهدفت فيها رجال المهمات الطبية وموظفي الإغاثة الإنسانية. وقتلت القوات المحتلة وأصابت العشرات من أفراد الطواقم الطبية، والذين يتمتعون بنطاق حماية خاصة، وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي، في عمليات وحشية مزقت أشلاء الأطباء والمسعفين بشكل آذى الضمير الإنساني. وتقاعست تلك القوات عن تقديم الرعاية الصحية للقتلى والجرحى من الفلسطينيين الذين قتلتهم أو أصابتهم بنيرانها وعتادها العسكري، وتركت العشرات منهم ينزفون حتى الموت. وعمدت تلك القوات إلى إعاقة فرق المهمات الطبية الفلسطينية، وعرقلت وصول سيارات الإسعاف وعربات المطافئ بطواقمها المختلفة، من أجل تنفيذ مهامها الإنسانية وإخلاء ونقل الضحايا من القتلى والجرحى وتطبيبهم. أدى ذلك إلى زيادة أعداد القتلى والجرحى، وبالعشرات بين صفوف السكان المدنيين، حيث تركوا يواجهون مصير الموت لعدة أيام، وكانوا ينزفون دون أن تقدم لهم القوات المحتلة العلاج اللازم، أو حتى أن تسمح لأفراد المهمات الطبية الفلسطينية بالوصول إليهم لإجلائهم وتطبيبهم وعلاجهم. وفي تطور خطير دمرتالقوات الحربية المحتلة العديد من المنشآت الطبية، بما فيها المستشفيات الثابتة والميدانية والمراكز الطبية والعيادات الصحية في مدن القطاع. كما دمرت العديد من سيارات الخدمات الطبية والإسعافات وعربات المطافئ، أو أصابتها بأضرار جسيمة. واستمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في منع وصول الإمدادات الطبية من أدوية وضمادات وأدوات طبية للأراضي الفلسطينية المحتلة، ما أدى إلى شلل شبه تام في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية وخدمات الاستشفاء لنحو المليون ونصف المليون فلسطيني في مدن ومخيمات وقرى قطاع غزة، وخاصة من استهدفت منازلهم التي دمرت بالكامل، أو أولئك الذين اضطروا لإخلائها بعد تعرضها لعمليات عسكرية واسعة النطاق، وذلك خلال فترة العدوان الحربي على القطاع.

واقترفت القوات الحربية المحتلة تلك الجرائم ضد الأطباء، المرضين، المسعفين وأفراد الدفاع المدني، والذين كانوا في غالبيتهم يتحركون بعد تنسيق مسبق عبر مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو بمرافقتهم في أحيان أخرى كثيرة. ونفذت بحقهم عمليات قتل بدم بارد ودون أدنى وازع من المسؤولية القانونية أو الأخلاقية، أو أصابتهم بجراح نجم عنها إعاقات مستديمة لعدد كبير منهم، وهو دليل حي على استهدافهم. يعزز ذلك أيضاً ما ترجمته سياسة سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلية بكافة مستوياتها القيادية، العسكرية والسياسية، والتي تشير إلى تلقي ضباطها وأفراد قواتها الميدانيين، أوامر بضرب كل فلسطيني، مدنياً كان أم طبيباً، ممرضاً أم مسعفاً. ويعزز ذلك الأمر الاعترافات التي أدلى بها جنود شاركوا في العدوان الحربي على قطاع غزة، ويؤكد أن إسرائيل قد وفرت الغطاء الضروري اللازم لتنفيذ مثل هذه الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة ضد من يتمتعون بنطاق حماية خاصة بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي.[١٥]

وشكلت تلك السياسة امتداداً لسياسة القوات الحربية المحتلة في عملياتها العسكرية السابقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكدت التحليل الذي طالما حذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من استمراره منذ سنوات، وأكده بالتوثيق القانوني الحي والدقيق، ضد الطواقم الطبية ورجال المهمات الطبية وعربات نقل المرضى والجرحى وكافة مؤسسات الخدمات الصحية الفلسطينية ومراكز الدفاع المدني، والذي يعزز استهداف هذه الطواقم ومؤسساتها عن قصد وسابق إصرار. بل وتشير الدلائل المادية إلى أن تلك السياسة لم تكن تشكل أعمالاً فردية لبعض الجنود، وإنما هي عمليات منهجية ومنظمة كانت، ولا تزال، تحظى بالموافقة والدعم من القيادة السياسية لحكومة الاحتلال وقادة جيشه، وفي إطار تم التخطيط له بشكل مسبق[١٦]. إن الارتفاع الملحوظ في حجم النشاطات الحربية التي استهدفت أعضاء رجال المهمات الطبية الفلسطينية وموظفي الإغاثة الإنسانية يؤكد صحة الاستنتاجات، فقد سقط خلال فترة العدوان الحربي على القطاع ثمانية قتلى، من بينهم طبيبان، ٥ مسعفين وسائق ناقلة إغاثة، بينما كانوا يحاولون تقديم خدمات الإسعاف والعلاج للمحتاجين من المرضى والجرحى، ونقل المساعدات الغذائية والطبية

١٥ شنت الدوائر السياسية والعسكرية في دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ومنذ سنوات، العديد من الحملات الإعلامية التحريضية واسعة النطاق ضد أفراد المهمات الطبية ووسائط النقل الطبية، واتهمت فرق الإسعاف الفلسطينية بالمساهمة والمساعدة في نشاطات غير قانونية، كنقل السلاح ومساعدة أفراد المقاومة على التنقل والحركة باستخدام سيارات الإسعاف. وقد عرضت وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية في حينه هذه الدعاية لتبرير اعتداءاتها ضد الطواقم الطبية الفلسطينية وسيارات الإسعاف. غير أن المشاهد المختلفة التي نقلتها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عن القطاعات التي اقترفتها القوات الحربية المحتلة، وخاصة حين حطمت الدبابات العسكرية سيارات الإسعاف وهي متوقفة، وسحقتها تماماً وسوتها مع الأرض، فضلاً عن قصف المستشفيات بالقذائف الفسفورية والقذائف المدفعية والجوية، دحضت تلك الرواية التي تبعث على السخرية، كونها كانت دعاية مفرضة وموغلة في الكذب والنفاق، وكان هدفها تبرير الجرائم التي ارتكبتها تلك القوات المحتلة.

١٦ أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أربعة تقارير دورية بعنوان: الطواقم الطبية الفلسطينية بين نيران الاحتلال الإسرائيلي ومهمة نقل وإسعاف القتلى والجرحى. وثقت هذه التقارير الانتهاكات الإسرائيلية ضد الطواقم الطبية الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة. وقد أصدر المركز تقريراً خاصاً خلال فترة العدوان الحربي على قطاع غزة تناول فيه تلك الانتهاكات حتى ٢٠٠٩/١/١٣. تشير تلك التقارير بشكل واضح إلى استمرار القوات الحربية المحتلة إلى استمرار استهدافها لأفراد الطواقم الطبية والمنشآت الطبية ووسائط النقل الطبية، بما فيها سيارات الإسعاف وعربات الدفاع المدني.

للسكان المدنيين، فيما أصيب نحو خمسين آخرين منهم أثناء تأديتهم واجبهم الإنساني.١٧ ويرتفع بذلك عدد الضحايا من أفراد المهمات الطبية وموظفي الإغاثة، والذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، منذ بداية انتفاضة الأقصى في ٢٠٠/٩/٢٩ وحتى انتهاء العدوان الحربي على القطاع، إلى ٣٣ قتيلاً وأكثر من مائتي جريح.

كما تعرضت العشرات من المستشفيات، العيادات والمستوصفات الطبية لعمليات التدمير والتخريب والأضرار الجسيمة جراء عمليات القصف الجوي، البري والبحري، فيما لا تزال محافظات القطاع تعاني أوضاعاً صحية خطيرة بسبب عرقلة وصول الإمدادات الطبية والغذائية اللازمة للسكان المدنيين، واستمرار منع توريد المعدات والمواد اللازمة لإعادة تأهيل وإصلاح قطاع المياه، بما فيها مياه الشرب ومياه الصرف الصحي.

الحماية القانونية لأفراد المهمات الطبية وموظفي الإغاثة الإنسانية

تشكل حماية واحترام حقوق الإنسان في الأوضاع الطبيعية، كما في أوقات الحرب والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، الاهتمام الأساسي لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ووفقاً للقانون الإنساني الدولي يتمتع السكان المدنيون وأفراد المهمات الإنسانية وطواقم الحماية المدنية لنوع خاص من الحماية توفرها لهم اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وقد حددت المواد (المادة ١٤ وحتى المادة ٢٣) من الاتفاقية وجوب إنشاء مناطق ومواقع للاستشفاء، بما فيها مناطق الاستشفاء الميداني الآمنة، والتي تسمح بحماية الجرحى والمرضى المدنيين الذين لا يشتركون في أية أعمال ذات طابع عسكري، وذلك في حالة نشوب الأعمال العدائية. وحظرت مهاجمة المنشآت الطبية، بما فيها المستشفيات المدنية المعدة لتقديم الرعاية الصحية للجرحى والمرضى. وتنص المادة ٢٠ من الاتفاقية على وجوب احترام وحماية الموظفين العاملين في إدارة وتشغيل المستشفيات، بمن فيهم طواقم الإسعاف والممرضين والمسعفين الذين يقومون بنقل وإخلاء الجرحى من أماكن العمليات ذات الطابع العسكري. وتكفل المادة ٢٣ من الاتفاقية حرية مرور الأدوية والمهمات الطبية المختلفة اللازمة للسكان المدنيين، حيث تنص على أن: « على كل من الأطراف السامية المتعاقدة أن يكفل حرية مرور رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصراً إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصماً. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس...».

ويترتب على سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلية التزاماً قانونياً، بصفتها القوة المحتلة، وفي ظل ظروف العدوان الحربي الذي شنته على القطاع، بضمان الوصول المستمر لكافة الاحتياجات اللازمة للسكان المدنيين الفلسطينيين من أدوية ومعدات طبية ووسائط نقل وعلاجات ولقاحات وتطعيمات وغيره من المهمات الطبية المختلفة، ووسائط النقل كعربات الإسعاف ونقل المرضى والجرحى، وسواءً كانت مرسلة من قبل أفراد أم جماعات أم دول أم منظمات إنسانية، والتي تضمن تمتع هؤلاء السكان بافضل مستوى من الرعاية الصحية يمكن الوصول إليه. وتحدد المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة التزامات القوة المحتلة، فيما يتعلق بتموين السكان المدنيين، بشكل أكثر تفصيلاً ، حيث تنص على أن: « من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية...». ويرتبط الحق في الحصول على الغذاء الكافي مع الحق في الرعاية الصحية ارتباطاً ينبع من كونهما يشكلان مكانة ذات أهمية خاصة في منظومة حقوق الإنسان، حيث يعتمد استمرار الحفاظ على حق الإنسان في الحياة والبقاء عليهما، ويشكلان أساساً لاستمرار الإنسان من أجل تمتعه بباقي حقوقه. وعليه فإن انتهاك أحدهما أو كليهما يعرض الحقوق الأخرى للانتهاك. فكيف يمكن أن نحفظ حق الإنسان في التمتع بجملة من حقوقه المدنية والسياسية أو حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذا ما كان يعاني بسبب حرمانه من الرعاية الصحية اللازمة له أو إذا أصبح

١٧ لا تشمل الإحصاءات المذكورة كافة القتلى أو الجرحى من أفراد ورجال المهمات الطبية بشكل حصري، حيث تم التركيز فقط على أعضاء تلك الطواقم الذين استشهدوا أثناء تأديتهم لمهامهم الإنسانية، والمتمثلة في إجلاء القتلى ونقل الجرحى والمصابين والمرضى وأعمال الإغاثة الإنسانية. فعلى سبيل المثال لا تشمل القوائم المعدة د.إيهاب الشاعر، الذي كان يعمل طبياً في الخدمات الطبية العسكرية، وقتل في محافظة رفح جراء القصف الجوي لمقر شرطة المحافظة، وكان يمر حينها بسيارته قرب المكان، وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧.

مهدداً بالجفاف أو الموت بسبب عدم وجود الغذاء الكافي والمناسب له. وقد عزز البروتوكول الإضافي الأول، الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والمتعلق بضحايا المنازعات المسلحة الدولية، آليات حماية رجال المهمات الطبية، وتسهيل عمليات نقل الجرحى والمصابين في مناطق الأعمال الحربية، وكرس ضرورة حمايتهم وعدم التعرض لهم بأية أعمال تسبب لهم الأذى والضرر.١٨

اقترفت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة تلك الانتهاكات الجسيمة ضد أفراد المهمات الطبية رغم علمها المسبق بتحركات هؤلاء الأفراد، بل بعد موافقتها على وصولهم إلى مناطق وقع فيها ضحايا، أي بعد التنسيق المسبق الذي كان يتم عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو عبر التنسيق المسبق مع مديرية الارتباط في وزارة الصحة الفلسطينية. ونفذت تلك القوات اعتداءاتها الصارخة ضد المنشآت الطبية رغم كون تلك المنشآت واضحة المعالم، ومميزة بالشارات والأعلام التي تحددها كمنشآت صحية. كما أن تلك القوات، بما فيها الجوية والبرية تمتلك التكنولوجيا التي تمكنها من التمييز الدقيق بين هذه المنشآت وغيرها، فضلاً عن أن لديها كافة الإحداثيات الهندسية التي تحدد مواقعها الجغرافية المنتشرة في كافة مدن محافظات القطاع من قبل. واستهدفت المركبات الطبية المختلفة، من عربات إسعاف ووسائط نقل طبية، والتي كانت تتحرك في ميدان العمليات العسكرية وفقاً لتنسيق مسبق كان يتم بعد موافقة تلك القوات. لقد ارتقت تلك الانتهاكات الجسيمة إلى كونها جرائم حرب وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب.

ويشكل حق السكان الفلسطينيين في تلقي الرعاية الصحية أحد الحقوق الأساسية الذي يحظى بحماية قانونية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد أولت الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان الحق في الصحة أهمية كبيرة، وشددت على ضرورة صون هذا الحق في كل الظروف والأحوال، وعلى عدم جواز المساس به أو التعرض له بأي حال من الأحوال. وتنص المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن « لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على

١٨ يحدد البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، والصادر في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، نطاق تطبيقه على الأوضاع التي تنص عليها المادة الثانية المشتركة فيما بين اتفاقيات جنيف الأربعة الموقعة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩. وتشير الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه (مبادئ عامة ونطاق التطبيق) لانطباقه على المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في إطار ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. لمزيد من الاطلاع راجع: البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، الباب الأول.

صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه». كما تنص المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن[١٩]:

١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.
٢. تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل :

- العمل على خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نمواً صحياً.
- تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية.
- الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها.
- تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

في حين تشير المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بعدم جواز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة. ويشير الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة أنه « لا يجوز حرمان النساء والأطفال، من بين السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال أو الذين يعيشون في أقاليم محتلة، من المأوى أو الغذاء أو المعونة الطبية أو غير ذلك من الحقوق الثابتة، وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان حقوق الطفل، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي».

١٩ لا يقتصر نطاق تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على حالة السلم فقط، بل يطبق أيضاً في حالات الحرب، خاصة أن هناك العديد من الحقوق التي شملها القانون الدولي لحقوق الإنسان غير قابلة للتقييد إلا في أضيق نطاق وبشكل يتوافق مع طبيعة الحقوق الواردة فيه وبشرط أن يكون الهدف الوحيد لذلك تعزيز الرفاه العام، وبالتالي لا يجوز للدولة أن تتحلل من التزاماتها تجاه تمتع الأفراد بهذه الحقوق. وقد صادقت إسرائيل على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، وأصبحت بموجب ذلك طرفاً في العهد وفقاً لأحكامه في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

من هم أفراد الخدمات والمهمات الطبية؟

يشكل تحديد ماهية أفراد الخدمات والمهمات الطبية أمراً ضرورياً لضمان توفير الحماية اللازمة والتعهد بضمان حرية تنقلهم وحركتهم، من أجل القيام بواجباتهم في إجلاء أو نقل الضحايا سواءً كانوا قتلى أم مصابين، أو حتى مرضى. ويعتبر تحديد من ينطبق عليهم هذا اللفظ الدقيق، من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي، هدفاً أساسياً من أجل سلامة وأمان الوحدات الطبية ووسائط النقل الخاصة بهم من قبل الأطراف المتحاربة أو التي تدور أعمال مسلحة في مناطقهم. وقد يستغرب البعض حينما يعلم أن القانون الإنساني الدولي قد أعطى مجالاً أوسع، ينضوي بموجبه العديد من الجماعات والأفراد الذين ينطبق عليهم هذا التعريف. وبالتالي فإن الالتزام الناشئ من تعاقد الأطراف السامية على اتفاقية جنيف الرابعة، يلزمها باحترام وحماية هؤلاء الأفراد، ووسائط نقلهم ومنشآتهم. وتحتل مسألة احترام أفراد الخدمات والمهمات الطبية أولوية خاصة، كون هذه الفئة تقوم بنشاطات إنسانية، تهدف إلى تجنب وقوع أية مضاعفات على حياة الضحايا والجرحى والمصابين من المدنيين.[٢٠]

المادة الثامنة من القسم الأول (الباب الثاني من البروتوكول) للتعريف الدقيق بهذا المصطلح، حيث يعرف أفراد الخدمات الطبية الذين يخصصهم أحد أطراف النزاع إما للأغراض الطبية، وإما لإدارة الوحدات الطبية وإما لتشغيل أو إدارة وسائط النقل الطبي. ويعرف أفراد الخدمات الطبية، عسكريين كانوا أم مدنيين، التابعين لأحد أطراف النزاع بمن فيهم الأفراد المذكورون في الاتفاقيتين الأولى والثانية، وأولئك المخصصون لأجهزة الدفاع المدني، بمن فيهم أفراد الخدمات الطبية التابعون لجمعيات الصليب الأحمر الوطنية (الهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين) وغيرها من جمعيات الإسعاف الوطنية الطوعية التي يعترف بها ويرخص لها أحد أطراف النزاع وفقاً للأصول المرعية. كما يشمل ذلك أفراد الخدمات الطبية التابعون للوحدات الطبية أو وسائط النقل الطبي المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة، و أفراد الهيئات الدينية، عسكريين كانوا أم مدنيين، كالوعاظ، المكلفين بأداء شعائرهم دون غيرها والملحقين بقوات أحد أطراف النزاع، أو بالوحدات الطبية أو وسائط النقل الطبي التابعة لأحد أطراف النزاع، أو بالوحدات الطبية أو وسائط النقل الطبي المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة، أو أجهزة الدفاع المدني لطرف في النزاع. ويمكن أن يكون إلحاق أفراد الهيئات الدينية إما بصفة دائمة وإما بصفة وقتية.

ويحدد البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الموقعة في العام ١٩٤٩، على وجه الحصر، مفهوم أفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية. وقد خصصت

٢٠ لمزيد من التوضيح حول تعريف أفراد المهمات الطبية، انظر: الطواقم الطبية الفلسطينية بين نيران الاحتلال الإسرائيلي ومهمة نقل وإسعاف القتلى والجرحى، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠١.

انتهاك الحق في الحياة والأمان الشخصي لأفراد الطواقم الطبية الفلسطينية

يعتبر الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي حقاً أساسياً من حقوق الإنسان المقرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنص المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه». كما تنص المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن « الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته بشكل تعسفي».[٢١] وتحدد اتفاقية جنيف الرابعة، الصادرة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب، حظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وأعمال القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب ضد الأشخاص المحميين بموجب تلك الاتفاقية.

قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي كثفت من عمليات استهدافها لرجال المهمات الطبية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة خلال فترة العدوان الحربي على قطاع غزة. وانتهكت حقها في القيام بمهامها الإنسانية، وتقديم خدمات العلاج والاستشفاء والإسعاف للمرضى والجرحى والمصابين. كما منعت عمليات نقل الضحايا من القتلى سواءً المدنيين أو العسكريين، وهو ما يشكل جرائم حرب بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ورغم النداءات المتكررة التي صدرت عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العاملة في مدن ومخيمات وقرى القطاع، ورغم النداءات الصادرة عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والعديد من المؤسسات الطبية الدولية، إلا أن هذه النداءات تم مواجهتها بتصعيد عمليات الاعتداء على الفرق. وقد نتج عن العمليات العسكرية المتكررة ضد رجال الإسعاف والأطباء والممرضين سقوط العديد منهم ضحايا، وأثناء قيامهم بواجبهم الإنساني. كما أصيب العشرات منهم بجروح مختلفة نتجت عن استهداف عربات نقلهم من إسعافات ووسائط نقل المرضى والمعدات الطبية، أو بسبب قصف تعرضت له المنشآت الطبية.

ولم تكن عمليات قتل وإصابة أفراد المهمات الطبية، التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، تتم فقط بسبب الاستخدام المفرط للقوة وبشكل عشوائي في معظم الأحيان، وعدم تفريق هذه القوات بين العسكريين من ناحية والمدنيين ورجال المهمات الطبية، بل كانت ضمن استهداف واضح بغرض ترويعهم ومنعهم من تقديم أي نوع من الخدمات الصحية والعلاجية لإسعاف وتطبيب المرضى والجرحى. وقد منعت قوات الاحتلال بالفعل تقديم أي نوع من الخدمات الصحية من قبل الطواقم الطبية في كل من مناطق عزبة عبد ربه، العطاطرة، السلاطين، جباليا وبيت لاهيا في محافظة شمال غزة، أحياء الشجاعية، الزيتون، الشيخ عجلين وتل الهوى في محافظة غزة، منطقة الفخاري وقرية خزاعة وعبسان الجديدة في محافظة خان يونس، منطقة أبو العجين، جحر الديك، المغراقة في محافظة الوسطى أحياء الشوكة ورفح الشرقية في محافظة رفح. ورغم كل العراقيل والصعوبات فقد أقدمت سيارات الإسعاف وبمرافقة طواقمها من أطباء وممرضين ومسعفين على المغامرة في كثير من الأحيان للعمل على إنقاذ الجرحى والمرضى. وقد منعت قوات الاحتلال بالفعل تقديم أي نوع من الخدمات الصحية من قبل الطواقم الطبية في معظم المناطق التي تعرضت للأعمال الحربية العدوانية في القطاع منذ يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٧.

٢١ سلمت إسرائيل صك التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، وقد أصبحت طرفاً في العهد ودخلت أحكامه حيز النفاذ في٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. إن دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي وتحت طائلة الالتزام الناشئ، بموجب انضمامها للدول الأطراف في هذا العهد، ملزمة باحترام الحقوق الواردة فيه للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ إنهم يقعون ضمن الولاية الإقليمية لدولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ورغم أنهم خارج نطاق إقليمها. فالجزء الكبير من الأراضي الفلسطينية تقع تحت الولاية الإسرائيلية، وفق اتفاقيات التسوية المرحلية التي وقعت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

مقتل وإصابة أفراد المهمات الطبية خلال العدوان الحربي

قتل ثمانية من أعضاء الفرق الطبية وعمال الإغاثة الإنسانية خلال العدوان الحربي على القطاع، وهو ما يشير إلى تدهور خطير وغير مسبوق في حالات الاعتداء على العاملين في مجال الخدمات الطبية في قطاع غزة. فقد استشهد ثلاثة أعضاء منهم في غضون حادثة واحدة وفي نفس اليوم، وهو مؤشر على مدى فداحة الثمن الذي دفعته هذه الفرق للقيام بمهامها الإنسانية. كما أنه مؤشر أيضاً على سياسة القتل العمد التي نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ميدانياً، رغم تمايز هذه الطواقم عن غيرها من حيث لباسها وشاراتها التي تظهر بوضوح شديد نهاراً أو ليلاً، ورغم لون سيارات الإسعاف المميز أيضاً بشارة الهلال والصليب الأحمرين.

طبيبان وخمسة مسعفين، وسائق شاحنة إغاثة قتلتهم الأسلحة والقذائف والصواريخ التي أطلقتها القوات الحربية المحتلة ضد هؤلاء الأفراد، وفي الوقت الذي هرعوا فيه لإنقاذ حياة الجرحى والمصابين. إطلاق النار تجاه الأطباء والمسعفين وسائقي الإسعافات لم يكن له أي مبرر، ولا يمكن تفسيره إلا في إطار منع هؤلاء الطواقم عن القيام بواجبهم الإنساني، ومنع وصول الإسعافات للجرحى بهدف قتلهم ومضاعفة جراحهم.

ووفقاً لمتابعة طواقم المركز لجرائم الحرب، والتي لا تزال تقترفها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ، فقد كثفت تلك القوات من عمليات استهدافها للفرق والطواقم الطبية الفلسطينية العاملة في مناطق العمليات العسكرية، وقامت بانتهاك حقها في القيام بمهامها الإنسانية، وتقديم خدمات العلاج والاستشفاء والإسعاف للمرضى والجرحى والمصابين. كما منعت عمليات نقل الضحايا من القتلى سواءً المدنيون أو العسكريون، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ورغم النداءات المتكررة التي صدرت عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العاملة في القطاع، أو تلك النداءات المتكررة، والصادرة عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والعديد من المؤسسات الإنسانية الدولية، إلا أن القوات الحربية المحتلة استمرت في اعتداءاتها على الطواقم الطبية الفلسطينية. كما أصيب العشرات منهم بإصابات مختلفة نتجت عن استهداف سيارات الإسعاف، أو بسبب قصف تعرضت له المنشآت الطبية أو محيطها.

وتشير التحقيقات الأولية، والتي أجراها المركز، إلى أن عمليات قتل وإصابة أعضاء الطواقم والفرق الطبية، على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، لم تكن تتم فقط بسبب الاستخدام المفرط للقوة العشوائية في معظم الأحيان، وعدم تفريق هذه القوات بين العسكريين من ناحية والمدنيين ورجال المهمات الطبية من ناحية ثانية. بل كانت عمليات تهدف، وبشكل واضح، إلى ترويع وترهيب رجال المهمات الطبية، ومنعهم من تقديم أي نوع من الخدمات الصحية والعلاجية للجرحى و المرضى. وقد منعت قوات الاحتلال بالفعل تقديم أي نوع من الخدمات الصحية من قبل الطواقم الطبية في معظم المناطق التي تعرضت للأعمال الحربية العدوانية في القطاع منذ يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٧.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قام برصد وتوثيق حالات القتل التي استهدفت أعضاء الطواقم الطبية على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وفرق العمل الإنسانية. وفيما يلي عرض لها:

طائرة حربية إسرائيلية تستهدف سيارة إسعاف فتقتل طبيباً ومسعفاً

في حوالي الساعة ١٢:٣٠ فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣١، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه مجموعة من أفراد المقاومة كانوا يتواجدون بالقرب من منطقة جبل الريس، شرقي مدينة غزة، مما أدى إلى مقتل أحدهم على الفور، وإصابة آخر بجراح. وبعد ساعة تقريباً، توجهت سيارة إسعاف تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية للمنطقة نفسها لنقل الجريح، فاستهدفتها الطائرات الحربية بصاروخ آخر. أسفر ذلك عن مقتل المسعف الذي بداخلها، ويدعى محمد سعيد أبو حصيرة ،٢١ عاماً، فيما أصيب الطبيب إيهاب عمر المدهون، ٣٥ عاماً، بجراح خطيرة، حيث أعلنت المصادر الطبية وفاته في وقت لاحق متأثراً بجراحه. كما أصيب سائق سيارة الإسعاف الذي كان يرافقهما، وهو حشمت عجور، ٣٠ عاماً، ووصفت حالته بالخطرة.

صاروخ إسرائيلي يودي بحياة ثلاثة من أعضاء الفرق الطبية

بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤، قتلت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ثلاثة أعضاء من فرق الطواقم الطبية الفلسطينية عندما توجهت سيارتا إسعاف لتلبية نداء استغاثة من أحد سكان منطقة الدحدوح، جنوب حي تل الهوى في مدينة غزة، لنقل عدد من الجرحى الذين تعرضوا لقصف جوي. وقد أطلقت الطائرات الحربية عدة صواريخ لحظة وصول سيارتي الإسعاف إلى المنطقة في محاولة منها لانتشال الجرحى والمصابين في تلك المنطقة. وقد نزل ثلاثة مسعفين يحملون حمالات نقل الجرحى والمرضى في أحد الشوارع الترابية، غير أنهم تعرضوا لصاروخ آخر من طائرة حربية، أدى لمقتلهم على الفور. والقتلى هم كل من: ١) ياسر كمال شبير، ٢٤ عاماً؛ ٢) أنس فضل نعيم، ٢٥ عاماً؛ و٣) رافت عبد العال، ٢٤ عاماً.

وافاد يحيى عبد الحليم عبد الحميد حسن، ٣٨ عاما، من سكان تل الهوى، وهو أحد أعضاء الفرق الطبية وكان يقود إحدى سيارات الإسعاف في الحادثة، لباحث المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة الرابعة من عصر يوم الأحد، الموافق ٢٠٠٩/١/٤، كنت على رأس عملي في مستشفى فتا الطبي في حي تل الهوى في مدينة غزة، حيث تلقينا اتصالاً من عدة مواطنين يقطنون في منطقة الدحدوح، جنوب حي تل الهوى بوجود عدد من الإصابات في المنطقة. وعلى الفور قدت سيارة الإسعاف نحو المنطقة،وكان يرافقني كل من المسعفين أنس فضل نعيم، رافت عبد العال بالإضافة إلى مسعف آخر لا أعرف اسمه. كما توجهت معي إلى نفس المنطقة سيارة إسعاف كان يقودها السائق حازم البراوي، ويرافقه فيها المسعف ياسر كمال شبير. وعند وصولنا المنطقة، وهي امتداد شارع المحافظة الترابي، قابلنا طفلاً يبلغ نحو ٨ سنوات يصرخ علينا،حيث أشار لنا لمكان المصابين باتجاه شوارع رملية يصعب علينا دخولها. نزل المسعفون وأخذوا الحمالات من مؤخرة سيارتي الإسعاف، وتوجهوا نحو المكان. وعند وصول المسعفين ياسر ورافت وانس، وبرفقتهم الطفل إلى مكان الجرحى أطلق نحوهم صاروخ. وعلى الفور نزل زميلي السائق حازم البراوي من سيارته بعد أن علقت سيارته في الرمال، وعجز عن إخراجها، واضطر إلى الركوب في سيارتي وانطلقت منسحباً من المكان. واستمر إطلاق الصواريخ تجاهنا، وسقط صاروخ خلف سيارتي، ولم تصب، وسمعت صوت صاروخ ثالث بينما كنت أسير مسرعاً إلى أن وصلت المستشفى. وأبلغت مسؤول محطة الإسعاف بما حدث معنا، وهروبنا من المنطقة،بعد أن عجزنا عن إخلاء الجرحى أو زملائنا من المسعفين بسبب تعرضنا للقصف. وعلى الفور توجه مسئول المحطة بسيارة إسعاف إلى مقر الإسعاف، التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني القريب منا، حيث توجهت ثلاث سيارات إسعاف للمنطقة مرة أخرى، حيث تمكنوا من إجلاء المسعفين الذين استشهدوا جراء القصف، حيث سمحت لهم القوات المحتلة بنقل جثة واحدة فقط في كل سيارة إسعاف. وقد ظل الشهيد المسعف رافت عبد العال، والطفل وعدد آخر من الشهداء متواجدين في المكان، ولم تتمكن طواقمنا من إخلائهم، وعلمت أنه تم إخلاؤهم في وقت لاحق.»

القوات الحربية المحتلة تستهدف سيارة إسعاف فتقتل وتصيب عدداً من المواطنين بينهم مسعف.

في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم الأحد، الموافق ٢٠٠٩/١/٤، قصفت قوات الاحتلال تجمعاً للمواطنين بالقرب من مدرسة أبو عبيدة بن الجراح، في بيت لاهيا، شمالي القطاع. وقد هرع عدد من سكان المنطقة لإسعاف المصابين، كما توجهت سيارة إسعاف تابعة لمستشفى العودة إلى المكان لإخلاء الجرحى. وفي حوالي الساعة ١٠:١٠ صباحاً، تعرضت المنطقة إلى القصف مجدداً ما أسفر عن مقتل تسعة مواطنين من سكان المنطقة، من بينهم والد واثنان من أبنائه، وإصابة عدد من المواطنين، من بينهم اثنان من المسعفين.

وافاد خالد يوسف أحمد سعدة، ٤٢ عاماً، من سكان جباليا، ويعمل سائق سيارة إسعاف في مستشفى العودة التابع لاتحاد لجان العمل الصحي، لباحث المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٠٠٩/١/٤، تلقيت نداء استغاثة من السيد عمر منصور، لإسعاف أفراد عائلته الذين أصيبوا جراء قذيفة مدفعية إسرائيلية سقطت على منزلهم في منطقة الدوار الغربي في بيت لاهيا. وعلى الفور انطلقت من مقر عملي في المستشفى برفقة طاقم من المسعفين، وهم عرفة هاني عبد الدايم وعلاء أسامة سرحان، إلى أن وصلنا المنزل. وعلى الفور أخلينا ثلاث إصابات من أفراد المنزل، هم سيدة وطفلان وتوجهنا بهم فوراً إلى مستشفى العودة. وعدنا مرة أخرى للمكان للبحث عن مصابين آخرين. كانت سيارة إسعاف أخرى قد حضرت إلى نفس المنزل، وأبلغنا طاقمها أنهم نقلوا جرحى آخرين، وتفقدنا المكان بين ركام المنزل المدمر، فلم نجد أية إصابات أخرى، فتركنا المكان وسرنا بسيارة الإسعاف بسرعة عادية إلى أن وصلنا قرب بنك القدس، وسط مدينة بيت لاهيا. وفجأة اعترضتنا مجموعة من المواطنين يستغيثوننا بوجود جرحى في منطقة الدوار الغربي. وعلى الفور أدرت السيارة وتوجهت مسرعا تجاه شارع أصلان، جنوب منطقة الدوار الغربي. وهناك وجدنا فتيين مصابين، فأوقفت السيارة ونزلت وأفراد الطاقم فوراً، وكنا مميزين بلباسنا الرسمي. صعد الفتى الأول، وكان مصاباً في إحدى قدميه، إلى سيارة الإسعاف، وحمل المسعفان عرفة وأسامة المصاب الثاني، ونقلاه إلى سرير سيارة الإسعاف، بعد أن طلبا من الجريح الأول الجلوس على كرسي السيارة بسبب خطورة إصابة الثاني. وتوجه زملائي وأحضروا الجريح الثالث على الحمالة، وكنت حينها أستدير بسيارة الإسعاف لتكون جاهزة للانطلاق نحو الشارع العام. وفجأة، وبينما كنت أهم بالنزول لمساعدة زملائي، حدث انفجار كبير هز مؤخرة سيارة الإسعاف، وسمعت أصوات أشياء تسقط كالمطر على السيارة، وأحسست بدم ينزف من رأسي، وضعت يدي لأتحسس ما جرى فشاهدت الدم ينزف من رأسي. وتوجهت على الفور إلى خلف السيارة بحثاً عن زملائي ومعرفة ما حدث لزميلي المسعف عرفة عبد الدايم، فوجدت زميلي المسعف، علاء سرحان مصاباً في ساقيه، ورأيت الفتى الذي كان مصاباً في قدمه يجلس على الكرسي داخل الإسعاف كما هو لم يصب، فيما كان المصاب الثالث ممدداً على الأرض بدون رأس وساقين. وعلى الفور اتصلت بزملائي في كل من مستشفى العودة وجمعية الهلال الأحمر مستغيثاً. وفي هذه الأثناء وصلت سيارتا إسعاف من الخدمات الطبية، ونقلنا الزميل عرفه عبد الدايم الذي مصاباً بجروح بالغة بجوار سيارة الإسعاف، والمصاب الذي كان داخل الإسعاف إلى مستشفى العودة. وعند وصولنا نقل زميلي عرفة عبد الدايم إلى غرفة العمليات، وعلمت من الطبيب المعالج أن حالته بالغة الخطورة بسبب إصابته بتهتك شديد في الكبد. وقد استشهد عرفه عبد الدايم في غرفه العناية المكثفة في مستشفى العودة في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر. وقد عثرنا لاحقاً على عدة سهام كالمسامير في جسم سيارة الإسعاف وفي المكان الذي كنا نقف فيه، كما علمت أن الزميل عرفة قد أصيب بسهم مسماري من القذيفة.»

قذيفة مدفعية إسرائيلية تفصل رأس طبيب عن جسده وتصيب مسعفاً آخر

في حوالي الساعة ٤:١٠ بعد ظهر يوم الإثنين، الموافق ٢٠٠٩/١/١٢، أطلقت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قذيفة مدفعية تجاه برج البنا، في شارع الزرقاء في مدينة جباليا. وعلى الفور وصلت ثلاث سيارات إسعاف، من كل من الخدمات الطبية العسكرية، الدفاع المدني ووزارة الصحة، وتوجه أفراد طواقمها إلى المبنى لإخلاء الضحايا. وقد تعرض نفس البرج، وبعد أقل من ٧ دقائق إلى قصف بقذيفة مدفعية أطلقها جنود القوات المحتلة، وذلك خلال قيام أفراد الفرق الطبية بنقل أحد القتلى الذي فصل رأسه عن جسده جراء عملية القصف الأولى. أصابت القذيفة الطبيب عيسى عبد الرحيم صالح، ٣٢ عاماً، وهو من أفراد الخدمات الطبية العسكرية، مباشرة، وفصلت رأسه عن جسده. وقد ارتطم الرأس بزميله المسعف أحمد عبد الباري أبو فول، ٢٥ عاماً، وهو من أفراد الدفاع المدني، حيث كان يحمل مع الطبيب صالح جثة أحد القتلى، والذي أصيب بشظايا في رأسه وظهره. وقد نقلا بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان.

وافاد المسعف أبو فول لباحث المركز في المستشفى، أنه نزل وكافة أعضاء الفرق الطبية لإخلاء الضحايا من القتلى والجرحى جراء قصف المبنى من طائرة استطلاع، وأنهم كانوا واضحين ومميزين بلباسهم. وأضاف أن سيارات الإسعاف والدفاع المدني التي وصلت للمبنى كانت مميزة بأعلام وبالعلامات المميزة لها، وأنه فوجئ بتعرضهم للقصف المدفعي العشوائي، والذي أودى بحياة الطبيب عيسى صالح. ولا يزال المسعف أبو فول يرقد في المستشفى لتلقي العلاج، وهو يعاني صدمة أيضاً لهول ما شاهده.

قوات الاحتلال تفتح النيران فتقتل أحد أفراد طواقم الإغاثة الإنسانية التابع للأونروا

بتاريخ ٢٠٠٩/١/٨ فتحت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي نيرانها تجاه قافلة من الشاحنات، التي كانت تنتظر وصول المساعدات الإنسانية للأونروا، فقتلت سائقاً متعاقداً مع وكالة الغوث الدولية، وأصابت آخر بينما كانا ينتظران قرب معبر بيت حانون(إيريز)، لإدخال المساعدات الإنسانية الخاصة بالوكالة إلى سكان القطاع. ووفقاً للمعلومات التي وثقها المركز، فقد أطلق جنود القوات الحربية المحتلة المتمركزة على المعبر النيران تجاه مجموعة من السائقين الذين كانوا ينتظرون تحميل المساعدات الإنسانية ونقلها إلى القطاع، ما أدى إلى مقتل السائق بسام قوطة، ٣٢ عاماً، من سكان جباليا، ويتبع لشركة شحيبر للنقليات المتعاقدة مع الأونروا، وأصيب سائق آخر بجراح.

وقد أعلنت وكالة الغوث الدولية(الأونروا) عن تعليق كافة أنشطتها في قطاع غزة، وذلك بعد تعرض أفراد طواقمها الإنسانية إلى عملية استهداف واضح. وقال السيد جون غينغ، في مقابلة مع تلفزيون الجزيرة، ليلة الخميس، الموافق ٢٠٠٩/١/٨: أن الأونروا قررت تعليق كافة عملياتها وأنشطتها، بما في ذلك برنامج مساعداتها الغذائية لنحو ٧٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سكان القطاع، فضلاً عن كافة المدارس والمعاهد التابعة لها، بعد أن تكرر استهداف القوات الحربية المحتلة لمؤسسات الأونروا في القطاع. وطالب بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، والخاصة بحماية طواقم وفرق الإغاثة الإنسانية ومؤسساتها من العمليات العسكرية. وقال الناطق الإعلامي للأونروا: إن الوكالة قررت تعليق كافة العمليات، لأن الوضع أصبح خطيراً جداً، وهناك أعمال عدائية خطيرة تنفذها إسرائيل في القطاع. وأكد تعرض شاحنات للأونروا قرب معبر إيريز للقصف الإسرائيلي رغم التنسيق المسبق مع إسرائيل، ما أدى إلى استشهاد أحد أفراد الطاقم، وإصابة اخر، وهما من شركة نقل متعاقدة مع الأونروا. وقد تعرضت سيارة السيدة جودي كلارك، مساعدة مدير الأونروا في القطاع، لقصف إسرائيلي، غير أنها كانت مصفحة، ولم تصب بأذى. وقد أصبح معبر كرم أبو سالم(كيرم شالوم) مغلقاً كونه لا يوجد أي من أفراد طواقم التشغيل، التابعة لشركات النقل في المعبر احتجاجاً على مقتل زميلهم، رغم قيام الأونروا بإبلاغ السلطات الحربية المحتلة بكافة الإحداثيات الخاصة بمؤسساتها وتحركات موظفيها ووسائط النقل الخاصة بالوكالة الدولية.

غير أن الوكالة الدولية قررت استئناف نشاطاتها في يوم السبت، الموافق ٢٠٠٩/١/١٠، وذلك بعد أن تعهدت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في لقاء مع مفوضة الأونروا بعدم التعرض لمؤسسات الوكالة الدولية وأفراد طواقمها العاملين في القطاع.

إعاقة وصول رجال المهمات الطبية لإخلاء القتلى والجرحى والمرضى

عمدت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، خلال عدوانها الحربي، على إعاقة وصول رجال المهمات الطبية، وعربات ووسائط النقل الطبي، بما فيها سيارات الإسعاف وعربات الإطفائية، إلى المرضى والقتلى والجرحى في مناطق الأعمال الحربية على امتداد مدن قطاع غزة. وعرقلت تلك القوات عمل تلك الفرق رغم

خضوعه لنطاق حماية خاصة توفرها لهم قواعد القانون الإنساني الدولي. وقد نجم عن تلك السياسة المنهجية تدهور في الأوضاع الإنسانية للمئات من المرضى، القتلى والجرحى، والذين حرموا من أبسط أنواع العلاج والإسعاف، ما أدى إلى مقتل العشرات منهم بسبب قضائهم أياماً، وهم ينزفون أو يعانون جراحاً لم يتم علاجها وقت الحاجة.

عرقلة عمل فرق الإسعاف واستهداف أفرادها

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عشرات الحالات التي أعاقت خلالها القوات الحربية المحتلة حرية عمل وتنقل فرق الإسعاف وأفرادها، ومنعتهم فيها من الوصول الآمن لإخلاء الضحايا من المرضى، القتلى والجرحى وتطبيبهم. وتعمدت في العديد من تلك الحالات استهداف أفراد هذه الفرق، وذلك عبر إطلاق نيرانها تجاههم خلال قيامهم بمهامهم أو بالاعتداء على سيارات الإسعاف أثناء توقفها لنقل وإخلاء الجرحى والقتلى في مناطق العمليات الحربية. ووثق المركز إصابة نحو ٥٠ شخصاً من أفراد المهمات الطبية بجروح مختلفة على أيدي القوات الحربية المحتلة، ما يزال عدد كبير منهم يتلقى العلاج. ومن ناحية أخرى أصيبت نحو ٤٠ عربة، من سيارات الإسعاف، عربات النقل الطبي والمطافئ، التابعة لكل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وزارة الصحة، الخدمات الطبية العسكرية، جهاز الدفاع المدني، اتحاد لجان العمل الصحي واتحاد لجان الرعاية الصحية، بأضرار جسيمة، من بينها ٦ سيارات إسعاف دمرت أو سحقت كلياً وخرجت من نطاق الخدمة تماماً. وفيما يلي أبرز تلك الاعتداءات التي طالتهم:

- استهدفت القوات الحربية المحتلة عربات نقل المرضى وسيارات الإسعاف، التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأفرادها العاملين في العديد من مناطق العمليات الحربية خلال العدوان العسكري على القطاع. ووفقاً لمصادر الجمعية فقد أصيبت ١٦ سيارة إسعاف وعربة إدارية بأضرار جسيمة جراء استهدافها بالقذائف أو الصواريخ أو بنيران الأسلحة الرشاشة للقوات المحتلة. ودمرت القوات المحتلة ثلاث سيارات إسعاف تدميراً كلياً، من بينها سيارتا إسعاف سحقتها دبابات القوات المحتلة، قرب مبنى الإسعاف والطوارئ في حي تل الهوى بمدينة غزة، وسوتهما بالأرض. وقد عانت دائرة الإسعاف والطوارئ في الجمعية كثيراً بسبب توقف جزء من عرباتها وسياراتها عن العمل نظراً لكونها الجهة الرئيسية التي تشرف على تقديم خدمات الإسعاف والطوارئ في قطاع غزة.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٥، أطلقت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي نيرانها تجاه سيارتي إسعاف تابعتين للجمعية، أثناء توجههما لنقل مصابين، ما ألحق أضراراً مادية بإحداها، ولحسن الحظ لم تحدث إصابات.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٦، دخلت ثلاث سيارات إسعاف، تابعة للجمعية، ترافقها سيارة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى منطقة السموني المنكوبة، بعد نجاح عملية التنسيق التي قامت بها اللجنة لنقل عدد من الجرحى والقتلى، الذين سقطوا منذ عدة أيام. وقد حاولت الجمعية وعلى مدار الأربعة أيام التي سبقت ذلك التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للدخول إلى المنطقة، إلا أن جميع المحاولات فشلت.
- وفي نفس اليوم أصيب أحد أفراد الطواقم الطبية التابعة للخدمات الطبية العسكرية، ولحقت أضرار مادية بسيارتي إسعاف تابعتين للجمعية، بعد تعرضهما لغارة جوية إسرائيلية، أثناء محاولة نقل عدد من الإصابات والقتلى في جباليا.
- وفي نفس اليوم، وفي الساعة الخامسة مساء، توجهت سيارة إسعاف، تابعة للجمعية، إلى منطقة السموني، جنوب مدينة غزة، بعد أن حصلت على الضوء الأخضر من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي قامت بالتنسيق مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لدخول السيارة لنقل مصاب. وعند وصولها إلى منطقة الحدث، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي نيرانهم باتجاه سيارة الإسعاف، ما أدى إلى إصابتها بأضرار مادية. ولحسن الحظ لم تقع إصابات.
- ونفس اليوم أيضا، في حوالي الساعة السادسة من مساء أمس، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار تجاه سيارة إسعاف تابعة للجمعية، في منطقة العطاطرة، ولم تقع إصابات أو أضرار. علماً أن تنسيقاً تم بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، أعطي من خلاله الضوء الأخضر للسيارة بالتوجه إلى مكان الحدث.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧ أصيب ضابط الإسعاف حسن العتال، وهو من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بجراح في فخذه اليسرى، أطلقها أحد جنود قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، أثناء محاولته إسعاف الجرحى الذين سقطوا في منطقة دوار زمو في محافظة شمال غزة.
- ووفقا لمصادر الجمعية، فقد أصيب العتال، والذي يعمل في الجمعية منذ ١٠ سنوات، خلال محاولته إخلاء أحد القتلى، بعد تلقيه نداءً من أحد المواطنين

في المنطقة لإخلاء قتيل، وذلك بعد توقف إطلاق النار في تمام الواحدة والنصف من ظهر ذلك اليوم. وأشار العتال إلى أنه لم يتوقع استهدافه وزميله، نظرا لزيهما الذي يدل بوضوح على أنهما من الطواقم الطبية. وقال العتال، الذي يرقد في مستشفى القدس، التابع للجمعية في غزة:

«توجهت إلى منطقة دوار زمو شمالي القطاع، بعد تلقي مركز الإسعاف نداء بوقوع إصابات، وترجلت من سيارة الإسعاف التي لم تستطع الوصول إلى مكان إطلاق النار بصحبة أحد المتطوعين. وبعد وصولي المكان أخذت حمالة الإسعاف، وتوجهت إلى أحد القتلى، الذي لم يكن أي من المواطنين يستطيع الوصول إليه بسبب إطلاق النار في ذلك الوقت. وفور وصولي إلى الجثمان وضعته على الحمالة، وهممت بنقله إلى سيارة الإسعاف، وبعد ثوانٍ معدودة تعرضت وزميلي المتطوع إلى إطلاق نار كثيف، ما أدى إلى إصابتي بعيار ناري في الفخذ اليسرى، فساعدني المتطوع على مغادرة المكان والتوجه إلى سيارة الإسعاف التي وقفت في مكان قريب، وتم نقلي إلى مستشفى العودة في مخيم جباليا. ثم حولت إلى مستشفى القدس، التابع للجمعية في مدينة غزة، لاستكمال علاجي.»

- وفي نفس اليوم أصيب اثنان من مسعفي الجمعية بجراح نتيجة تعرضهما إلى إطلاق نار مباشر من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وذلك خلال توجههما لإخلاء الجرحى.
- وفي نفس اليوم أيضاً، أصيب أحد مسعفي الجمعية بجروح نتيجة إطلاق جنود قوات الاحتلال النار على سيارة الإسعاف، في منطقة الجرن، شمالي القطاع، وذلك أثناء محاولة الطاقم نقل جرحى، وأصيبت سيارة الإسعاف بأضرار مادية.
- وفي حوالي الساعة الرابعة من عصر يوم ٢٠٠٩/١/٩، أطلقت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، نيرانها تجاه قافلة كانت تضم ١١ سيارة إسعاف، منها ٣ تابعة للجمعية، وتتقدمها سيارة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك بالقرب من مفترق الشهداء(نيتساريم سابقاً). أدى ذلك إلى إصابة موظف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجراح، فيما أصيبت سيارته بأضرار.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٩ دخلت سبع سيارات إسعاف، تابعة للجمعية، ترافقها سيارات تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، وعدد من المتضامنين الأجانب، إلى منطقتي الزيتون والعطاطرة، لنقل عدد من الجرحى والشهداء، حيث حاولت الجمعية على مدار ٦ أيام التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للدخول إلى المنطقة، إلا أن جميع المحاولات فشلت. وقد نقلت طواقم الجمعية جثث ثلاثة قتلى، وقامت بنقل ٦ عائلات، تضم ٨٠ شخصاً، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ إلى مستشفى القدس التابع للجمعية لتلقي الرعاية الطبية وإيوائهم. ولم تتمكن الطواقم من إكمال عملية البحث عن الجرحى والشهداء في المنطقتين بسبب تواجد قوات الاحتلال وإطلاقها للنيران تجاه المنطقة.
- وفي نفس اليوم تعرضت سيارات الإسعاف وطواقمها الطبية، التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إلى إطلاق نار من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في منطقة العطاطرة في محافظة شمال غزة، أثناء محاولتها الدخول إلى المنطقة برفقة سيارة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، لنقل الشهداء والجرحى. وقد لحقت أضرار مادية في إحدى سيارات الإسعاف.
- وفي نفس اليوم أيضاً أصيب سائق سيارة الإسعاف مروان حمودة، من طواقم الجمعية، بعيار ناري في قدمه الأيسر، بعد تعرضه لإطلاق النار، وهو داخل سيارة الإسعاف في منطقة جباليا شمالي القطاع. وافاد حمودة أن الجمعية قامت بالتنسيق مع الصليب الأحمر، وتوجه بناءً على ذلك لنقل الحالات الطارئة من مستشفى الشفاء في غزة إلى معبر رفح البري. وأضاف أن قوات الاحتلال المرابطة على الطريق الساحلي احتجزت سيارات الإسعاف، في طريق عودتها لمدة ساعتين. وقال: أنه توجه إلى جباليا بعد أن سمحت القوات المحتلة لهم بالمرور. وافاد أنه تعرض لإطلاق نار كثيف، وبشكل مباشر من قبل قوات الاحتلال، ما أدى إلى إصابته في قدمه، حيث نقل إلى المستشفى لتلقي العلاج.
- وقد شجبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدم سماح القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة لرجال المهمات الطبية وطواقم الإغاثة الإنسانية من الوصول إلى الضحايا من القتلى والجرحى، وعدم تقديمهم خدمات الإسعاف والتطبيب للسكان المدنيين الذين تركوا يعانون لعدة أيام، ما فاقم حالتهم الصحية وأدى إلى مقتل عدد منهم بعد أن حرموا من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة لهم. ووفقاً لبيان صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد تمكنت أربع سيارات إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في يوم ٧ كانون الثاني/يناير مساء، من الحصول للمرة الأولى على إمكانية الوصول إلى عدد من المنازل في حي الزيتون بمدينة غزة التي تضررت من القصف الإسرائيلي. وكانت الدولية قد طلبت تأمين ممر آمن لتمكين سيارات الإسعاف من الوصول إلى هذا الحي منذ ٣ كانون الثاني/يناير، لكنها لم تحصل على إذن بذلك من القوات المحتلة إلا بعد ظهر يوم ٧ كانون الثاني/يناير. وقد وجد الفريق المشترك للجنة الدولية والهلال الأحمر الفلسطيني في أحد المنازل أربعة أطفال جالسين بالقرب من جثث أمهاتهم. وقد بلغوا من الوهن درجة لم

يعودوا قادرين على الوقوف، وعثر أيضا على رجل على قيد الحياة، لكنه في حالة ضعف حالت دون تمكنه من الوقوف. وحسب البيان فقد وجد الفريق المشترك ١٢ جثة على الأقل كانت ممددة على الفرش[٢٢]. كما عثر أفراد فريق الإغاثة المشترك، بين اللجنة الدولية والهلال الأحمر الفلسطيني، على ١٥ شخصاً آخرين نجوا من الهجوم في منزل آخر، من بينهم عدة جرحى. كما وجدوا ثلاث جثث إضافية في منزل آخر. وقد أمر جنود القوات المحتلة، والذين كانوا يتواجدون في موقع عسكري، يبعد ٨٠٠ متر عن ذلك المنزل، فريق الإغاثة بمغادرة المنطقة، غير أن الفريق رفض ذلك، فيما كانت تحيط بالمكان عدة مواقع عسكرية تابعة للقوات المحتلة تساندها دبابتان.

وقال السيد «بيير فيتاش»، رئيس بعثة اللجنة الدولية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة:

«إنه حادث مروّع. من المؤكد أن القوات العسكرية الإسرائيلية كانت تعلم بهذا الوضع إلا أنها لم تقدم المساعدة إلى الجرحى. ولم تسمح لنا ولا للهلال الأحمر الفلسطيني بمساعدة الجرحى. وقد حالت جدران عالية من التراب أقامها الجيش الإسرائيلي دون وصول سيارات الإسعاف إلى الحي.

ولهذا، اضطررنا إلى نقل الأطفال والجرحى إلى سيارات الإسعاف على عربة يجرها حمار.

وقد تمكن الفريق المشترك بين اللجنة الدولية والهلال الأحمر الفلسطيني من إخلاء ١٨ جريحا و١٢ شخصا آخرين كانوا منهكين للغاية. كما جرى إخلاء جثتين اثنتين. وستجمع اللجنة الدولية والهلال الأحمر الفلسطيني ما تبقى من الجثث يوم الخميس. وقد أخبرت اللجنة الدولية بأن هناك المزيد من الجرحى يختبئون في منازل مدمرة أخرى في هذا الحي. وهي تطلب من الجيش الإسرائيلي أن يفتح لها ولسيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني ممراً آمناً حتى تتمكن من دخول الحي دون إبطاء للبحث عن جرحى آخرين. ولم تحصل اللجنة الدولية حتى الآن على أي تأكيد من السلطات الإسرائيلية على الترخيص لها بذلك. وترى اللجنة الدولية أن الجيش الإسرائيلي قد تخلف في هذه الحالة عن الوفاء بواجبه بموجب القانون الإنساني الدولي والذي يقضي بتوفير الرعاية للجرحى وإجلائهم. وتعتبر أن التأخير في السماح لخدمات الإغاثة بدخول الحي أمر غير مقبول. «

---

٢٢ أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العديد من البيانات منذ بدء العدوان الحربي لقوات الاحتلال الإسرائيلي طالبت خلالها السلطات المحتلة باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي، واتهمت فيها تلك القوات بعدم قيامها بواجبها القانوني في حماية السكان المدنيين في القطاع، وعدم توفير الرعاية الطبية اللازمة للجرحى والمرضى، فضلاً عن منعها السماح للطواقم الطبية وموظفي الإغاثة الإنسانية من الوصول للضحايا من القتلى والجرحى لإجلائهم وتطبيبهم. لمزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر: www.icrc.org

تفاقم معاناة القتلى والجرحى وأفراد أسرهم بسبب منع وصول الفرق والطواقم الطبية

تفاقمت معاناة السكان المدنيين وازدادت تدهوراً في المناطق التي اجتاحتها القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، وتمركزت فيها. وقد حرم السكان المدنيون في تلك المناطق والأحياء، وخاصة منطقة حي الزيتون في غزة، والعديد من المناطق الأخرى كمنطقة العطاطرة وحي السلاطين في محافظة شمال غزة من كافة مقومات الحياة الإنسانية، بما فيها المياه والكهرباء. كما حرم العشرات من العائلات وأفرادها من الحصول على الرعاية الصحية لانتشال وإجلاء القتلى والجرحى الذين سقطوا نتيجة القصف العشوائي الجوي والبري للقوات الحربية المحتلة. ووفقاً للافادات التي جمعها محامو المركز وباحثوه، سقط العديد من الجرحى وفارقوا الحياة بعد أن عجزت فرق وطواقم الإسعاف عن الوصول إليهم وتطبيبهم وعلاجهم. كما تفاقمت الأوضاع الصحية للعشرات من الجرحى الآخرين الذين قضوا عدة أيام دون أن تصلهم أي فرق طبية في المنطقة.

وقد تمكن رجال المهمات الطبية، وفي ساعات فجر يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/١/١٨، من انتشال ١٧ جثة متحللة في عدة مناطق في مدينة غزة. جرى ذلك بعد إعلان تلك القوات وقفاً لإطلاق النار أحادي الجانب، وفي أعقاب إعادة قوات الاحتلال الإسرائيلي انتشارها في مدينة غزة، وخاصة الأحياء التي دمرت في كل من حي الزيتون، حي الشعف، وشرقي حي التفاح ومنطقة الدحدوح. وكانت تلك القوات قد منعت وصول أفراد المهمات الطبية وسيارات الإسعاف إلى هؤلاء الضحايا، حيث كانوا معظمهم قد أمضوا أكثر من أربعة أيام، وتركوا يعانون جراء إصابتهم بجراح بالغة ونزيف دموي، دون أن تتمكن تلك الفرق من الوصول إليهم من أجل علاجهم وتطبيبهم أو إخلائهم. وكان من بين تلك الجثث المتحللة ثلاثة أطفال، من بينهما رضيعان، وامرأة واحدة. وتعود تلك الجثث التي تم العثور عليها لكل من: عطية حلمي السموني، ٤٥ عاماً؛ حمدي ماهر السموني، ٢٣ عاماً؛ حمدي محمود السموني، ٧٠ عاماً؛ معتصم محمد السموني، ٦ أشهر؛ محمد حلمي السموني، ٥ شهور؛ أحمد عطية السموني، ٤ أعوام؛ مبروكة اسعد السموني، ٣٠ عاماً؛ محمد صالح أبو دية، ٥٠ عاماً، عبد جمعة عياد، ٨٠ عاماً؛ أحمد يوسف البطش، ١٨ عاماً؛ بسام عزمي الحطاب، ٢٢ عاماً؛ محمد أمين جحى، ٣٦ عاماً؛ عيد حرب سكر، ٣٠ عاماً؛ محمد معين الريفي، ٢٠ عاماً؛ حسن سالم الهوى‌ري، ٨٠ عاماً؛ اسماعيل أحمد سالم، ٣٠ عاماً، وهو أحد أفراد الشرطة؛ ومؤمن موسى الخزندار، ٢٢ عاما؛ عثر عليه في منطقة جبل الريس، وهو احد عناصر المقاومة.

وقد افادت نهيل عبد الله إبراهيم السموني، ٣٨ عاماً، من سكان مدينة غزة – حي الزيتون – غرب شارع صلاح الدين – بجوار مسجد التوحيد، متزوجة من المواطن نافذ أحمد محمود السموني، ولها منه ٥ بنات، و ٣ أبناء، أعمارهم تتراوح من ٢ – ١٧ عاماً، بما يلي:

في حوالي الساعة الخامسة من فجر يوم الأحد، الموافق ٢٠٠٩/١/٤، كنت أنا وأسرتي في منزلنا المكون من طابقين نختبئ في غرفة بالطابق الأرضي، وذلك بسبب صوت الانفجارات والقذائف والأعيرة النارية التي تحدثها قوات الجيش الإسرائيلي خلال اجتياحها شرق مدينة غزة. وفجأة وقع انفجار شديد انهار المنزل علينا بسبب استهدافه بصاروخ من قبل الجيش الإسرائيلي، وبحمد الله خرجنا جميعنا من المنزل بأعجوبة سالمين حيث لم يصب أحد منا، وتوجهنا إلى منزل ابن عم زوجي الواقع بالقرب منا ويدعى طلال حلمي محمود السموني، مكون من ثلاثة طوابق مسقوف بالباطون. وأثناء تواجدنا في هذا المنزل شاهدت جنوداً من قوات الجيش الإسرائيلي في منزل مجاور له، وبعد ساعات بدأ الجيش الإسرائيلي بإخلاء المنازل في منطقتنا من ساكنيها ونحن معهم، ووضعونا في منزل وائل السموني المكون من طابق أرضي مسقوف بالباطون غير مجهز بشكل كامل للسكن. وكنا حوالي ٧ عائلات، حيث قام الجنود بتفتيش كل الشباب وأخذ الجوالات منهم والهويات ومكثنا في منزل وائل لمدة يوم كامل. وفي فجر يوم الإثنين ٢٠٠٩/١/٥، وبعد شروق الشمس كان الهدوء يعم على المنطقة، وكنا قلقين على شقيق زوجي الذي كان يسكن في غرفة بين الأشجار في هذه المنطقة، حاول بعض الشبان الخروج من منزل وائل لإحضاره ليكون معنا. وفي حوالي الساعة التاسعة صباحاً أطلقت علينا قوات الجيش الإسرائيلي قذيفة أو صاروخاً أصابت ٥ أشخاص، اثنان منهم فارقا الحياة، وبدأنا بإسعاف الباقين وتضميد جراحهم. فأطلقت علينا قذيفة أو صاروخاً آخر على المنزل من الناحية الخلفية،

وشعرت حينها بدوار من الرائحة والغبار الذي استنشقته وارتميت على الأرض وأبنائي يصرخون من حولي، فيما أصيب زوجي في ساقه. فخلعت عن رأسي الشالة وربطت جرحه، ولكن دون جدوى حيث كانت الدماء تنزف منه. وخلال لحظات طلب منا بعض الشباب الذين كانوا في المنزل أن نخلي المنزل ونخرج منه. كان عدد السكان الموجودين في منزل وائل لحظة قصفه حوالي ٨٠ شخصاً، وبدأنا بالخروج من داخله رافعين أيدينا للأعلى ونحمل الرايات. وكنا نسير ونطلب من أفراد الجيش الإسرائيلي المتمركزين بدباباتهم في المنطقة أن يرحمونا. خرجنا نركض إلى الشارع، وخلال ذلك سمع الجيران صراخنا وشاهدونا نجري فخرجوا من منازلهم وركضوا معنا وهم يصرخون. وفي هذه اللحظات تنقدت أبنائي ونحن في الطريق إلى الشارع، فلم أجد ابني أحمد، ولم أستطع أن أعود لأعرف أين هو وما هو مصيره. وكنت قد تركت زوجي نافذ مصاباً وملقى على الأرض في مكانه في المنزل. وخلال عملية الإخلاء فتحت دبابة كانت تصوب فوهتها باتجاهنا النيران على الأرض من حولنا، وكنا نهرب باتجاه الناحية الشمالية. وبعد أن آوانا الناس بدأنا نشعر بسلام حيث إننا نجونا بأعجوبة. وبعد ثلاثة أيام، وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٧، تمكنت طواقم الإسعاف من الوصول إلى منطقة سكنانا، وبدأت بإخلاء الجرحى والقتلى. وبعد أن علمت ذلك توجهت إلى مستشفى القدس وكان من ضمن المصابين ابني أحمد وزوجي نافذ، وقد تم إجراء العلاج اللازم لهما. وقد قتل وأصيب العديد من أفراد عائلة السموني وعائلات أخرى، وكان لا يزال عدد من القتلى جراء القصف الإسرائيلي في منزل وائل السموني، حيث لم يتمكن رجال الإسعاف من إخلائهم. وكانت عملية القصف دون أي مبرر، حيث إنه لم يكن هناك أي اشتباكات أو أحداث تستدعي استهدافنا واستهداف أسر مدنيين بنسائهم وأطفالهم وشيوخهم، وكل ذلك تم خلال عملية الاجتياح الإسرائيلي وسيطرة الجيش الإسرائيلي بشكل كامل على منطقتنا وهي عبارة عن مجموعة من المنازل الملاصقة لبعضها لعائلة السموني وعائلات أخرى ومنازل أخرى مدنية في أماكن متفرقة."

تشير التحقيقات التي قام بها المركز مع الضحايا وشهود العيان إلى أن رجال المهمات الطبية، بمن فيهم طواقم الدفاع المدني، واجهت ظروفاً بالغة الخطورة حالت دون وصولهم الحر والآمن إلى مناطق العمليات الحربية في القطاع، وعرقلت جهودهم في إجلاء الجرحى والمصابين وتطبيبهم. وقد ترك المئات من هؤلاء الضحايا يعانون من جراحهم وإصاباتهم الخطرة. واضطر العديد من السكان المدنيين، والذين تعرضوا إلى القتل أو الإصابة، وبسبب استهداف القوات المحتلة لفرق وطواقم الإسعاف، إلى البقاء في أماكنهم لعدة أيام، دون أن تتمكن هذه الطواقم من الوصول إليهم، ورغم المحاولات الحثيثة التي بذلت من قبل الفرق الطبية واللجنة الدولية للصليب الأحمر للتنسيق مع القوات الحربية المحتلة، من أجل الوصول إليهم وإجلائهم.

وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المئات من الحالات التي تعرض خلالها السكان المدنيون إلى الإصابة جراء القصف العشوائي للقوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، دون أن تتمكن الفرق والطواقم الطبية من الوصول إليهم وإجلائهم وتطبيبهم. وقد تركزت تلك الحالات في العديد من مناطق القطاع، خاصة تلك التي تعرضت لاجتياح القوات البرية المحتلة، حيث ترك العشرات منهم ينزفون حتى الموت. وعانى القتلى والجرحى في مناطق حي الزيتون، حي الشجاعية، منطقة الشيخ عجلين وأبراج الكرامة في غزة، ومنطقة حي السلاطين، العطاطرة، منطقة عزبة عبد ربه ومنطقة الشيماء في محافظة شمال غزة. وقد عاش الجرحى والمصابون فيها، ومعظمهم من المدنيين، ولعدة أيام، ظروف رعب طويلة، قاسوا خلالها من خطورة جراحهم وتدهورت أوضاعهم الصحية، ولدرجة بلغت أن بعضهم توفي قبل وصول طواقم الإسعاف إليهم. وقد تمكنت فرق الطواقم الطبية من انتشال وإجلاء العشرات من الجثث والجرحى بعد أربعة أيام، خاصة من حي الزيتون في مدينة غزة.

وقد تحدث المواطن ماهر حسين نصار، ٤٤ عاما، متزوج ويعيل أسرة من ٥ أفراد ، من سكان حي العطاطرة، في شمال قطاع غزة، لباحث المركز عن المعاناة التي تكبدها أفراد أسرته عندما أصيب كافة أفراد أسرته جراء القصف العشوائي لمنزله. وافاد بما يلي:

«في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الأحد، الموافق ٢٠٠٩/١/٤، ومع بداية الاجتياح البري لمنطقتنا، خرجت وزوجتي وأطفالنا الخمسة من منزلنا بحثاً عن مكان أكثر أمناً. غير أننا لم نستطع مغادرة المنطقة بسبب إطلاق النيران الكثيف، وقتابل الدخان التي أطلقها جنود الاحتلال، وأدت إلى انعدام الرؤية في كل المنطقة. كما لم نجد أي وسيلة مواصلات تخرجنا من المنطقة، خاصة أن جميع الشوارع فيها كانت قد تعرضت لقصف عنيف قبل بداية الهجوم البري بعدة ساعات، أدى إلى إحداث حفرات عميقة فيها. و اضطررت للعودة إلى المنزل بسبب حالة الفزع والخوف التي أصابت زوجتي وأطفالي، وعدم قدرتنا على الخروج من المنطقة. وخلال الليل لم يستطع أي من أفراد أسرتي النوم، خاصة مع ازدياد وتيرة إطلاق النيران والقذائف من قبل قوات الاحتلال، والتي كانت تتقدم باتجاه الحي. وانقطعت خطوط الكهرباء وانفجرت شبكات المياه خلال عمليات القصف العشوائي. وفي ساعات فجر يوم الإثنين، الموافق ٢٠٠٨/١/٥، سمعت أصوات قذائف تسقط على منازل جيراننا. وفي حوالي الساعة الخامسة صباحاً سقطت قذيفة على منزلنا، والمكون من طابق أرضي، وأصابت أحد جدرانه، فأصيب كل أفراد أسرتي. وسقطت قذيفة أخرى بعد أقل من ١٠ دقائق على سقوط القذيفة الأولى، وأصيبت زوجتي، وثلاثة من أبنائي كانوا يجلسون بجوارها، وهم: آلاء ٩ سنوات، ياسمين ٨ سنوات ومحمد، ٥ سنوات. واتصلت بمحطة الإسعاف، وأبلغني أحد موظفيها أنه سيرسل سيارة إسعاف لنا، وبقيت أنتظر وصولها أكثر من ساعة. وعدت للاتصال بهم مرة أخرى، فأبلغني موظفها أن سيارة الإسعاف غير قادرة على الوصول إلى المنطقة، بسبب القصف الشديد الذي تتعرض له. وحاولت علاج زوجتي وأولادي بالإسعافات الأولية، وبعض العلاج المتوفر في بيتي، رغم خطورة إصاباتهم، ولمدة يومين كاملين. وقد عانينا كثيراً بسبب انقطاع الماء والكهرباء، وعدم قدرة سيارات الإسعاف على الوصول إلينا لإخلائنا من منزلنا، وعشنا أجواءً من الرعب والخوف الشديدين بسبب استمرار عمليات القصف وإطلاق النيران حولنا. وفي صباح يوم الثلاثاء خرجت وأفراد عائلتي من منزلنا، وسرنا مشياً على الأقدام، ووسط إطلاق النار، لنحو ٢٠٠ متر، حيث وجدنا سيارة إسعاف قامت بنقلنا إلى مستشفى كمال عدوان. وقد تم علاج زوجتي وأبنائي، وما تزال ابنتي ياسمين تعالج في المستشفى جراء المضاعفات التي أصابتها لتأخر علاجها ليومين.»

وافاد محمد السلطان، ٢٥ عاماً، من سكان حي السلاطين في بيت لاهيا، لباحث المركز أن أحد أقاربه، وهو محمد على أحمد السلطان، ٥٣ عاما، من حي السلاطين، متزوج ويعيل أسرة من ٨ أفراد، قد أصيب بالقرب من منزله بشظايا قذيفة أطلقت باتجاه مجموعة من الأفراد المدنيين في الساعة الواحدة ظهرا من يوم الأربعاء ٢٠٠٨/١/٧. وقد أصابت الشظايا ظهره، وسقط إثر ذلك على الأرض، ونظراً لعدم قدرة المسعفين و المواطنين من الوصول إليه ظل ينزف لنحو ساعة ونصف من دون أن يستطيع أحد الاقتراب منه. وخلال هذه الفترة حاول أقاربه الاتصال بسيارات الإسعاف، التي لم تستطع الوصول إلى المنطقة بسبب كثافة إطلاق النار، وتدمير كافة الشوارع المحيطة بالمنطقة، حيث استهدفت قوات الاحتلال قبل ذلك بيومين الشوارع المحيطة بالمنطقة بصواريخ أطلقتها طائرات الـ اف ١٦، وأحدثت فيها دماراً هائلاً وحفراً عميقة، جعلت من المستحيل المرور عبرها. وبعد نحو ساعة ونصف تمكنت سيارة إسعاف من الوصول إليه غير أن المسعفين وجدوه قد فارق الحياة، بسبب تعرضه لنزيف نجم عن إصابته لفترة طويلة. وأضاف السلطان، أنه في اليوم

السابق لهذا الحادث، وفي حوالي الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء، الموافق ٢٠٠٩/١/٦، أصيب محمد عبد الباري السلطان، ١٩ عاماً، برصاصة في رأسه أطلقها أحد جنود القناصة بينما كان في داخل منزله، قرب مسجد الإيمان في الحي. وقال السلطان: أنه تم الاتصال بسيارات الإسعاف فوراً، غير أن أياً منها لم تستطع الدخول إلى المنطقة، بسبب كثافة إطلاق النار، ومنع سلطات الاحتلال لسيارات الإسعاف من الدخول إلى المنطقة. ومع مرور أكثر من ساعة استمر خلالها نزيف المصاب، اضطرت عائلته إلى المخاطرة، والخروج به وسط إطلاق النار الكثيف، ونقلته بسيارة خاصة تمتلكها العائلة إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا.

ووصف المواطن طلعت أسعد سعدي حمودة، ٥١ عاماً، ويعمل مديراً في وزارة الشؤون الاجتماعية، متزوج من المواطنة انتصار عبد الوهاب حمودة وعمرها ٣٨ عاماً، وأب لـ ٣ أولاد وبنتين، لمحامي المركز مقتل ولديه دون أن تتمكن فرق الإسعاف من الوصول إلى منزله، واللذين ظلا ينزفان حتى الموت، فافاد بما يلي:

«بتاريخ ٢٠٠٩/١/١١، وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ فجراً كنت أنا وأسرتي في منزلنا المكون من طابق أرضي مسقوف بالباطون، نختبئ في غرفة النوم الشمالية، وذلك بسبب صوت الانفجارات و القذائف والأعيرة النارية التي تحدثها الآليات العسكرية وقوات الجيش الإسرائيلي خلال اجتياحها للمنطقة الذي بدأ في حوالي الساعة ١٢:٠٠ من منتصف الليل، وفجأة وقع انفجار في المنزل المجاور لمنزلنا من الناحية الشمالية الذي تعود ملكيته للمواطن/ جواد الدحدوح، مما أدى إلى تطاير بعض الشظايا إلى داخل الغرفة الشمالية التي نتواجد فيها، وبحمد الله لم يصب أي شخص منا، فقمنا مباشرة بالتوجه إلى الممر الداخلي وسط المنزل خوفاً على حياتنا. أثناء تواجدنا في الممر سمعت أصوات آليات عسكرية إسرائيلية – دبابات – تقترب من المنزل، وفجأة قامت بإطلاق عدة قذائف مدفعية باتجاه المنزل أصابت الغرفة الغربية، واخترقت جدار الغرفة وجدار الممر، مما أدى مقتل ابني فارس طلعت أسعد حمودة وعمره عامان ونصف، الذي كان يتواجد بين يديّ والدته التي أصيبت أيضاً، بالإضافة إلى إبني محمود طلعت أسعد حمودة وعمره ١٧ عام الذي أصيب أيضاً بشظايا القصف المدفعي وهو طالب في الصف الثاني الثانوي في مدرسة الشيخ عجلين الثانوية للبنين، على إثر ذلك قمت مباشرة بالاتصال على الصليب الأحمر من أجل التنسيق لإحضار سيارات الإسعاف لإخلاء المصابين وإخلائنا ولكن الموظف الموجود افادني بأنه لا يمكن عمل أي شيء إلا بعد الساعة ٨:٠٠ صباحاً، فقمت بالاتصال على محطة الإسعاف ومناشدتهم بالحضور لإسعاف المصابين وأيضاً قمت بالمناشدة على محطات الإذاعات المحلية ولكن دون جدوى، واستمر ابني/ محمود ينزف من أثر إصابته حتى فارق الحياة في حوالي الساعة ٦:٠٠ صباحاً. وفي حوالي الساعة ٨:٠٠ صباحاً قام ابني/ إيهاب طلعت حمودة وبعد قيام قوات الجيش الإسرائيلي بالانسحاب من المنطقة في تمام الساعة ٧:٢٠ صباحاً، بالتوجه إلى مستشفى القدس وإحضار سيارات الإسعاف التي قامت بانتشال جثة ابني/ فارس ومحمود، وقاموا أيضاً بأخذ زوجتي المصابة وتم نقلها إلى مستشفى الشفاء بغزة وذلك لخطورة وضعها الصحي، وتم إجراء العلاج اللازم لها وما تزال تتلقى العلاج لخطورة حالتها، ومن خلال الفحص الطبي تبين أنها مصابة بشظايا في البطن ويدها اليمنى وكلتا ساقيها وبالوجه.».

تدمير المنشآت ووسائط النقل الطبية

استهدفت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة المنشآت الطبية، بما فيها المنشآت الثابتة والمتحركة، ووسائط النقل الطبي، بما فيها سيارات الإسعاف وعربات إطفاء الحرائق بشكل متعمد. وخلف ذلك مزيداً من المخاطر لأفرادها العاملين، فضلاً عن حرمان العديد من المرضى، القتلى، الجرحى والمئات من المدنيين الذين لجأوا للمستشفيات هرباً من تلقي الخدمات الطبية والإنسانية التي لم تكن تتوفر لديهم. وقد مثل استهداف بعض تلك المنشآت الطبية بالقذائف الفسفورية، بما في ذلك تدمير مستشفى القدس، أحد أبرز التطورات في مستوى الجرائم الخطرة، التي ميزت عمليات القوات الحربية المحتلة، خاصة خلال بدء عملياتها البرية في الأحياء والمناطق المكتظة بمئات الآلاف من السكان المدنيين.

وقد وثق المركز العديد من عمليات القصف الجوي والبري التي طالت العديد من المنشآت الطبية، بما فيها المستشفيات والعيادات ومراكز الدفاع المدني، وفرق وطواقم الإسعاف. وقد تعرضت العشرات منها إلى التدمير أو الإصابة بأضرار جسيمة، نجمت إما عن استهدافها مباشرة من قبل القوات الجوية والبرية للقوات المحتلة خلال أيام العدوان الحربي، وإما بسبب تعرض منشآت أخرى مجاورة للاستهداف، وفيما يلي أبرزها:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧، وفي حوالي الساعة ١١:٢٥ صباحاً، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية المحتلة مبنى دائرة الضريبة القيمة المضافة(مقر مديرية الأمن الوقائي سابقاً) في حي تل الهوى في مدينة غزة. أسفر القصف عن تدمير العديد من المباني فيه، فيما أصيب أحد المباني الرئيسية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمقابل له، والمكون من ١٣ طابقاً، بأضرار بالغة نجم عنها تحطم كافة نوافذه وأبواب الغرف. كما أصيب مبنى الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ التابع للجمعية، والواقع شرق المبنى المستهدف، بأضرار جسيمة هو الآخر، حيث تحطمت كافة النوافذ والأبواب، فضلاً عن تصدع في جدرانه.
- وقد تعرضت مباني جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في نفس المكان، بما فيها مستشفى القدس التابع لها، إلى أضرار بالغة، عندما تكرر قصف كل من مبنى الأمن الوقائي سابقاً، ومقر وزارة الداخلية غربي المبنى، عدة مرات. وقد تصدعت العديد من نوافذ وأبواب المبنى بسبب تكرار عمليات القصف على مدار الأيام الخمسة الأولى من العدوان.
- وفي حوالي الساعة ١:٠٠ فجر الأحد الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٨، قصفت

الطائرات الحربية مسجد البورنو الملاصق لمستشفى مجمع الشفاء الطبي. أسفر القصف عن إصابة مجمع الشفاء الطبي، المستشفى الرئيسي في قطاع غزة، بأضرار بالغة. وجراء ذلك أصيب المبنى الرئيسي فيه، والذي يحتوي أقسام الاستقبال والطوارئ، الجراحة، العظام، والعناية المركزة، حيث تحطمت معظم الشبابيك والأبواب فيها. كما أصيب مبنى الإدارة العامة وقسم الأشعة بأضرار جسيمة أدت إلى تحطيم الشبابيك والأبواب.

- وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ فجر الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣٠، قصفت طائرة إسرائيلية من طراز F16 مسجد الفاروق عمر بن الخطاب، في بلوك (٩) في مخيم البريج بصاروخ واحد. أسفر ذلك عن تدمير المسجد بشكل كلي وإحداث أضرار جزئية بالغة في روضة سنابل الأقصى التي تقع في الطابق الأرضي لبناية المسجد المقام على مساحة ٦٠٠م٢. كما أسفر القصف أيضا عن تدمير كامل محتويات عيادة البريج الحكومية الملاصقة للمسجد.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣ قصفت الطائرات الحربية للقوات المحتلة مقر الدفاع المدني الواقع على طريق بني سهيلا- عبسان الرئيسي، شرقي مدينة خان يونس. أسفر القصف عن تدمير كامل المبنى، فيما لحقت أضراراً بالغة في المباني المجاورة له.
- وفي الساعة ١:٠٠ فجر يوم الاثنين، الموافق ٢٠٠٩/١/٥، أطلقت طائرة أف ١٦ صاروخاً باتجاه جمعية اتحاد لجان الرعاية الصحية في حي الرمال في مدينة غزة، ما أدى إلى تدميرها بالكامل، بالإضافة إلى تدمير ٣ عيادات طبية متنقلة بداخلها.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧ قصفت طائرة حربية للقوات الحربية الإسرائيلية المحتلة مقر الدفاع المدني في مدينة رفح. أسفر القصف عن تدمير أحد

مكاتب المبنى بالكامل، فيما تعرضت المباني المجاورة له لأضرار بالغة، حيث تحطمت أبوابها ونوافذها، ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

- وفي حوالي الساعة ٨:٣٠ صباح يوم السبت، الموافق ٢٠٠٩/١/١٠، قصفت طائرات الاحتلال، الجدار الشمالي لمستشفى غزة الأوروبي جنوب شرق خان يونس، ما أدى ذلك إلى تدمير حوالي ٢٠ متراً من الجدار، وإلحاق أضرار بخط المياه الرئيسي وشبكة الكهرباء، ومولد الكهرباء وخزانات السولار، وفقد كميات كبيرة منها، وإصابة احد الموظفين بحالة صدمة، فضلاً عن الرعب الذي تسببه للمرضى في المستشفى.
- وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ من صباح يوم الخميس، الموافق ٢٠٠٩/١/١٥، أطلقت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، والتي أحكمت سيطرتها على حي تل الهوى في مدينة غزة، وابلاً من القذائف المدفعية والقنابل الفسفورية الحارقة باتجاه المجمع الطبي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والذي يضم المبنى الإداري، ومبنى مدينة النور، ومستشفى القدس، المكون من خمس طبقات، وكذلك مبنى الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ ومخازن الأدوية، ما أدى إلى تدمير شامل في أجزاء كبيرة منها، واندلاع النيران فيها. وواصلت القوات الحربية المحتلة استهدافها لمباني جمعية الهلال الأحمر، بما فيها مستشفى القدس، حيث أطلقت قذيفة مدفعية تجاه الصيدلية الداخلية في المستشفى. وفي ساعات المساء توالت أعمال القصف والغارات بالطائرات على هذه المنشأة الطبية الحيوية في قطاع غزة، مما أدى إلى تدمير واشتعال النيران في مباني الجمعية والمستشفى، خاصة مبنى الإسعاف والطوارئ، ومركز التراث ومركز المؤتمرات وغير ذلك من المباني التابعة للجمعية. كما طالت الاعتداءات عدداً من سيارات الإسعاف التابعة للجمعية والتي تم تدميرها وسحقها بالكامل. وحتى ساعات منتصف الليل كانت سيارات الإسعاف تقوم بعمليات إجلاء للمرضى والمصابين في المستشفى ونقلهم إلى مستشفيات أخرى، فيما ظلت الحرائق تشتعل في مباني ومنشآت الجمعية ومستشفاها حتى ساعات صباح اليوم. كما طالت أعمال القصف مخازن للأدوية والمساعدات الإنسانية تابعة لجمعية الهلال الأحمر تقع أيضاً في حي تل الهوى في مكان قريب من مباني الجمعية. وفيما يلي الأضرار التي أصابت مباني الجمعية، وهو عبارة عن ثلاثة مباني متلاصقة، وتضم:

١. **مبنى الإدارة المركزية:** وهو مكون من ستة طوابق، ومساحة الطابق الواحد ١٠٠٠م٢، وقد احترق بشكل كامل جراء تعرضه لقذائف مدفعية وأخرى فسفورية. ويحتوي المبنى على: روضة أطفال، حضانة أطفال، مبنى المسرح، مركز التراث، معهد الموسيقى، مركز المؤتمرات مكتب المدير الإداري، وأقسام المالية المركزية، شؤون الموظفين المركزية، الأرشيف العام للجمعية، مكاتب إدارة الإسعاف والكوارث والرعاية الصحية، مكتب الهلال الأحمر القطري، فندق مكون من طابقين، مطعم، مكتب للعلاقات العامة ومكتب للصحة النفسية.
٢. **المبنى الثقافي:** وهو مكون من ١١ طابقاً، ومساحته ١٢٠٠م٢، وقد احترقت ثلاثة طوابق، هي الطابق التاسع والعاشر والحادي عشر، بشكل كامل جراء تعرضها للقصف بقذائف فسفورية. كما احترق كل من الطابقين السابع والثامن جزئياً جراء تلك القذائف، ونجم عن تدمير واحتراق كل من: قسم النادي الأسري والفندق.
٣. **مبنى مستشفى القدس:** وهو مكون من ستة طوابق، ومساحة الطابق ١٠٠٠م٢، وقد احترق الطابق السادس كلياً بسبب تعرضه لقذيفة فسفورية، فيما احترقت أجزاء من صيدلية المستشفى.

ومن ناحية أخرى تعرض مقر الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ، التابع للجمعية، والذي يقع على بعد نحو ٢٠٠ متر من مجمع الجمعية الطبي، إلى أضرار جسيمة جراء القصف المتكرر الذي طال دائرة الضريبة والقيمة المضافة والمكوس(المقر السابق لقيادة الأمن الوقائي في قطاع غزة) حيث تهشمت نوافذ المبنى وتصدعت جدرانه وأبوابه. كما احترق مبنى مخازن الطعام والوقود الملاصق له جراء قصفه بالقذائف الفسفورية. وتعرضت عيادة مسجد خليل الوزير في منطقة الشيخ عجلين، والتابعة للجمعية، لأضرار جراء تعرضها لقذائف حارقة. كما سحقت دبابات القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ثلاث سيارات إسعاف كانت تقف أمام مقرها الرئيسي، وسوتها كلياً بالأرض.

وقد وصف د. بشار أحمد شعبان مراد، مدير جهاز الإسعاف والطوارئ في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، ما تعرضت له مستشفى القدس في حي تل الهوى في مدينة غزة، والتابع للجمعية، وباقي المباني التابعة للجمعية من استهداف مباشر على أيدي القوات الحربية المحتلة. ووصف قصف القوات الحربية المحتلة للمستشفى بالقذائف الفسفورية، وتوقف كافة فرق ورجال المهمات الطبية، بما فيها سيارات الإسعاف التابعة للجمعية في المقر الرئيسي، فقال:

«في حوالي الساعة ٠٨:٣٠ مساء من يوم ٢٠٠٩/١/١٤، كنت على رأس عملي مناوباً في مستشفى القدس في تل الهوى في مدينة غزة، حيث أعلنت حالة الطوارئ القصوى في لجمعية، وعلى مدار ٢٤ ساعة، بسبب الاجتياح البري للقوات الإسرائيلية في قطاع غزة. سمعت حينها وزملائي صوت انفجارات قوية هزت المستشفى ناتجة عن قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية. وكنت أشاهد من داخل المستشفى القصف الصاروخي من قبل الطائرات التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي. في هذه الأثناء قمت بإخلاء ٣ سيارات إسعاف بطواقمها من واجهة المستشفى، وذلك لشعوري بخطر يتهدد المنطقة، خاصة مع اقتراب عمليات القصف لمحيط المستشفى. وفي حوالي الساعة الثانية والنصف من فجر اليوم التالي (الخميس)، سمعت صوت إطلاق نار كيف وانفجارات بشكل كثيف وكان يصاحبها صوت هدير الآليات العسكرية الإسرائيلية القريب من منطقة المستشفى. وبعد تقدم قوات الجيش في محيط المنطقة أجريت اتصالاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وطلبت منهم مساعدتنا والتنسيق لإخلاء سيارتي إسعاف من جاراج المستشفى خوفا من تضررها وعدم مقدرتنا لاحقاً على أداء واجبنا. غير أن مندوب الصليب الأحمر أبلغني بعدم موافقته على طلبي نظراً لخطورة الوضع في تل الهوى. وقد تعطلت حينئذ شبكة الاتصالات الأرضية، فيما كانت شبكة الهوى تف الخلوية ضعيفة جداً بحيث لا يمكننا أن نجري أي اتصال منها بسهولة. وعلمت أن الدبابات الإسرائيلية بدأت تحاصر محيط المستشفى، وعلى الفور بدأت بإخلاء المدنيين الذين كانوا قد هربوا من منازلهم في المنطقة، ومعظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن، ولجأوا للمستشفى اعتقاداً منهم بأنها أكثر آمناً. أما الجرحى فنقلناهم إلى غرف غير مطلة على الشارع وأكثر أمناً.»

وبعد شروق الشمس بدأنا نسمع أصوات انفجارات وأعيرة نارية ثقيلة، وكانت الشوارع خالية تماما من المارة أو السيارات. وفي حوالي الساعة ٠٨:١٥ صباحا سمعت صوت أعيرة نارية تطلق تجاه المستشفى من الناحية الشمالية الشرقية، فقمت بإبلاغ مندوب الصليب الأحمر بالأمر هاتفياً وبصعوبة، وطلبت منه التدخل خوفاً من تعرض محطة الأكسجين التابعة للجمعية ومخزون السولار الخاص بمولد الكهرباء للنيران ووقوع كارثة فيها. فأبلغني المندوب بأن الجيش الإسرائيلي يعرف المكان جيداً. وحاول المندوب طمأنتي، غير أننا جميعاً بدأنا نشعر برعب وخوف شديدين بسبب زيادة وتيرة القصف وإطلاق النيران. وبعد حوالي نصف ساعة سمعت صوت انفجار هائل في الناحية الشرقية للمستشفى. وشاهدت وزملائي دخاناً أبيض يتصاعد منها. اقتربنا قليلاً من النوافذ المطلة على تلك المنطقة، فشاهدت كتلاً نارية تحترق على الأرض، وكانت قريبة جدا من مخزون السولار. وقفز ضابط إسعاف من النافذة، وحاول إطفاء النيران المحيطة بمخزون السولار. وفي هذه اللحظة سقطت قذيفة مدفعية أخرى أصابت الصيدلية في الطابق الثاني، والذي كان يضم عدداً من الجرحى والمرضى أيضاً. أدى ذلك إلى تهشم زجاج النوافذ فوق رؤوسنا، فأدركت وباقي العاملين بأننا مستهدفون داخل المستشفى من قبل الجيش الإسرائيلي، وفوراً أجريت اتصالاً مع مندوب الصليب الأحمر وأبلغته بما جرى، ولم تقع أي إصابات بشرية.

وفي حوالي الساعة ٠٩:٠٠ صباحاً شاهدت دخاناً يتصاعد من الطابق الخامس للمبنى الإداري التابع للجمعية، فعدت للاتصال مجدداً مع مندوب الصليب الأحمر، وطلبت إرسال سيارات المطافئ حيث

كانت النار وألسنة اللهب تشتعل بشكل مخيف، وتنتقل بسرعة من طابق لآخر. وعلى الفور قمنا بتشغيل وحدة المطافئ داخل الجمعية في المبنى الثقافي، واستخدمنا خراطيم المياه للسيطرة على الحريق خوفاً من انتقالها من المبنى الإداري إلى المبنى الثقافي كونهما متصلين ببعضهما. وبعد حوالي ٣ ساعات تمكنت سيارات المطافئ من الوصول إلى المستشفى بعد موافقة الجيش الإسرائيلي على ذلك، وبدأت بإطفاء الحريق. عدت إلى مبنى المستشفى الرئيسي، ورأيت حوالي ٨٥٠ مواطناً من سكان المنطقة قد لجأوا إلى المستشفى، وهم في حالة خوف ورعب شديد، ومعظمهم من الأطفال، النساء وكبار السن. فاتصلت بمندوب الصليب الأحمر وأبلغته بذلك، وقلت له: أننا لا نستطيع استيعاب هذا العدد الكبير من النازحين لعدم وجود طعام يكفيهم.

وفي حوالي الساعة ٠٢:٣٠ من بعد الظهر أصيبت طفلة ووالدها قرب مبنى المستشفى، أثناء محاولتهما اللجوء إليها، بأعيرة نارية. وقام المسعفون بجلبهما إلى المستشفى، حيث أجريت للطفلة عملية جراحية مستعجلة. وفي حوالي الساعة ٠٥:٠٠ مساء وصلت إلى المستشفى سيارتا إسعاف وسيارتان من الصليب الأحمر، حيث تم نقل المصابين بجروح خطرة، وكل المرضى الذين تستوجب حالاتهم نقلها إلى مستشفى الشفاء. وأبلغنا مندوب الصليب الأحمر بموافقة الجيش الإسرائيلي على خروج السكان المدنيين سيراً على الأقدام بين سيارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبالفعل قمنا بإخلاء الجميع بهذه الطريقة بعد ذلك هدأت الأوضاع. غير أن نحو ٤٥٠ مدنياً آخر لجأوا إلى المستشفى بعد ذلك، وحاولت تنسيق إخلائهم مع الصليب الأحمر فرد علي وطلب تأجيل إخلائهم إلى صباح الغد. وفي حوالي الساعة ٠٨:٣٠ مساء سمعنا صوت ثلاثة انفجارات قوية هزت المستشفى، وتبين أن قوات الجيش الإسرائيلي أطلقتها تجاه المبنى الثقافي الملاصق للمستشفى من الناحية الجنوبية. وعلى الفور شاهدت النيران تندلع مرة أخرى في الأدوار العلوية، وامتدت إلى الطابق الأخير في مستشفى القدس. وعلى الفور أصدرت تعليمات بإخلاء جميع المرضى والمدنيين إلى خارج المستشفى بعد أن امتلأت طوابقه بدخان كثيف، وسقوط ركام وقطع خشبية كانت ملتهبة على مدخل قسم الاستقبال والطوارئ. وانتقلت ألسنة اللهب بسرعة من الطابق الأخير إلى الطابق الخامس، وكنا نقوم بإخلاء المستشفى كلياً.

حاولت إجراء اتصال عبر جهاز الاتصال اللا سلكي الخاص بالإسعاف والطوارئ، والذي نتواصل عبره مع الصليب الأحمر دون جدوى، بسبب تعطل الجهاز المركزي الموجود على السطح، وبالتالي كل الاتصالات قطعت ما بين المستشفى وخارجها. وقررت حينها إخلاء مرضى العناية المركزة، حيث نقلتهم بمساعدة زملائي إلى سيارة الإسعاف، وقدت السيارة بنفسي وتوجهت بهم إلى مستشفى الشفاء. وخلال طريق عودتي إلى مستشفى القدس نجحت في الاتصال هاتفياً مع عمر العزايزة، مدير الجمعية الإداري، وأبلغته بما حصل. وكررت عملية نقل المرضى بسيارة الإسعاف ثلاث مرات، وفي المرة الأخيرة وصلت جميع سيارات وطواقم الإسعاف، التابعة للجمعية، من شمال غزة ومدينة غزة إلى مستشفى الشفاء. فطلبت منهم التوجه إلى مستشفى القدس لنقل المدنيين وباقي المصابين والطواقم الطبية.

وعند وصولي إلى شارع جامعة الدول العربية، وعلى بعد حوالي ٥٠٠ متر من المستشفى، وتحديداً ما بين برج القاهرة ومفترق وزارة المالية في حي تل الهوى، شاهدت كافة طواقم المستشفى وكذلك المدنيين الذين كانوا قد لجأوا إليها يسيرون. وكانوا يجرون الجرحى على أسرة المستشفى المتحركة، وعلى الفور نقلناهم بسيارات الإسعاف إلى مستشفى الشفاء. وتمكنت سيارات الدفاع المدني من الوصول إلى مستشفى القدس، وبدأت

في إطفاء النيران، واستمر ذلك حتى الساعة ٠٥:٣٠ فجراً، حيث غادرت إلى منزلي لأتلقى بعض الراحة من شدة الإرهاق. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/١٦ أبلغني أحد موظفي الإسعاف والطوارئ أن الجيش الإسرائيلي دمر ٣ سيارات إسعاف تابعة للجمعية. وأخبرني أن النيران قد اندلعت في المخازن المركزية بعد استهدافها من الجيش الإسرائيلي بالقذائف للجمعية اندلعت فيها النيران وحرقت بالكامل. وتلقيت اتصالاً هاتفياً من أحد الأصدقاء، الذي يسكن مقابل مبنى الإسعاف والطوارئ، أخبرني أن قوات الجيش الإسرائيلي قامت بتدمير سيارات الإسعاف التابعة للجمعية، وسيارته أيضاً، وأن الدخان يتصاعد من المخازن المركزية للجمعية.»

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥، تعرض مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي والجراحة التخصصية، والذي يقع شرق مدينة غزة، إلى عمليات قصف بعدة قذائف، وعلى مدار أكثر من ساعات، أصابت العديد من مبانيه، بما فيها غرف نوم المرضى في مبنى المستشفى الرئيسي، مبنى رعاية المسنين والمبنى الجديد الخاص بالأطفال والجراحة.

وقد نجا العشرات من المرضى، والذين تم إخلاؤهم لغرف أخرى مجاورة، من الموت المحقق بعد أن دمرت إحدى القذائف أحد غرف نوم المرضى فأحرقتها ودمرت الأجهزة الطبية داخلها. كما نجا عشرات المسنات بعد أن سقطت قذيفة أخرى على إحدى غرف إقامة السيدات المسنات، وأحدثت دماراً فيها.

وافاد مدير التمريض في مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي والجراحة التخصصية لباحث المركز أن المستشفى تعرض للقصف المباشر. ونجم دمار كبير في مباني المستشفى، وخاصة في الجناح الشرقي للمستشفى نتيجة إصابته مباشرة بعدة قذائف (جزء منها فسفورية)، وإطلاق النار المباشر. وأضاف أن القصف أدى إلى تضرر وتدمير عدة غرف في الجناح الشرقي، خصوصا الغرف رقم ٢١١،٢١٣ و ٢١٤. وأشار إلى أن تنفيذ خطة إخلاء المرضى قبل القصف، حيث تم نقل كافة المرضى من القسم الشرقي إلى القسم الغربي الأقل خطرا، قد أدى إلى تفادي وقوع كارثة بين صفوف المرضى.

جدير بالذكر أن المستشفى قد تأسس في العام ١٩٩٦، ويتكون من مبنى التأهيل الرئيسي، وكان يتواجد فيه نحو ٢٠ مريضا، مبنى رعاية المسنين، ويقيم فيه ٣٠ مسناً ومسنة بصفة دائمة والمبنى الجديد، وهو مجهز للمرضى الأطفال وللجراحات التخصصية، وهو مجهز بكامل الأجهزة والمعدات الطبية، وكان مخططاً لافتتاحه خلال فترة قريبة. ويحتوي المستشفى ٥١ سريراً، بالإضافة إلى ٨ أسرة في قسم الجراحة. ويستوعب المستشفى ٤٠ حالة مرضية سريرية، ونحو ١٠٠ مريض يراجعون بشكل يومي. ويعمل في المستشفى نحو ٢٣٠ موظفاً وموظفة، من الأطباء، الممرضين وأخصائيي العلاج الطبيعي والوظيفي والنطق. ويقدم المستشفى خدماته لكافة المرضى والمعاقين، خاصة أولئك الذين يعانون من إعاقات حركية أو إدراكية ناتجة عن إصابات العمود الفقري، إصابات الدماغ، الجلطات الدماغية، الشلل بأنواعه، اضطرابات العضلات والأعصاب، حالات الكسور بأنواعها، مشاكل المثانة والتبول اللا إرادي، مضاعفات حالات طريحي الفراش واضطرابات الدورة الدموية (نقص التروية) في الأطراف.

وقد افاد ممدوح هلال سمارة، ٢٣ عاما، من سكان حي الشجاعية، ويعمل ممرضا في مستشفى الوفاء، لباحث المركز بما يلي:

«في يوم ٢٠٠٩/١/١٥، وبعد منتصف الليل بنحو نصف ساعة، وبينما كنت متواجدا داخل المستشفى، برفقة ١٢ من العاملين، و٢٠ من المرضى المقيمين فيها، بدأت المستشفى تتعرض لإطلاق نار مباشر، وقد دوّى انفجار هائل أحدثته قذيفة أصابت المستشفى، ووجدنا الغبار والدخان يتصاعد من حولنا ، وقد أدى ذلك إلى انعدام الرؤية بعدما تصاعد الدخان بصورة مكثفة داخل أروقة وممرات المستشفى، علاوة على حالة الفزع التي أصابت المرضى والعاملين في المستشفى. بعد ذلك بقليل تمكنت من التحرك لاستطلاع أثر القذيفة، ووجدتها قد أصابت بعض غرف الجناح الشرقي للمستشفى، وتحديدا الغرفة ٢١٤، التي كنا قد أخليناها من المرضى، تحسبا من استهدافها، لكن انتشار الغبار استدعى منا كطاقم عاملين في المستشفى نقل جميع المرضى من الجناح المستهدف إلى غرف داخلية ، والباسهم كمامات لوقايتهم من الغبار والدخان المنتشر في المستشفى. علما بأن الغرف التي تم نقل المرضى إليها، والتي نعتبرها أكثر أمنا لا تبعد سوى ١٠ أمتار عن الغرفة التي أصيبت مباشرة.

بعد ذلك بنحو ساعة، تحديدا في الساعة ١:٣٠ بعد منتصف الليل، تجدد إطلاق النار مرة أخرى على

مبنى رعاية المسنين التابع لمستشفى الوفاء للتأهيل الطبي والجراحة التخصصية – شرق مدينة غزة بعد تعرضها للقصف الاسرائيلي

المستشفى بشكل مباشر، وقد حاولت الاتصال بالصليب الأحمر ليتدخل لدى قوات الاحتلال ليتوقف استهداف المستشفى، غير أن قوات الاحتلال أخبرت الصليب الأحمر بأنها لا تستهدف المستشفى على وضع الخصوص، وإنما تجري في المكان عمليات عادية. في هذه الأثناء كانت ووتيرة إطلاق النار على المستشفى تتصاعد، وقد حاولنا الاتصال على الإسعاف والطواقم الطبية للقيام بعملية إخلاء لنا، غير أن أيا منهم لم يستطع الوصول لنا بسبب كثافة إطلاق النار، علما بأنه لا توجد أي أعمال مقاومة قريبة من المستشفى. مع تدهور الأوضاع داخل المستشفى بدأنا في عملية نقل ثانية للمرضى، وتم نقل المرضى إلى قسم النساء حيث اعتقدنا أنه آمن نسبيا، غير أن هذا المبنى أيضا أصيب بقذائف وطلقات نارية. في هذه الأثناء حاولنا الاتصال بقسم المسنين المقابل للقسم الذي نتواجد فيه، وأخبرنا العاملون هناك بأن قسمهم أصيب أيضا بقذائف ويوجد بينهم إصابات، وأخبرونا بأنهم غير قادرين على التحرك، ومن الضروري جدا إخلاؤهم بسبب كثافة النيران التي يتعرض لها المبنى، ونظرا لعدم قدرة الإسعافات على الدخول إلى المكان، اضطر أحد زملائنا، وهو فادي حمادة إلى الخروج من بيننا والوصول إلى قسم المسنين، وقام بنقل المرضى من الغرف التي تتعرض للقصف إلى غرف أخرى أقل خطراً، وفي نحو الساعة ٢:٣٠ فجرا عاد إلينا محضرا معه سيدة من العاملين في قسم المسنين مصابة في رأسها بجروح، وهي أم محمد الوادية، ٤٢ عاما، وقد قدمنا لها العلاج الأولي . بعد ذلك وتقريبا من الساعة ٣ فجرا سادت حالة من الهدوء الحذر استمرت حتى الساعة ٥ فجرا، حيث دوى انفجار ضخم ناتج عن قذيفة أصابت المستشفى إصابة مباشرة، واهتزت نتيجة لذلك كامل مباني المستشفى، وترافق ذلك مع إطلاق نار كثيف، حيث كنا ننتقل من غرفة لأخرى، وسط حالة من الفزع أصابت المرضى، واستمر الحال على ذلك حتى الساعة ٧ صباحا ، وأثناء ذلك انقطع تواصلنا مع الخارج، نتيجة لانقطاع أسلاك التلفون والكهرباء عن المكان، وقد أصابت القذيفة الغرفة ١١٦، وأحدثت فيها دمارا، واحترقت ثلاجات التبريد القريبة منها بالكامل، وقد اضطرنا هذا الوضع إلى مغادرة المستشفى بصورة نهائية، أيا كانت الظروف التي قد نتعرض لها أثناء خروجنا، نحن العاملين والمرضى، وقبيل الظهيرة خرجنا من المستشفى مجازفة وبدون تنسيق مع الاحتلال الذي رفض منحنا إذناً لذلك. وقد خرج العاملون والمرضى بواسطة سيارة إسعاف إلى مستوصف الشيخ رضوان الحكومي، ولم نتمكن من العودة إلى المستشفى سوى بعد أيام، وذلك عندما انسحبت قوات الاحتلال من المنطقة وتحديدا يوم الخميس ٢٠٠٩/١/٢٢».

جرائم استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام

يوفر القانون الإنساني الدولي حماية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في مناطق النزاعات المسلحة باعتبارهم مدنيين ويتمتعون بالحماية الممنوحة للمدنيين. وكفلت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الحق في حرية الرأي والتعبير بما يشمله هذا الحق من التماس المعلومات، الأنباء والافكار ونقلها للآخرين بأية وسيلة. فقد نصت المادة (٧٩) من البروتوكول «الملحق» الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، والتي جاءت بعنوان (تدابير خاصة لحماية الصحفيين)، على ما يلي: «١- **يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق النزاعات المسلحة أشخاصاً مدنيين... ٢- يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين...**» وجاءت المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، لتؤكد على أن «**لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والافكار وتلقيها ونقلها للآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود**». كما أكدت المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، على «**١- لكل إنسان حق في اعتناق أراء دون مضايقة. ٢- لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والافكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب أو بأية وسيلة أخرى يختارها.**»

وقد اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الحرب على قطاع غزة جرائم مختلفة بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، والمؤسسات الصحفية والإعلامية، على الرغم من الحماية التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. وتأتي هذه الاعتداءات في إطار ما ارتكبته تلك القوات من جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتي اقترفتها بحق المدنيين الفلسطينيين. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها جرائم القتل العمد وتهديد السلامة الشخصية للصحفيين، وقصف المقرات الصحفية والإعلامية هي جزء من حملة منظمة لعزل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وقد راح ضحية تلك الجرائم صحفيان فلسطينيان، قتلا أثناء تأديتهما عملهما الصحفي، فيما قتل صحفيان آخران جراء الاستخدام المفرط للقوة بحق المدنيين الفلسطينيين وأعمال القصف العشوائي[٢٣].

وأصيب ٩ صحفيين آخرون جراء أعمال القصف التي استهدفت مكاتب إعلامية أو منشآت مدنية خلال قيامهم بعملهم المهني، وقد تعرض طاقمان إعلاميان للاحتجاز من قبل قوات الاحتلال وإطلاق النار دون وقوع إصابات. كما تعرضت ٥ مكاتب إعلامية وصحفية للقصف على أيدي تلك القوات.

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد منعت الصحفيين الأجانب والدوليين من دخول قطاع غزة قبل شهر من بدء العدوان على قطاع غزة، وقد أصدرت «منظمة مراسلون بلا حدود» بياناً صحفياً بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨، أدانت فيه «القرار الصادر عن دولة إسرائيل والقاضي باعتبار قطاع غزة منطقة عسكرية مغلقة ويمنع وصول الصحافة الدولية إليها. وبحسب المنظمة فقد اقفل معبر إيرز «بيت حانون» أمام الصحافة الدولية في بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٨، وأعيد فتحه قبل ساعات قليلة من بدء الحرب على غزة، وشن الطيران الحربي الغارات على قطاع غزة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، ليعاد إقفاله مجدداً في اليوم ذاته.

٢٣ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٨، قتل الصحفي إيهاب جمال الوحيدي، ٣٢ عاماً، وكان يعمل لصالح تلفزيون فلسطين، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر لشرفة منزل حماه الواقع في الطابق السابع من برج الأطباء (٢) في حي تل الهوى، جنوب غرب مدينة غزة. وكان الصحفي الوحيدي يجلس برفقة حماته رقية محمد أبو النجا، ٥٥ عاماً، التي قتلت جراء القصف أيضاً في الشرفة لحظة تعرضها للقصف المباشر، كما أصيبت زوجته إحسان جبر أبو النجا، بجراح خطيرة.
وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٩، قتل الصحفي علاء حماد مرتجى،٢٦ عاماً، ويعمل لصالح إذاعتي ألوان والبراق، جراء قصف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لمنزله، الواقع في حي الزيتون شرق مدينة غزة، بينما كان متواجداً بداخله. وقد أصيبت جراء القصف أيضاً والدته رجاء أحمد مرتجى، ٤٧ عاماً، بشظايا في جميع أنحاء الجسم، أدت إلى بتر قدمها اليمنى.

انتهاك الحق في الحياة والأمان الشخصي للصحفيين

قتل المصوران الصحفيان عمر عبد الحافظ السيلاوي، ويعمل لصالح تلفزيون الأقصى، وباسل إبراهيم فرج، ويعمل لصالح التلفزيون الجزائري، في جريمتين منفصلتين وذلك خلال قيامهما بواجبهما المهني في تغطية العمليات الحربية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. وكانت هاتان الجريمتان كما يلي:

- **بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٩**، قتل المصور الصحفي عمر عبد الحافظ السيلاوي، ٢٨ عاماً، ويعمل لصالح تلفزيون الأقصى، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمسجد د. إبراهيم المقادمة الواقع شمال مخيم جباليا، شمال قطاع غزة. وكان الصحفي السيلاوي يقوم بعمله المهني في تغطية وصول القتلى والشهداء إلى مسجد الشهيد كمال عدوان القريب من المسجد. وقد توجه الصحفي السيلاوي للصلاة في المسجد عند حلول موعد صلاة المغرب على أن يعود ليكمل عمله في المستشفى مرة أخرى.

وافاد المصور الصحفي إبراهيم خالد مسلم، ويعمل لصالح فضائية الأقصى أيضاً، لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم السبت الموافق ٢٠٠٩/١/٣، كنت أتواجد مع زميلي المصور الصحفي عمر عبد الحافظ السيلاوي، في مستشفى الشهيد كمال عدوان شمال مخيم جباليا، وكنا نقوم بتغطية وصول القتلى والمصابين للمستشفى لصالح فضائية الأقصى التي نعمل لصالحها. وقد توجه الصحفي السيلاوي إلى مسجد د. إبراهيم المقادمة الذي يبعد عن المستشفى مسافة ٢٠٠م تقريباً لأداء صلاة المغرب، على أن يعود ليستكمل العمل وأنا أذهب إلى الصلاة. وبعد انتهاء المصلين من صلاة المغرب قصفت قوات الاحتلال المسجد، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والإصابات فتوجهت على الفور لتغطية الحدث، وفعلاً قمت بتصوير عملية نقل القتلى والمصابين من المسجد. وبعد أن انتهيت من التصوير عدت مرة أخرى للمستشفى للبحث عن زميلي، فوجدته في المستشفى جثة هامدة."

- بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩، أعلنت المصادر الطبية في إحدى المستشفيات المصرية عن وفاة الصحفي باسل إبراهيم فرج، ٢٢ عاماً، من سكان حي الشجاعية، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح التلفزيون الجزائري، متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمبنى جمعية حسام للأسرى[٢٤]، المكون من خمسة عشر طابقاً، ويقع في حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة. وكان الصحفي فرج يقوم بتغطية أعمال القصف في اليوم الأول للعدوان الحربي على قطاع غزة برفقة ثلاثة صحفيين آخرين، عندما سقط الركام وشظايا مبنى جمعية حسام الذي كانوا يمرون بالقرب منه على السيارة التي كانوا يستقلونها. وقد أسفر ذلك القصف عن إصابة الصحفيين الأربعة بشظايا ورضوض، وكان من بينهم الصحفي فرج. والصحفيون الآخرون هم كل من:

١) المراسل الصحفي خالد سعيد أبو شمالة، ٢٦ عاماً، مراسل قناة المغربية الثانية الفضائية؛

٢) المصور صحفي محمد الطناني، مصور قناة المغربية الفضائية الثانية،

٣) فني الصوت محمد ماضي. وقد نُقل الصحفيون إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج اللازم، حيث وصفت إصابتهم بالطفيفة ما عدا الصحفي فرج الذي أصيب بجراح بالغة، نُقل على إثرها للعلاج في إحدى المستشفيات المصرية حتى أعلن عن وفاته متأثراً بجراحه.

٢٤ المبنى أصبح مقراً لجمعية واعد للأسرى بعد الحسم العسكري الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة في شهر يونيو ٢٠٠٧.

وأفاد الصحفي خالد سعيد أبو شمالة، ٢٦ عاماً، ويعمل مراسلاً صحفياً في قناة المغربية الفضائية الثانية لطاقم المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة ١١:٣٠ من ظهر يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٧، كنت أتواجد برفقة المصور الصحفي باسل فرج، والمصور صحفي محمد الطناني، مصور قناة المغربية الفضائية الثانية، وفني الصوت محمد ماضي، في حي تل الهوى جنوبي غرب مدينة غزة، عندما سمعنا أصوات انفجارات ضخمة تهز مدينة غزة، وتحديداً في حي تل الهوى بالقرب من مقر الأمن الوقائي سابقاً. ركبنا سيارة كانت معنا وهي من نوع (فولكس فاجن غولف) كحلية اللون، وسرنا باتجاه منطقة القصف، وبمجرد وصولنا بالقرب من مقر جمعية حسام للأسرى، تفاجأنا بقصف عنيف يستهدف مقر الجمعية، مما أدى إلى سقوط الركام والشظايا على السيارة وإلحاق أضرار بالغة جداً فيها وإصابتنا جميعاً. نُقلنا على الفور إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج اللازم، وكانت إصابتنا طفيفة، فيما كانت إصابة زميلنا المصور فرج بالغة، وقد تم تحويله للعلاج في إحدى المستشفيات المصرية.»

انتهاكات أخرى للحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية (الإصابة)

أصيب تسعة صحفيين فلسطينيين خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، وكان هؤلاء الصحفيون يقومون بواجبهم المهني في تغطية عمليات قوات الاحتلال وأعمال القصف المنظمة التي تعرضت لها المؤسسات الصحفية أو المنشئات المدنية. وكانت تلك الاعتداءات كما يلي:

- بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، أصيب المصور الصحفي إيهاب محمد الشوا، ٢٣ عاماً، ويعمل لصالح وكالة رامتان للأنباء، بشظايا جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي مركز شرطة العباس، غرب مدينة غزة. وكان الصحفي الشوا برفقة اثنين آخرين من الصحفيين يقومون بتغطية قصف قوات الاحتلال لمركز الشرطة عندما عادت الطائرات الحربية وقصفت المركز مرة ثانية. نقل الصحفي الشوا على الفور إلى مستشفى الشفاء القريب من المكان وتلقى العلاج جراء إصابته لمدة يومين.

وأفاد الصحفي الشوا لطاقم المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة ١١:٣٠ من صباح يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٧، كنت أتواجد برفقة اثنين من زملائي المصورين الصحفيين بالقرب من المجلس التشريعي غرب مدينة غزة وكنا نقوم بتصوير خبر صحفي، عندما سمعنا أصوات الانفجارات والقصف تتوالى في أنحاء مدينة غزة. على الفور توجهنا إلى مركز شرطة العباس القريب من مكان تواجدنا لتغطية عملية القصف الذي تعرض له، وشرعنا في تغطية الحدث والتصوير، وبينما كنت أقوم بالتصوير من مسافة ٥٠م تقريباً من المركز قصفت الطائرات الحربية المركز مرة أخرى، مما أدى إلى سقوطي على الأرض وإصابتي بشظايا في الرجل اليمنى. نُقلت بواسطة سيارة مدنية إلى مستشفى الشفاء القريب حيث تلقيت العلاج لمدة يومين، ومن ثم استكملت العلاج في المنزل.»

- بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٩، أصيب المصور الصحفي محمد يوسف عبد الوهاب، ٣١ عاماً، ويعمل لصالح فضائية الأقصى، بشظايا في الوجه ورضوض في أنحاء متفرقة من الجسم، جراء قصف قوات الاحتلال لسيارة مدنية في منطقة السامر وسط مدينة غزة للمرة الثانية. وكان الصحفي عبد الوهاب يقوم بعمله في تغطية قصف تلك السيارة من قبل قوات الاحتلال، عندما عادت الطائرات الحربية وقامت بقصفها مرة ثانية مما أدى إلى إصابته.

وافاد الصحفي عبد الوهاب لطاقم المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة ١٢:٠٠ من ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/١/١، توجهت إلى منطقة السامر

وسط مدينة غزة لتغطية استهداف قوات الاحتلال لسيارة مدنية في المنطقة بعد أن سمعت الخبر عبر الإذاعة، وشرعت بتصوير السيارة وكانت طواقم الإسعاف تخلي أحد المصابين منها، وكنت أقف على بعد ٥٠م منها. فجأة شعرت بانفجار قوي وسقطت على الأرض، وبدأ الدم ينزف من رأسي، وقام عدد من المواطنين بنقلي بواسطة سيارة فضائية الأقصى إلى مستشفى الشفاء للعلاج، حيث تبين إصابتي بشظايا في الرأس إضافة إلى رضوض في أنحاء متفرقة من الجسم."

- بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٩، أصيب المصور الصحفي إياد عدنان الزعيم، ٣٠ عاماً، ويعمل لصالح قناة (ITN) البريطانية، بينما كان يقوم بتغطية استهداف قوات الاحتلال للشريط الحدودي جنوب مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، جراء قصف قوات الاحتلال للمنطقة التي كان يتواجد بها. وقد أسفر القصف عن إصابة الصحفي الزعيم بشظايا في الجانب الأيسر من الرأس.

وافاد الصحفي الزعيم لطاقم المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٩/١/٢، كنت أتواجد برفقة اثنين من زملائي الصحفيين في بناية تقع على الشريط الحدودي، جنوب مدينة رفح، لتغطية استهداف قوات الاحتلال لمنطقة الأنفاق، وكان بجوار المنزل مدخل نفق قد تم استهدافه من قبل. وأثناء وجودي في المنزل وتصوير المنطقة المستهدفة هز انفجار قوي المبنى الذي كنت أتواجد به، فطرت من مكاني وارتطمت بأحد جدران البناية، من شدة القصف. امتلأ المكان بالغبار والدخان وخرجت مسرعاً من المبنى ليتضح لي أن نصف المبنى الذي كنت أتواجد به قد سقط جراء القصف، وبدأت أشعر بألم في الجهة اليسرى من الرأس. قام زملائي بنقلي على الفور إلى المستشفى لتلقي العلاج حيث تبين أنني قد أصبت بشظايا في الجهة اليسرى من الرأس والأذن اليسرى."

- بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩، أصيب المصور الصحفي علاء فايز الهندي، ٣١ عاماً، ويعمل لصالح فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس، خلال قيامه بتغطية قصف قوات الاحتلال لمنزل في حي الأمل بمدينة خان يونس. وكانت قوات الاحتلال قد قصفت منزلاً تعود ملكيته لعائلة أبو عودة، وتوجه الصحفي الهندي على الفور إلى المنزل من منطقة قريبة لتغطية الحدث، إلا أن قوات الاحتلال قد قصفت المنزل مرة أخرى، مما أسفر عن إصابته بشظايا ورضوض في أنحاء مختلفة من الجسم جراء سقوط ركام المنزل عليه. نقل الهندي على الفور إلى مستشفى ناصر في مدينة خان يونس، وتلقى العلاج جراء إصابته، حيث وصفت المصادر الطبية جراحه بالمتوسطة.

وافاد المصور الصحفي علاء الهندي لطاقم المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة ٩:٣٠ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/١/٦، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلاً تعود ملكيته لعائلة أبو عودة، فتوجهت على الفور إلى المنزل من مكان قريب وشرعت في تصوير المنزل وكان الدخان يتصاعد منه، والناس الذين كانوا يهرولون في الشارع خوفاً من القصف. وقد قمت بتصوير القاطنين في المنزل المستهدف وهم يخلون المنزل بعد عمليه القصف وهم بداخله، وبعد مدة قصيرة قصفت قوات الاحتلال المنزل مرة أخرى بصاروخ أكثر تدميراً بينما كنت أبعد عنه مسافة ٤٠ متر تقريباً. وقد نجم عن القصف الذي كان دويه هائلاً في المنطقة، غبار كثيف وتطايرت الشظايا وركام المنزل في المكان مما أدى إلى إصابتي وسقوطي على الأرض."

– بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٩، أصيب منار شليل خليل شلولة، ٢٧ عاماً، ويعمل مساعد مصور صحفي لصالح قناة الإخبارية الفضائية، بشظايا في الرأس جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي سطح بناية الجوهرة الواقعة على مفترق شارعي الوحدة والجلاء، وسط مدينة غزة، والذي تستخدمه شركة ميديا جروب الإعلامية لالتقاط وبث المواد الإعلامية. وقد نُقل شلولة على إثرها للعلاج في مستشفى الشفاء بالمدينة، ووصفت المصادر الطبية جراحه بالمتوسطة.

وافاد الصحفي شلولة لطاقم المركز بما يلي:

«بتاريخ ٢٠٠٩/١/٩، كنت على رأس عملي في بناية الجوهرة، وسط مدينة غزة، حيث مكتب قناة الإخبارية الفضائية. وفي حوالي الساعة ٦:٠٠ مساءً، كنت برفقة الطاقم الصحفي نقوم بنقل أخبار الحرب على غزة على الهواء مباشرة من سطح البناية على الطابق التاسع، فجأة سمعت صوت انفجار كبير هز البناية، وتطايرت الأجهزة والكاميرات في الهواء، وسقطت على الأرض. وبعد أن استجمعت وعيي مرة أخرى، اكتشفت أن الدماء تنزف من رأسي، وقام عدد من زملائي بنقلي إلى مستشفى الشفاء في المدينة، وقام الأطباء بإجراء العلاج اللازم، حيث أصبت بشظايا في الرأس، ووصف الأطباء إصابتي بالمتوسطة.»

– بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٩، أصيب المصوران الصحفيان ماهر ياسين المدهون، ٣١ عاماً، وأحمد نعيم مطر، ٢٢ عاماً، وكلاهما يعملان لصالح فضائية الأقصى، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لأحد الأبراج السكنية في منطقة أبراج المقوسي شمال غرب مدينة غزة، للمرة الثانية. وكان الصحفيان المدهون ومطر يقومان بتغطية قصف قوات الاحتلال لإحدى الشقق السكنية من داخلها عندما قصفت قوات الاحتلال الشقة مرة ثانية، مما أدى إلى إصابة المدهون ببتر في قدمه اليمنى وتهتك في عظام الساق اليسرى، وإصابة مطر برضوض في أنحاء متفرقة من الجسم. نقل الصحفيان إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج اللازم، وقد تم تحويل الصحفي المدهون إلى إحدى المستشفيات المصرية لخطورة إصابته، حيث خضع للعلاج لمدة شهر تقريباً، ومن ثم عاد مرة أخرى إلى مدينة غزة.

وافاد الصحفي المدهون لطاقم المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة ٨:٣٠ من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١/١٤، تواجدت في منطقة أبراج المقوسي، لتغطية قصف قوات الاحتلال لأحد الأبراج السكنية في المنطقة. وقد صورت إحدى الشقق السكينة المستهدفة وكانت النيران ما زالت مشتعلة فيها، ومن ثم صعدت إلى الشقة للتصوير من الداخل. وصلت إلى الشقة المستهدفة وقابلت زميلي الصحفي أحمد مطر وشرعنا في تصوير الشقة من الداخل، ومن ثم توجهنا سوية إلى أحد الطوابق العلوية إثر سماعنا صوت صراخ أحد المواطنين، فوجدنا مواطناً وزوجته مصابين وملقيين على الأرض، وكان رجال الدفاع المدني والإسعاف يتواجدون في الشقة لإخلائهما. وفي أثناء تجولنا في الشقة استهدفت قوات الاختلال الشقة مرة أخرى، مما أدى لوقوع انفجار كبير فيها، وسقوطي على الأرض، وإصابتي ببتر في القدم الأيمن وتهتك في عظام الساق اليسرى.»

– بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٩، أصيب المصوران الصحفيان محمد صبحي السوسي، ٣٥ عاماً، وأيمن يوسف الرزي، ٣٤ عاماً، وهما يعملان لصالح قناة أبو ظبي الفضائية بشظايا جراء قصف قوات الاحتلال لمقر مركز غزة للإعلام الواقع في الطابق الرابع عشر من برج الشروق، في حي الرمال، غرب مدينة غزة. وكان الصحفيان السوسي والرزي يقومان بعملهما في تغطية توغل قوات الاحتلال الإسرائيلي في حي تل الهوى جنوب غرب مدينة غزة، من داخل مقر مركز غزة للإعلام الذي يضم مقر قناة أبو ظبي الفضائية، عندما أطلقت قوات الاحتلال صاروخاً باتجاه المكتب. وقد أسفر القصف عن إصابة الصحفي السوسي بشظايا في اليد اليسرى والكتف اليسرى، ورضوض في أنحاء مختلفة من الجسم، وإصابة الصحفي الرزي بشظايا في الرأس ورضوض أيضاً. وقد نقل الصحفيان المصابان من قبل زملائهما الصحفيين المتواجدين في البرج ذاته والذي يضم عدة مكاتب صحفية وإعلامية إلى مستشفى الشفاء بالمدينة لتلقي العلاج.

وافاد المصور الصحفي محمد السوسي لطاقم المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة ١١:٣٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/١/١٥، كنت أتواجد برفقة زميلي المصور الصحفي وفني المونتاج أيمن الرزي، واثنين من زملائنا في المكتب في مقر مركز غزة للإعلام، الواقع في الطابق ١٤ من برج الشروق غرب مدينة غزة، وكنا نقوم بتغطية اجتياح قوات الاحتلال لحي تل الهوى، جنوب غرب مدينة غزة. وقد كان كل واحد منا موجهاً كاميرته باتجاه الجنوب حيث حي تل الهوى، عندما قصفت قوات الاحتلال مقر مركز غزة للإعلام بصاروخ واحد. سقطت أنا على الأرض وفقدت وعيي للحظات، وبعدها شاهدت غباراً كثيفاً وآثار دمار واسع داخل المركز، وأحسست بألم شديد لأكتشف إصابتي بحروق وشظايا في اليد اليسرى والكتف اليسرى. وقد كنت وقتها أرتدي الدرع الواقي من الرصاص الذي أصيب بـ١٢ شظية. كما أصيب جراء القصف زميلي أيمن الرزي، بشظايا في الرأس ورضوض في أنحاء مختلفة من الجسم، فيما نجا زميلان لنا كانا يتواجدان داخل المكتب من القصف بأعجوبة. خرجنا من المقر وكانت الكهرباء قد انقطعت جراء القصف، ونزلنا عبر السلالم، إلى أن التقينا بزملائنا الصحفيين الذين كانوا يتواجدون في البرج، وقاموا بنقلنا إلى مستشفى الشفاء في المدينة، حيث تلقينا العلاج اللازم. وقد أجرى الأطباء عملية جراحية لزميلي أيمن الرزي، أخرجوا فيها الشظايا من رأسه، وكانت جراحه متوسطة.»

أعمال إطلاق نار دون وقوع إصابات

وفق المعلومات التي حصل عليها المركز فقد تعرض طاقمان صحفيان، أحدهما أجنبي، للاحتجاز وإطلاق نار من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العدوان على قطاع غزة، دون وقوع إصابات. وكان أعضاء تلك الطواقم قد أجروا تنسيقاً مسبقاً مع قوات الاحتلال إما عن طريق منظمة الصليب الأحمر أو بشكل مباشر، إلا أنها لم تسلم من اعتداءات جنود الاحتلال. وكانت تلك الحالات كما يلي:

- بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩، تعرض طاقم قناة المغربية الثانية الفضائية لإطلاق نار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الطريق الساحلي جنوب مدينة غزة، وكان الطاقم الصحفي المكون من ١) المراسل خالد سعيد أبو شمالة؛ ٢) المصور إياد أبو زبيدة؛ و٣) المساعد صبحي أبو زيد، في طريق عودته إلى مدينة غزة قادماً من مدينة الزهراء الواقعة جنوب محافظة غزة، ضمن موكب ضم طاقماً طبياً وآخر تابعاً للصليب الأحمر، بعد قيام منظمة الصليب الأحمر بالتنسيق اللازم. وقد احتجزت قوات الاحتلال الموكب لمدة ثلاث ساعات تعرض خلالها لإطلاق نار دون وقوع إصابات.
- بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٩، تعرض الصحفي الإيطالي لورنزو كريميوزي (Lorinzo Cremeozi)، ويعمل لصالح صحيفة كاريري دي لازيرا (Corrieri De Lasera) الإيطالية، لإطلاق نار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي كانت متمركزة بالقرب من مفترق الشهداء جنوب مدينة غزة. وكان يرافق الصحفي الإيطالي كريميوزي مترجم وسائق عندما تعرضوا لإطلاق النار، رغم إجرائه تنسيقاً مسبقاً مع قوات الاحتلال للمرور إلى مدينة غزة قادماً من مدينة خان يونس على طريق صلاح الدين الرئيس. ولم يصب أي منهم بأذى. وقد استمر إطلاق النار باتجاه الصحفي كريميوزي والطاقم المرافق له مدة ساعتين بشكل متقطع، احتجزوا خلالها خلف ساتر ترابي.

وافاد فادي أبو شمالة، المترجم المرافق للصحفي كريميوزي، لطاقم المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة ٣:٠٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٩/١/١٦، وصلنا إلى منطقة مفترق الشهداء، على طريق صلاح الدين الرئيسي، جنوب مدينة غزة، قادمين من مدينة خان يونس، بعد أن أجرى الصحفي كريميوزي التنسيق اللازم مع المكتب الإعلامي لقوات الاحتلال الإسرائيلي، وكنا نستقل سيارة مدنية حمراء اللون. ترجل كريميوزي من السيارة وأخذ يلوح بيده لمجموعة من جنود الاحتلال كانوا يقفون على بعد ٤٠ م تقريباً من المكان، وخاطبهم باللغة الإنجليزية معرفاً عن نفسه، إلا أن جنود الاحتلال أطلقوا النار باتجاهنا فانبطح كريميوزي أرضاً هو والسائق فيما بقيت أنا في السيارة التي أصيبت بعدة أعيرة نارية. ومع استمرار إطلاق النار باتجاهنا احتمينا

نحن الثلاثة بساتر ترابي، واتصل كريميوزي بالمتحدثة باسم قوات الاحتلال وكانت تدعى (افيتال) وأبلغها بوجوده على مفترق الشهداء وتعرضه لإطلاق نار من قبل الجنود، وفي تلك الأثناء سمعنا صوت انفجارين متتاليين تبين لنا أنهما في مكان لا يبعد عنا مسافة ٤٠ م. وفي حوالي الساعة ٢:٣٠ اتصل كريميوزي مرة أخرى مع (افيتال) وتحدثت أنا معها وحددت لها مكان تواجدنا بالتحديد، وعاد كريميوزي للتحدث معها فأبلغته بأنه يمكننا الآن التحرك من المكان ومواصلة طريقنا، فصعدنا إلى السيارة، ما إن شرعنا بالتحرك حتى أطلق جنود الاحتلال النار باتجاهنا مرة أخرى فترجلنا سريعاً منها وعدنا نحتمي بالساتر الترابي. وبعد حوالي ساعة، استمر خلالها إطلاق النار باتجاهنا بشكل متقطع، اتصل كريميوزي مع (افيتال) وأبلغته أن بإمكانه الآن المغادرة، إلا أنه طلب منها ضمانات، فطلبت منه إمهالها بعض الوقت للتنسيق مع الجنود، وبعد حوالي ١٠ دقائق عاودت الاتصال به وسألته عن ما يرتديه وطلبت منه التلويح بسترته لجنود الاحتلال، وفعلا لوح بسترته للجنود إلا أنهم أطلقوا النار باتجاهنا مره أخرى، فأبلغ (افيتال) بما حدث، وردت عليه أن ينتظر حين ينادي عليه الجنود ويغادر، وكانت الساعة تشير إلى الخامسة مساء تقريباً. وبعد دقائق نادى الجنود على كريميوزي، فركبنا السيارة وانطلقنا باتجاه الجنوب إلى مدينة خان يونس ولم نتوجه إلى مدينة غزة.»

أعمال قصف وتدمير منشآت صحفية وإعلامية

تعرضت المنشآت الصحفية والإعلامية في قطاع غزة للاعتداء من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، فقد قصفت قوات الاحتلال خلال فترة الحرب مقرات قنوات فضائية عاملة في القطاع، من بينها قنوات فضائية عربية. كما تعرضت مقرات الصحافة والإذاعات المحلية للقصف أيضاً، وأدت تلك الجرائم إلى إلحاق أضرار مادية بالغة فيها عدا عن إصابة ٣ صحفيين جراء تلك الجرائم[٢٥]. وقد كان أبرز تلك الجرائم ما يلي:

- بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر قناة الأقصى الفضائية، التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والواقع في شارع النصر شمال مدينة غزة. وقد أسفر القصف عن تدمير المقر بشكل كلي بما فيه من معدات الفضائية ومواد، وهو مكون من ٥ طوابق إضافة إلى تدمير مخزن تابع للمقر كان يحوي سيارة بث وأجهزة بث وحاسوب.
- بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٩، تعرض مكتب صحيفة الرسالة التابعة لحزب الخلاص الإسلامي، والواقع في الطابق الثالث من بناية العجرمي في حي النصر، شمال مدينة غزة، للاستهداف بصاروخين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أسفر قصف المبنى عن تدمير جزئي في مقر المكتب وإلحاق خسائر مادية فادحة في الأجهزة والمعدات الخاصة بالصحيفة.
- بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٩، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي سطح بناية الجوهرة الواقعة على مفترق شارعي الوحدة والجلاء، وسط مدينة غزة، والذي تستخدمه شركة ميديا جروب الإعلامية لالتقاط وبث المواد الإعلامية. وقد أسفر القصف عن إصابة المصور الصحفي منار شلولة، والذي يعمل لصالح قناة الإخبارية الفضائية.
- بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٩، تعرض مقر مركز غزة للإعلام، الذي يضم مقر قناة أبو ظبي الفضائية، والواقع في الطابق الرابع عشر من برج الشروق، في حي الرمال، غرب مدينة غزة، للقصف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أدى القصف إلى إصابة الصحفيين محمد السوسي، وأيمن الرزي، وهما يعملان مصورين صحفيين لصالح قناة أبو ظبي الفضائية بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم. كما لحقت أضرار مادية بالغة في مقر مركز غزة للإعلام جراء الاستهداف.
- بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٩، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر إذاعة القرآن الكريم التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الدينية، والواقع في الطابق العاشر من برج فلسطين، في حي الرمال غرب مدينة غزة. وقد أسفر القصف عن تدمير أدوات وأجهزة الإذاعة إضافة إلى إلحاق أضرار مادية بالغة في مقر الإذاعة.

٢٥ لمزيد من المعلومات راجع بند الإصابات

جرائم الاعتداء على المؤسسات التعليمية

المدرسة الأمريكية بعد قصفها من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية

تعرض قطاع التربية والتعليم ومنشآته، خلال العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى أضرار بالغة مست مجمل العملية التعليمية بشكل كامل وأدت إلى توقفها كلياً. وحرم نحو نصف مليون طالب وطالبة من الوصول إلى مؤسساتهم التعليمية لمدة ٢٣ يوماً متواصلة بسبب تعرض كافة مدن، قرى ومخيمات القطاع إلى الأعمال العسكرية الجوية، البرية والبحرية. وقد أدى العدوان إلى مقتل العشرات من الطلاب، المعلمين، والعاملين في المؤسسات التعليمية وإصابة المئات الآخرين منهم. وأدت العمليات الحربية، التي نفذتها القوات الحربية المحتلة، إلى تدمير العديد من المنشآت التعليمة، فيما أصيبت العشرات منها بأضرار جسيمة، بسبب الاستهداف المباشر أو غير المباشر للقوات البرية والجوية لهذه المنشآت. وطالت الأضرار عشرات المدارس الحكومية والتابعة للأونروا والخاصة. كما طال الدمار معظم جامعات قطاع غزة، التي تعرضت لهجمة شرسة، ألحقت فيها خسائر فادحة. وقد ساهم القصف المفاجئ والمكثف على قطاع غزة أول أيام العدوان في زيادة عدد القتلى والجرحى في صفوف الطلاب، والعاملين في المؤسسات التعليمية، حيث يعتبر هذا التوقيت وقت الذروة في حركة طلاب المدارس، الجامعات، الكليات، المعاهد والمؤسسات التعليمية العليا، سيما وان تلك الفترة شهدت بداية الامتحانات النهائية للفصل الدراسي الأول، والذي توقفت نتيجة العدوان الشامل على القطاع.

وقد تركت هذه الممارسات آثاراً خطيرة على قطاع التعليم، وانتهكت حق المدنيين في التعليم والحياة والعيش بحرية وأمان. وقد شكلت الممارسات التي قامت بها قوات الاحتلال خلال العدوان انتهاكا جسيما لكافة المواد التي تنص على الحق في التعليم، في الاتفاقيات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة٢٦، ولاتفاقات جنيف الأربع ٢٧١٩٤٩.

انتهاكات الحق في الحياة

ارتكبت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي انتهاكات جسيمة في حق الطلاب الفلسطينيين من سكان قطاع غزة خلال فترة العدوان، وقد كان انتهاك الحق في الحياة ابرز مظاهر هذه الانتهاكات. وعلاوة على أن عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين، خاصة الأطفال والشباب، هم من فئة الطلاب، فقد قتل وأصيب عدد من الطلاب الملتحقين في المدارس الحكومية، الخاصة والتابعة للاونروا، والكليات المتوسطة، الجامعات، جراء الاستهداف المباشر للمؤسسات التعليمية والتربوية، أو غير المباشر،

٢٦ تنص المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على:
أ- لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا.ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم.
ب- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.
ج- للآباء على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم.
٢٧ المادة (٥٠) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، التي تنص على: « تكفل دولة الاحتلال بالاستعانة بالسلطات الوطنية والمحلية، حسن تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم. وعليها أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتيسير التحقق من هوية الأطفال وتسجيل نسبهم. ولا يجوز لها بأي حال أن تغير حالتهم الشخصية أو أن تلحقهم بتشكيلات أو منظمات تابعة لها. إذا كانت المؤسسات المحلية عاجزة، وجب على دولة الاحتلال أن تتخذ إجراءات لتامين وإعالة وتعليم الأطفال الذين تيتموا أو افترقوا عن والديهم بسبب الحرب في حال عدم وجود قريب أو صديق يستطيع رعايتهم، على أن يكون ذلك كلما أمكن بواسطة أشخاص من جنسيتهم ولغتهم ودينهم.

الناتج عن استهداف وقصف أهداف قريبة من وفي محيط المؤسسات التعليمية. ومما فاقم الأوضاع، وساهم في زيادة أعداد القتلى والجرحى في صفوف الطلاب، تزامن التوقيت الذي فاجأت به طائرات الاحتلال قطاع غزة بالقصف مع حركة واسعة للطلاب في شوارع القطاع، حيث يعتبر هذا التوقيت، وهو الحادية عشرة والنصف ظهرا، وقت مغادرة طلاب الفترة الصباحية لمدارسهم، ووقت ذهاب طلاب الفترة المسائية للمدارس. كما يعتبر وقت الذروة في حركة طلاب الجامعات والكليات والمعاهد والمؤسسات التعليمية العليا، سيما وان تلك الفترة شهدت بداية الامتحانات النهائية للفصل الدراسي الأول، والذي توقفت نتيجة العدوان الشامل على القطاع.

وقد ترك رحيل هذا العدد الكبير من الطلاب والطالبات ضغوطا نفسية هائلة وحزن شديد على زملاؤهم وأقرانهم في مقاعد الدراسة، ومن المتوقع أن يترك آثاراً سلبية على أدائهم الدراسي، وحياتهم بشكل عام. كما تنوعت إصابات الطلبة الجرحي، وكانت في معظمها بالغة، ونتج عنها بتر في الأطراف، وعاهات ستترك آثرها على المصابين مدى الحياة.

استهداف طلبة مركز التدريب المهني التابع للأونروا في غزة يودي بحياة ٩ من طلابه

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧، وفي نحو الساعة ١١:٣٠صباحاً، قتل جراء القصف المفاجئ لشارع المحافظة، وسط مدينة غزة، وتحديدا أمام مركز التدريب المهني التابع لوكالة الغوث، ١٣ شخصاً، من بينهم ٩ من طلاب المركز، من بينهم طالبتان، كانوا يقفون على البوابة بانتظار الأتوبيس لنقلهم للجنوب، فيما قتل أربعة أفراد مدنيين آخرين، ٣ منهم من عائلة الريس والرابع من عائلة راضي، كانوا أمام محل تجاري لعائلة الريس في نفس الشارع، فضلاً عن إصابة ٤٣ آخرين بجراح. ووفقاً لما افاد به أديب منذر جودت الريس، ٢٨ عاما، من مدينة غزة، ويقطن شارع الصناعة بالقرب من المحافظة، فإن الشارع الذي تعرض للقصف كان مزدحماً بالمارة، وخصوصاً في هذا التوقيت الذي ينتهي فيه دوام طلاب مركز التدريب المهني، ويخرج الطلاب إلى الشارع، لينتظروا الحافلات التي تقلهم إلى مناطق سكناهم. وأضاف أنه قبل وقوع القصف بقليل كان هو وأخيه عبد الله منذر جودت الريس، ٢٠ عاما، وأبناء عمه إبراهيم نهرو الريس، ٢٦ عاما، هشام نهرو الريس، ٢٤ عاما، وعلام نهرو الريس، ١٨ عاما، يجلسون على حافة الرصيف أمام منزلهم. ومع خروج طلاب مركز التدريب المهني، وقف بجوارهم عدد من طلاب وطالبات المعهد، وكانوا ينتظرون الحافلة التي تقلهم لمنطقة سكناهم. وأضاف أنه ما إن ذهب بصحبة ابن عمه إبراهيم إلى البقالة التي لا تبعد عن الرصيف الذي كانوا يجلسون عليه سوى مترين، حتى دوت انفجارات هائلة في المكان، وانتشر الدخان الأبيض في المنطقة، وتطاير الزجاج من البنايات القريبة، وعلى الفور خرجوا من البقالة لاستطلاع ما حدث، غير أنهم فجعوا بمقتل أقاربهم (شقيقه، وأبناء عمه)، و ٩ من طلبة مركز التدريب المهني، الذين أصبحوا أشلاء ممزقة ومتناثرة في كل مكان. وأثناء عملية نقل القتلى وإجلاء الجرحى اكتشف تعرضه لعدة إصابات بشظايا في البطن والقدمين، ونقل إلى المستشفى لتلقي العلاج. جدير بالذكر أن الطلبة والطالبات الدارسين في مركز التدريب المهني، التابع لوكالة الغوث الدولية، اعتادوا أن ينتظروا الحافلات التي تقلهم، وهي تابعة للأونروا أيضاً في نفس المكان يومياً. وقد خلا الشارع في ذلك اليوم، وأثناء عملية القصف من أية أحداث تذكر، ما يؤكد النية المبيتة لدى قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بإيقاع أكبر حجم من الأذى في صفوف المدنيين، ويعزز الاستنتاج بأن تلك القوات قد وظفت القوة المفرطة والعشوائية، ودونما اعتبار لقواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة حماية المدنيين، ونفذت جريمة حرب جديدة راح ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء بين قتيل وجريح.

مقتل طالبين في طريق عودتهما من المدرسة في رفح

وفي نفس التوقيت، أدى قصف مركز الشرطة في مدينة رفح إلى مقتل ١٢ مواطناً، بينهم طالبان كانا عائدين من مدرستهما، بعد انتهاء دوامهما الدراسي. ووفقا لما افاد به ماجد محمود أبو نحلة، والد الفتى المتوفى الطالب محمود ماجد محمود أبو نحلة، ١٦ عاماً، فإنه في تمام الساعة ١١:٢٥، قبل ظهر يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٧، وأثناء وجوده في المحل التجاري الذي يملكه في شارع أبو بكر الصديق بالقرب من مركز بلدية رفح التجاري، سمع دوي انفجارات متلاحقة، عرف بعدها بقليل أنها قصف بالصواريخ استهدف مركز الشرطة في شارع أبو بكر الصديق من الناحية الشرقية، في مدخل حي الجنينة، وعلم أيضاً أن هذا القصف أوقع عدداً كبيراً من القتلى والجرحى، بينهم طلاب مدارس. بعد ذلك بنحو ساعة قدم إلى المحل شقيقا زوجته محمد وخضر فايز أبو عيادة، وأخبراه أن ابنه محمد، قد أصيب

في قصف مركز الشركة بينما هو عائد من المدرسة. وأضاف أنه ذهب إلى المستشفى، وعلم أن ابنه قد جرى تحويله إلى مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس، وهو مصاب في رأسه، وحالته حرجة للغاية. وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠ جرى تحويله إلى مستشفى دار السلام في العاصمة المصرية القاهرة، وفي نحو الساعة الواحدة من فجر يوم ٢٠٠٨/١٢/٣١، أعلنت المصادر الطبية في المستشفى المذكور عن وفاته متأثرا بجراحه. وذكر والد الفتى المتوفى ، أن أحد زملاء ابنه، وهو الطالب على مطر، أخبره أنه كان يرافق ابنه في رحلة عودته إلى منزله بعد انتهاء الدوام الدراسي في مدرستهم بئر السبع الثانوية، وكان برفقتهما صديق ثالث، وهو أحمد رسمي أبو جزر، ١٦ عاماً، وعندما وصل الثلاثة إلى مفترق مركز الشرطة افترقوا، حيث ذهب هو "على مطر" باتجاه الجنوب إلى حي البرازيل حيث يسكن، بينما واصل محمود وصديقه أحمد أبو جزر سيرهما باتجاه المنزل، وعندما وصلا إلى مركز الشرطة، قصفت طائرات الاحتلال المركز بصورة مفاجئة، وأدى القصف إلى إصابتهما، وقد توفي أحمد أبو جزر على الفور، فيما أصيب محمود بإصابات بالغة، توفي على أثرها.

كما أدت العمليات الحربية إلى مقتل وإصابة عدد من العاملين في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التعليم الفلسطينية، وكالة الغوث، المدارس الخاصة، ومؤسسات التعليم العالي في القطاع. وقد نتجت معظم هذه الإصابات جراء استهداف مباشر لهذه المؤسسات، أو أهداف أخرى في محيطها بصواريخ طائرات حربية كالأباتشي والـ اف ١٦، وقذائف الدبابات والمدفعية، والأسلحة المحرمة دولياً، أو إطلاق الرصاص.

قصف مدرسة خاصة بطائرات الـ اف ١٦ يودي بحياة حارسها

بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، وفي نحو الساعة ٣:٤٥ فجراً، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية من نوع اف ١٦ عدة صواريخ باتجاه المدرسة الأمريكية، غرب بيت لاهيا. وقد أسفر القصف العنيف للمدرسة عن تدميرها تدميراً كليا، كما أدى إلى مقتل حارسها، سالم حمد أبو قليق، ٢٥ عاماً، من سكان بيت لاهيا، شمال قطاع غزة.

إصابة آذن مدرسة تابعة لوكالة الغوث

افاد صلاح الدين عامر خميس أبو عامر، ٤٩ عاما، من مخيم خان يونس، يعمل آذناً في مدرسة خان يونس الإعدادية في مخيم خان يونس، التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، لباحث المركز، أنه وفي نحو الساعة ٥:٤٠ من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١/٤، كان على رأس عمله في مدرسة بنات خان يونس الإعدادية ج، في مخيم خان يونس، التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين لوحده، ولم يكن معه أحد، وقد كان منتدباً للعمل في هذه المدرسة بسبب الامتحانات قبل بداية العدوان على القطاع، وأضاف انه كان يتفقد الفصول الدراسية في المدرسة كالعادة، ومن ثم اتجه إلى الغرفة التي اعتاد الجلوس فيها، لينتظر وصول زميله الذي يحل مكانه في الفترة المسائية. وخلال سيره باتجاه الغرفة شاهد كتلة لهب قادمة من السماء، وخلال لحظات سمع صوت انفجار مدوٍ، دفعه ضغطه إلى الخلف نحو ٥ أمتار، بعدها شاهد دخانَ وغباراً كثيفاً يتصاعد داخل المدرسة. بعد لحظات شعر بحكة في رقبته، لمسها بيده فوجدها دماء، وقتها عرف أنه مصاب، وشعر كذلك بوجود إصابات في رجله وبطنه، حيث كان ينزف دماً. قام من مكانه بصعوبة، واتجه إلى البوابة للخروج من المدرسة، التي أحدث سقوط الصاروخ الإسرائيلي في ساحتها حفره قطرها حوالي ٨٠ سم، بعرض نحو ٢ متر، وما إن وصل الباب حتى وصلت سيارة إسعاف من مستشفى ناصر الذي يبعد مسافة قليلة عن المدرسة، وتم نقله إلى المستشفى، وعولج فيها من آثار الإصابات.

استهداف المؤسسات التربوية والتعليمية

استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، خلال عدوانها على القطاع، عشرات المدارس الحكومية، الخاصة، والتابعة للأونروا، المدارس ، ونحم عن ذلك تدمير عدد منها، فيما أصيبت عشرات المدارس بأضرار جسيمة. . ونتجت هذه الإضرار عن استهداف مباشر لبعض المؤسسات التعليمية بالقصف والتجريف والتفجير، أو نتيجة لاستهداف مبانٍ ومؤسسات مجاورة لها أو قريبة منها. وقد تعرض المبنى الرئيسي لوزارة التربية و التعليم في قطاع غزة، الذي تم بناؤه قبل ٥ سنوات بدعم من الحكومة النرويجية، أيضاً لأضرار جسيمة جراء استهداف مبنى ملاصق له (وزارة العدل) بصواريخ الطائرات الحربية، وجراء ذلك تصدعت جدران

المبنى، وتحطمت الأبواب والشبابيك والتجهيزات المكتبية والأثاث، وقد قدرت الوزارة الخسائر الناتجة عن ذلك بنحو ١٥٠ ألف دولار.

المدارس الحكومية

تعرضت ١٥٠ مدرسة حكومية تتبع لوزارة التربية والتعليم للقصف والاعتداء والتدمير والتخريب، من أصل ٣٨٤ مدرسة حكومية في قطاع غزة يلتحق بها نحو ٢٥٠ ألف طالب وطالبة. فقد دمرت قوات الاحتلال ٨ مدارس تدميرا شبه كامل، منها ٥ مدارس أصبحت غير صالحة للتعليم، و٣ مدارس تعرضت لأضرار جسيمة تستدعي جهودا كبيرة لإعادة تأهيلها وإصلاحها وإعادة اعمارها. كما تعرضت ١٥٨ مدرسة أخرى لأضرار جزئية ناتجة عن القصف الهمجي، والاعتداء المقصود بشكل مباشر وغير مباشر. وقد تفاوتت الأضرار التي لحقت بالمدارس ما بين انهيار الأسقف والجدران، أو تصدعها، وخلع الأبواب والشبابيك، أو تحطمها، وتدمير محتويات المدارس، من أثاث ومختبرات وحواسيب وملاعب ومرافق.

ومن المدارس الحكومية التي تعرضت لأضرار خلال العدوان الشامل على قطاع غزة:

- في الساعة ٢ من فجر يوم ٢٠٠٨/١٢/٣٠، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، الجدار الجنوبي لمدرسة سامي العلمي الثانوية بالقرب من أبراج المقوسي، شمال مدينة غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٩ وفي نحو الساعة ١٢:٣٠ ظهراً، أطلقت طائرات الاحتلال صاروخاً تجاه محيط مدرسة شهداء خزاعة وحقل زراعي في المنطقة ما أدى إلى إصابة مواطنتين كانتا تسيران في الشارع بجروح طفيفة.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤ ، وفي نحو الساعة ١:٢٥ ظهراً، واصلت المدفعية الإسرائيلية قصفها بالقرب من مدرسة زيد بن حارثة في منطقة الغبون في بيت لاهيا[٢٨].

مدرسة معاوية بن أبي سفيان في منطقة العطاطرة – بيت لاهيا

٢٨ وأدى القصف إلى مقتل المواطنة رجا محمد غبن، ٣٥ عاماً. وإصابة ٦ مواطنين آخرين من بينهم ٣ أطفال وسيدة .

مدارس وكالة الغوث

طالت الاعتداءات الإسرائيلية والقصف العديد من المدارس الابتدائية والإعدادية التابعة لوكالة الغوث الدولية، ولم تسلم هذه المدارس من الاستهداف المباشر، ولم تراع قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الشارات والإحداثيات التي تميز مرافق الأونروا باليافطات المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى الأعلام الزرقاء الخاصة بالأمم المتحدة، أو احتماء المدنيين العزل بها. فقد أدى قصف الدبابات الإسرائيلية المتمركزة في منطقة التوغل شرق جباليا، ٤ قذائف مدفعية باتجاه مخيم جباليا، في حوالي الساعة ٣:٣٥ من عصر يوم ٢٠٠٩/١/٦، وسقطت ٣ منها في محيط مدرسة الفاخورة، والتي كان يحتمي بها مئات المواطنين، من الناحية الجنوبية الغربية، إلى مقتل وإصابة العشرات من أفراد العائلات التي أوت إليها، والتي نزحت من مناطق سكناها من بيت لاهيا، جراء القصف الإسرائيلي العشوائي على مناطق سكناهم. جدير بالذكر أن معظم القتلى هم من الأطفال الملتحقين في هذه المدرسة لقربها من مناطق سكناهم، وأمهاتهم.

وقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي البرية، خلال فترة العدوان، وفي انتهاك خطير لالتزاماتها القانونية بحماية المنشآت المدنية بما فيها التعليمية، عدداً من المدارس ومرافقها كثكنات حربية، حيث باتت نقطة انطلاق لأعمالها العسكرية.

ومن المدارس التابعة لوكالة الغوث، والتي تضررت خلال العدوان:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، وفي نحو الساعة ٥:٠٥ مساءً، قصفت الطائرات الإسرائيلية، فناء مدرسة بنات الشاطئ "ب" في مخيم الشاطئ.
- وفي نحو الساعة ٢:٠٠ من فجر الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣٠، تضررت أبواب وشبابيك مدرسة البريج المشتركة (ب) و(د)، عندما قصفت طائرة إسرائيلية من طراز F16 مسجد الفاروق عمر بن الخطاب الواقع في مخيم البريج (بلوك ٩) بصاروخ واحد، ودمرته بالكامل. كما ألحق القصف أضراراً بالغة في روضة سنابل الأقصى التي تقع في الطابق الأرضي لبناية المسجد المقام على مساحة ٦٠٠م٢. المسجد يقع في الطابق الأول، والروضة في الطابق الأرضي.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠ وفي حوالي الساعة ١:٣٠ بعد الظهر، ألقت طائرة مروحية إسرائيلية صندوقاً في داخله مناشير على مدرسة بنات رفح الإعدادية (د) التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. أدى وقوع الصندوق إلى حدوث أضرار في إحدى غرف المدرسة. يشار إلى أن المناشير صادرة عن جيش الاحتلال الإسرائيلي تتضمن تهديدات للسكان بالابتعاد عن المسلحين ومناطق تخزين السلاح.
- في نحو الساعة ١:٠٠ من فجر يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/١/٦، قصفت طائرة حربية إسرائيلية بصاروخ مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ، وقد أسفر القصف عن استشهاد ٣ من أفراد العائلات التي كانت قد نزحت عن مناطق سكناها إلى مدارس الوكالة، وهم في طريقهم لجلب مياه للشرب لذويهم[٢٩].
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٨ وفي نحو الساعة ١:٠٠ بعد الظهر، قصفت قوات الاحتلال بقذائف مدفعية محيط مدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في مخيم جباليا، ما أسفر عن إصابة ٤ مواطنين.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٧ وفي حوالي الساعة ٦:٣٠ صباحاً، قصفت آليات الاحتلال الإسرائيلي بالقذائف الحارقة والمدفعية مدرسة ذكور بيت لاهيا المشتركة للاجئين التابعة لوكالة الغوث الدولية، والتي تقع في وسط مشروع بيت لاهيا، حيث يتواجد داخل هذه المدرسة حوالي ٣٢٠ عائلة لجأت إلى المدرسة لإيوائهم من القصف. أسفر القصف عن اشتعال النيران في عدد من الفصول، ومقتل طفلين شقيقين، وإصابة ٣٦ آخرين بجراح مختلفة[٣٠].

٢٩ أسفر القصف عن مقتل ثلاثة منهم، وهم: عبد سمير السلطان، ١٧ عاماً؛ حسين محمود السلطان، ٢٤ عاماً؛ وروحي جمال السلطان، ٢٦ عاماً.

المدارس الخاصة ورياض الأطفال

تعرضت ٤٦ مدرسة خاصة وروضة أطفال تتبع القطاع الخاص لتدمير وأضرار بدرجات متفاوتة. فقد تم تدمير مدرستين تدميراً كلياً جراء استهدافهما بصواريخ أطلقت من طائرات حربية إسرائيلية، كذلك دمرت ٥ رياض أطفال تدميرا كلياً، جراء قصف أهداف مدنية ملاصقة لها. فيما تضررت بشكل جزئي ١١ مدرسة خاصة، و٣٠ روضة أطفال، نتيجة استهداف مؤسسات

٣٠ الشهيدان الشقيقان هما: محمد حمد شحدة الأشقر، ٤ أعوام؛ بلال حمد شحدة الأشقر، ٥ أعوام. ومن بين الجرحى والدة الطفلين القتيلين، نجود شعبان الأشقر، ٢٤ عاماً، التي بتر مرفق يدها اليسرى جراء الإصابة، وأصيبت بحروق من الدرجتين الأولى والثانية. وقد امتد القصف إلى المنازل المحيطة بالمدرسة، مما أدى إلى اشتعال النيران في العديد منها.

مجاورة لها أو قريبة منها.

المدرستان اللتان دمرتا بشكل كلي هما: المدرسة الأمريكية، التي تقع شمال بيت لاهيا، وهي من أرقى مدارس القطاع، ومدرسة الفضيلة الخاصة التابعة للجمعية الإسلامية، التي استهدفتها الطائرات الحربية الإسرائيلية بعدد كبير من الصواريخ فجر ٢٠٠٩/١/١٢، ودمرتها تدميراً كلياً.

- فبتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، وفي نحو الساعة ٣:٤٥ فجراً، ألقت طائرة حربية إسرائيلية من نوع اف ١٦ عدة قنابل باتجاه المدرسة الأمريكية، غرب بيت لاهيا، ما أدى إلى تدميرها بشكل كلي، ومقتل أحد حراسها، وهو سالم حمد أبو قليق، ٢٥ عاماً، من سكان المنطقة.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٤، وفي حوالي الساعة ٥:٤٠ مساءً، أطلقت طائرة استطلاع تابعة للقوات الجوية المحتلة صاروخاً تجاه مدرسة بنات خان يونس الإعدادية "ج" في مخيم خان يونس، التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين. أسفر ذلك عن إصابة آذن المدرسة، الذي كان على رأس عمله، بجروح نقل على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وافاد صلاح الدين عامر خميس أبو عامر، ٤٩ عاما، من مخيم خان يونس، ويعمل آذناً في المدرسة، لباحث المركز:

«أنه وفي نحو الساعة ٥:٤٠ من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١/٤، كان على رأس عمله في المدرسة الواقعة في مخيم خان يونس لوحده، ولم يكن معه أحدا، حيث كان منتدباً للعمل في هذه المدرسة بسبب الامتحانات قبل بداية العدوان على القطاع. وأضاف أنه كان يتفقد الفصول الدراسية في المدرسة كالعادة، ومن ثم اتجه إلى الغرفة التي اعتاد الجلوس فيها، لينتظر وصول زميله الذي يحل مكانه في الفترة المسائية. وخلال سيره باتجاه الغرفة شاهد كتلة لهب قادمة من السماء. وخلال لحظات سمع صوت انفجار مدوٍ، دفعه ضغطه إلى الخلف نحو ٥ أمتار، ثم شاهد دخاناً وغباراً كثيفاً يتصاعد داخل المدرسة. وقد أدرك الحارس أنه أصيب بعد أن شعر بحكة في رقبته، ولمسها بيده ليجد الدماء تنزف منها، كما أحس بإصابته في كل من بطنه وساقه، حيث شاهد نزيفاً منهما. وافاد أنه سار بصعوبة بالغة تجاه بوابة المدرسة، وشاهد حفرة في ساحتها جراء سقوط الصاروخ الإسرائيلي قطرها حوالي ٨٠ سم، وبعرض نحو ٢ متر. وقد نقل الحارس أبو عامر من المدرسة بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى ناصر، والذي يبعد مسافة قليلة عن المدرسة، وعولج فيها من آثار الإصابات».

- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/١١، وعند الساعة ٣:٠٠ فجراً، قصفت طائرات الاحتلال من طراز اف ١٦ بعدة صواريخ دار الفضيلة للأيتام، والتي تضم مدرسة ابتدائية خاصة، وكلية دار الدعوة للعلوم الإنسانية، ومركز حاسوب، ومسجد دار الفضيلة، وتقع في شارع طه حسين في حي خربة العدس شمال شرقي رفح، ما أدى لتدميره بشكل كامل.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥ وفي نحو الساعة ٣:٠٠ مساءً، أصيبت مدرسة راهبات الوردية بأضرار بالغة جراء القذائف المدفعية التي أطلقتها دبابات الاحتلال باتجاه مسجدي الهداية والصحوة الواقعين بالقرب منهما في تل الهوى وشارع الصناعة.

قصف مسجد بصواريخ الطائرات يلحق دمارا بمدرسة خاصة وروضة أطفال

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، قصفت طائرات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مسجد الشفاء «البورنو» بصاروخين، وقد أدى القصف، علاوة على تدمير المسجد تدميراً كلياً، إلى إلحاق الدمار بالمباني المحيطة، وخاصة المبنى الجديد في مستشفى الشفاء، ومدرسة وروضة المجد.

مدرسة وروضة المجد المكونة من طابقين، و١٠ فصول وملحقاتها، وغرفتين للمدرسات، تعرضت لأضرار جسيمة جراء قصف مسجد الشفاء « البورنو» الملاصق لها. وقد تضرر سور المدرسة تضرراً كلياً ، كذلك تضررت غرف الفصول، المقصف، مخزن القرطاسية وأدوات الرياضة، الحديقة، ودورات المياه وخزان مياه الشرب المكرر. فيما تضرر جزئياً الأبواب،الشبابيك، شبكة الكهرباء، جهاز الإذاعة المدرسية، وأجهزة الكمبيوتر. وقدرت إدارة مدرسة وروضة المجد الخسائر الناجمة عن الأضرار التي لحقت بها بنحو ٢٩،٠٠٠ دولار.

استهداف مؤسسات التعليم العالي

تضرر خلال العدوان الشامل معظم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، ونتج ذلك إما عن استهداف مباشر، كالقصف الجوي الذي استهدف الجامعة الإسلامية، وتجريف وتفجير عدة مرافق في كلية الزراعة « بيت حانون» التابعة لجامعة الأزهر، وقصف بقذائف المدفعية والدبابات للكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وجامعتي الأقصى وفلسطين، وإما جراء استهداف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لمؤسسات ومرافق مجاورة لمؤسسات التعليم العالي، وقد ألحق ذلك أيضاً أضراراً جسيمة بعدة مؤسسات تعليمية كجامعة القدس المفتوحة وكلية العلوم والتكنولوجيا. ويتبين من حجم الأضرار التي لحقت بهذه المؤسسات، وبالمدارس، الاستهداف المقصود للمؤسسات المدنية التي تخدم سكان قطاع غزة، بما في ذلك المؤسسات التعليمية.

١. قصف جوي يستهدف مبنيين علميين في الجامعة الإسلامية

قامت طائرات حربية إسرائيلية بقصف الجامعة الإسلامية منتصف يوم الأحد ٢٠٠٨/١٢/٢٨، وخلف القصف دمارا هائلاً في مباني ومرافق الجامعة . وقدرت الجامعة خسائرها بنحو ١٥ مليون دولار. وقد دمرت طائرات الاحتلال مبنى البنك الإسلامي للمختبرات تدميراً كاملاً، ويتكون هذا المبنى من ٦ طوابق، و٧ مختبرات علمية، وتكلف بناء هذا المبنى مليونان ومئتان وخمسن ألف دولار، كما يبلغ تكلفة إعادة تجهيز المختبرات التي دمرت تماما أربعة ملايين ونصف المليون. كما تم تدمير مبنى الأمير تركي المكون من ٦ طوابق، ويضم المختبرات الهندسية، تدميراً كلياً. وتقدر تكلفة إعادة بناء المبنى مليون ومئتان وستين ألف دولار، وتكلفة إعادة تجهيز المختبرات ٣ ملايين دولار. كذلك تعرضت مباني القاعات الدراسية، ومبنى الإدارة الرئيسي، ومبنى الأنشطة الطلابية، إلى أضرار جزئية، شملت تحطيم النوافذ والأبواب، والأجهزة والأثاث. وتقدر تكلفة ترميم هذه المباني نحو ٧٠٠ ألف دولار. كما لحقت خسائر فادحة بمراكز الجامعة الأخرى التي يضمها مبنى المختبرات العلمية مثل: مركز الدراسات البيئية والريفية، ومختبرات الكيمياء، التي تعتبر افضل المختبرات المتطورة في مجال الفحوص الجينية. وقدرت قيمة أجهزة التحاليل الطبية بـ ١,٥ مليون دولار.

مبنى البنك الإسلامي للتنمية للمختبرات العلمية

يضم المبنى المختبرات الخاصة بكلية العلوم بكافة أقسامها وفروعها والهندسة المدنية. ويتكون المبنى من ٦ طوابق (بدروم و ٥ طوابق)، وقد تم التبرع ببناء هذا المبنى من البنك الإسلامي للتنمية. ويخدم هذا المبنى ١٢،٠٠٠ من الطلبة والباحثين، وقد تم تنفيذ هذا المبنى وفقا لأعلى المواصفات، وتم تجهيزه بأحدث الأجهزة التي كلف بعضها ٣٠٠،٠٠٠ دولار للجهاز الواحد، كما يقدم المبنى خدمات في كافة المجالات العلمية و البحثية والخدماتية لكافة فئات المجتمع

قصف مبنى المختبرات في الجامعة الإسلامية – غزة

وقد انعكس تدمير وإلحاق الضرر بهذه المدارس، وما نتج عن ذلك من عدم القدرة على استخدامها، ونقص في عدد الغرف الصفية سلباً على سير العملية التعليمية فور استئنافها، وواجه القائمون على العملية التعليمية صعوبات جمة في تسيير الأمور، وخاصة في مدارس شمال قطاع غزة، التي كان لها النصيب الأكبر في عملية الاستهداف، وقد اضطر ذلك بعض المدارس إلى جمع صفين أو ثلاثة في غرفة واحدة، ليصل عدد طلاب الصف الواحد إلى ١٢٠ طالباً، ما يعني انعدام البيئة المناسبة لعملية التعلم، وبالتالي التأثير على قدرة الاستيعاب.

ومؤسساته العامة والخاصة. وقد تم تدمير المبنى بالكامل، بما فيه مختبرات: التحاليل الطبية، الكيمياء، الفيزياء، الأحياء والبيوتكنولوجي، البيئة وعلوم الأرض،المياه والهيدروليكا، والمياه والتربة.

مبنى الأمير تركي بن عبد العزيز للهندسة والتكنولوجيا

ويضم المبنى المختبرات العلمية الخاصة بكلية الهندسة بكافة أقسامها وفروعها. ويتكون المبنى من ٦ طوابق (بدروم و٥ طوابق)، وقد تبرع بهذا المبنى الأمير تركي بن عبد العزيز. ويقوم المبنى بخدمة ٣،٠٠٠ طالب وباحث، وقد تم تجهيزه بأحدث الأجهزة العلمية، وفقا لأعلى المواصفات العالمية. وقد أدى قصف المبنى إلى تدمير مختبرات: هندسة الكهرباء، هندسة الاتصالات، هندسة الحاسوب، الهندسة الصناعية، والهندسة المعمارية ومراكز: عمارة التراث، والأبحاث والمشاريع.

وقد انعكس هذا الاعتداء بآثاره السلبية على الجامعة والخدمات التي تقدمه لطلبتها والمجتمع الفلسطيني. وأهم ما نتج عن ذلك: إعاقة المسيرة التعليمية لنحو ٢٠،٠٠٠ طالب وطالبة يدرسون بالجامعة الإسلامية، وحرمانهم من إنهاء امتحاناتهم التي بدأت قبل العدوان بيوم واحد. كما حرم ما يزيد عن ٢،٠٠٠ موظف وموظفة من الأكاديميين والإداريين من القيام بأعمالهم، و تقديم خدماتهم للطلبة و المجتمع.

٢. أضرار جسيمة في جامعة الأزهر

تعرضت جامعة الأزهر لخسائر فادحة جراء التدمير الكلي لكلية الزراعة التابعة لها في بيت حانون، والأضرار الجسيمة التي لحقت في المبنى الرئيسي للجامعة وسط مدينة غزة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

كلية الزراعة التابعة لجامعة الأزهر في بيت حانون

تعرضت كلية الزراعة في بيت حانون لتدمير شامل خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ويأتي هذا الدمار استكمالا لمسلسل الاعتداءات التي تعرضت له الكلية منذ انطلاق انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠. فقد تعرضت الكلية في سبتمبر ٢٠٠٤ لقصف مدفعي، وفي نوفمبر ٢٠٠٦ تم تجريف الأراضي الزراعية التابعة للكلية وتجريف سورها وتدمير مزرعة الأبقار التابعة لها، وتعرضت لاعتداءات في العام ٢٠٠٨ أدت إلى أضرار بالغة في مبانيها ومرافقها. وفي أعقاب كل اعتداء كان يتم ترميم وإصلاح مبانيها ومرافقها لمواصلة الدراسة فيها. غير أن الاعتداء الأخير في يناير ٢٠٠٩، كان مختلفاً وأكثر فداحة، فقد دمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي جميع المباني الإدارية والدراسية الخاصة في الكلية، وحولتها إلى ركام. والخسائر التي لحقت بالكلية: تدمير كل من: المبنى الرئيسي للكلية، المكون من طابقين، ويشمل عدداً من المختبرات والأجهزة ومكتبة عامة، مبنى التعبئة والتخزين: يتكون من طابقين، ويستخدم المبنى لتجميع المحاصيل الزراعية المنتجة وفرزها وتعبئتها تمهيدا لتسويقها، مبنى الكافتيريا ووحدات تصنيع الألبان والأجبان: يتكون من طابقين، مبنى لإدارة المزرعة: يتكون من طابق واحد، ثلاجة التخزين: لزوم حفظ المنتجات الزراعية لحين تسويقها، ومساحتها الإجمالية ٤٥ متراً مكعباً، خزان مياه أرضي: بسعة ٤٧٠ متراً مكعباً، ومساحة إجمالية ١٨٥ متراً مكعباً، مبنى مزرعة الأبقار: وهو طابق واحد ومسقوف بالسكوريت ومساحته ٥٥٥ متراً مربعاً، السور الخارجي: وطوله الإجمالي ١٧٥ متر طولي، الجدران الاستنادية: لفرق مستوى الأرض بطول إجمالي ٤٥٠ متراً طولياً. أما التجهيزات الفنية التي تم تدميرها فتشمل دفيئات زراعية عادية، دفيئات تستخدم للأبحاث، مشتل خضار، مولد كهرباء، أجهزة للمختبرات المركزية بالكلية، شبكة الري، أشجار الكلية. كما جرفت قوات الاحتلال ٨٠٠ شجرة حمضيات، ٤٠٠ شجرة ليمون، ٣٥٠ شجرة فواكه متنوعة، ٦٠ شجرة زيتون، ٢٠٠ شجرة عنب، ٣٠٠ شجرة تفاح، ٣ دونمات حدائق متنوعة، وتدمير أثاث المبنى الرئيسي للكلية، وأثاث لبيت التعبئة والتخزين، وأثاث وتجهيزات لمبنى الكافتيريا ووحدات تصنيع الألبان والاجبان، وأثاث لمبنى إدارة المزرعة، وأثاث إدارة مزرعة الأبقار. وقدرت إدارة الكلية القيمة الإجمالية لإعادة إعمار وبناء ما دمره الاحتلال بـ ٤،٣٤٣،١٠٠ دولار، موزعة على النحو الآتي: البنود الإنشائية ٢،٠٨٤،١٠٠ دولار، والتجهيزات الفنية ١،٤٣٩،٠٠٠ دولار، والمزروعات لزوم الأبحاث والدراسة ٤٢٧،٠٠٠ دولار، والتجهيزات المكتبية ٣٩٣،٠٠٠ دولار.

المبنى الرئيسي لجامعة الأزهر في مدينة غزة

كما لحقت أضرار جسيمة في المبنى الرئيسي لجامعة الأزهر في مدينة غزة، جراء القصف العنيف للمرافق القريبة منه، والمحيطة به. وقد أدى القصف العنيف إلى تحطم أبواب وشبابيك وزجاج بمختلف السماكات، جدران، والسباكة، وأعمال الكهرباء، وتقدر إدارة الجامعة قيمة الخسائر التي لحقت بالمبنى الرئيس ٤١٦،٢٦٥ دولاراً. وبذلك يكون قيمة الخسائر التي لحقت بجامعة الأزهر بمختلف منشآتها و كلياتها ٤،٧٥٩،٣٦٥ دولاراً.

٣. أضرار جسيمة في جامعة الأقصى

تعرضت عدة مباني في الجامعة لاستهداف مباشر، ونجم عن ذلك أضرار جسيمة وخسائر فادحة. فقد تعرض مبنى كلية المجتمع في منطقة جورة اللوت للتدمير الكلي، وتعرض مقر الجامعة "الحرم الجديد"، ومبنى الحرازين ومبنى المعهد الأسباني للتدمير الجزئي. ففي مقر الجامعة – جورة اللوت- خان يونس، تم تدمير المبنى الموجود في هذا الفرع تدميراً كلياً، وهو مكون من بدروم بمساحة ٨٠٠ متر مربع، وطابق أرضي بمساحة ٣١٠٠ متر مربع، وأعمدة في الطابق الأول بمساحة ٤٢٠ متراً مربعاً. وقد كان مقررا استخدام هذا المبنى كمقر لكلية مجتمع جامعة الأقصى، ويتكلف إعادة بناء هذا المبنى ٨٦٤،٠٠٠ دينار أردني.

مقر الجامعة – الحرم الجديد – خان يونس المواصي

خلال العدوان تضررت عدة مبانٍ في الحرم الجديد، وهو فرع جديد للجامعة أقيم على مساحة ٢٣٨ دونماً، عام ٢٠٠٥، حسب المخطط الهيكلي المخطط له، وتم تنفيذ جزء واحد منه فقط. وجراء القصف بقذائف المدفعية تحطم الزجاج والكرميد والأبواب الخشبية لمباني كلية الفنون الجميلة، مبنى الورش الفنية، ومبنى الهيئة التدريسية. وقدرت إدارة الجامعة أن تكلفة إعادة اعمار وبناء ما دمره الاحتلال ١٥،٠٠٠ دينار أردني.

مقر الجامعة في تل الهوى

تبلغ مساحة هذا المقر ٦ دونمات، ويدرس فيه طلبة كلية التربية قسم التربية الفنية، والتربية الرياضة. وقد لحق الضرر بهذا المبنى وأصاب مبنى القبول والتسجيل، مبنى قاعات الدراسة، قاعات تغيير الملابس الخاصة بكلية الرياضة، ومبنى الكافتيريا. ويبلغ تكلفة إصلاح الأضرار نحو ٧٠،٦٢٠ ديناراً أردنياً.

مقر الجامعة - فرع الحرازين

تبلغ مساحة هذا الفرع ٧ دونمات، ويقع في منطقة مجاورة لجامعتي الأزهر والإسلامية، وتضررت فيه مبنى رئاسة الجامعة، ومبنى كلية العلوم، و مبنى المكتبة. وتكلفة إصلاح الإضرار في هذا المبنى بحسب إدارة الجامعة تبلغ ٢٥،١٦٠ ديناراً أردنياً.

مقر الجامعة - المعهد الأسباني

تعرض المبنى الرئيسي فيه للضرر، وقد أقيم هذا الفرع بالتعاون مع المعهد الاسباني للغات عام ٢٠٠٥، ويدرس فيه طلبة الجامعة قسم كلية المجتمع والتعليم المستمر. وتبلغ تكلفة إصلاح الأضرار في هذا المبنى ٦٥،٧٣٨ ديناراً أردنياً.

ومما سبق يتضح أن إجمالي تكلفة إعادة اعمار الجامعة بكافة مبانيها ومرافقها بحسب تقديرات إدارة الجامعة تبلغ ١،٠٤٠،٥١٨ ديناراً أردنياً.

٤. جامعة القدس المفتوحة تتعرض لأضرار جزئية

أصيبت مباني الجامعة بأضرار جزئية، وتركزت هذه الأضرار في مبنى منطقة شمال غزة التعليمية، ومبنى المنطقة الوسطى، كما أصيبت مباني منطقة غزة التعليمية، ومبنى منطقة خان يونس التعليمية بأضرار جزئية أقل. وقد شملت الأضرار تحطيم المختبرات والنوافذ والأبواب، وتصدع بعض الجدران.

٥. إصابة عدة مبانٍ في جامعة فلسطين بقذائف مدفعية

تعرضت جامعة فلسطين لأضرار جسيمة خلال العدوان الشامل على قطاع، جراء إصابتها بعدة قذائف مدفعية. وقد بلغت إجمالي قيمة الأضرار التي لحقت بأثاث الجامعة بحسب تقرير إدارتها ٧٨،٦٨٦ دولاراً، وقد شملت هذه الأضرار أثاث مكاتب الإدارة والمحكمة الصورية، فيما بلغت التكلفة الإجمالية للأضرار التي وقعت في المباني، والأعمال الفنية المرتبطة بها كالكهرباء، والأدوات الصحية، والأعمال الخشبية والزجاج ١١٦،٠٤٥ دولاراً، فيما يتطلب إعادة ترميم الجامعة تكلفة إضافية بقيمة ١٩،٤٧٣ دولاراً. وبحسب تقدير إدارة الجامعة فإن تكلفة خسائر الجامعة نتيجة الأضرار التي لحقت بها خلال فترة العدوان الشامل على قطاع غزة ٢١٤،٢٠٤ دولارات.

٦. أضرار جسيمة في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية

طال التخريب والقصف مباني وقاعات ومختبرات الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، جراء سقوط عشرات القذائف الصاروخية عليها بشكل مباشر، وفي محيطها، نظرا لوقوعها في منطقة تل الهوى، التي شهدت عملية تدمير واسعة خلال العدوان البري. وقدرت إدارة الكلية الخسائر التي لحقت بالكلية بنحو ٦٥٠ ألف دولار. ونتجت هذه الخسائر عن تعرض مبنى الإدارة ومبنى الطالبات ومبنى الطلاب وملعب الكلية للقصف. وقد تعرض الطابق الخامس من مبنى الإدارة للقصف بعدة قذائف مدفعية، وأدى ذلك إلى احتراق معظم المكاتب الإدارية التي جهزت حديثا بدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوربي. وتسبب في تدمير أثاث ومعدات وأجهزة مختلفة وواجهات. وشملت الأضرار مكتب النائب الإداري والمكاتب الملحقة به، مكتب شؤون الموظفين، مكتب وحدة البحث العلمي ووحدة المناهج، قاعة الاجتماعات، قاعة وحدة الرسوم المتحركة، وقد احترقت بالكامل بما فيها من أجهزة تكنولوجية حديثة مرتفعة الثمن، شبكة المياه و الكهرباء، الممر الرئيس بين القاعات حيث انهار السقف بأكمله والواجهات الزجاجية والنوافذ في المبنى.

كما أصيب مبنى الطالبات، الذي يضم القاعات الدراسية للطالبات بعدد كبير من القذائف الصاروخية والمدفعية بشكل مباشر، وقد أدى ذلك إلى تدمير قاعتين دراسيّتين في الطابق الخامس، تدمير قاعتين دراسيّتين في الطابق السادس، تدمير قاعة المؤتمرات الكبرى في الكلية بما فيها من معدات وتجهيزات وأثاث، أضرار كبيرة وفجوات في المبنى والممرات والواجهات وتضرر جميع الواجهات الزجاجية والنوافذ في المبنى. وكذلك طال القصف الطابق السادس من مبنى الطلاب، وأحدث أضراراً جسيمة في القاعات الدراسية، وتضررت جميع الواجهات الزجاجية و النوافذ. وقد تعرض الملعب لأضرار جزئية أصابت الأرضية والمدرجات من الجهة الجنوبية.

٧. أضرار جزئية في كلية العلوم و التكنولوجيا

تعرضت الكلية الذي تأسست في خان يونس عام ١٩٩٠، كمؤسسة تعليم عالٍ تعنى بتدريس العلوم التقنية والتكنولوجية، ويبلغ عدد طلابها نحو ١٤٠٠ طالب وطالبة لخسائر جسيمة، جراء القصف الإسرائيلي الذي استهدف المواقع الأمنية المجاورة للكلية عدة مرات، وقد ألحق هذا القصف تدميراً كلياً في مبنى العلوم الهندسية والمخازن، وتدميراً جزئياً في مبنى القاعات والإدارة وكلية العلوم.

وقد أنشئ مبنى العلوم الهندسية (مبنى B) عام ١٩٨٠، وتبلغ مساحته ٣٠٠ متر مربع لكل طابق، ويحتوي على مختبر المواد الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦، ومختبر الكهرباء الذي أنشئ عام ٢٠٠٥، ومختبر الفيزياء في الطابق الأرضي، ويحتوي على مختبر الإلكترونيات، ومختبر هندسة الحاسوب، ومختبر التكييف والتبريد، ومختبر المساحة ومختبر التصوير الضوئي الذي انشأ عام ٢٠٠٥، ومخزن لقسم العلوم الهندسية في الطابق الأول. ويستفيد من هذا المبنى قرابة ٢٠٠ طالب وطالبة.

أما مبنى القاعات (مبنى E) فقد تم الانتهاء من بنائه عام ٢٠٠٨، ويحتوي قاعات دراسية يدرس فيها أكثر من ١٠٠ طالب، وأدى قصف المبنى إلى تعطيل القاعات الدراسية جراء تدمير الواجهة الشمالية تدميراً كلياً.

وقد انعكس تدمير المختبرات سلباً على استمرار عمل الكلية، كونها توفر لطلاب الكلية الجوانب التطبيقية في دراساتهم، خاصة في عمليات الفحص المخبري المختلفة التي تعرضت إلى تدمير كافة أجهزتها ومعداتها. وقد بلغت خسائر الكلية من المختبرات ٤٤٦،٥٣٥ دولاراً، و قيمة خسائر المباني والمنشآت ٧٥،٠٠٠ دولار، ليصبح المبلغ الإجمالي لحجم الأضرار ٥٢١،٥٣٥ دولاراً.

وقد شكل استهداف المؤسسات التعليمية جرائم الحرب التي حرمتها الاتفاقيات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ولاتفاقات جنيف الأربع ١٩٤٩، التي حظرت على جيش الاحتلال غارات أرضية، من شأنها أن تحدث تدميراً واسع النطاق في الممتلكات والمؤسسات التعليمية المدنية من دون أي ضرورات عسكرية. وأورد القانون الإنساني الدولي أيضاً أحكاما لمواجهة الأوضاع الخاصة، ونص على حماية البنى الأساسية المدنية ولكفالة حق المدنيين وغير المقاتلين في إشباع احتياجاتهم الاجتماعية والثقافية الأساسية، بما فيها التعليم، أثناء النزاع المسلح أو تحت الاحتلال العسكري أو في أوضاع الطوارئ. وكجزء من الحماية العامة للسكان المدنيين في سياق النزاعات المسلحة، يعمل القانون الإنساني الدولي على ضمان التعليم تحت الاحتلال العسكري «تكفل دولة الاحتلال، بالاستعانة السلطات الوطنية والمحلية حسن تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم» فإذا كانت المؤسسات المحلية عاجزة، وجب على دولة الاحتلال أن تتخذ إجراءات لتأمين إعالة وتعليم الأطفال الذين تيتموا أو افترقوا عن والديهم بسبب الحرب في حالة عدم وجود قريب أو صديق يستطيع رعايتهم، على أن يكون ذلك كلما أمكن بواسطة أشخاص من جنسيتهم و لغتهم و دينهم « (المادة ٥٠ من اتفاقية جنيف الرابعة).

وقف العملية التعليمية مدة ٢٨ يوماً

توقفت الدراسة في جميع المؤسسات التعليمية في قطاع غزة خلال كامل فترة العدوان. وقد توقفت الدراسة في مع بدء الغارات المكثفة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧، في ٢٦٠ روضة من رياض أطفال، يدرس فيها نحو ٢٨،٢٢٠ طفلاً وطفلة[٣١]، و٦٣٢ مدرسة، يدرس فيها نحو ٤٥٦،٠٠٠ طالب وطالبة[٣٢]، و٥ جامعات وعدة كليات جامعية وكليات مجتمع يردس فيها نحو ٦٦،٠٠٠ طالب و طالبة[٣٣]. وصادف توقف الدراسة الذي استمر ٢٩ يوماً، حلول العطلة الشتوية، وقد اعتبرت وزارة التعليم العطلة من أيام توقف الدراسة، وذلك في محاولة منها لتقليل آثار انقطاع الطلاب عن الدراسة لفترة طويلة. وحرم جراء ذلك الطلاب من قضاء إجازة مريحة، واستبدلت بأيام معاناة قاسية خلال فترة العدوان. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٤، بعد توقف العدوان الشامل، عاد الطلاب إلى مؤسساتهم التعليمية الملحقين بها، غير أنهم واجهوا صعوبات بالغة في استئناف الدراسة بشكل اعتيادي، جراء ما عانوه خلال فترة العدوان، وجراء ما وجدوا عليه أوضاع مؤسساتهم التعليمية، التي تعرضت لأضرار جسيمة، استحال معها سير العملية التعليمية بشكل طبيعي.

قررت كل من وزارة التربية والتعليم، والأونروا إلغاء الامتحانات النهائية للفصل الدراسي الأول، واعتماد درجات التقويم الشهرية في الشهادة النهائية بدلا من درجات امتحانات الفصل الأول النهائية، بسبب توقف الدراسة لمدة طويلة، وانقضاء المواعيد المحددة لإجراء الامتحانات، وعدم استعداد الطلاب نفسياً ودراسياً. وقد اتخذت الجهات الإدارية المشرفة على المسيرة التعليمية هذا القرار، على الرغم من الآثار السلبية الذي قد تترتب على هذا التصرف الاضطراري. واضطرت الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي إلى إجراء الامتحانات النهائية للفصل الدراسي الأول، في أوقات ضيقة ووسط أجواء مضطربة، كونه لا يمكن تأجيلها أو إلغاؤها. وقد أعاق ذلك بداية الفصل الدراسي الثاني لأكثر من شهر عن موعده السنوي الاعتيادي، ما يعني أن آثاراً سلبية أخرى ستترتب على موعد الامتحانات النهائية، وعلى الفصل الصيفي القادم.

وقد شكل توقف العملية التعليمية بكافة مراحلها خلال العدوان الشامل على قطاع غزة، انتهاكا جسيما للصكوك القانونية التي تنص على حق الأطفال والشباب، الذين يواجهون ظروف الطوارئ في أن تكفل لهم فرصة الحصول علي تعليم أساسي جيد. علاوة على صكوك القانون الدولي التي تنص على أن التعليم يمثل، أولا وقبل كل شيء، "حقا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف"، وهو حقيقة يؤكدها الرجوع إلى صكوك القانون الدولي مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٨٩). ومن هنا، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على القطاع انتهكت الحق في التعليم، على الرغم من وجوب كفالته في جميع الظروف وحمايته في جميع الأوضاع بما في ذلك أوضاع الأزمات و الطوارئ الناجمة عن الحروب الأهلية والنزاعات المسلح.

٣١ الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي.

٣٢ لمزيد من التفاصيل، راجع الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي. مع التنويه إلى أن الكتاب الإحصائي يذكر أن عدد المدارس في القطاع ٦٢١ مدرسة، منها ٣٧٣ مدرسة حكومية، يدرس فيها نحو ٢٥٠،٠٠٠ طالب. فيما يذكر تقرير أحدث صادر عن وزارة التربية و التعليم العالي في فبراير ٢٠٠٩ ، بان المدارس الحكومية ٣٨٤ مدرسة يدرس فيها نحو ٢٥٠،٠٠٠ طالب وطالبة. لذا فقد تم إدخال بعض التعديلات على الأرقام الواردة في الكتاب الإحصائي وراعى تقريرنا الزيادة في عدد المدارس الحكومية والطلاب الدارسين فيها .

٣٣ لمزيد من المعلومات راجع الدليل السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، الصادر عن وزارة التربية و التعليم العالي، مع ملاحظة أن التقرير ذكر أن عدد جامعات القطاع ٤ (٣ تقليدية: الإسلامية، الأزهر والأقصى، ورابعة للتعليم المفتوح: جامعة القدس المفتوحة)، ولم يذكر التقرير جامعة فلسطين الدولية، لذا فقد راعينا في تقريرنا إضافتها للأرقام الواردة حول أعداد الجامعات والطلاب الجامعيين.

جرائم الاعتداء على مؤسسات أهلية

تعرضت سبعة وعشرون مؤسسة أهلية وجمعية خيرية مدنية لأعمال التدمير على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على قطاع غزة، وبلغ عدد المؤسسات التي كانت عرضة للاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الحربي بالقصف والتدمير، أو أعمال الاقتحام والتخريب خلال عمليات الاجتياح البري على أيدي جنود الاحتلال ١٥ مؤسسة وجمعية. كما لحقت أضرار مادية بالغة في ١٢ مؤسسة وجمعية أخرى جراء استهداف مواقع أخرى قريبة منها. يُشار إلى أن تلك المؤسسات والجمعيات مدنية وتؤدي خدمات هامة للمجتمع الفلسطيني، كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني واتحاد لجان الإغاثة الزراعية.

وكان أخطر تلك الانتهاكات على الإطلاق ما تعرضت له (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني/ مدينة النور الطبية) في مدينة غزة٣٤، واتحاد لجان الإغاثة الزراعية، بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٩، فقد نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اجتياحها البري للجزء الجنوبي الغربي من مدينة غزة، وتحديداً في حي تل الهوى، عمليات تدمير ممنهجة في مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الواقع في حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة، مما ألحق به دماراً وخراباً كبيرين. ويشمل مقر (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني / مدينة النور الطبية) ثلاثة مبانٍ متصلة، وهي: ١) مبنى الإدارة المركزية للجمعية، وهو ومكون من ستة طوابق، ومقام على مساحة ١٠٠٠م٢، ويشمل: (مكاتب الإدارة، المالية المركزية، مكاتب شئون الموظفين، الأرشيف العام، إدارة الإسعاف والكوارث، الرعاية الصحية، مكاتب الهلال الأحمر القطري، مكاتب الصحة النفسية، وإدارة الإعلام والعلاقات العامة)؛ ٢) المبنى الثقافي، وهو مكون من أحد عشر طابقاً، ومقام على مساحة ١٢٠٠م٢، ويشمل: (روضة وحضانة، مسرحاً وسينما، النادي الأسري، متحفاً، قاعة مؤتمرات، فندقاً، ومطعماً)؛ ٣) مبنى مستشفى القدس، وهو مكون من ستة طوابق، ومقام على مساحة ١٠٠٠م٢. وقد استهدفت قوات الاحتلال مقر الجمعية بالقذائف المدفعية والقذائف الفسفورية المحرم استخدامها دولياً في الأماكن المأهولة بالسكان، على مدار .... ساعة. وقد أسفرت تلك الاعتداءات وأعمال القصف عن إلحاق أضرار مادية بالغة طالت منشآت جمعية الهلال الأحمر واشتعال النيران في جزء كبير من مبنى مستشفى القدس، والمبنيين الإداري والثقافي، وإتلاف كافة محتويات المستودعات الطبية المركزية. واضطرت جمعية الهلال الأحمر إلى إخلاء المرضى والجرحى الذين يتلقون العلاج في المستشفى إلى مستشفى الشفاء بالمدينة، كما أخلت الجمعية جميع العاملين فيها وعدداً كبيراً من المواطنين اللاجئين لها من المناطق القريبة.

وفي اليوم ذاته، تعرض مقر إتحاد لجان الإغاثة الزراعية ، الواقع في حي الزيتون، شرق مدينة غزة للقصف بالقذائف المدفعية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهو مكون من ثلاثة طوابق على مساحة ١٨٠م٢، ومقام في أرض تملكها الجمعية مساحتها ٣٠٠٠م٢، مزروعة بأنواع مختلفة من الأشجار والزهور. وقد أسفر القصف عن إلحاق أضرار مادية بالغة في مقر الجمعية وتدمير الأشجار المختلفة. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، اقتحم جنود الاحتلال مقر الجمعية، وقاموا بتحطيم جميع أثاث وتجهيزات المقر، بما فيه من أدوات وأجهزة، وخلفوا وراءهم دماراً كاملاً في المقر.

كما وثق المركز استهداف قوات الاحتلال الحربي لمؤسسات أهلية وجمعيات خيرية أخرى في قطاع غزة، وكانت كالتالي:

- بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، اليوم الأول للعدوان، تعرض مقر بيت الأسير الفلسطيني التابع لجمعية حسام لرعاية الأسرى والمحررين، ولاحقاً بعد يونيو ٢٠٠٧ أصبح يتبع جمعية واعد للأسرى، والواقع في حي تل الهوى غربي مدينة غزة للقصف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. مقر بيت الأسير الفلسطيني مكون من سبعة طوابق على مساحة ١٥٠٠م٢، ، وقد أسفرت عملية القصف عن استشهاد سبعة مواطنين إضافة إلى تدمير المقر كلياً.

- بتاريخ ٢٧ ديسمبر، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مركز النور لرعاية أسر الشهداء والمعتقلين والجرحى الواقع في شارع يافا، شمالي شرق مدينة غزة. وقد ألحق القصف دماراً كلياً في مقر المركز المكون من ثلاثة طوابق على مساحة ٥٠٠م٢.

- بتاريخ ٢٨ ديسمبر، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر نادي الشمس الرياضي، المكون من ثلاثة طوابق، والواقع في حي تل الهوى، جنوب مدينة غزة بصاروخين. وقد أسفر القصف إلى تدمير المبنى بشكل كامل، وإلحاق أضرار مادية البالغة في أرض النادي البالغ مساحتها ١٠ دونمات.

٣٤ لمزيد من المعلومات حول الاعتداءات التي تعرضت لها مستشفى القدس ومباني جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، يرجى مراجعة "جرائم استهداف أعضاء الطواقم الطبية وموظفي الإغاثة."

- بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي العيادة الطبية الخيرية، وتبلغ مساحتها ١٦٠م٢، وتقع في الطابق الأرضي من بناية مكونة من خمسة طوابق في منطقة قيزان النجار، جنوبي مدينة خان يونس. وقد أسفر القصف عن تدمير العيادة الطبية بشكل كلي بما تحتويه من أجهزة ومعدات طبية. يُذكر أن العيادة الطبية الخيرية تتبع "جمعية اجتماعيون بلا حدود"، ومقرها مدينة خان يونس.

- بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩، تعرضت مؤسسة الكرامة لرعاية أبناء الشهداء، الواقعة في حي الرمال بمدينة غزة للقصف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد ألحق القصف دماراً كليا في مبنى المؤسسة المكونة من ثلاثة طوابق على مساحة ٥٠٠م٢.

- بتاريخ ٥ يناير، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر الجمعية الإسلامية، الواقعة في بلدة بني سهيلا، شرقي محافظة خان يونس، مما أدى إلى تدمير المقر بالكامل. ويضم مقر الجمعية المكون من طابقين، بدروم وأرضي، على مساحة ٣٥٠م٢، مركز النور للطب التخصصي والعلاج الطبيعي.

- بتاريخ ٥ يناير، تعرض مقر اتحاد لجان الرعاية الصحية، الواقع في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة للقصف من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية. يُذكر أن مقر الإتحاد هو عبارة عن أرض مساحتها ٢٠٠٠م٢، وفيها ثلاث عيادات متنقلة (حاويات) بكامل تجهيزاتها، وقد أسفر القصف عن تدمير العيادات الثلاثة بشكل كلي بما تحتويه من أجهزة ومعدات طبية وأدوية، بالإضافة إلى تدمير سيارة الاتحاد وهي من نوع (فولكس فاجن جولف).

- بتاريخ ٦ يناير، قصفت طائرات مروحية تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي مقر جمعية الملتقى التربوي، وهي عبارة عن شقة مساحتها ١٥٠م٢، وتقع في الطابق الثالث من عمارة مطر، الكائنة على طريق صلاح الدين الرئيس، غرب مخيم البريج، وسط قطاع غزة. كما قصفت الطائرات المروحية أيضاً، مقر جمعية ابن باز الخيرية الإسلامية، وهي عبارة عن شقة مساحتها ١٥٠م٢، وتقع في الطابق الثاني من العمارة ذاتها. وقد أسفر القصف عن إلحاق أضرار مادية بالغة في مقر الجمعيتين، إضافة إلى إلحاق أضرار مادية جزئية في مقرات جمعيات أخرى في العمارة ذاتها أيضاً. والمقرات التي تعرضت لأضرار جزئية غير مباشرة هي كل من: مقر التجمع الإعلامي للشباب الفلسطيني، ويقع في الطابق الأرضي؛ مقر جمعية الإحسان؛ ومقر نقابة المهندسين، فرع المحافظة الوسطى، ويقعان في الطابق الأول؛ ومقر جمعية السلامة الخيرية لرعاية الجرحى، ويقع في الطابق الثالث.

- بتاريخ ٧ يناير، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر نادي المصدر الرياضي، وهو مبنى مكون من طابقين على مساحة ٢٤٠م٢، ويقع في قرية المصدر، شرق المحافظة الوسطى، بعدة قذائف مدفعية بشكل مباشر، مما أدى إلى إلحاق أضرار مادية بالغة فيه.

- بتاريخ ١١ يناير، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر جمعية دار الفضيلة، التابعة للجمعية الإسلامية، والواقعة في شارع طه حسين، في حي خربة العدس، شمال مدينة رفح جنوب قطاع غزة. مقر جمعية دار الفضيلة مقام على مساحة ١٩٢٠م٢، في أرض مساحتها ٦٠٠٠م٢، معظمها مزروع بالأشجار والزهور، وقد أسفر القصف عن تدمير مقر الجمعية بالكامل والذي يضم: مدرسة دار الفضيلة للأيتام؛ كلية دار الدعوة للعلوم الإنسانية؛ مسجد دار الفضيلة؛ عيادة طبية؛ مركز حاسوب؛ مكتبة؛ مركز لتحفيظ القرآن؛ وسكناً داخلياً.

- بتاريخ ١٣ يناير، تعرض مقر النادي الأهلي الواقع في مخيم النصيرات، غربي المحافظة الوسطى للقصف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد استهدف القصف مبنى إدارة النادي المكون من طابقين مما أدى إلى إلحاق أضرار مادية بالغة فيه، وأصبح آيلاً للسقوط.

- بتاريخ ١٧ يناير، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر رابطة علماء فلسطين، الواقع في شقة مساحتها ٣٠٠م٢، في الطابق الثاني من مبنى تجاري وسط مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة. وقد أسفر القصف عن إلحاق أضرار مادية بالغة في مقر الرابطة التي تنشط في مجال الإصلاح العشائري والعائلي، إضافة إلى عملها في الوعظ والإرشاد وعقد دورات فقهية ودينية.

وقد تعرضت ١٢ مؤسسة أهلية وجمعية خيرية لأضرار مادية بالغة أو جزئية جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لأهداف مجاورة لها خلال العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة[٣٥] وهي كالتالي:

- بتاريخ ٢٨ ديسمبر، لحقت أضرار مادية بالغة في مقر نادي الصم التابع

٣٥ العدد يشمل المؤسسات غير المستهدفة الواقعة في عمارة مطر، الكائنة على طريق صلاح الدين الرئيس، غرب مخيم البريج، وعددها أربع مؤسسات.

لجمعية الأمل للمعاقين، المكون من طابقين على مساحة ٣٠٠م٢، ويقع في مخيم يبنا في محافظة رفح، جنوب القطاع غزة، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة الحدودية الفاصلة بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية.

- بتاريخ ٢٨ ديسمبر، تعرض مقر المركز الفلسطيني للعمل الشبابي، الواقع في الطابق الثاني من عمارة البورنو، بالقرب من مستشفى الشفاء، غرب مدينة غزة، لأضرار مادية بالغة جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمسجد البورنو المجاور. كما لحق أضرار مادية بالغة في مقر مركز فلسطين الدولي للتأهيل الوظيفي والمهني، الواقع في الطابق الأول من العمارة ذاتها. وتعمل الجمعيتان على نشاطات شبابية ومجتمعية مختلفة.

- بتاريخ ٣١ ديسمبر، تعرض مقر جمعية الإحسان الخيرية، الواقع في مخيم الشابورة في محافظة مدينة رفح، جنوب القطاع لأضرار مادية بالغة جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمتنزه النجمة المجاور. مقر الجمعية هو مبنى مكون من طابقين على مساحة ١٢٠م٢. كما أسفر القصف أيضاً عن إلحاق أضرار جزئية في مقر مركز تحفيظ القرآن المجاور، وهو مكون من طابق واحد ومقام على مساحة ١٠٠م٢.

- بتاريخ ٢ يناير، أصيب مقر جمعية رعاية الطالب الفلسطيني، الواقع في مخيم النصيرات غرب المحافظة الوسطى، بأضرار مادية بالغة جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لأرض زراعية مجاورة للمقر. مقر الجمعية مكون من ثلاثة طوابق مقامة على مساحة ٣٥٠ م ، ويقدم خدمات تعليمية وثقافية للطلاب في المخيم.

- بتاريخ ٥ يناير، لحقت أضرار مادية بالغة في مقر جمعية الكرمل للثقافة والتنمية المجتمعية، والواقعة بالقرب من سوق مخيم النصيرات، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جميل مزهر، المجاور لمقر الجمعية. وافاد أيمن الهور، مدير الجمعية لطاقم المركز، بأن أضراراً مادية بالغة لحقت مقر الجمعية وخاصة غرفة الإدارة بما تحتويه من أرشيف ومعدات وأجهزة.

- بتاريخ ٧ يناير، تعرض مقر جمعية المغازي للتأهيل المجتمعي، الواقع وسط مخيم المغازي، شرق المحافظة الوسطى، لاضرار مادية جزئية جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمبنى بلدية المغازي ومركز شرطة المخيم المجاورين.

- بتاريخ ١٧ يناير، تعرض مقر مركز تمكين المرأة والمجتمع، التابع لوزارة الشئون الاجتماعية، في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، لأضرار جزئية جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الزراعية المجاورة. مقر المركز مكون من طابقين على مساحة ٤٠٠م٢.

الاعتقال والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة الحاطة بالكرامة

خلال عمليات الاجتياح البري التي استهدفت التجمعات السكانية المدنية، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي ي، ومعصوبو العيون بجانب الدبابات في مناطق الاشتباكات وتعرضت حياتهم للخطر الشديد، خلافاً لقواعد القانون الإنساني الدولي. كما افاد عدد من المعتقلين أنهم تعرضوا للبرد القارس، وللتجويع، وعدم قضاء حاجياتهم الأساسية، وللنوم في العراء دون فراش أو غطاء، والإهانات الشخصية والضرب والركل بالأيدي وأعقاب البنادق. وتحدث عدد من المعتقلين المفرج عنهم عن مساومات وضغوط تعرضوا لها خلال فترة الاحتجاز من قبل ضباط المخابرات تتعلق بالتعاون مع قوات الاحتلال وتقديم المساعدة مقابل الافراج عنهم، أو تخويفهم بمزيد من الضرب و التحقيق.

افادة من عمر محمود القانوع، ٢٦ عاماً، من العطاطرة، بيت لاهيا.

«بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩، أثناء الاجتياح البري للمنطقة، اعتقلت أنا وأخوتي من منزلنا، وحجزنا وعدد من المواطنين بمدرسة ابو جعفر المنصور لمدة يوم كامل. افرج عن باقي المواطنين، فيما بقيت أنا وشخص آخر رهن الاعتقال. وضعونا بالدبابة ونقلونا إلى منطقة أخرى لا أعرفها، ومن ثم نقلونا بدبابة أخرى إلى منطقة أخرى. أعتقد ان المنطقة كانت قريبة من المجدل داخل إسرائيل، هناك تعرضت للتحقيق والضرب المبرح، رفضوا اطعامي وأمروني بشرب البول. بعد هذه الجولة أرجعوني إلى حاجز إيرز وطلبوا مني التعاون معهم، وأخضعوني لجولة أخرى من التعذيب والضرب، حتى كسرت يدي. مكثت حوالي ليلة في إيرز دون تلقي عناية طبية. افرج عني بتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٩.»

افادة من معتصم تيسير عبد الله، ١٧ عاماً، عزبة عبد ربه شرق جباليا.

«بتاريخ ١٢ يناير، وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، أمرنا جنود الاحتلال بعد تطويق عزبة عبد ربه بالخروج من منازلنا رافعين الأيدي. أمرنا الجنود بخلع ملابسنا، ومن ثم اقتادونا إلى معبر ناحل عوز، شرق مدينة غزة. من هناك نقولنا بسيارة جيب إلى حاجز إيرز وكنا مكبلي الأيدي. لقد أبقونا مدة يومين دون غذاء أو شراب. نقلنا من إيرز إلى منطقة المجدل داخل إسرائيل، وهناك تعرضنا للضرب والشتم والتجويع والنوم في البرد القارس. ومن ثم نقلنا إلى سجن المجدل وخضعنا للتحقيق مرة أخرى، وعرض علينا أثناء ذلك التعامل مع قوات الاحتلال. بعد ٧ أيام افرج عنا.»

افادة من أحمد محمد عبد ربه، ٢٠ عاماً، من عزبة عبد ربه شرق جباليا.

«بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩، وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ مساءً، اقتحمت القوات الخاصة منزلنا وكان القصف المدفعي والجوي كثيفاً في المنطقة. كان الجنود مدججين بالسلاح وترافقهم كلاب مدربة، وتمركزوا في المنزل لمدة ثلاث أيام، حيث استخدموني وأخوتي طيلة الفترة كدروع بشرية، واعتدوا علينا بالضرب وكنا مقيدين. في اليوم الرابع اعتقلني الجنود ومعي أخوتي الاربعة، ماجد، مصطفى، أمجد ، وفرج وابن أخي محمد. كانوا يتنقلون بنا من منزل إلى منزل ونحن أمامهم. أجبرونا على المشي فوق جثث الشهداء الملقاة في الشوارع. نقلنا الجنود بواسطة دبابة إلى معبر ناحال عوز. مكثنا مدة ثلاثة أيام، كنا مكبلي الأيدي وعاري الأجساد، وأخضعنا للتحقيق والتعذيب، لدرجة أن أحد الجنود «بال» علينا. نقلنا بعد ذلك إلى مركز التحقيق في النقب لمدة ٧ أيام دون طعام أو دواء. كنت في تلك الفترة أشعر بآلام في البطن، فأخبرت أحد الاطباء عن ألمي، فما كان منه إلا أن أمرني بالكشف عن بطني وقام بركلي ٧ مرات. بعد ذلك وضعت في الزنزانة لمدة ٧ أيام أخرى دون طعام أو دواء، لدرجة أني كنت أتبول على نفسي، وكانت رائحتي كريهة ولم يقدم لنا سوى الماء. بعد ذلك نقلنا إلى سجن الرملة لمدة يوم ونصف تقريباً ومن هناك أطلق سراحنا.»

من جهة أخرى، تؤكد تحقيقات المركز أن هناك عدداً من المعتقلين الذين افرجت قوات الاحتلال عنهم، بعد احتجاز لفترة ما، قد أمروا بالعودة لمنازلهم والسير في مناطق خطرة، دون توفير حماية لهم، مما عرض حياتهم للخطر الشديد. وفي واحدة من هذه الحالات قتل مدني فلسطيني من بيت حانون بعد الافراج عنه من حاجز إيرز بعد فترة اعتقال، أثناء عودته هو وشقيقيه على دوار زمو، شرق جباليا. وذكر يوسف عصام حمد، ٣١ عاماً، من بيت حانون، أن قوات الاحتلال اعتقلته وشقيقيه، شادي وعصام حمد مع قرابة ٢٢ رجلاً من بيت حانون، وحجزتهم في معتقل إيرز على حدود القطاع. وأضاف حمد أن تلك القوات أطلقت سراحه وسراح أخويه في نفس اليوم، بعد أن فكت قيودهم، وأمرهم أحد الجنود بالانصراف لوحدهم إلى غزة، مؤكداً أن عليهم السير على شارع صلاح الدين فقط:

«ستخرجون الآن إلى غزة على طول شارع صلاح الدين حتى غزة، ممنوع تروحوا بيت حانون او العزبة او تل الزعتر هذه مناطق عسكرية مغلقة، أنتم لكم تنسيق مع الجيش على طول صلاح الدين، كل قوات الجيش عندهم بلاغ بأنكم ستمرون على شارع صلاح الدين. إذا اتجهتم هنا أو هناك فستطلق النار عليكم.»

وتابع حمد بأنه وأخوته ساروا على شارع صلاح الدين رافعين أيديهم للأعلى حتى وصلا إلى دوار زمو شرق جباليا. وهناك أطلق جنود الاحتلال المتمركزون فوق إحدى البنايات النار عليهم مباشرة، غير أنهم لم يصابوا بأذى.

«واصلنا السير تجاه الجنوب على بعد ١٠٠ متر من المنزل المذكور، عند مقر الهلال الاحمر أطلقت النار علينا مباشرة، كانت الساعة الثامنة مساءً، أصيب أخي شادي برصاصتين في الرأس والقدم، وتواصل إطلاق النار علينا رغم سقوطنا نحن الثلاثة على الأرض. قمت بالنداء على اخي شادي فلم يرد، وعرفت انه استشهد. رغم ذلك أطلقت نحونا ثلاث قذائف سقطت حولنا. بقينا منبطحين حتى الساعة ٣:٠٠ فجر اليوم التالي، حتى هرب عصام تجاه الغرب، فيما بقيت بجوار أخي حتى الخامسة والنصف صباحاً وقررت الهروب زحفاً. وأثناء زحفي أطلقت نحوي قذيفة صاروخية ولم أصب. بقي جثمان أخي شادي ملقى على الأرض لمدة يومين، حتى تمكنت طواقم الإسعاف من نقله لمستشفى كمال عدوان.»

افادة من محمود عبد ربه عبد القادر العجرمي، ٥٩ عاماً، من سكان بيت لاهيا، حي الإسراء، حول ظروف اقتحام قوات الاحتلال منزله واعتقاله واستخدامه درعاً بشرياً إبان الحرب.

«بعد تعرض منزلنا بعدد من القذائف خلال الأيام الأولى من الحرب، توغلت الدبابات إلى حيّنا واحتلته واعتلت عددا من المنازل. كان في البيت زوجتي وابنتي يارا، ١٥ عاماً. بتاريخ ٩ يناير تمكنت من اخراج ابنتي إلى منزل شقيقي وسط غزة، حيث قدم بسيارته واصطحبها. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٠ قامت القوات الإسرائيلية المتمركزة في منزل جاري المهندس حسن دهمان والواقع من الجهة الغربية لمنزلي بإطلاق النار على المنزل ونحن بداخله لمدة ثلاث ساعات متواصلة تقريباً، ومن ثم اقتحموا المنزل من خلال تفجير البوابة الجنوبية وسط إطلاق نار كثيف. وأضاف العجرمي أنه رغم تعريفه لهم بأنه شخصية دبلوماسية إلا أنهم تعاملوا معه وزوجته بقسوة، حيث أمروه وزوجته بعد مصادرة الهاتف الخليوي بالتوجه إلى منزل جارهم دهمان، وهناك رأى جارهم الآخر عباس حلاوة، وكانوا داخل الحمام. كان الجنود طيلة الفترة يحققون معه ويتعاملون معه بقسوة وتهديد وشتم. وفي حوالي الساعة ١:٣٠ فجر يوم ١٠ يناير قام الجنود بربط يديّ وأغموا عينيّ واقتادوني عبر درج المنزل ومن ثم قاموا بحملي وإسقاطي على كومة من الحجارة، وهذا ما شعرت به بعد سقوطي حيث كانت الصدمة شديدة وحينها لم أستطع التنفس وأغمي علي لفترة لا أعلمها وأنا افقت على مياه تسكب علي وحينها قام عدد من الجنود بحملي بشدة مع الصراخ علي بصوت مرتفع حيث كنت أعاني من ألام شديدة في ساقي وكتفي وأضلعي. وبعدها بحوالي عشر دقائق تم إحضار جاري عباس حلاوة وأخذونا ونحن معصوبو العيون والأيدي باتجاه

الشمال وبسبب الإصابة كنت أمشي بصعوبة وكان الجنود يقومون بدفعي بشدة، وأثناء سيرنا في الطريق وكلما اقتربنا من منزل أو تجمع أشجار كان الجنود يدفعوننا أمامهم ويقومون بإطلاق النار باتجاه المنازل والأشجار وتكرر أكثر من مرة حيث تم استخدامنا كدروع بشرية حتى وصلنا إلى موقع عسكري فيه عشرات الجنود والدبابات والآليات العسكرية.... وبعد التحقيق معنا ألقونا أرضاً ونحن معصوبو العيون والأيدي وبقينا على هذا الحال حتى الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٢٠٠٩/١/١١ حيث تم استدعاء عباس حلاوة وبعدها بحوالي ساعة جاء الجنود وحملوني إلى المحقق وطلبت منهم أن يتركوا يدي اليمنى بسبب شدة الألم وتم التحقيق معي أكثر من مرة خلال اليومين وكانت نفس الأسئلة حول أنفاق حماس ومواقع المقاتلين والصواريخ وعن موقع شاليط وكنت أجيب في كل مرة بنفس الأجوبة. وفي حوالي الساعة الواحدة من بعد الظهر من يوم ٢٠٠٩/١/١٢ أخذني جنديان لمسافة خمسين متراً تقريباً باتجاه الجنوب ثم أوقفاني وقطعا الوثاق البلاستيكي والعصابة عن عينيّ وقام الجندي بوضعها في جيب الروب الذي كنت أرتديه وحينها طلبت من الجنود شربة ماء حيث كان مع احدهم زجاجة ماء بلاستيكية وذلك من شدة العطش والجوع حيث أنني لم آكل أو أشرب لمدة يومين فقام الجندي بإعطائي زجاجة الماء وطلبوا مني عدم الرجوع للمنزل وقالوا لي: توجه جنوباً وإذا وجدناك في البيت قتلناك فقلت لهم هل سترافقونني؟ فقالوا: اذهب لوحدك فقلت لهم سوف أموت على الطريق لان المنطقة مسيطر عليها من قبل الجيش فقال لي الجنود غادر بسرعة فلا يعنينا فتوجهت جنوباً وكنت أحمل بيدي بطاقة الهوية وباليد الأخرى زجاجة الماء وبعدها بحوالي مائتي متر صار إطلاق نار علي حيث شاهدت أوراق الأشجار والرمال تتطاير من حولي في وجهي ونظرت اتجاه مصدر إطلاق النار فشاهدت عدداً من الجنود بعضهم منبطح على الأرض والأخر على ركبته وصرت أطلب منهم التوقف عن إطلاق النار وبعدها توجهت نحو الجنود وكانوا يوجهون السلاح علي وعلى بعد حوالي عشرين متراً طلبوا مني الكشف عن بطني وظهري وفعلت ذلك وبعدها اقتربوا مني وسألوني عن سبب تواجدي في المكان وهذا باللغة الإنجليزية فقلت لهم أنني كنت معتقل لدى الجيش في موقع قريب منكم وأظهرت لهم العصبة الخاصة بالعيون وزجاجة الماء وهي خاصة بالجيش وبطاقة الهوية فصرخوا في وجهي وطلبوا مني مغادرة المنطقة بسرعة وبعد حوالي ٣٠٠ متر تقريباً تكرر معي نفس الحدث مرة ثانية وفي المرة الثالثة حيث كنت أمر من أمام مزرعة لتربية البط حيث كانت تصدر أصوات عالية تفاجأت بكمين ثالث حيث كان الجنود يبعدون عني حوالي عشرة أمتار وحينها وعلى الفور أخرجت لهم العصابة وزجاجة الماء وقلت لهم بسرعة أنني مدني وكنت معتقلاً لدى الجيش وكررت ذلك أكثر من مرة فطلبوا مني الكشف عن بطني وظهري ففعلت وبعدها طلبوا مني التقدم عليهم فقلت لهم بأن منزلي بهذا الاتجاه فقالوا لي لا تذهب إلى المنزل اذهب إلى الجنوب فقلت لهم إلى أين أذهب هذه المرة الثالثة التي تصادفني فيها كمائن للجيش فحينها قال لي جندي اذهب شرقاً وبعدها باتجاه الجنوب ليس لنا جنود في هذه المنطقة وحينها شتمه الجندي الأخر وطلب مني التحرك بسرعة وإلا قتلني وفعلاً توجهت شرقاً ومن ثم إلى الجنوب بالسرعة الممكنة إلى أن وصلت لمنزلي حيث شاهدت أن الجدران الشرقية للمنزل والجيب الخاص بي وهو من نوع تيوتا قد تم تدميرها...»

تدمير الممتلكات والأعيان المدنية

شنت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة، هجمات عسكرية جوية، بحرية، وبرية، استهدفت كافة المنشآت والمرافق الحكومية، بما في ذلك الوزارات والهيئات والمجالس المحلية. كما طالت تلك العمليات الممتلكات والأعيان المدنية، بما في ذلك المباني السكنية، مرافق القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالمصانع، المحلات والشركات التجارية، ورشات الحدادة والنجارة، مباني المؤسسات الأهلية، المرافق السياحية، الأندية الرياضية، المساجد، المقابر، مباني رياض الأطفال، المدارس والجامعات، مباني المؤسسات الإعلامية، المنشآت الطبية والأراضي الزراعية، بما في ذلك آبار وشبكات المياه والري، حظائر الحيوانات (مناحل العسل، ومزارع الطيور)، مرافئ الصيادين، مراكبهم، ومعدات الصيد الخاصة بهم. ولم تكن المنشآت الطبية ومباني منظمات الإغاثة الإنسانية بعيدة عن ذلك الاستهداف، بل تعرضت هي الأخرى إلى أعمال تدمير منهجي ومنظم، بل ومخطط له، خاصة وأن العديد منها تعرض إلى عمليات تدمير متكررة خلال فترة العدوان. كما طالت الهجمات العسكرية للقوات المحتلة المؤسسات الإعلامية العاملة في القطاع، واضطرت العديد من تلك المؤسسات وطواقمها العاملة إلى إخلائها جراء استهدافها بشكل مباشر.[٣٦]

وتعتبر اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب أكثر الاتفاقيات التي تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقع على إسرائيل، لكونها طرفاً متعاقداً عليها، التزاماً باحترام قواعدها، وخاصة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها سكان مدينة القدس. وتشمل الالتزامات الواقعة على السلطات الإسرائيلية، باعتبارها السلطة المحتلة، تجاه حماية المدنيين جملة من الواجبات، ومن بينها: ١). معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف والتهديد (م٢٧). ٢). عدم تدمير الممتلكات الخاصة الثابتة أو المنقولة المتعلقة بأفراد أو جماعات أو بالدول أو السلطات العامة إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتى هذا التدمير (م٥٣). ٣). حظر عمليات السلب (م٣٣)، و٤). حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم ...(م٤٩). كذلك لا يجوز أن يتعرض الأشخاص المحميين إلى القتل أو التعذيب أو إساءة المعاملة والعقوبات البدنية أو المعاملة المهينة أو الحط بالكرامة بصورة متعمدة غير قانونية (م٢٧، ٣٢). وألا يعاقب الشخص عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً أو للعقوبات الجماعية أو تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين أو ممتلكاتهم (م٢٨). ويحظر إرغامهم من جانب دولة الاحتلال على المعاونة في العمليات الحربية (م٥١)، ولا يمكن استخدامهم كدروع بشرية (م٢٨).

وشكلت معظم الهجمات العسكرية، التي نفذتها القوات الحربية المحتلة خلال عدوانها على القطاع، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، وغيره من مواثيق حقوق الإنسان الدولية. ويسعى القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى حماية الأفراد في جميع الأوقات، ويقع على الدول ضمان الحقوق الإنسانية للأفراد وحمايتها واحترامها. وتحتوي تلك المعايير الدولية على الالتزامات القانونية التي ينبغي على الدول الأطراف الوفاء بها واحترامها، والتي تفصلها المعاهدات التي صادقت عليها. وكونها أحد المتعاقدين على تلك الاتفاقيات الدولية سالفة الذكر، يترتب على إسرائيل، وفقاً لذلك، التزامات قانونية بأن تتخذ كافة الإجراءات والتدابير، بما فيها الفورية أو التدريجية، التي تضمن احترام، حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكافة السكان في داخل حدودها. كما يترتب عليها نفس الالتزامات تجاه المناطق التي تخضع لنطاق ولايتها القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها سكان مدينة القدس المحتلة. ويقع على السلطات الإسرائيلية المحتلة التقيد بما ذهبت إليه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بانطباق الالتزامات القانونية الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وغيره من المعاهدات الأخرى التي صادقت عليها.[٣٧]

٣٦ لا يتطرق هذا الجزء من التقرير لحجم الدمار الذي تعرضت له كل من المنشآت الطبية، مباني منظمات الإغاثة الإنسانية والمؤسسات الإعلامية. ولمزيد من الاطلاع على تفاصيل أعمال التدمير التي طالت تلك المنشآت يمكن العودة إلى الجزء الأول من التقرير.

٣٧ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هي هيئة مكونة من خبراء مستقلين تقوم بمتابعة تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من قبل الدول الأعضاء به. وتقوم اللجنة بفحص كل تقرير، وتعرب عما يقلقها وتقدم توصياتها إلى الدولة الطرف في شكل «ملاحظات ختامية». وبالإضافة لنظام تقديم التقارير، فالمادة ٤١ من العهد تؤهل اللجنة لفحص الشكاوى بين الدول. وإضافة إلى ذلك، فإن البروتوكول الأول للعهد يعطي اللجنة صلاحية فحص شكاوى الأفراد بشأن الانتهاكات المزعومة للعهد من قبل الدول الأطراف فيه. وتمتد صلاحية اللجنة بالكامل إلى البروتوكول الثاني للعهد المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام وذلك بالنسبة للدول التي قبلت هذا البروتوكول.

وقد قررت تلك اللجنة بأن هذه الالتزامات تنطبق فعلياً على الأشخاص المقيمين في الأراضي المحتلة. وذهبت إلى أن إسرائيل، كونها طرفاً متعاقداً، تقع تحت طائلة الالتزام القانوني باحترام كافة الحقوق الإنسانية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة واحترامها وحمايتها.

لم تقتصر ممارسات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، أثناء عملية «الرصاص المصبوب»، على عدم التزامها بالمواثيق سابقة الذكر، وإنما تجاوزت ذلك في كثير من هجماتها الحربية ضد الممتلكات والأعيان المدنية، والتي مثلت مخالفات جسيمة وفقاً للمادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة. وقد تضمنت تلك الافعال عمليات تدمير منهجي ومتعمد للممتلكات والأعيان المدنية، ووصلت إلى مستوى أعمال التطهير وخلق واقع جغرافي جديد في عدة مناطق من أحياء القطاع، وخاصة البنية التحتية للممتلكات الصناعية والزراعية، والتي سويت فيها المباني والحقول الزراعية مع الأرض. ويتحمل المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، مسؤولية التحقق من هذه الافعال والجرائم. كما يقع عليه التزام بأن يسعى إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم ومن أعطى الأوامر باقترافها إلى العدالة، كي يتسنى احترام قواعد القانون الإنساني الدولي، وضمان انطباق أحكامها في حالات الاحتلال الحربي الكلي أو الجزئي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة أو لدولة ليست طرفاً في تلك الاتفاقيات. إن ذلك هو من صلب الالتزامات القانونية للدول المتعاقدة على هذه الاتفاقيات، وذلك بموجب أحكام المادة الأولى من الاتفاقية.[٣٨]

ألحقت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة دماراً هائلاً واسع النطاق في كافة المنشآت والأعيان المدنية في قطاع غزة، وشمل ذلك هدم وتدمير المنازل على نطاق واسع، المنشآت الاقتصادية، بما فيها تجريف الأراضي الزراعية وكافة المحاصيل والثروة الزراعية، المصانع وورش العمل، المحلات التجارية، الفنادق والمطاعم، مركبات النقل والمواصلات، المنشآت التعليمية، بما في ذلك المدارس، رياض الأطفال والجامعات، المتنزهات والحدائق العامة، المرافق الحكومية الخدمية كالوزارات والهيئات الحكومية، الهيئات المحلية، المنشآت الرياضية، المنشآت الثقافية، بما فيها المساجد، المباني التاريخية والأثرية، مرافئ الصيادين، مراكبهم وأدوات الصيد، المنشآت الطبية ومستودعات الأغذية والأدوية. وقد نفذت تلك القوات أعمالاً تقترب إلى أعمال التطهير للعديد من المناطق التي اجتاحتها قواتها البرية، وخاصة في المنطقة الصناعية، منطقة الزيتون، حي تل الهوى في مدينة غزة، منطقة جبل الريس في جباليا، منطقتي العطاطرة والتوام في بيت لاهيا، المغراقة في المنطقة الوسطى، عبسان الجديدة، قرية خزاعة ومنطقة الفخاري في خان يونس وعلى طول الشريط الحدودي مع مصر ومنطقة رفح الشرقية. وقد تميزت تلك الأعمال الحربية بعمليات تدمير، هدم وتجريف واسع النطاق وبدرجة أدت إلى تغيير المعالم الجغرافية في تلك المناطق بسبب هول الدمار الذي أحدثته الهجمات العسكرية التي نفذتها القوات الحربية المحتلة على مدار ٢٣ يوماً من أيام العدوان على قطاع غزة.

غير أن السمة الرئيسة التي ميزت العدوان الحربي على القطاع، وهو الأول من نوعه من حيث حجم الهجمات التي نفذت فيه من قبل، هو استخدام القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة القوة المفرطة والعشوائية، وإطلاقها القنابل والصواريخ الموجهة من الطائرات الحربية ضد الأعيان والمنشآت المدنية، وقصفها بقذائف الدبابات والبوارج الحربية ومرابض المدفعية المنصوبة في عدة مواقع على حدود القطاع الشمالية والشرقية. وقد شكلت تلك الجريمة انتهاكاً سافراً لقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة الحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، ومبدأي التناسب والتمييز اللذين يجب أن يحكما مسألة لجوء القوات المحتلة إلى استخدام القوة ضد المدنيين العزل. وتشير الوقائع الميدانية إلى ارتكاب القوات المحتلة جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، فظيعة تجاه السكان المدنيين وممتلكاتهم وأعيانهم المدنية خلال عدوانها على القطاع. وقد خلف ذلك حالة من الدمار الشامل في الممتلكات والأعيان المدنية، وصفتها العديد من المنظمات الدولية والمحلية والعاملين في وسائل الإعلام بحالة نكبة جديدة ألمت بالقطاع، والزلزال الذي ضربها، خاصة في كل من أحياء محافظتي غزة وشمال غزة.

٣٨ تنص المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة، والصادرة في ١٢ آب/ أغسطس من العام ١٩٤٩، والتي دخلت حيز النفاذ في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٥٠، على أنه: « علاوة على الأحكام التي في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب. تنطبق الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة. وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفاً في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقتها. وتنص المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ على أن: « تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية، أي المادة ١٤٧ منها. كما تنص على أن تلتزم تلك الأطراف بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة، أو حتى بإعطاء أوامر بارتكابها، وتقديمهم إلى محاكمة، بصرف النظر عن جنسيتهم. وتنص المادة ١٤٧ من الاتفاقية على ما يلي: «المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الافعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد؛ والتعذيب أو المعاملة اللا إنسانية؛ بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة؛ وتعمد إحداث آلام شديدة أو الأضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة في الدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية». ويحدد البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، والصادر في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، نطاق تطبيقه على الأوضاع التي تنص عليها المادة الثانية المشتركة فيما بين اتفاقيات جنيف الأربعة الموقعة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩. وتشير الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه (مبادئ عامة ونطاق التطبيق) لانطباقه على المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في إطار ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. لمزيد من الاطلاع راجع: البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، الباب الأول.

هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية

برج الأندلس بعد قصفه من قبل الطائرات الحربية الاسرائيلية

ووفقاً للمعلومات التي وثقها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقد شنت القوات الحربية الإسرائيلية المئات من الهجمات الجوية، البحرية والبرية خلال عدوانها على قطاع غزة.. وقد أدت تلك الهجمات إلى تدمير ٢١٢٦ منزلاً بشكل كلي، تحتوي ٢٨٨١ وحدة سكنية، وتضم ٣٢٥٣ عائلة قوامها ١٨٧٥٠ شخصاً. كما أدت إلى تدمير ٣٢٧٧ منزلاً بشكل جزئي، وتحتوي ٤٩٢٥ وحدة سكنية، وتضم ٥٤٨٣ عائلة قوامها ٣٢٧٠٣ شخصاً. وفضلاً عن ذلك، تعرض نحو ١٦٠٠٠ منزلاً آخراً إلى أضرار مختلفة جراء القصف وأعمال التدمير، بما في ذلك احتراق العشرات منها وفي أحياء مختلفة في مدن القطاع. وعانى نحو ٥١٤٥٣ شخصاً حالة من الترويع والترهيب، واضطروا خلالها إلى إخلاء منازلهم قسرياً، وأصبحوا بلا مأوى.

وقد خلفت أعمال التدمير في المنازل والمباني السكنية، طيلة أيام العدوان الحربي، حالة غير مسبوقة من التشريد والتهجير القسري الجماعي لآلاف العائلات الفلسطينية، والتي أصبحت بلا مأوى. وقد اضطر الآلاف من أفراد العائلات الأخرى إلى ترك وهجر منازلها حفاظاً على حياة أفرادها وأمنهم وسلامتهم، وهرباً من عمليات القتل وإطلاق النيران والقذائف الصاروخية والمدفعية تجاههم خلال تواجدهم في منازلهم، والتي أدت إلى مقتل وجرح عشرات المدنيين سواء في منازلهم أو أثناء فرارهم من الهجمات الحربية.

ووفقاً للمتابعة الميدانية لطواقم المركز، اضطر نحو ٤٥٠٠٠٠ شخص من سكان القطاع المدنيين إلى الهرب من منازلهم بحثاً عن ملاذ آمن. وأصبحت الحالة الأكثر إيلاماً هي تلك التي ذكرت هؤلاء السكان بحالة التهجير القسري الجماعي التي عاشتها معظم تلك العائلات خلال نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨.

وأمام حالة اللجوء والتشرد التي كابدها المدنيون، ولا يزالون، أقامت وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا)، والمنظمات الإنسانية الدولية العشرات من مراكز الإيواء، وذلك لتوفير مأوى مؤقت للآلاف ممن فقدوا منازلهم وممتلكاتهم، وسط ظروف إنسانية وصحية بالغة التعقيد والسوء. وقد عانى آلاف من هؤلاء السكان المدنيين، ولا يزالون، من الآثار النفسية الناجمة عن حالة الخوف والترويع، خصوصاً النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن. وما تزال المئات من العائلات تعيش حالة من التشتت بعد أن فقدت منازلها أو هجرتها بسبب تعرضها للهجمات الحربية. وقد فقدت تلك العائلات كافة ممتلكاتهم ومقتنياتهم الشخصية، بما فيها أوراقهم الشخصية الثبوتية وهوياتهم وجوازات سفرهم وشهادات ميلادهم.

ووفقاً لما وثقه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خلال وبعد انتهاء العدوان، فقد تركزت عمليات هدم المنازل والمباني السكنية في كل من محافظة شمال غزة ومحافظة غزة على التوالي. فقد دمرت القوات المحتلة ١٩٢٠ منزلاً في محافظة شمال غزة، تحتوي على ٢٨١٨ وحدة سكنية، كان يقطنها ٣٣٥٩ عائلة قوامها ١٩٥١٥ شخصاً. ودمرت تلك القوات ١٦٠١ منزلاً في محافظة غزة، تحتوي على ٢٣٨٠ وحدة سكنية، ويقطنها ٢٤٢٨ عائلة قوامها ١٤٢٧٢ شخصاً. وتوضح الجداول التالية تفاصيل أعمال التدمير التي جرت خلال العدوان:

جدول يوضح توزيع المنازل السكنية المدمرة كلياً وجزئياً في قطاع غزة

المحافظة	عدد المنازل المدمرة	تدمير كلي	تدمير جزئي
محافظة شمال غزة	١٩٢٠	٨٤٥	١٠٧٥
محافظة غزة	١٦٠١	٦٤٦	٩٥٥
محافظة الوسطي	٦٥٣	٩٢	٥٦١
محافظة خان يونس	٣٩٧	٢٣٣	١٦٤
محافظة رفح	٨٧٥	٢٩٨	٤٨٧
المجموع الكلي	٥٣٥٦	٢١١٤	٣٢٤٢

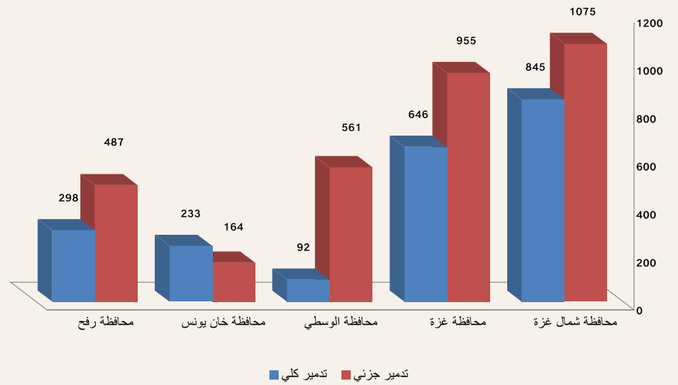

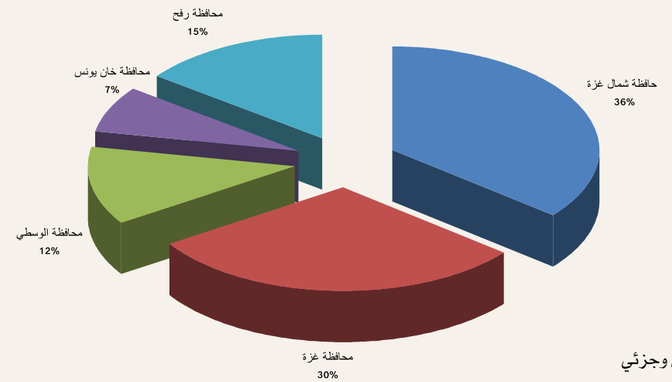

دمار كلي وجزئي

جدول يوضح المنازل السكنية المدمرة وعدد الوحدات السكنية وعدد العائلات وعدد الأفراد في قطاع غزة

المحافظة	عدد المنازل المدمرة	عدد الوحدات السكنية	عدد العائلات	عدد السكان
الشمال	١٩٢٠	٢٨١٨	٣٣٥٩	١٩٥١٥
غزة	١٦٠١	٢٣٨٠	٢٤٢٨	١٤٢٧٢
الوسطي	٦٥٣	١٠٣٨	١١٣٤	٧٠٥٠
خان يونس	٣٩٧	٤٥٥	٥٣٥	٣٠٩٩
رفح	٧٨٥	١١٤٢	١٣٢٨	٧٩٠٦
المجموع الكلي	٥٣٥٦	٧٨٣٣	٨٧٨٤	٥١٨٤٢

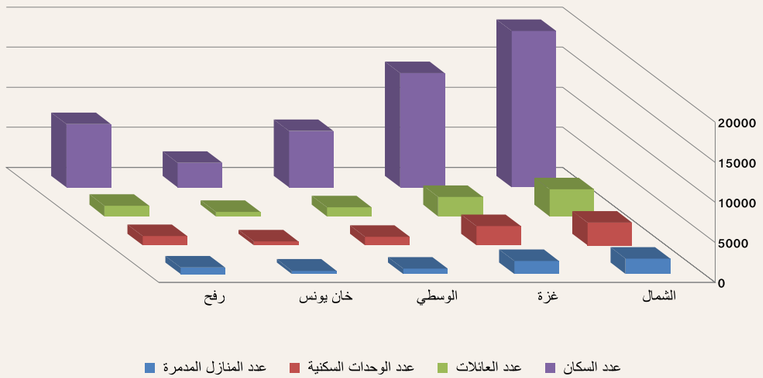

جدول يوضح توزيع المنازل السكنية المدمرة تدمير كلي حسب المحافظة

المحافظة	عدد المنازل المدمرة	عدد الوحدات السكنية	عدد العائلات	عدد السكان
الشمال	٨١٦	١٠٥٥	١٣٩٢	٧٧٤٨
غزة	٤٥٧	٦٨٤	٦٩٨	٤٣٢٧
الوسطي	٢٩١	١٥٧	٤١٦	٢٣٠٥
خان يونس	٢٣٨	٢٧٥	٣١٨	١٧٩١
رفح	٢٩٥	٣٩٥	٤٢٩	٢٥٧٩

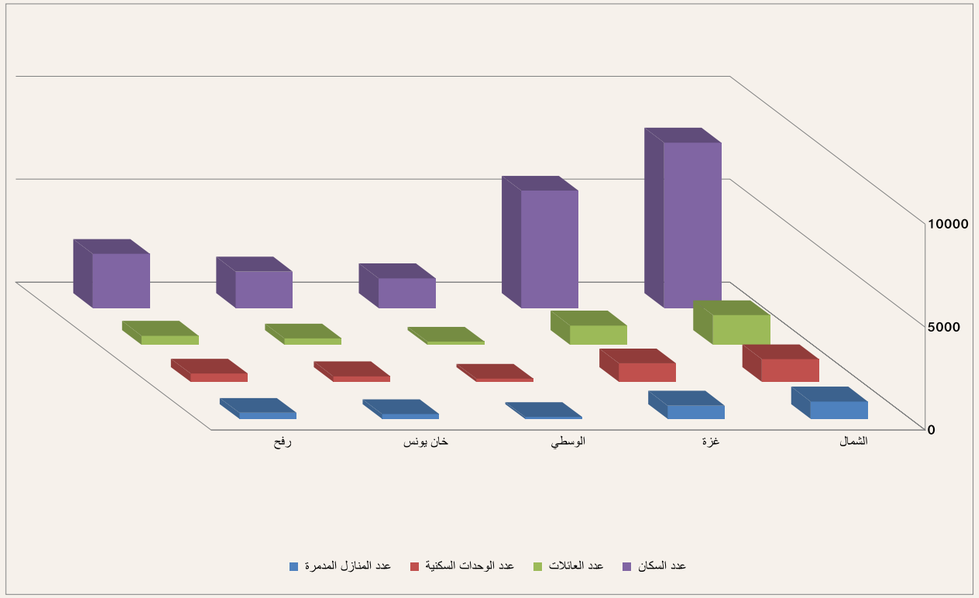

جدول يوضح توزيع المنازل السكنية المدمرة تدمير جزئي حسب المحافظة

المحافظة	عدد المنازل المدمرة	عدد الوحدات السكنية	عدد العائلات	عدد السكان
الشمال	١٠٧٥	١٧٠٩	١٩١٦	١١٤٧٨
غزة	٩٥٥	١٤٥٨	١٤٦٦	٨٥٦٥
الوسطي	٥٦١	٩٢٨	٩٨٩	٥٦٠٦
خان يونس	١٦٤	١٨٠	٢١٧	١٣٣٠
رفح	٤٨٧	٧٣٩	٨٨٢	٥٢٧١

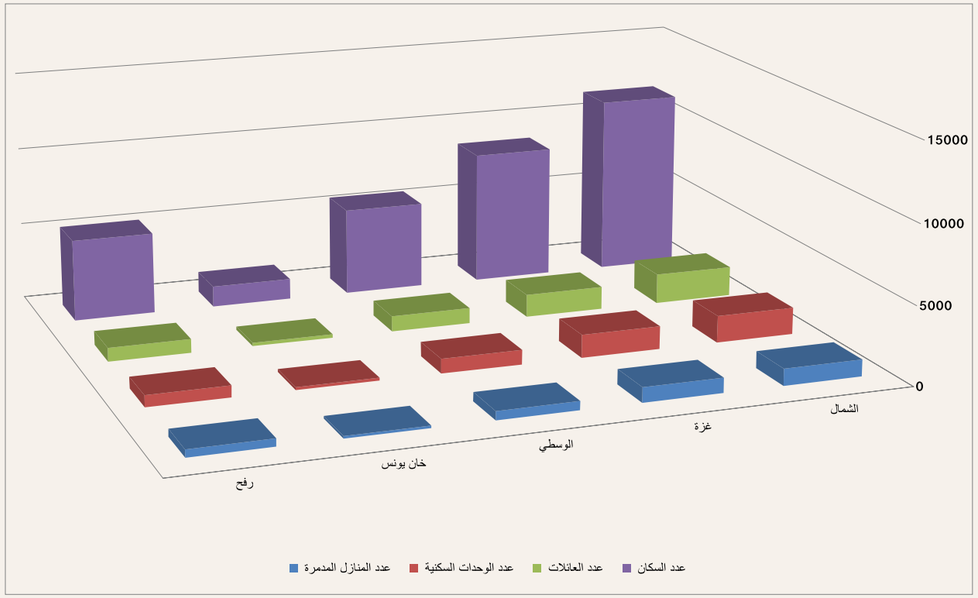

جدول يوضح توزيع المنازل السكنية التي تعرضت للقصف بشكل مباشر حسب المحافظة

المحافظة	عدد المنازل	عدد الوحدات السكنية	عدد العائلات	عدد السكان
الشمال	١٨٩	٢٤١	٣١٣	١٤٢٠
غزة	٦٤	١٣٥	١٥٨	٩٢٠
الوسطي	٣٢	٥٤	٦٥	١٩٤
خان يونس	٢٥	٣٨	٥٨	٣١٧
رفح	٨١	١٤٨	٢٤٦	١٤٩٩
المجموع الكلي	٣٩١	٦٥٥	٨٤٠	٤٣٥٠

جدول يوضح توزيع المنازل السكنية التي تعرضت للقصف بشكل غير مباشر حسب المحافظة

المحافظة	عدد المنازل	عدد الوحدات السكنية	عدد العائلات	عدد السكان
الشمال	٢٩٥	٥٢٢	٦٠٠	٣٦٠٧
غزة	٢٨٢	٣٢٥	٣٥١	١٨٨٦
الوسطي	١٤٥	٢١٤	٢٢٥	١٣٥٨
خان يونس	٦٦	٧٧	١٠٢	٦٢٥
رفح	٩١	١٣٤	١٤٢	١٠٧٨
المجموع الكلي	٨٧٩	١٢٧٢	١٤٢٠	٨٥٥٤

تدمير المرافق الحكومية

مقر المجلس التشريعي بعد قصفه في مدينة غزة

بدأت القوات الجوية المحتلة عدوانها الحربي على كافة مدن، قرى ومخيمات قطاع غزة عند الساعة الحادية وخمس وعشرين دقيقة من صباح يوم السبت، الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٧، وهو وقت الذروة في حركة وتنقل السكان المدنيين في القطاع، وخاصة طلبة وطلاب المدارس والجامعات. وقد شنت الطائرات الحربية من طراز اف ١٦، والطائرات المروحية عشرات الغارات الجوية العشوائية في وقت متزامن على العديد من المواقع الأمنية، العسكرية والمنشآت والمرافق المدنية. وأدت تلك الغارات التي أسقطت فيها القوات المحتلة عشرات الأطنان من المتفجرات، كالقنابل والصواريخ، إلى تدمير نحو ٦٠ مؤسسة وموقعاً مدنياً، أمنياً وشرطياً. وتوالت الغارات الجوية، والقصف البري والبحري طيلة أيام العدوان، وأدت إلى تدمير عشرات المنشآت والأعيان بشكل كلي، فضلا عن تعرض العديد منها لأضرار جسيمة.

قصف وتدمير مباني الوزارات، المنشآت الحكومية والهيئات المحلية

عمدت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة إلى تدمير غالبية المنشآت المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تقع وسط أحياء سكنية مكتظة. وتقدم هذه الوزارات والهيئات الحكومية خدماتها للسكان المدنيين في مختلف محافظات قطاع غزة. وقد شنت القوات الحربية المحتلة غارات موجهة استهدفت بنية كافة الخدمات الحياتية التي تتعلق بالسكان المدنيين في القطاع، حيث قصفت طائراتها الحربية، معظم المباني والمنشآت التابعة للحكومة الفلسطينية في قطاع غزة. وشملت تلك الغارات استهداف كل من مبنى المجلس التشريعي، مباني الوزارات، مباني المحافظات والهيئات المحلية. وقد أدت تلك الغارات إلى تدمير تلك المباني والمنشآت ودمرتها كلياً بكافة محتوياتها، بما في ذلك كافة السجلات والوثائق المتعلقة بحياة السكان المدنية. كما ألحقت تلك الهجمات المكثفة والمتكررة أضراراً جسيمة في العديد من المنازل، المباني السكنية والمنشآت المدنية الواقعة في محيط تلك المرافق.

المنشآت الحكومية

فقد طال القصف العنيف مجمع الوزارات، الذي يضم معظم وزارات السلطة الفلسطينية، والواقع في محيط الجامعات وسط مدينة غزة. وقد تكرر قصف المجمع الذي يضم وزارات الشؤون الخارجية، المالية، التخطيط والأشغال العامة عدة مرات خلال فترة العدوان وقد دمر المجمع بالكامل.

كما استهدفت الهجمات الجوية مباني الوزارات التي تقع خارج نطاق مجمع الوزارات، حيث طالت مباني الوزارات التالية:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠، قصف طائرات الاحتلال مقر وزارة الداخلية الواقع في حي تل الهوى، غرب مدينة غزة، وقد أسفر القصف عن تدمير المبنى الذي يضم دائرة سجل الأحوال المدنية، ويقدم خدماته للمدنيين من سكان قطاع غزة.
- وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠، قصفت طائرات حربية للقوات المحتلة مبنى مجلس الوزراء، الواقع في حي تل الهوى غرب مدينة غزة، ما أدى إلى تدميره بالكامل.
- وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١، قصفت طائرات الاحتلال مبنى قصر الحاكم، في شارع شارل ديغول، بالقرب من مجمع أنصار وسط مدينة غزة، وقد أدى القصف إلى تدميره كلياً.

مجمع الوزارات بعد قصفه في مدينة غزة

- بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١، قصفت طائرات حربية إسرائيلية مبنى وزارة العدل في حي تل الهوى في مدينة غزة، ما أدى إلى تدميرها بالكامل. وقد لحقت أضرار جسيمة بمبنى وزارة التربية و التعليم المجاورة لها. ويتكون مبنى وزارة العدل من خمسة طوابق، وكان قد جرى افتتاحه وبدئ العمل فيه قبل نحو أربعة أشهر من بدء العدوان الحربي على القطاع، وكان مجهزاً بكافة الأجهزة المحوسبة، المكاتب وكافة الاحتياجات الخاصة بعمل طواقم الوزارة. كما أسفر تدمير المبنى عن تدمير آلاف الملفات القانونية التي تحتفظ بها الوزارة، وكافة محتويات المبنى.
- وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١، قصفت طائرات الاحتلال مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني، الواقع في شارع عمر المختار في مدينة غزة، ما أدى إلى تدميره بالكامل.

المحافظات والهيئات المحلية

استهدفت القوات الحربية المحتلة مباني ومقار المحافظات والهيئات المحلية، وقصفت طائراتها الحربية ٥ مبان من هذه المنشآت، وهي كما يلي:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧، قصفت طائرات حربية مقر بلدية الزهراء بشكل مباشر، و قد أدى القصف إلى إلحاق أضرار جسيمة في مبنى البلدية.
- وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مقر محافظة رفح، الواقع على طريق صلاح الدين بالقرب من معبر رفح، مما أدى إلى تدميره بالكامل.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، أدى قصف مباشر لمقر بلدية رفح إلى إلحاق أضرار جسيمة في المبنى، وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٨، أدى قصف مجاور لمكتبة البلدية إلى إلحاق أضرار جزئية في المكتبة، وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٩، قصفت طائرات حربية ملعب بلدية رفح ، ما أدى الحق فيه أضراراً جزئية.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠، استهدفت طائرات الاحتلال مقر بلدية بني سهيلا، وقد أدى القصف إلى إلحاق أضرار جزئية في مبنى البلدية.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧، قصفت طائرات حربية المبنى القديم لبلدية المغازي، و قد أدى القصف إلى تدمير المبنى بالكامل.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٠، أدى قصف مجاور لمكتبة بلدية النصيرات، إلى إلحاق أضرار جزئية بمبنى المكتبة.

تدمير مقرات قوات الشرطة الفلسطينية

شنت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العدوان الشامل على قطاع غزة غارات جوية عنيفة ومكثفة استهدفت جميع مباني ومنشآت قوات الشرطة الفلسطينية، بما فيها تلك المباني والمواقع الثابتة أو المتنقلة كالنقاط الأمنية والحواجز التابعة لتلك القوات، بما فيها قوات الأمن الوطني. وقد أسفرت تلك الغارات، التي استمرت طيلة أيام العدوان، وتكررت على عدة مواقع منها، إلى تدمير ٧٤ مبنى وموقعاً لقوات الشرطة الفلسطينية بشكل كلي في كافة أنحاء القطاع. وكانت كما يلي: ٢٣ موقعاً في محافظة الوسطى، ١٧ موقعاً في محافظة غزة، ١٥ موقعاً في محافظة خان يونس، ١١ موقعاً في محافظة رفح و ٨ مواقع في محافظة شمال القطاع[٣٩]. جدير بالذكر أن الطائرات الحربية الإسرائيلية قد شنت سلسلة من الغارات الجوية المتزامنة والمباغتة، معلنة بدء العدوان على قطاع غزة في ٢٠٠٨/١٢/٢٧، استهدف معظمها المباني والمقرات التابعة لقوات الشرطة الفلسطينية في كافة مدن القطاع. وقد أكملت القوات الحربية المحتلة شن غارات جوية، برية وبحرية، طيلة أيام العدوان الحربي ضد هذه المواقع، وتعرض العديد منها إلى غارات متكررة أدت إلى تدميرها كلياً، كما أدت إلى مقتل وجرح العشرات من قوات الشرطة الفلسطينية والسكان المدنيين.

ففي مدينة غزة طالت الغارات الجوية التي نفذتها القوات المحتلة، وفي نفس التوقيت تقريباً، عدة مواقع تابعة لقوات الشرطة الفلسطينية، بما فيها مبانيها الرئيسية ومباني قوات الأمن الوطني. وقد ألقت الطائرات الحربية قنابل تزن بعضها طناً من المتفجرات، وعشرات الصواريخ على تلك المباني، ما أدى إلى تدميرها كلياً وقتل وجرح المئات الآخرين من أفرادها والسكان المدنيين في محيطها. وفيما يلي أهم تلك المواقع:

- مدينة عرفات للشرطة وسط مدينة غزة

تقع في حي الرمال في مدينة غزة، وتضم القيادة العامة لقوات الشرطة الفلسطينية، وتحتوي على العديد من المباني، بما فيها الإدارات العامة لدوائر الشرطة المختلفة.

---

٣٩ لا تشمل هذه الأرقام المواقع العسكرية التابعة لفصائل المقاومة الفلسطينية، حيث شنت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة عشرات الغارات الجوية والبرية طيلة فترة العدوان الحربي، ودمرت نحو ٧٠ موقعاً، بما فيها مواقع التدريب التابعة لتلك الفصائل، ودمرتها تدميراً كلياً.

تعرضت المدينة إلى عدة غارات جوية، نفذتها الطائرات الحربية من طراز اف ١٦، وأدت إلى تدمير معظم مبانيها، بما فيها مقر القيادة العامة لقوات الشرطة، وأدت إلى مقتل نحو ٥٠ عنصراً من أفراد الشرطة المدنية، كان من بينهم اللواء توفيق جبر، مدير عام الشرطة في قطاع غزة.

- موقع حطين «مقر جهاز الأمن الوقائي سابقاً»، وقد تعرض لأكثر من خمس غارات جوية متكررة، وتم تدميره بالكامل.
- مقر المشتل، التابع لجهاز المخابرات العامة شمال مخيم الشاطئ في مدينة غزة، وقد تعرض لغارة جوية أدت إلى مقتل ثلاثة عناصر من أفراد الجهاز، فيما أصيب اثنان آخران بجراح من العاملين في المقر، ودمر المبنى كلياً.
- موقع شرطة العباس في حي الرمال في مدينة غزة، وقد دمر بالكامل.
- الأمن والحماية الواقع على شاطئ بحر غزة، وقد دمر كلياً.
- مركز شرطة التفاح والدرج، شرقي مدينة غزة، وقد دمر كلياً.
- مبنى السرايا، ويقع في وسط مدينة غزة، ويحتوي على مقر قيادة الأمن الوطني، السجن الرئيسي في قطاع غزة، والعديد من مباني قوات الأمن الوطني. وقد تعرض المبنى إلى عدة غارات جوية خلال فترة العدوان الحربي على القطاع، وأدت إلى تدمير معظم مبانيه.
- موقع الدفاع المدني في مدينة الزهراء.
- موقع الشرطة في مدينة الزهراء.
- موقع فايز أبو جراد التابع للأمن الوطني، بالقرب من بلدية المغراقة.
- مبنى الدفاع المدني الواقع على شاطئ بحر غزة.

وفي محافظة الوسطى شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية عدة غارات جوية على المواقع الشرطية، أدت إلى تدميرها ومقتل وجرح العشرات من أفرادها والسكان المدنيين الذين كانوا يتواجدون فيها لمراجعة بعض المعاملات المدنية، أو في محيطها. والمواقع هي:

- موقع الشرطة المدنية وموقع جنين التابع للأمن الداخلي في منطقة أبو مدين في البريج.
- مواقع الدفاع المدني وشرطة حفظ النظام والتدخل، والمباحث العامة، وشرطة المرور والشرطة البحرية، والشرطة العامة في مدينة دير البلح.
- كما قصفت الطائرات موقع الكتيبة ١٣ التابع للأمن الوطني، في مخيم المغازي.
- قصف موقع مقبولة للأمن الوطني في مخيم البريج.

وفي محافظة شمال غزة استهدفت الغارات الجوية التي نفذتها الطائرات الحربية للقوات المحتلة عدة مواقع تابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، والتي أدت إلى تدميرها ومقتل وجرح العشرات ممن كانوا يتواجدون فيها أو في محيطها. وكانت كما يلي:

- موقع عبد العزيز الرنتيسي (ألـ ١٧ سابقاً) بالقرب من مفترق التوام، غربي جباليا، ودمر بالكامل، وسقط فيه تسعة قتلى وعشرات الجرحى من أفراد الأمن المتواجدين داخل الموقع.
- موقع الشرطة البحرية في منطقة السودانية، غربي بيت لاهيا، ودمر بالكامل، وسقط فيه ٣ قتلى وعشرات الجرحى من أفراد الأمن المتواجدين داخل الموقع.
- موقع قوات الأمن الوطني شرقي مخيم جباليا، ودمر بالكامل.
- موقع قوات الأمن الوطني بالقرب من مفترق الجمارك المؤدي إلى معبر بيت حانون « إيريز» غربي بيت حانون، ودمر بالكامل دون وقوع إصابات.

وفي محافظة خان يونس شنت القوات الجوية والبحرية العديد من الهجمات العسكرية على مواقع قوات الشرطة الفلسطينية فيها، بما في ذلك مقرات قوات الأمن الوطني، وأدت إلى تدميرها ومقتل وجرح عدد من أفرادها. وفيما يلي أهم نتائج تلك العمليات:

- قصفت الطائرات مقر الأمن الداخلي الواقع غرب خان يونس، بصاروخين ما أدى إلى تدميره، بشكل كامل ومقتل اثنين داخله، أحدهما من أعضاء الجهاز، والثاني سباك كان يعمل صيانة في المقر.
- قصفت الطائرات الإسرائيلية مقر شرطة حفظ النظام والتدخل المجاور، لمقر الأمن الداخلي، بصاروخ، ما أدى لتدميره ومقتل ثلاثة من أفراد الشرطة.

- قصفت الطائرات بصاروخ تجاه نقطة حراسة في مستوطنة نتسر حزاني، غرب خان يونس، ما أدى لمقتل اثنين من المدنيين، أحدهما من العاملين في الضابطة الزراعية، والثاني طفل كان يمر بالمكان. **والطفل هو خالد سامي طراف الأسطل، ١٤ عاماً**، والذي كان يسير في المنطقة على دراجته الهوائية.
- كما طال القصف، موقع الأمن والحماية الواقع جنوب جامعة الأقصى، ما أدى إلى تدمير الموقع بالكامل، وإلحاق أضرار بالجامعة، التي أصيبت فيها العشرات من الطالبات بحالة هلع وإغماء نتيجة شدة القصف، وأصيب أحد أفراد الموقع.
- قصف موقع الشرطة البحرية غرب خان يونس ما أدى لتدميره.
- قصف مبنى قيادة شرطة المحافظة، ما أدى إلى تدميره.

وفي رفح أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية عدة صواريخ باتجاه مجمع الأجهزة الأمنية (الأمن الوطني، الأمن الداخلي، والشرطة) في شارع أبو بكر الصديق، في مدينة رفح. وقد تركز القصف على مركز الشرطة في وقت نشطت فيه حركة المواطنين وطلبة المدارس التي تقع بالقرب من مجمع الأجهزة الأمنية. أسفر القصف على مركز الشرطة عن مقتل ١٢ **مواطناً، بينهم ٧ من المدنيين العزل، من ضمنهم طفل وداعية وإمام مسجد وطبيب وممرض ومحام**، وخمسة من أفراد الشرطة المدنية أيضاً، تواجدوا داخل المركز وفي محيطه. وقد حولت الصواريخ أجسادهم إلى أشلاء ممزقة. كما طالت الغارات الجوية عدة مواقع شرطية، ونقاط أمنية في المحافظة، وخاصة المواقع التابعة لقوات الأمن الوطني المنتشرة على طول الشريط الحدودي مع مصر.

تدمير البنية الأساسية للخدمات

وتزداد الأمور إيلاماً وتعقيداً أمام الحجم المهول للدمار الشامل الذي حل بالبنية التحتية للعديد من مدن وأحياء القطاع، وهو ما يشير إلى ممارسة القوات الحربية المحتلة شكلاً من أشكال العقاب الجماعي لنحو ١,٥ مليون مدني يقطنون قطاع غزة، ويتوزعون على مدنها، مخيماتها وقراها. فقد دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة العديد من الطرق المعبدة الرئيسية والفرعية، خاصة في الأحياء التي توغلت فيها القوات البرية المحتلة. وتعدت عملية التدمير والهدم لتصل إلى قصف وتجريف البنية التحتية للخدمات الأساسية، بما فيها شبكات المياه الرئيسية والفرعية، شبكات الصرف الصحي، بما فيه الخطوط الرئيسية والفرعية فيها، محولات الضغط العالي الكهربائية، شبكات الضغط المرتفع والمنخفض في هذه الأحياء، بالإضافة إلى تدمير شبكات وخطوط وأعمدة الهاتف.

ووفقاً لمصلحة بلديات الساحل في قطاع غزة، والتي تشرف على خدمات المياه ومياه الصرف الصحي في محافظات قطاع غزة، أدت الهجمات العسكرية التي شنتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، طيلة أيام العدوان على القطاع، إلى تدمير العديد من آبار المياه، بما فيها آبار مياه الشرب الرئيسية في العديد من أحياء القطاع. وقد قامت الجرافات الحربية الضخمة، والدبابات والآليات الحربية، بعمليات تجريف واقتلاع منظمة وواسعة النطاق لشبكات توزيع المياه الرئيسية والفرعية في العديد من أحياء قطاع غزة، والتي تعرضت للاجتياح البري بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣. كما دمرت تلك الآليات شبكات وتمديدات الصرف الصحي في تلك المناطق التي اجتاحتها، بما في ذلك خطوط تجميع المياه العادمة الرئيسية والفرعية. وتعرضت العديد من خزانات المياه التابعة لمصلحة المياه إلى أضرار جسيمة، تراوحت بين التدمير الكلي والأضرار البالغة، وأصبحت غير صالحة للاستخدام. وقد قدرت المصلحة إجمالي الخسائر التي تعرض لها قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، جراء العمليات الحربية على مرافقها، بنحو ٦ ملايين دولار أمريكي.

ومن ناحية أخرى أجهزت العمليات العسكرية على البنية التحتية لقطاع الكهرباء، الاتصالات والهاتف، بما في ذلك محولات الضغط العالي والمنخفض، أعمدة وشبكات الكهرباء في العديد من أحياء القطاع. كما طالت تلك العمليات مرافق الاتصالات السلكية واللا سلكية، بما فيها أعمدة الهاتف، محطات تقوية الإرسال والتمديدات الداخلية في المباني والمنشآت التي تعرضت إلى التدمير الكلي أو الجزئي في أنحاء مختلفة من قطاع غزة. وقد شهدت العديد من الأحياء، وخاصة المنطقة الصناعية، حي الزيتون وحي تل الهوى في محافظة غزة، وكذلك منطقة العطاطرة، السلاطين وعزبة عبد ربه في محافظة شمال القطاع أعمال تطهير، نفذتها القوات المحتلة عبر غارات جوية مركزة استهدفتها، ثم أكملت الآليات الحربية البرية اقتلاعها، تجريفها وتسويتها مع الأرض، في مشهد أقرب إلى حدوث زلزال هز تلك المناطق والأحياء.

تدمير البنية الاقتصادية

ألحقت الهجمات العسكرية التي نفذتها القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العدوان على قطاع غزة دمارًا كبيراً في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتشير الحقائق الميدانية إلى أن تلك القوات مارست أعمال تطهير للبنية الاقتصادية في القطاع، وبشكل منهجي. وقد لاحظ باحثو المركز حجم الدمار الذي تعرضت له البنية الاقتصادية، وخاصة في المنطقة الصناعية في مدينة غزة، منطقة الفخاري في خان يونس وعلى امتداد الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، ما يشير إلى تنفيذ تلك القوات هجمات عشوائية وتوظيف مفرط للقوة ضد أهداف مدنية، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال محاربة السكان المدنيين في وسائل عيشهم ورزقهم. ويخلص المركز إلى أن تلك الجرائم هدفت إلى القضاء على أية عملية نهوض أو تنمية لاحقة لاقتصاد القطاع، والمتدهور أصلاً بسبب الحصار الشامل الذي ما تزال تفرضه السلطات المحتلة على واردات وصادرات القطاع منذ أكثر من عامين. واعتمدت القوات المحتلة الهجمات الحربية العشوائية، الجوية والبرية، واستخدمت القنابل الثقيلة والصواريخ ذات النطاق التدميري الواسع ضد كافة المنشآت الاقتصادية، بما فيها المنشآت الصناعية، الزراعية، التجارية، السياحية والخدمية بشكل ممنهج معد له سلفاً. وقد رصد باحثو المركز تركيز تلك الهجمات على المنشآت المرتبطة بقطاع الإنشاءات والبناء، بما فيها مصانع الأسمنت الخرساني، مصانع الطوب، مخازن مواد البناء، وهو ما يعطي دلالات على تعمد إيقاع التدمير الواسع فيها، وبما يزيد من حجم العراقيل التي تعيق تطور البنية الاقتصادية اللاحقة، وكذلك جهود إعادة اعمار وترميم كافة الأعيان والممتلكات المدنية التي جرى تدميرها.

كما يشير حجم الدمار الذي طال القطاعات الاقتصادية، ومظاهر التطهير في منشآت البنية الاقتصادية في قطاع غزة إلى أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قد سعت إلى القضاء على قدرة تلك المنشآت الإنتاجية، والإجهاز على اقتصاد القطاع كلياً وشله بشكل تام، وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

وتعددت الوسائل الحربية التي استخدمتها القوات الحربية المحتلة لتدمير بنية القطاع الاقتصادية، حيث بدأت بشن هجمات جوية على كافة المرافق الاقتصادية الممتدة على الشريط الحدودي للقطاع مع إسرائيل. وتزامن ذلك مع شن هجمات بالقذائف المدفعية التي تمركزت على امتداد حدوده الشرقية، ثم امتدت العمليات العسكرية مع بدء العدوان البري، في الرابع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وشنت الدبابات الحربية العشرات من الهجمات العسكرية، وبقذائفها المدفعية الثقيلة ضد المنشآت الاقتصادية. وتوجت القوات المحتلة عملياتها بتنفيذ أعمال تطهير في تلك المنشآت بواسطة جرافاتها العسكرية العملاقة، حيث قامت تلك الجرافات بتسوية المباني والمنشآت الاقتصادية مع الأرض.

دمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عدوانها على غزة ٢٨٦ منشأة اقتصادية، أصيبت ١٧٨ منها بأضرار كلية (٦٠،١٪)، فيما تضرر جزئيا ٥٨ منشأة أخرى (٣٩،٩٪). وتمثل نسبة المنشآت الاقتصادية التي طالها التدمير ٧٣٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها نحو ٣٩٠ منشأة. جدير بالذكر أن إجمالي عدد المنشآت في قطاع غزة يبلغ ٣٩٠٠ منشأة، غالبيتها صغيرة الحجم، وتوظف أقل من ١٠ أشخاص، وقد توقف ٩٠٪ منها عن العمل، خلال العامين الماضيين جراء إغلاق المعابر وإحكام سياسة الحصار. وانعكس تدمير هذه المؤسسات الاقتصادية الوطنية على العمالة في قطاع غزة، فانضم العاملون في هذه المؤسسات، والبالغ عددهم نحو ١٥٠ ألف عامل يعيلون نصف مليون نسمة إلى العاطلين عن العمل. وقد بلغت قيمة الخسائر الناجمة عن هذا التدمير ٣٠٩،٠٨٩،١٨٨ دولاراً أمريكياً[٤٠]، وقد توزعت على القطاعات الاقتصادية كما يوضحها الجدول التالي:

مجال النشاط	حجم الخسائر	النسبة المئوية
قطاع الصناعة	٨٤،٢٠٩،٧١٢	٢٧،٢٪
قطاع التجارة	٢٤،٩٠٩،٢٨٩	٨،١٪
قطاع الإنشاءات والمقاولات	٦،٠١٣،١٣٨	١،٩٪
قطاع السياحة	٢،٥٥٥،٨٥٧	٠،٨٪
قطاع الوقود و المحروقات	٥،٥٥٥،١٦٩	١،٨٪
قطاع الزراعة	١٧٠،٠٠٠،٠٠٠	٥٥،١٪
قطاعات أخرى	١٥،٨٤٦،٠٢٣	٥،١٪
المجموع	٣٠٩،٠٨٩،١٨٨	١٠٠٪

٤٠ أشارت تقديرات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص في قطاع غزة إلى أن الخسائر الاقتصادية للقطاع الخاص الناجمة عن العدوان الشامل، في كافة القطاعات ما عدا القطاع الزراعي بلغت ١٣٩،٠٨٩،١٨٨ دولار، ومع إضافة خسائر القطاع الزراعي البالغة ١٧٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار تصبح قيمة الخسائر لكافة القطاعات الاقتصادية ٣٠٩،٠٨٩،١٨٨ دولار.

القطاع الصناعي

شكلت العمليات الحربية التي استهدفت القطاع الصناعي في قطاع غزة نموذجا صارخا للهجمات العشوائية، المحظورة بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي. فقد عمدت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إلى استهداف عدد كبير من المصانع في قطاع غزة. شملت تلك الهجمات وأعمال التدمير ليس فقط المنشآت الصناعية في المناطق الحدودية للقطاع، بل تجاوزتها لتستهدف المنشآت الصناعية في داخل التجمعات السكانية في القطاع.

وقد وثق المركز تدمير ٢٣٦ منشأة صناعية، ١٧٨ منها دمرت بشكل كلي (٧٥٪)، و٥٨ منشأة أخرى أصيبت بأضرار جزئية (٢٥٪)، وتعمل هذه المنشآت في مختلف الأنشطة الصناعية. ولم يقتصر استهداف قوات الاحتلال على جانب معين من الأنشطة، فمن بين هذه المنشآت ٢٦ منشأة تعمل في مجال الحدادة و والخراطة وكبس الحديد، و١٥ منشأة تعمل في الصناعات الغذائية، ٦ في الصناعات البلاستيكية، ٤ في الأدوات الصحية، ٢٣ منجرة تنتج صناعات خشبية وأثاثاً، ١٤ ورشة ميكانيكية، ٥ في الصناعات الإنشائية والمقاولات، ٧ في إنتاج الباطون الجاهز، ٩ منشآت تعمل في مجال الخياطة و المنسوجات، ٣ ورش ألمنيوم، ١٢ منشأة تنتج حجارة بلوك ومواد البناء و٤٣ منشأة تعمل في مجالات متفرقة. ويوضح الجدول والرسم البياني التاليان ذلك:

جدول (١) يوضح حجم دمار المنشآت الاقتصادية خلال العدوان

	تدمير كلي	ضرر جزئي	الإجمالي
العدد	١٧٨	٥٨	٢٣٦
النسبة المئوية	٧٥٪	٢٥٪	١٠٠٪

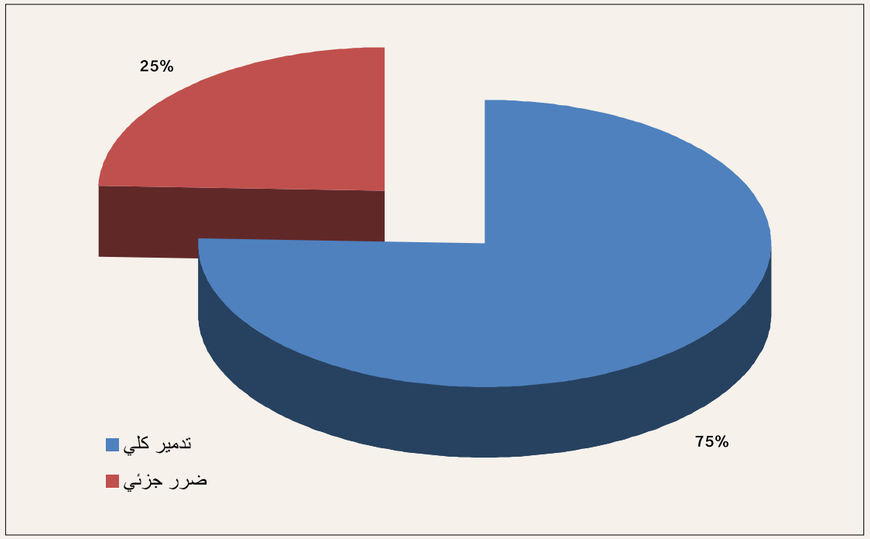

وتشير التقديرات الأولية لقيمة الخسائر التي أصابت القطاع الصناعي بـ ٨٤،٢٠٩،٧١٢ دولاراً، أي ما يعادل ٢٧،٢٪ من قيمة خسائر القطاعات الاقتصادية، والتي بلغت ٣٠٩،٠٨٩،١٨٨ دولاراً. والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان ذلك:

جدول (٢) يوضح حجم الخسائر التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية المختلفة

مجال النشاط	حجم الخسائر	النسبة المئوية
قطاع الصناعة	٨٤،٢٠٩،٧١٢	٪٢٧،٢
قطاع التجارة	٢٤،٩٠٩،٢٨٩	٪٨،١
قطاع الإنشاءات والمقاولات	٦،٠١٣،١٣٨	٪١،٩
قطاع السياحة	٢،٥٥٥،٨٥٧	٪٠،٨
قطاع الوقود و المحروقات	٥،٥٥٥،١٦٩	٪١،٨
قطاع الزراعة	١٧٠،٠٠٠،٠٠٠	٪٥٥،١
قطاعات أخرى	١٥،٨٤٦،٠٢٣	٪٥،١
	٣٠٩،٠٨٩،١٨٨	٪١٠٠

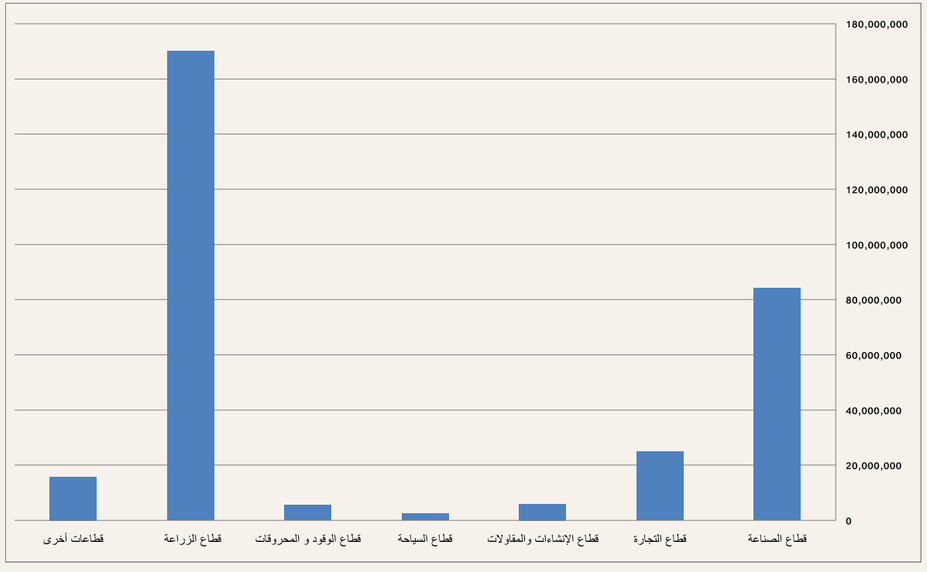

ففي المنطقة الصناعية، شرق مدينة غزة، نفذت القوات المحتلة عمليات أشبه بأعمال تطهير، حيث لم تترك قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منشأة قائمة في تلك المنطقة. وقد افادت طواقم المركز التي قامت بزيارة المنطقة فور انتهاء العدوان، أن المشهد في المنطقة صادم لهول وحجم الكارثة التي ألمت بها، فقد تحولت المنطقة الصناعية إلى أكوام ضخمة من الركام، وبات من الصعب تمييز معالمها الجغرافية. وقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي دمرت في المنطقة نحو ٦٠ منشأة متنوعة النشاطات، معظمها مصانع كبيرة، حيث تضم المنطقة الصناعية أكبر مصانع القطاع.

وقد كان يعمل في القطاع الصناعى المحلي قبل فرض الحصار والإغلاق الشامل على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٦ نحو ٦٥،٠٠٠ عامل، انخفض عددهم جراء إغلاق العديد من منشآت القطاع الصناعي أبوابها جراء الحصار إلى نحو ٣٥ ألف عامل بشكل مباشر، وقد أصبح معظم هؤلاء بدون عمل بعد العدوان، ولم يستمر في عمله سوى ١٨٧٨ عاملا (٥،٣٦٪)[٤١]، ما رفع عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة إلى نسبة غير مسبوقة. وتبين الجداول التالية أثر العدوان على وضع العمالة الحالية في القطاع الصناعي مقارنة بفترات سابقة:

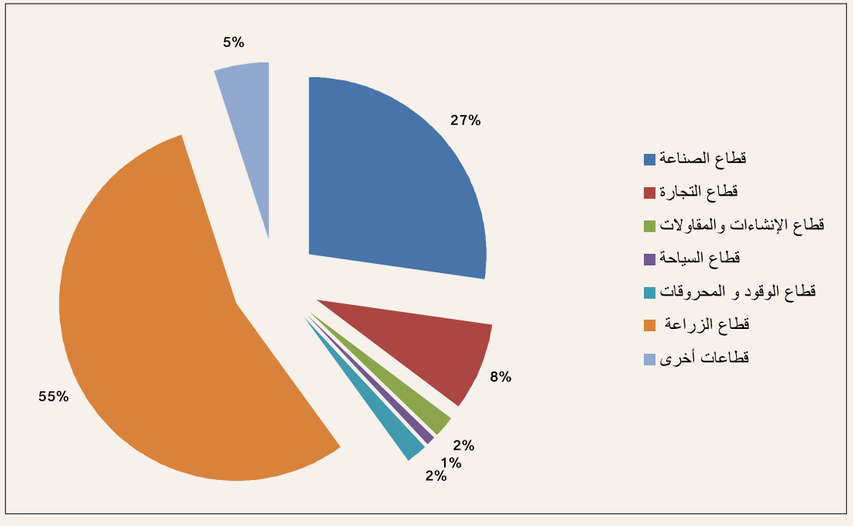

٤١ تقرير المجلس التنسيقي للقطاع الخاص حول خسائر القطاع الخاص الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، فبراير ٢٠٠٩.

جدول (٥) حجم العمالة المحلية في القطاع الصناعي خلال فترات زمنية مختلفة

الفترة الزمنية	يونيية ٢٠٠٦	خلال فترة الحصار وقبل العدوان	بعد العدوان
عدد العمال	٦٥،٠٠٠	٣٥،٠٠٠	١،٨٧٨

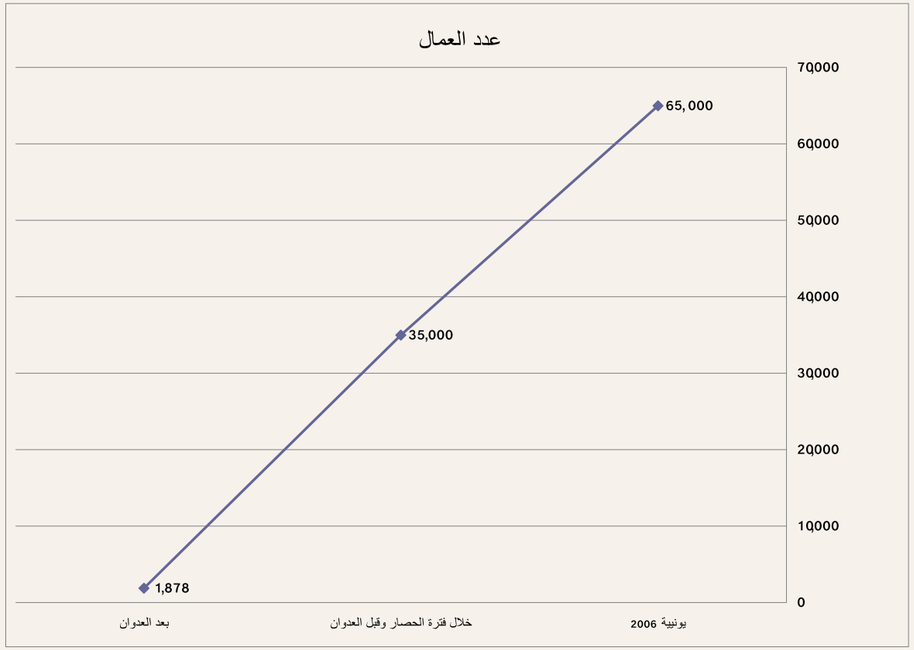

جدول (٦) يبين توزيع العمالة الحالية على أنشطة القطاع الصناعي بعد العدوان الحربي

النشاط	الصناعات الغذائية	الصناعات الكيميائية	الصناعات البلاستيكية	الصناعات المعدنية	الصناعات الخشبية	صناعة الملابس	التكنولوجيا والاتصالات	المجموع
عدد العمال	٦٠٠	٥٠	٢٥	٦٠	٧٠	١١٠	٩٦٣	١٨٧٨
النسبة المئوية	٪٣١،٩٤	٪٢،٦٦	٪١،٣٣	٪٣،١٩	٪٣،٧٢	٪٨،٨٥	٪٥١،٢٧	٪١٠٠

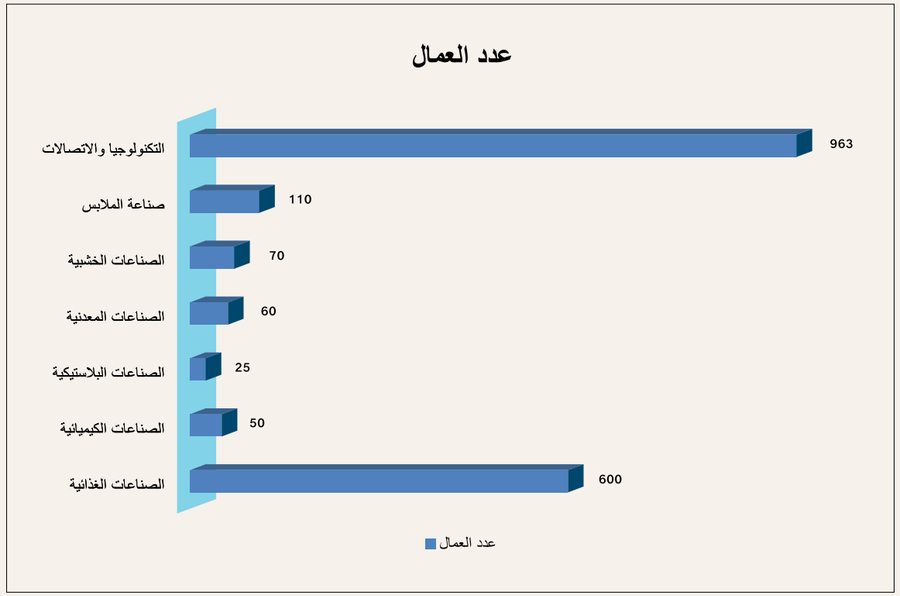

ويتبين من المعلومات الواردة في الجدول أعلاه، أن الشركات العاملة في نشاط الاتصالات والتكنولوجيا تشغل ٥١،٢٧٪ وهي أعلى نسبة من العمالة المحلية بواقع ٩٦٣ موظفاً وعاملاً، ويرجع ذلك لكون معظم العاملين في هذا النشاط يعملون في مجموعة شركات الاتصالات الفلسطينية (بال تل)، والتي لم تتضرر في العدوان بدرجة كبيرة. أما الشركات ذات الأنشطة الأخرى، والتي تشغل أعداداً كبيرة من العمالة المحلية، بلغت قبل العدوان ٣٥،٠٠٠ عامل وموظف، فان تأثير العدوان عليها كان هائلاً، وتسبب ذلك في انخفاض معدل التشغيل فيها إلى نسب متدنية ولم يسبق لها مثيل، حيث وصلت في الصناعات الغذائية التي تعتبر الأوسع انتشارا في قطاع غزة إلى ٦٠٠ عامل فقط، وفي صناعات الملابس والمنسوجات التي اشتهر فيها القطاع ١١٠ عمال فقط، وفي الصناعات الخشبية والأثاث، التي يعرف القطاع بجودة صناعتها ٧٠ عاملا فقط، وفي الصناعات المعدنية ٦٠ عاملا، وفي الصناعات الكيماوية ٥٠ عاملا، وفي الصناعات البلاستيكية ٢٥ عاملا فقط.

وقد تابعت طواقم المركز توثيق ورصد أعمال التدمير التي أصابت القطاع الصناعي، وفيما يلي عرض لبعض الحالات:

تدمير الشركة الهندسية للخرسانة والباطون

تعرض مصنع الخرسانة التابع للشركة الهندسية لتدمير وتخريب من قبل دبابات وجرا فات الاحتلال خلال العدوان على قطاع غزة، ونجم عن ذلك خسائر كبيرة، و انضمام العاملين فيه إلى صفوف العاطلين عن العمل. ويشغل المصنع الذي يعمل بطاقة إنتاجية ٥٠٠٠ كوب شهرياً في ظل توافر المواد الخام اللازمة، نحو ٤٠ عاملا، وبلغت تكلفة إنشائه ٣ ملايين دولار. ويقع مصنع الشركة الهندسية للخرسانة و الباطون في منطقة خالية ومكشوفة، أسوة بباقي المصانع الموجودة في المنطقة الشرقية لغزة، و التي دمرت بالكامل، وهو ما يؤكد تعمد الاحتلال تدمير هذه المصانع من دون أسباب أو دواعٍ.

وافاد حمدان أبو عريبان حارس المصنع، والذي كان بداخله لحظة توغل الدبابات الحربية في المنطقة الصناعية أن الدبابات تقدمت باتجاه مفرق الشهداء، وتمركزت على المفرق وأخذت تطلق قذائفها في كل مكان، وسقطت العديد من القذائف على المصنع، انفجر بعضها والبعض الآخر لم ينفجر.

ومن ثم تقدمت جرافات حربية، وقامت بهدم المبنى القائم وتدمير الشاحنات المتوقفة بجانبه دون سابق إنذار ودون أن يتعرضوا للخطر، ولم يكن مقاومون في المنطقة، التي تعتبر مكشوفة لهم، ولا يستطيع أحد الاقتراب منها. واستمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في أعمال التجريف إلى أن دمرت معظم محتويات الشركة، خاصة معدات مصنع الباطون، مرتفعة الأسعار مثل المكسر والخلاطات والشاحنات ورافعة الباطون بالكامل.

ويزود مصنع الشركة الهندسية للخرسانة، الذي يملكه رجال أعمال فلسطينيون، القطاع المعماري بجزء كبير من الاحتياجات من الخرسانة، وهو ما يعني أن أي جهود لإعادة أعمار القطاع تتطلب إعادة بناء وتشغيل الشركة الهندسية والصناعات الإنشائية بشكل عام.

قصف ورشة حدادة يؤدي إلى تدميرها ويقتل ٨ مواطنين

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، وفي حوالي الساعة ٣:٠٠ بعد الظهر، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية منزل المواطن عبد الغني حمدان، الواقع في شارع السكة بالقرب من دوار زمو، شرق جباليا، الأمر الذي أدى إلى تدمير المنزل وتضرر ورشة حدادة مجاورة للمنزل تعود ملكيتها للمواطن أحمد سمور. وبعد حوالي نصف ساعة توجه صاحب الورشة وعدد من الشبان وقاموا بمحاولة نقل محتويات الورشة التي تضررت في سيارة نقل صغيرة من نوع مرسيدس، وفي هذه الأثناء وذلك عند الساعة ٤:٠٠ مساءً قامت قوات الاحتلال بقصف السيارة والمواطنين الذين يقومون بإخلاء الورشة ما أدى إلى مقتل ثمانية مواطنين، من بينهم ٣ أطفال، وإصابة أربعة بجراح بالغة وحروق جراء انفجار أنابيب غاز الأوكسجين المستخدمة في الورشة

وقد نفذت القوات الحربية المحتلة سلسلة متواصلة من الهجمات التي استهدفت المنشآت الاقتصادية، وفيما يلي أبرزها:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، قصفت الطائرات الحربية ورشتي حدادة لعائلتي خواجة وأبو جهل، وسط مدينة غزة، ما أدى إلى تدميرهما بالكامل.
- وفي نفس اليوم قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، مشحمة يافا التي تعود للمواطن إياد عبد الهادي رجب في شارع يافا بغزة، وأدى القصف إلى تدمير المشحمة تدميراً كلياً. وفي نفس التوقيت قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، مخرطة حدادة، تعود للمواطن شريف لولو، ومخرطة أخرى لشقيقه أشرف ما أدى إلى تدميرهما بالكامل.
- وفي فجر يوم الأحد الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٨، قصفت طائرات الاحتلال ورشة حدادة في حي الجنينة، شمالي مدينة رفح تعود للمواطن محمد يوسف أبو موسى. أدى انفجار الصاروخ إلى وقوع أضرار مادية جسيمة في الورشة، ولم يبلغ عن وقوع إصابات في الأرواح.
- وفي فجر يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٨، قصفت الطائرات الإسرائيلية في حي الأمل في خان يونس ورشة حدادة تعود للمواطن إبراهيم سليمان رضوان بركة، ما أدى إلى إلحاق دمار كبير بها.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، أطلقت الطائرات الحربية صاروخين باتجاه ورشة حدادة، تعود إلى إيهاب حسن وشاح، وتقع الورشة تحت منزل والد إيهاب في مخيم البريج. أسفر القصف عن تدمير الورشة والمنزل المكون من ٥ طوابق تدميراً جزئياً ولم يبلغ عن وقوع إصابات.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية، صاروخاً تجاه منجرة أخشاب لعائلة أبو طه في شارع عمر بن الخطاب في مدينة رفح، ما أدى إلى تدميرها وإلحاق أضرار بمنازل ومحال تجارية مجاورة.
- وفي فجر ٢٠٠٨/١٢/٢٩، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، مخرطة حدادة تعود للمواطن محمود البحطيطي بالقرب من دوار عسقولة، ما أدى لتدميرها بالكامل.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، وفي نحو الساعة ٣:٣٠ فجراً، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، مصنعاً لتعبئة الأوكسجين يملكه المواطن واسط عبد القادر. وقد

أدى القصف إلى تدمير المصنع المقام على مساحة ٣٠٠م٢ ويقع خلف المجمع الإسلامي في حي الصبرة.

- وفي منتصف ليل الإثنين ٢٠٠٨/١٢/٢٩، قصفت الطائرات الإسرائيلية، ورشة حدادة تعود للمواطن إبراهيم سليمان رضوان بركة في منطقة بني سهيلا شرق خان يونس، ما أدى إلى إلحاق دمار كبير بها، وهذا هو الاستهداف الثاني حيث تم قصفها فجر نفس اليوم.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١، قصفت الطائرات الإسرائيلية، ورشة حدادة تعود لمواطن من عائلة الجبري، في شارع الهلال القديم بخان يونس. أدى ذلك إلى تدميرها وإصابة مواطنين بجروح.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية ورشة حدادة تعود ملكيتها للمواطن خالد الزير بالقرب من مقر الدفاع المدني في جباليا. الورشة عبارة عن مخزن مساحته ١٠٠م٢ مجاور لمنزل المواطن محمد نظمي ربيع ريحان المكون من طابقين ومقام على مساحة ٢٠٠م٢ وتقطنه أسرة واحدة قوامها ٩ أفراد، والورشة مستأجرة منه. أدى القصف إلى تدمير الورشة بالكامل وإلحاق أضرار مادية بالغة بالمنزل وبعدة منازل مجاورة.
- وفي نفس الليلة، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية ورشة حدادة ومسبكة تعود ملكيتها للمواطن طه دلول، وتقع بالقرب من محطة أبو شباك للوقود في بلدة جباليا، ما أدى إلى تدمير الورشة بشكل كلي وإلحاق أضرار مادية بعدة ورش ومنازل سكنية مجاورة.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، قصفت طائرة مروحية إسرائيلية، مطبعة تعود للمواطن عبد النبي سعيد الرنتيسي، الواقعة في حي الرمال بغزة، ما أدى إلى تدميرها بالكامل، وإلحاق أضرار في بناية مجاورة.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤، قصفت الطائرات الإسرائيلية ورشة أحمد خليل بارود للبناشر بصاروخين في حي السلام برفح، وقد أدى القصف إلى تدمير الورشة بالكامل.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٥، و خلال اجتياح القوات المحتلة لمنطقة حي التفاح، استهدفت طائرات حربية مقر شركة مجموعة اليازجي لتعبئة المشروبات الخفيفة، وسقط الصاروخ الذي أطلقته الطائرات على المخزن الرئيسي في الشركة، وأسفر ذلك عن احتراق المبنى بشكل كلي، وتدمير كافة محتوياته من المواد الخام و بعض المعدات و الآلات.

القطاع التجاري

طال الدمار الناجم عن العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة المنشآت التجارية، التي تقع معظمها في الأحياء السكنية داخل مدن القطاع ، وقد بلغ عدد المنشآت التي طالها الدمار ٩٢ منشأة تجارية، أكثر من ٧٠٪ منها دمرت بالكامل، أي بواقع ٦٥ مؤسسة، و ٢٧ مؤسسة، أي ما نسبته نحو٣٠٪ أصيبت بأضرار جزئية. وتقدر قيمة الخسائر التي أصابت القطاع التجاري، بما فيها شركات الإنشاء والمقاولات بـ ٣٠،٩٢٢،٤٢٧ دولاراً، أي ما يعادل ١٠٪ من قيمة خسائر القطاع الاقتصادي و التي بلغت ٣٠٩،٠٨٩،١٨٨ دولاراً. ويوضح الجدول والرسم البياني التاليان ذلك:

جدول (٧) يوضح حجم دمار المنشآت التجارية خلال العدوان

	كلي	جزئي	الإجمالي
العدد	٦٥	٢٧	٩٢
النسبة المئوية	٪٧٠،٦	٪٢٩،٤	٪١٠٠

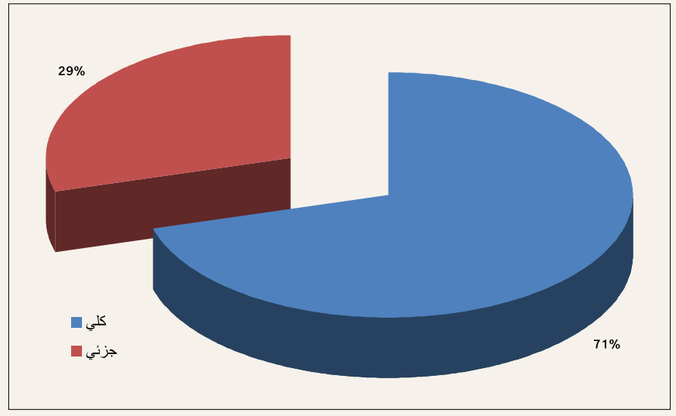

وتنوعت أنشطة المؤسسات التجارية التي تعرضت للدمار وتوزعت أنشطتها كما يلي: ٢١ مؤسسة تجارية تشمل محلات السوبر ماركت، محلات بيع المواد الغذائية بالجملة والتجزئة والدكاكين، وبنسبة (٢٢،٨٪)، ٤ محال لتجارة الأقمشة والمنسوجات (٤،٣٪)، ٥ محال لتجارة قطع غيار السيارات (٥،٤٪)، ٨ محال لتجارة مواد ومستلزمات البناء (٨،٧٪)، ٧ مؤسسات للصرافة وتبديل العملات (٧،٦٪)، ٥ شركات مقاولات وعقارات (٥،٤٪) و٤٢ مؤسسة ذات أنشطة مختلفة (٤٥،٦) تشمل صالونات حلاقة، محال لبيع الأحذية، محال لتجارة الأدوات الكهربائية، الأدوية، الحاسوب، العطور، الجوالات، الموبيليا، البصريات والزجاج.

وتتوزع المؤسسات التجارية التي استهدفت على معظم مناطق قطاع غزة، غير أن مدينة غزة وشمال قطاع غزة تحظيان بالنصيب الأكبر، إذ بلغ نصيب كل منهما

٥٠ مؤسسة (٥٤،٣٪) و ٣٣ (٣٥،٨) على التوالي، فيما كان نصيب خان يونس ٥ مؤسسات (٥،٤٪)، الوسطى ٣ مؤسسات (٣،٢٪) ورفح مؤسسة واحدة (١،١٪). ويوضح الجدول والرسم البياني التاليان ذلك:

جدول (٩) يبين عدد منشآت القطاع التجاري التي دمرت في محافظات القطاع

المحافظات	غزة	شمال غزة	خان يونس	الوسطى	رفح	الإجمالي
عدد المنشآت	٥٠	٣٣	٥	٣	١	٩٢
النسب المئوية	٪٥٤،٣	٪ ٣٥،٨	٪٥،٤	٪٣،٢	٪١،١	٪١٠٠

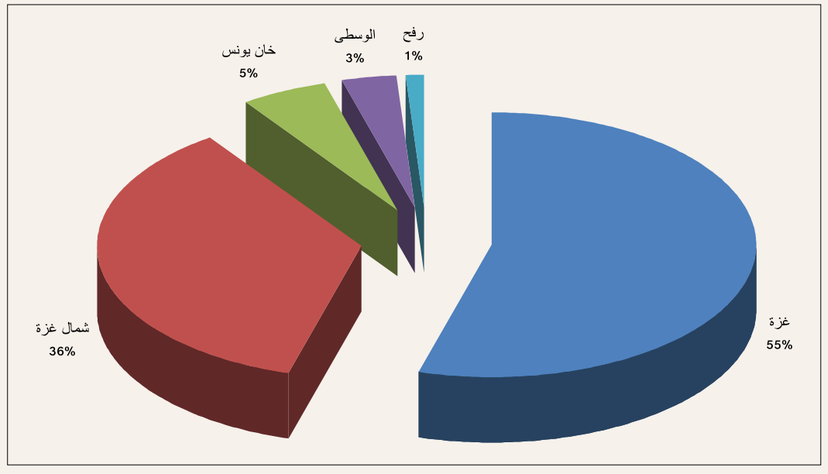

وفيما يلي عرض لبعض الحالات التي تعرضت فيها مؤسسات تجارية للتدمير:

قصف السوق المركزي في مخيم البريج يودي بحياة ٥ مواطنين

بتاريخ ٢٠٠٩/١/٥، وفي نحو الساعة ٩:٥٠ مساءً، قصفت قوات الاحتلال بخمس قذائف مدفعية السوق المركزي، ومنطقة سكنية في بلوك ٤ وسط مخيم البريج، ما أسفر عن دمار كبير في السوق، و مقتل خمسة مواطنين، من بينهم طفلان[٤٢].

قصف موقع غرفة تابعة لشركة الاتصالات يقتل ٣ موظفين

بتاريخ ١٢/٢٧ /٢٠٠٨، قصفت طائرات حربية إسرائيلية غرفة تابعة لشركة الاتصالات الفلسطينية، قريبة من موقع الأمن الوطني شرقي مخيم جباليا، ما

٤٢ القتلى هم: **جهاد علي أبو جبارة**، ٥٤ عاماً؛ **باسل جهاد أبو جبارة**، ٢٩ عاماً؛ **وأسامة جهاد أبو جبارة**، ٢١ عاماً، وقد قتلوا أثناء تواجدهم في داخل منزلهم. **إبراهيم روحي عقل**، ١٦ عاماً؛ **وناجي نضال الحملاوي**، ١٦ عاماً، وقتلا أثناء تواجدهما في الشارع. وأصيب ١٦ مواطناً، فيما لحقت أضرار بعدد من المنازل.

أدى إلى تدميرها بالكامل، فضلاً عن تدمير موقع تابع لكتائب القسام وموقع الأمن الوطني، وسقط في تلك الغارة سبعة قتلى، بينهم ٣ موظفين تابعين لشركة الاتصالات.

قصف سوق شعبي تحت الإنشاء

بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤ ، قصف طائرة حربية إسرائيلية من نوع اف ١٦ سوق اليرموك الشعبي، الواقع خلف ملعب اليرموك من الناحية الشرقية في حي اليرموك، وسط مدينة غزة، والذي لم يتم افتتاحه بعد، ما أسفر عن دمار هائل لحق بالسوق. وصمم السوق، الذي يتكون من ٤٠٠ بسطة ليكون السوق الشعبي الرئيسي في مدينة غزة، وتم تجهيزه ليكون بديلا عن الأسواق العشوائية داخل المناطق المزدحمة وسط المدينة.

طائرات اف ١٦ تستهدف محلات لبيع المواد الغذائية

في نحو الساعة ٥:٠٠ من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/١/١، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية من نوع اف ١٦ صاروخاً باتجاه محلات تجارية لبيع المواد الغذائية، في شارع القدس، مقابل وزارة الداخلية، في جباليا. المحال التجارية عبارة عن مخازن لمواد تموينية أساسية تقع في الطابق الأرضي لمنزل المواطن فتحي دياب عبد ربه. المنزل مكون من ٣ طبقات، مقام على مساحة ٢٥٠م٢، وتقطنه أسرتان قوامهما ١٧ فرداً. أدى القصف إلى تدمير المخازن والمنزل بشكل جزئي، ولحقت أضرار مادية بعدة منازل ومحلات تجارية مجاورة، ولم تقع إصابات.

قصف مستودع أدوية يؤدي إلى تدميره واحتراق محتوياته

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، وفي حوالي الساعة ٦:٥٠ صباحاً، قصفت الطائرات الحربية للقوات الإسرائيلية المحتلة مستودعاً للأدوية في منطقة حي السلام في مدينة رفح، يعود للمواطن حسام أبو هاشم. أدى ذلك إلى تدمير المستودع واحتراق كافة محتوياته من الأدوية. كما أدى القصف إلى اشتعال حريق ضخم في المستودع بعد اشتعال مادة البنزين التي كانت في داخل المستودع، وامتدت النيران لتطال خمسة منازل سكنية مجاورة للمستودع، وتسببت في إحراق محتوياتها.

تدمير محلات تجارية كلياً

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧، وعند الساعة ٨:٣٠ مساءً، قصفت الطائرات الحربية محلات تجارية لتوزيع ماكنات بيع القهوة والكابوتشينو في شارع جلال وسط مدينة خان يونس. أدى ذلك إلى تدمير المحلات التجارية كلياً بكافة محتوياتها، وأدى إلى إصابة أحد أفراد الشرطة الذي كان يتواجد في محيط المنطقة.

قصف مخازن وقود يؤدي إلى احتراقها بالكامل

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١، وفي حوالي الساعة ٢:٢٥ فجراً، قصفت الطائرات المروحية الإسرائيلية بثلاثة صواريخ مخازن تحتوي على خزانات للوقود، تقع في حي خربة العدس، شمالي مدينة رفح. أدى ذلك إلى تدمير المخازن واشتعال النيران فيها واحتراقها بكافة محتوياتها من الوقود.

القطاع الزراعي

لم تسلم الممتلكات والأعيان المدنية الأخرى من عمليات التدمير والهدم المنظمة، والتي طالت عشرات المحلات التجارية والمصانع ومزارع الطيور والأبقار والماعز والمرافق العامة كالأندية وحديقة الحيوان والمتنزهات والمدارس والمساجد. وتعرضت الأراضي الزراعية، والتي تنتج العديد من المحاصيل الزراعية كالخضار والفواكه، إلى عمليات تجريف واسعة النطاق، شملت ٦٨٥٥ دونماً منها، والتي اشتملت أيضاً على العشرات من الدفيئات الزراعية المنتجة، وأشجار اللوزيات والورود المعدة للتصدير للعالم الخارجي، فيما دمرت غرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية، شبكات الري الزراعية، موتورات المياه وبعض الآبار التي تروي تلك الأراضي.

وطال تدمير قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتكبد جراء ذلك هذا القطاع الحيوي النصيب الأكبر من الخسائر الفادحة التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقدر قيمة الخسائر الأولية التي لحقت في القطاع الزراعي بنحو ١٧٠ مليون دولار، أي ما نسبته ٥٥٪ من مجمل الخسائر التي مني بها اقتصاد القطاع، البالغة ٣٠٩،٠٨٩،١٨٨ دولاراً. وقد نجمت هذه الخسائر عن تجريف آلاف الدونمات الزراعية، اقتلاع الأشجار وتخريب المزروعات، هدم البيوت البلاستكية، تدمير شبكات الري، تدمير العشرات من المزارع الحيوانية ومزارع الدواجن وفقاسات البيض، ومرافئ الصيادين وقوارب الصيد.

وقد انعكس ذلك سلباً على أوضاع العمالة المحلية، وحرم جراء ذلك آلاف العمال الذين يعملون في الزراعة والمهن المرتبطة بها من عملهم. جدير بالذكر أن القطاع الزراعي يوفر فرص عمل دائمة ومؤقتة لأكثر من ٤٠،٠٠٠ مواطن في القطاع، ويوفر الغذاء والأوضاع المعيشية لربع السكان في قطاع غزة.

تجريف الأراضي الزراعية وشبكات الري

قامت الجرافات العسكرية الإسرائيلية خلال العدوان بتجريف ٦٨٥٥ دونماً من الأراضي الزراعية، ٤٣،٢٪ منها تركزت في محافظة غزة، وبواقع ٢٩٥٧ دونماً، ٣٠،٦٪ منها في محافظة شمال غزة، بواقع ٢٩٣٠ دونماً، و ١٤،٢٪ في محافظة الوسطى، بواقع ٩٧٥ دونماً، و٧،٤٪ في محافظة خان يونس، بواقع ٤٨٤ دونماً و ٥،٤٪ في محافظة رفح وبواقع ٣١١ دونماً. ويوضح الجدول والرسم البياني التاليان ذلك:

جدول (١٠) يبين مساحة الأراضي الزراعية المدمرة موزعة على مناطق قطاع غزة

الشمال	٢١٥٥
غزة	٢٩٣٠
الوسطى	٩٧٥
خان يونس	٤٨٤
رفح	٣١١
المجموع	٦٨٥٥

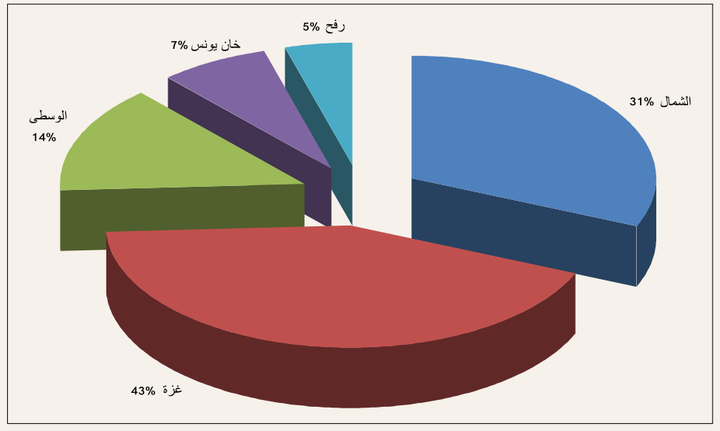

كما دمرت الدبابات الحربية والجرافات العسكرية ٨٧٥ شبكة مياه تستخدم لري الأراضي الزراعية، موزعة على مناطق القطاع كالتالي: شمال غزة ٤٩٥ شبكة ري أي بنسبة ٥٦،٦٪ من العدد الكلي للشبكات المدمرة، غزة ٣٣٢ شبكة ري بنسبة ٣٧،٤٪، الوسطى ١٣ شبكة ري بنسبة ١،٥٪، خان يونس ٢٧ شبكة ري بنسبة ٣٪ ورفح ٨ شبكات ري تقل عن ١٪. ونظرا لأن أعمال التجريف كانت تتم أثناء اجتياح القوات الحربية لهذه المناطق، فان المواعيد الدقيقة لأعمال التجريف غير معروفة، غير أن تجريف معظم الأراضي تم بعد بداية الهجوم البري بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤.

كما طال التدمير ٢٠٦ دفيئات زراعية، و١٥١ بئر مياه و ٤٠ بركة مياه تستخدم لتغذية شبكات ري الأراضي الزراعية.

وفيما يلي عرض لبعض الأعمال الحربية التي استهدفت مناطق زراعية ودفيئات:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، قصفت الطائرات الإسرائيلية دفيئة زراعية شمال القرارة، وأدى القصف إلى تدميرها وحرقها بالكامل.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية من طراز اف ١٦ صاروخاً استهدف مخزناً زراعياً يقع في أرض زراعية تعود للمواطن عابد أبو مهادي، ٥٣ عاماً، تقع غرب مخيم النصيرات. ونجم عن القصف تدمير المخزن.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠، قصفت طائرات اف ١٦ منطقة زراعية في منطقة فدعوس شمال بيت لاهيا، ما أدى إلى احتراق دفيئات زراعية واشتعال النيران فيها.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١، أطلقت البوارج البحرية الإسرائيلية، عدة قذائف تجاه موقع الشرطة البحرية غرب خان يونس، وقد سقطت عدة قذائف في الأراضي الزراعية في منطقة المواصي والأراضي المفتوحة غرب خان يونس، ما الحق أضرارا جسيمة فيها.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، أطلقت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران قذائفها المدفعية تجاه الأراضي الزراعية ومنازل المواطنين في منطقة السوارحة، غربي النصيرات. أسفر القصف عن تدمير ثلاث دفيئات زراعية[٤٣]. الجدير بالذكر أن المنطقة تم قصفها بشكل متكرر خلال فترة العدوان.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، قصفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي دفيئات زراعية في بلدة الزوايدة، وقد أدى القصف إلى تدمير الدفيئات[٤٤].
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٦، قصفت الطائرات الإسرائيلية، منطقة مفتوحة، في حي أبو طعيمة شرق خزاعة، ودفيئة زراعية في البلدة، دون وقوع إصابات.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٦، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بالصواريخ مناطق زراعية في منطقة عريبة، شمال غربي مدينة رفح. أسفر عن وقوع أضرار مادية في الأراضي الزراعية وعدد من المنازل السكنية.

مزارع الحيوانات و الدواجن

دمرت قوات الاحتلال خلال العدوان ٥٤ من مزارع الأبقار والأغنام و الدجاج البياض، والدجاج اللاحم بما فيها من طيور، ومخازن تابعة لها، وشركات فقس البيض والتفريخ، ومناحل. وقد أصيبت ٥٠ منها بتدمير كلي (٩٢،٥٪)، فيما أصيبت ٤ منها بأضرار جزئية (٧،٥٪). وتتوزع المزارع التي تم تدميرها على مناطق القطاع كما يلي: شمال غزة ٣٥ مؤسسة، وبنسبة مئوية تصل (٦٤،٨٪) من المزارع المدمرة، و ١٨ مؤسسة في غزة (٣٣،٣ ٪)، ومؤسسة واحدة في خان يونس (١،٨٪).

وأدى تدمير هذه المزارع إلى قتل ٤٢٧ رأس ماشية « أبقار و أغنام»، ونحو ٤٥٠٠٠ صوص ودجاجة. كما دمرت ١٧٤ خلية نحل. وقد أدى تدمير قطاع الإنتاج الحيواني إلى فقدان أكثر من ٢٠ ألف أسرة فلسطينية مصدرَ دخلها الرئيسي، سواءٌ بتدمير المزارع الإنتاجية الكبيرة أو المزارع المنزلية، وترتَّب على ذلك الارتفاع الحاد في أسعار اللحوم والدواجن والبيض بسبب إبادة الدواجن المنتِجة للبيض؛ ومزارع الدجاج اللاحم. و قد أدَّى الارتفاع في الأسعار إلى عدم تمكُّن المواطن من تلبية حاجات أسرته من البروتين الحيواني، وهذا بدوره أدى إلى انعكاسات سلبية على الصحة العامة للأسرة بصورة مباشرة، خاصة الأطفال الذين يحتاجون إلى تغذية خاصة.

٤٣ تعود ملكية هذه الدفيئات إلى المواطن بشير علي شلط، ٤٣ عاماً، وأقربائه.

٤٤ تعود ملكية الدفيئات لعائلة شرف، كما أصيبت خلال القصف **نسرين سليمان أبو سويرح**، ٢٤ عاماً؛ بجراح خطيرة، توفيت على أثرها بتاريخ ٢٠٠٩/١/٦.

تدمير الأراضي الزراعية

بعض حالات التدمير:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، مزرعة للمواشي للمواطن إياد عبد الهادي حلمي رجب، ما أدى إلى نفوق عدد من المواشي.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه مزرعة دواجن، تقع في منطقة اليرموك وسط مدينة غزة، تعود ملكيتها للمواطن زكي محمود جعرور، ما أدى إلى تدميرها[٤٥].

٤٥ أسفر القصف أيضاً عن وفاة الطفلة **كريستين وديع الترك**، ١٦ عاماً بالسكتة القلبية، حيث إن منزلها يقع بجوار المزرعة.

قطاع الصيد البحري

قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عدوانها الشامل على قطاع غزة باستهداف قطاع الصيد بشكل مباشر، ما ألحق به خسائر فادحة قدرت بنحو ٨،٤٠٠،٠٠٠ دولار.

فقد نجم عن قصف البوارج الحربية الإسرائيلية لموانئ ومراسي الصيادين في قطاع غزة، وخاصة القصف المباشر لميناء غزة البحري الرئيسي، بما فيه من معدات تعود للصيادين خسائر قدرت بـ ٨ ملايين دولار[٤٦]. فيما افاد نزار عياش، رئيس نقابة الصيادين البحريين في قطاع غزة أن الخسائر المباشرة التي لحقت بالصيادين خلال فترة العدوان تجاوزت ٤٠٠ ألف دولار، وذلك جراء الأضرار التي لحقت بقواربهم ومعداتهم، وأضاف أن خسائر الصيادين المباشرة منذ بدء انتفاضة ارتفعت لما يزيد عن ١٧ مليون دولار.

وقد تفاقمت معاناة الصيادين عقب انتهاء العدوان، جراء ما خلفه من دمار، حيث انخفض عدد مراكب الصيد التي تعمل حاليا بعد الحرب إلى نحو ١٠٪ فقط من مراكب الصيد. كما فرض حظراً بحرياً على الصيادين، وما يزال يمنعهم من تجاوز مسافة ميلين بحريين في أحسن الأحوال مقابل عشرين ميلاً قبل انتفاضة الأقصى.

وجراء ذلك حرم ٩٠٪ من الصيادين من النزول إلى البحر وممارسة الصيد بسبب ضيق المساحة وعدم شمولها منطقة الأسماك، وهو ما انعكس على أوضاع الصيادين المادية والمعيشية بشكل كبير جداً جراء السياسة التي تتبعها سلطات الاحتلال والتي تترافق مع إطلاق نار دائم ومستمر على قوارب الصيادين. ويبلغ عدد الصيادين المسجلين في نقابة الصيادين نحو ٣٥٠٠ صياد يعملون من خلال ٧٠٠ قارب مختلفة الأحجام، كما يعمل في المهن المساندة لمهنة الصيد نحو ٢٠٠٠ عامل آخر، ويعيل هؤلاء نحو ٤٠ ألف فرد.

جدير بالذكر أن الصيادين يعانون منذ نحو عامين جراء الحصار المفروض على القطاع، من نقص في كميات الوقود الذي يحتاجونها بكميات كبيرة، ويعانون كذلك نقصاً في قطع الغيار ومستلزمات الصيد خاصة الشباك.

يشار إلى أن اتفاقية أوسلو حددت ٢٠ ميلا بحرياً للصيد في قطاع غزة، قلصت منذ نحو عامين إلى ٣ أميال بحرية، وخلال العدوان فرضت قوات الاحتلال حظراً بحرياً شاملاً منع بموجبه الصيادين من الإبحار، ومن ثم سمح لهم بعد انتهاء العدوان بالنزول إلى البحر لمسافة ميلين فقط. ومع ذلك يتم ملاحقة الصيادين بشكل مستمر من قبل قوات الاحتلال بإطلاق النار عليهم يوميا على طول شواطئ القطاع، و تطال الاعتداءات المراكب الصغيرة جداً التي تتحرك بمجداف وليس بمحرك، وقد قتل وأصيب جراء ذلك العديد من الصيادين واعتقل آخرون، وتم اقتيادهم إلى ميناء أشدود، داخل إسرائيل وصودرت مراكبهم و معداتهم.

٤٦ تقرير حول الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المجلس الفلسطيني للتنمية و الأعمار – بكدار، ٢٠٠٩.

قطاع النقل والمواصلات

أدت العمليات الحربية التي شنتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة إلى خسائر جسيمة لحقت بوسائل النقل والمواصلات. وطالت الاعتداءات الذي شنت عن عمد؛ وسائل المواصلات الخاصة بنقل الأفراد، المركبات الخاصة بالنشاط التجاري والصناعي والزراعي، والمركبات التابعة لمرافق حكومية. ولم تكن كذلك المركبات التي تتبع مؤسسات صحية، إغاثية، ومؤسسات ذات طابع إنساني كالإسعافات ومركبات الإطفاء والدفاع المدني بمنأى عن الاستهداف أيضاً.

وقد وثق المركز تضرر ١٦٢٩ مركبة من مختلف الأنواع، ١٠٨٥ منها تعرضت لأضرار جزئية، و٥٤٤ مركبة دمرت كلياً. ويتوزع تصنيف هذه المركبات كما يلي:

- ٧٣٤ مركبة ملاكي، ٥٤٦ منها تعرضت لأضرار جزئية، و١٨٨ مركبة تعرضت للتدمير الكلي.
- ٩٤ مركبة صالون عمومي، أصيبت ٧٨ منها بأضرار جزئية، و١٦ بأضرار كلية.
- ٩٢ مركبة تجارية، تعرض ٦٨ منها لأضرار جزئية، فيما دمرت ٢٤ تدميراً كلياً.
- ٥٨ مركبة حكومية، تضرر ١١ منها بشكل جزئي، و٤٧ بشكل كلي.
- ١٣ مركبة باص، ١١ منها تضرر جزئياً، و٢ دمرتا بشكل كامل.
- ١٧٥ شاحنة، تضرر منها ١٣٣ ضرر جزئي، فيما تضرر ٤٢ منها كلياً.
- ٣٩ شاحنة أسمنت، أصيبت ٢٠ منها بأضرار جزئية، و١٩ بأضرار كلية.
- ١٣ مضخة أسمنت، تضررت ٥ منها بصورة جزئية ، و٨ أصابها تدمير كلي.
- ٥٣ مركبة معدات هندسية، ٣٦ منها تضررت جزئياً، و١٧ تضررت بشكل كلي.
- ٣٠ مركبة مجرور، ٢٤ منها أصيبت بأضرار جزئية، و٦ دمرت كلياً.
- ٢٧ مركبة تراكتور، ١٨ منها دمرت جزئياً، و٩ دمرت بشكل كلي.
- ٦ مركبات مستندة صهاريج أسمنت جميعها أصيبت بأضرار جزئية.
- ١٣ ساندة قاطرة، ١٢ منها تضررت جزئياً، فيما دمرت واحدة تدميراً كلياً.
- ١٢٩ دراجة نارية، دمر منها ١١٥ تدميراً كلياً، ولحقت بـ ١٤ أضرار جزئية.
- ٥١ بودي ، ٣١ منها تضرر جزئياً، و ٢٠ أصيب بأضرار كلية.
- ١٠٢ مركبة من أنواع مختلفة، لحق بـ ٧٢ منها أضرار جزئية، فيما دمر ٣٠ تدميراً كلياً.

ويشير حجم وشكل الدمار الذي لحق بالشاحنات التجارية والصناعية، والآليات الثقيلة التي تمتلكها وتستخدمها الشركات العاملة في مجال الإنشاء والبناء، أن الهجمات التي شنتها القوات الحربية المحتلة كانت تتم بشكل منهجي، وتهدف إلى تعطيل أي جهد يستهدف أية إمكانيات لتطور هذا القطاع، بما في ذلك زيادة العراقيل وتقويض الجهود أمام إعادة اعمار القطاع. وقد نتجت معظم الأضرار التي لحقت بوسائل النقل التجارية والصناعية، والآليات التي تتبع الشركات العاملة في مجال الإنشاء والبناء، عن الهجمات الحربية التي شنتها القوات المحتلة جواً وبراً وبحراً، وباستخدام كافة أنواع الأسلحة الثقيلة. غير أن قيام الجرافات العسكرية العملاقة، وكذلك الدبابات الحربية كان أحد أهم الوسائل التي استخدمتها القوات المحتلة لتدوس تلك المركبات وتسويها بالأرض، وخاصة في العديد من الأحياء والمناطق التي اجتاحتها القوات المحتلة، كالمنطقة الصناعية ومحيطها، شرقي مدينة غزة، وحي تل الهوى جنوب غرب المدينة. كما استهدفت القوات الحربية تلك المركبات بالصواريخ، وقصفت العديد من المناطق، بما فيها المرافق المدنية الحكومية والأهلية والخاصة، بالقذائف المدفعية الثقيلة، ما ألحق الضرر والدمار في العشرات من المركبات الخاصة، الحكومية، والتابعة لمؤسسات إنسانية. ويوضح الجدول حجم الدمار الذي لحق بتلك المركبات:

كشف تفصيلي بأنواع المركبات المتضررة وقيمة الأضرار التي لحقت بها

نوع المركبة	إجمالي المركبات المتضررة	عدد المركبات المتضررة جزئيا	قيمة الأضرار	عدد المركبات المتضررة كليا	قيمة الأضرار	إجمالي القيمة التقديرية للأضرار
ملاكي	٧٣٤	٥٤٦	٤٩٠٣١٢	١٨٨	١٥٦٩٨٥٠	٢٠٦٠١٦٢
صالون عمومي	٩٤	٧٨	٥٩٤٥٠	١٦	١٣٣٥٠٠	١٩٢٩٥٠
تجاري	٩٢	٦٨	١٠٧١٥٠	٢٤	٣٧٠٨٠٠	٤٧٨١٥٠
مركبات حكومية	٥٨	١١	٢٤٣٠٠	٤٧	١١٣٢٠٠٠	١١٥٦٣٠٠
باص	١٣	١١	٤٠٧٠٠	٢	٦٠٠٠٠	١٠٠٧٠٠
الشاحنات	١٧٥	١٣٣	٣٦٦٠٥٠	٤٢	٧٥٦٠٠٠	١١٢٢٠٥٠
شاحنة سأسمنت مسلح	٣٩	٢٠	١٢٤٢٥٠	١٩	٥٤٧٠٠٠	٦٧١٢٥٠
مضخة أسمنت مسلح	١٣	٥	٤٨٠٠٠٠	٨	٨٧٥٠٠٠	١٣٥٥٠٠٠
معدات هندسية	٥٣	٣٦	٨٣٦٦٠٠	١٧	٤٤٩٠٠٠	٥٣٢٦٠٠
مجرور	٣٠	٢٤	١٠١٥٠٠	٦	٥٤٠٠٠	١٥٥٥٠٠
تراكتور	٢٧	١٨	٤١٥٥٠	٩	٨١٠٠٠	١٢٢٥٥٠
مستندة صهريج أسمنت	٦	٦	٩٧٠٠	—	—	٩٧٠٠
ساندة قنطار	١٣	١٢	١٣٣٠٠	١	٣٠٠٠٠	٤٣٣٠٠
دراجة نارية	١٢٩	١٤	٥٤٥٠	١١٥	١٥٠٩٠٠	١٥٦٣٥٠
بودي	٥١	٣١	٢٧٥٠٠	٢٠	١٢٣٥٠٠	١٥١٠٠٠
أنواع أخرى	١٠٢	٧٢	٨٢٨٥٠	٣٠	١٣٨٢٠٠	٢٢٠٨٥٠
الإجمالي	١٦٢٩	١٠٨٥	٢٠٥٧٦٦٢	٥٤٤	٦٤٧٠٧٥٠	٨٥٢٨٤١٢

قطاع السياحة

طال العدوان الإسرائيلي الشامل المرافق السياحية، وأدت الهجمات الإسرائيلية المقصودة والعشوائية إلى تدمير ١٦ مؤسسة سياحية وترفيهية، شملت ٤ صالات افراح، ٣ مطاعم، ٣ كوفي شوب، ٣ كافتيريا، منتجعين سياحيين وفندقاً واحداً. وقد أصيبت ٨ من هذه المؤسسات دمارا كاملا، فيما أصيبت ٨ منها بأضرار جزئية. ويقع ١١ من هذه المرافق في مدينة غزة، أي ما نسبته ٦٨،٧ ٪، ومرفق واحد في كل من شمال غزة، والوسطى ورفح. وتقدر الخسائر الأولية التي لحقت بقطاع السياحة بنحو ٢٠ مليون دولار[٤٧].

٤٧ تقرير حول الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المجلس الفلسطيني للتنمية و الإعمار – بكدار، ٢٠٠٩.

بعض الحالات التي استهدفت فيها مواقع سياحية بالقصف:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠، أدى قصف البوارج الحربية الإسرائيلية للمناطق الساحلية في حي الشيخ عجلين، غرب غزة، إلى إلحاق أضرار جزئية في عدة منشآت سياحية مقامة في المنطقة. فقد الحق القصف أضراراً جزئية في بناية جولدن ستار، المكونة من ٥ طوابق، وتحتوي مقهى وقاعة افراح وشققاً مفروشة للإيجار. كما أدى القصف إلى إلحاق أضرار جزئية في كافتيريا الشراع، وأسفر كذلك عن أضرار جزئية أصابت كافتيريا السوافيري.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٤، أدى قصف البوارج الحربية الإسرائيلية إلى إصابة قاعة المعمورة للافراح المكونة من طابقين و مقامة على مساحة ٦٠٠ متر بأضرار جزئية.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٩، لحقت أضرار جزئية بمنتجع المحروسة جراء القصف المتواصل على منطقة الشيخ عجلين من البوارج الحربية الإسرائيلية، وقد أصيب المنتجع المكون من فندق ومقهى وقاعة افراح ومطعم، ومقام على نحو ٦ دونمات بعدة قذائف.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٠، أدى قصف البوارج الحربية الإسرائيلية للمناطق الساحلية في حي الشيخ عجلين، غرب غزة، إلى إلحاق أضرار جسيمة بمقهى سي ستار، فيما تضرر جزئيا مطعم وقاعة افراح الرجنسي المقامة على مساحة ٦٠٠ متر.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٣، قصف البوارج الحربية الإسرائيلية قاعة الجزيرة للافراح التي تقع في منطقة الميناء، بشكل مباشر، وقد أدى القصف إلى تدمير المبنى المكون من ٣ طبقات على مساحة ٧٠ متراً تدميراً كاملاً.
- بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٣، قصفت البوارج الحربية الإسرائيلية قاعة افراح شهاب بلس، المقامة على مساحة ٧٠٠ متر ومكونة من طابقين بشكل مباشر، وقد أدى القصف إلى تدمير المبنى بالكامل.

تدمير الممتلكات والأعيان الثقافية

تحظى الممتلكات الثقافية لأي شعب أو جماعة بحماية خاصة ومميزة في القانون الدولي، وتشمل هذه الحماية مسئوليات الدولة أو السلطات المحتلة تجاه هذه الممتلكات التي تشكل جزءاً من التراث الثقافي للمناطق المحتلة. وتشمل الممتلكات الثقافية: الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الدينية منها أو المدنية. كما تشمل الأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية أو الأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات. ويضاف إليها المباني التي تستخدم بصفة رئيسية وفعلية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة في حالة النزاع المسلح، والمراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية والتي يطلق عليها إسم مراكز الأبنية التذكارية.[٤٨]

أدى العدوان الحربي للقوات المحتلة الإسرائيلية على قطاع غزة إلى إلحاق الدمار بعدد كبير من المواقع الثقافية، ولم يستثن القصف الجوي والبحري والعمليات الحربية البرية المواقع الأثرية والتاريخية اعتباراً لخصوصيتها، وكانت هدفا يوميا طيلة فترة العدوان. ويشكل التراث الثقافي في قطاع غزة جانبا مهما من الثقافة الفلسطينية ومن التراث الثقافي الإنساني، ويلحق تدميره المتعمد، ضررا كبيرا بالحق في حماية التراث الإنساني، بما في ذلك المباني التاريخية والأثرية ودور العبادة والمتاحف. وقد شملت العمليات الحربية للقوات المحتلة استهدافاً للأماكن الثقافية، ومثلت خرقا خطيرا للإعلان الدولي الصادر عن منظمة اليونسكو حول التدمير المتعمد للتراث الثقافي لسنة ٢٠٠٣، وانتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي، وخصوصا المواد التي تتناول حماية الممتلكات الثقافية أثناء الحرب وتحت الاحتلال الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، إضافة إلى المبادئ الواردة في اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «يونسكو» وتوصياتها المتعلقة بحماية التراث الثقافي.

٤٨ تعريف الممتلكات الثقافية، ورد ذكره في المادة الأولى من اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، والمعتمدة في لاهاي، بتاريخ ١٤ مايو / أيار ١٩٥٤. انظر: بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة، ٢٠٠٢، ص ٣٩٠.

المباني الأثرية والمتاحف

تعرضت العديد من المواقع الأثرية في قطاع غزة إلى أعمال تدمير نمت عن القصف المستمر لتلك الأماكن خلال فترة العدوان الحربي على القطاع. ومن أهم تلك المواقع التي استهدفتها الطائرات الحربية الإسرائيلية ما يلي:

أضرار جسيمة في متحف غزة الوحيد جراء القصف المستمر لمبانٍ مجاورة

يقع متحف غزة الوحيد في منطقة السودانية، شمال غرب مخيم الشاطئ، ويحتوي على آثار تاريخية، بما فيها العديد من القطع الأثرية من العصر البرونزي، المملوكي والإسلامي. ويضم المتحف عشرات القطع الأثرية القديمة، بينها أوان فخارية ورؤوس رماح وسهام ومراسٍ رومانية ومزهريّات من العصر البرونزي وأعمدة بيزنطية، وأدوات تعود للعصرين المملوكي والإسلامي، جمعت على مدار عقدين من الزمن. افتتح المتحف الخاص، الذي يملكه المهندس جودت الخضري في أبريل ٢٠٠٦، وكان الهدف من بنائه أن يتحول إلى متحف وطني للآثار في المستقبل.

تعرض المتحف خلال العدوان الإسرائيلي الواسع لأضرار جزئية، جراء استهداف قوات الاحتلال لمرافق قريبة ومجاورة للمتحف. وتسببت الانفجارات العنيفة التي دوت على بعد أمتار قريبة في تحطيم عدة قطع أثرية، من بينها جرار فخارية من العصر البيزنطي «القرن الثالث الميلادي»، وطاولة تعود للعصر المملوكي نادرة ولوحتان مخصصتان للعرض، واحدة تعود إلى العصر الحديدي «١٢٠٠ عام قبل الميلاد»، والثانية إلى الحقبة الهيلانية «٣٠٠ عام قبل الميلاد»، إضافةً إلى قارورتين من العهد نفسه. كذلك تحطمت الواجهات الزجاجية للمتحف.

قصف موقع أنثيدون التاريخي، البلاخية

يقع شمال غرب مخيم الشاطئ في مدينة غزة. وهو موقع أثري مدفون تحت الأرض، فيه ميناء غزة الذي يعود إلى العصرين اليوناني والروماني، ومدينة الزهور ومقبرة بيزنطية أحد قبورها مزين بزخارف نباتية وصليب داخل إكليل على جانبيه شجرتا سرو. نُفّذت هذه الزخارف بالفرسكو " بالألوان المائية على الجبس قبل جفافه" وأسوار من الطين وأخرى من الحجر الرملي. تعرض هذا الموقع لأضرار خلال العدوان الشامل على القطاع جراء القصف المتكرر، ولا يعرف حجم الدمار الذي أصابه، و يحتاج ذلك للمتخصصين في مجال الآثار.

قصف متكرر لموقع تل العجول الأثري

وهو موقع أثري مدفون جنوب مدينة غزة على ضفة الوادي الشمالية، ويعتبر أحد أهم المواقع الأثرية في محافظات غزة. قامت عليه مدينة بيت جلايم الكنعانية، ويعتقد أن موقع مدينة غزة القديمة كان على هذا التل في العام ٢٠٠٠ ق.م، وأهم الاكتشافات فيه سور ارتفاعه ٥٠ قدماً، وقبور دفن فيها الخيل بجوار صاحبه، ونفق بطول ٥٠٠ قدم، وخمسة قصور ضخمة قام بعضها فوق بعض، أقدمها يعود إلى عام ٣٠٠٠ ق.م وجد فيه غرفة حمام رحبة وقصر واحد يعود إلى زمن الأسرة المصرية الثامنة عشرة، فيما تعود بقية القصور إلى زمن الأسر السادسة عشرة والخامسة عشرة والثانية عشرة.

وقد تعرض الموقع للعديد من الغارات الجوية خلال الأسبوع الأول من العدوان، كما تعرض للقصف المدفعي، ويحتاج هذا الموقع إلى خبراء متخصصين لتقييم حجم الأضرار التي أصابته.

قصف موقع تل السكن الأثري عدة مرات

تعرض هذا الموقع الأثري المدفون، الواقع جنوب شرق مدينة غزة للقصف الجوي عدة مرات، وبحاجة إلى تقييم حجم الأضرار التي أصابته من قبل خبراء آثار متخصصين. ويعتبر تل السكن، الواقع على بعد خمسة كيلومترات إلى الجنوب من مدينة غزة أحد أهم المواقع الأثرية في محافظات غزة، وجرت فيه تنقيبات فلسطينية، فرنسية مشتركة سنة ١٩٩٨، وأظهرت التنقيبات العلمية أن الموقع قد سكن في مرحلتين رئيسيتين، الأولى في العصر البرونزي المبكر « ٣٢٠٠-٣٠٠٠ قبل

الميلاد»، والثانية في العصر البرونزي المبكر الثالث ٢٦٥٠-٢٢٠٠ قبل الميلاد.

الأماكن الدينية

استهدفت قوات الاحتلال المساجد طيلة فترة العدوان على قطاع غزة، وعمدت إلى قصفها المستمر من الجو، وإلى هدم وإلحاق الضرر بعدد منها خلال الاجتياح البري. وقد بلغ عدد المساجد التي تعرضت لتدمير أو أصيبت بأضرار نحو ١٠٠ مسجد خلال العدوان. ولم يقتصر قصف المساجد على أوقات معينة، وإنما قصفت بعض المساجد أثناء الصلاة فيها، ما أوقع عددا كبيرا من القتلى والجرحى داخلها، وفي محيطها. ويدخل استهداف دور العبادة في إطار الأعمال الانتقامية والعقاب غير العادل للسكان المدنيين، ويخالف المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

الاستهداف المباشر للمساجد

استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مساجد قطاع غزة بالقصف المباشر، وقد أدى ذلك إلى تدمير ٤٥ مسجدا « لدى المركز قائمة بأسماء المساجد التي تعرضت للتدمير الكلي»، ونجم عن ذلك عشرات القتلى والجرحى، سقطوا أثناء الصلاة داخل هذه المساجد أو في المنازل المجاورة لها أو المحيطة فيها. وفيما يلي عرض لبعض الحالات التي تعرضت فيها المساجد القديمة في قطاع غزة للتدمير الكلي:

قصف مسجد يودي بحياة ٥ طفلات ويصيب ١٧ مواطناً من سكان المنازل المجاورة

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، وفي نحو الساعة ١١:٥٠ ليلاً، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مسجد عماد عقل المكون من ثلاثة طوابق في بلوك ٥ في مخيم جباليا، وهو منطقة مكتظة بالسكان. أسفر القصف عن تدمير المسجد بالكامل، وتدمير منزل مجاور يعود للمواطن أنور خليل بعلوشة، مسقوف بالأسبستوس، وانهيار المنزل على رؤوس قاطنيه، ونجم عن ذلك مقتل خمس طفلات، وإصابة والدهن وزوجته وثلاثة من أطفاله الآخرين بجروح. والقتيلات هن، جواهر، ٤ أعوام، دنيا، ٨ أعوام، سمر، ١٢ عاماً، إكرام ١٤ عاماً، وتحرير، ١٧ عاماً. هذا وقد أصيب أيضاً، ١٧ مدنيا آخرون، من بينهم خمسة أطفال من سكان المنازل المجاورة التي تضررت بشكل كبير.

قصف مسجد الزاوية يحيله إلى كومة من الركام

في حوالي الساعة ٩:٠٥ من صباح يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٩، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مسجد الروضة (الزاوية)، في شارع الزاوية، في عزبة عبد ربه، شرقي بلدة جباليا. أدى القصف إلى تدمير المسجد، وإصابة مؤذن المسجد الذي كان على مقربه من المسجد لحظة القصف، ووصفت إصابته بالمتوسطة.

تدمير مسجد عز الدين القسام في مدينة عبسان الجديدة

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، وفي حوالي الساعة ٨:١٥ مساءً، قصفت الطائرات الإسرائيلية، بصاروخين مسجد عز الدين القسام في عبسان الجديدة، شرق محافظة خان يونس. أسفر ذلك عن تدميره بالكامل، وإلحاق أضرار في عدد من المنازل المجاورة وروضة أطفال في نفس المنطقة.

قصف مسجد الفاروق وتدميره كلياً وأضرار بالغة في عدة مرافق أخرى

في حوالي الساعة ٢:٠٠ من فجر يوم ٢٠٠٨/١٢/٣٠، قصفت طائرة إسرائيلية من طراز F16 مسجد الفاروق عمر بن الخطاب الواقع في مخيم البريج (بلوك ٩) بصاروخ واحد. أسفر القصف عن تدمير الطابق الأول من المسجد، فيما لحقت أضرار بالغة في روضة سنابل الأقصى التي تقع في الطابق الأرضي لبناية المسجد المقام على مساحة ٦٠٠م٢. كما تضررت محطة تحلية للمياه على سطح بناية المسجد، فيما تعرضت محتويات عيادة البريج الحكومية الملاصقة للمسجد إلى أضرار جسيمة. كما تحطمت الأبواب والشبابيك في مدرسة البريج المشتركة القريبة وتعرضت المنازل المجاورة إلى أضرار مختلفة، ولم يبلغ عن وقوع إصابات بين صفوف المواطنين.

تدمير مسجد الخلفاء الراشدين في جباليا

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/١، وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ ليلاً، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية من نوع اف ١٦ عدة قنابل تجاه مسجد الخلفاء الراشدين في جباليا. أسفر ذلك عن تدمير المسجد بشكل شبه كلي، وهو من أكبر مساجد شمال قطاع غزة، ويقع بجوار منزل الشهيد الدكتور نزار ريان الذي قصف قبل تلك الحادثة بعدة ساعات. كما أدى ذلك إلى إلحاق أضرار بالغة بعشرات المنازل المجاورة.

استهداف مسجد اثري وتدميره بالكامل

- بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢، استهدف قصف إسرائيلي مسجد النصر الأثري، الذي يرجع بناؤه إلى عام ٧٣٦ ميلادي في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة ما أدى إلى تدميره بالكامل.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢، وفي حوالي الساعة ٤:١٥ فجراً، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية من طراز أف ١٦ قنابلها تجاه مسجد السلام، الواقع في شرق شارع القرم، شرقي بلدة جباليا، ما أدى إلى تدمير المسجد كلياً.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، وفي حوالي الساعة ٥:٢٠ مساءً، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً تجاه المدخل الغربي لمسجد الشهيد إبراهيم المقادمة، الكائن في شمال مخيم جباليا، بالقرب من مستشفى الشهيد كمال عدوان. سقط الصاروخ على بعد مترين فقط من باب المسجد، واصطدم بحافة الجدار وسقف المسجد من الخارج. أسفر ذلك عن مقتل ١٢ مواطناً من المصلين الذين كانوا في الصفوف الخلفية على الفور، من بينهم ٤ أطفال وأب وابنه، وأصيب ثلاثون آخرون بجراح. نقل عدد من المصابين إلى مستشفى الشفاء في غزة، وفي وقت لاحق أعلنت المصادر الطبية عن وفاة ثلاثة منهم ليرتفع بذلك عدد القتلى إلى ١٥ مصلياً.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٤، وفي حوالي الساعة ١١:١٠ ليلاً، قامت قوات الاحتلال بقصف مسجد عمر بن عبد العزيز في بلدة بيت حانون وتدميره بشكل كامل، وإلحاق أضرار مادية بعدة منازل مجاورة. يذكر أن المسجد يقع في شارع خليل الوزير من الناحية الجنوبية، وتحيط به منازل سكنية ونادي بيت حانون الرياضي من الناحية الغربية.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٧، وفي حولي الساعة التاسعة ليلاً قصفت الطائرات الإسرائيلية مسجد التقوى في حي الشيخ رضوان، في مدينة غزة، وأعادت قصفه بعد أربع ساعات مرة أخرى. أسفر ذلك عن إلحاق دمار كبير بالمسجد وبالمنازل السكنية المجاورة.

قصف يدمر مؤسسة دار الفضيلة بما فيها مسجد

بتاريخ ٢٠٠٩/١/١١ قصفت طائرات الاحتلال من طراز أف ١٦ بعدة صواريخ مسجد دار الفضيلة التابع لدار الفضيلة للأيتام التي تضم كذلك مدرسة ابتدائية خاصة، وكلية دار الدعوة للعلوم الإنسانية، ومركز حاسوب، وتقع في شارع طه حسين في حي خربة العدس، شمال شرقي رفح، ما أدى إلى تدمير المسجد وجميع المرافق التابعة لدار الفضيلة.

مسجد الأبرار وسط سوق رفح المركزي آيلاً للسقوط

في حوالي الساعة ١٢:٣٥ فجر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/١/١٥، ألقت الطائرات الحربية الإسرائيلية من طراز أف ١٦ عدة قنابل ثقيلة تجاه مسجد الأبرار، الواقع في السوق المركزي في مخيم الشابورة بمدينة رفح. وقد أدى القصف إلى تدمير بالغ للأعمدة الأساسية للمسجد وطوابقه الثلاثة، وأصبح آيلاً للسقوط. كما تعرضت العديد من المنازل والمحال التجارية المجاورة إلى تدمير واسع النطاق.

الاستهداف غير المباشر للمساجد

أدت العمليات الحربية الإسرائيلية إلى إلحاق أضرار جزئية في عدد كبير من مساجد قطاع غزة. فقد أدى القصف العنيف لمعظم مناطق القطاع، واستهداف مؤسسات ومرافق قريبة من مساجد وفي محيطها، والاجتياح البري لمناطق واسعة من القطاع، إلى إلحاق إضرار جسيمة بنحو ٥٥ مسجدا. « يحتفظ المركز بقائمة

المساجد التي تعرضت لأضرار جزئية».

فقد أدى استهداف الطائرات الحربية لمركز شرطة العباس في مدينة «غزة» بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧، إلى إلحاق أضرار كبيرة بمسجد العباس المجاور له. كما أدى استهداف موقع السرايا الأمني في مدينة «غزة»، في نفس اليوم، وفي أيام تالية خلال العدوان، إلى أضرار فادحة في مسجد السرايا. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، أدى سقوط صاروخ طائرة استطلاع إسرائيلية بالقرب من مسجد التوبة، في مشروع بيت لاهيا، إلى إلحاق أضرار جزئية فيه. كما ألحق الضرر بعدد من المنازل المجاورة، وأدى إلى إصابة مواطنين، أحدهما الطفل محمد المدهون، ١٥ عاماً، وقد وصفت إصابته بالخطرة. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٥، أدى قصف الطائرات الإسرائيلية العشوائي لمنطقة عبسان الكبيرة، شرق خان يونس، إلى إلحاق دمار بمسجد النور وعدد من المنازل. كما أدى قصف طائرة حربية منطقة تقع خلف مسجد ابن عمير في حي الزيتون نحو الساعة ٥:٣٠ من فجر يوم ٢٠٠٩/١/٦، إلى أضرار جسيمة في المسجد، ومقتل المواطن حسين عرفات، ٥٥ عاماً. وأدى كذلك قصف الدبابات الإسرائيلية لمحيط مسجد مصعب بن عمير، في نحو الساعة ٨ صباحا من يوم ٢٠٠٩/١/٧، إلى مقتل مواطنين هما: محمد ماهر قاسم ١٩ عاماً، وعبد الرحمن جميل بدوي « قاسم» ٢٥ عاماً، وتعرض المسجد لأضرار كبيرة.

مدرسة دار الفضيلة للأيتام – في رفح بعد قصفها من قبل قوات الحرب الاسرائيلية

المباني القديمة ومراكز التراث

تعددت أشكال الأضرار التي تعرضت لها المنشآت التاريخية والمباني القديمة خلال العدوان الحربي على قطاع غزة بين تدمير كلي وجزئي لها، وذلك نتيجة الاستهداف المباشر، مثل مبنى قصر الحاكم، الواقع في مجمع أنصار في مدينة غزة. وتستمد قيمة المبنى التاريخية كونه كان يستخدم مقراً رئيسياً للحاكم المصري، ويتميز بطابعه المعماري. وقد تعرض مجمع الأجهزة الأمنية (السرايا) إلى تدمير كبير طال أجزاء كبيرة من المبنى وتأثر باقي المبنى إنشائياً، وذلك حال مبنى محكمة بلدية غزة. وأكد الدكتور نهاد المغني مساعد رئيس بلدية غزة لشؤون التخطيط الحضري أن هذا المبنى الذي يتميز بموقعه المطل على شارع عمر المختار مباشرة، ويتكون من ثلاث طوابق، الأرضي منها محلات تجارية، والطابق الأول والثاني مكون من عدة فراغات إدارية. وقد تميزت واجهاته باستخدام حجر الطوب الملون والفتحات الطويلة ذات الأقواس، والشرفات الصغيرة والمتعددة. ويمتاز المبنى بالقيمة التاريخية حيث يعود المبنى إلى فترة الحكم البريطاني في قطاع غزة وهي الأربعينيات من القرن الماضي. حيث أنشأه فهمي بك الحسيني رئيس بلدية غزة حينها، وللمبنى قيمة مجتمعية كبيرة حيث استخدم حين إنشائه كمحكمة لبلدية غزة، ثم استخدم كمقر لشرطة بلدية غزة إلى الآن.

وتعرضت العديد من المباني التاريخية في قطاع غزة إلى أضرار بالغة جراء القصف الجوي، خاصة مباني مدينة غزة القديمة. وافاد المهندس محمود البلعاوي أن العشرات من مباني مدينة غزة القديمة قد تأثرت من عمليات التفجير بالقذائف والصواريخ والمتفجرات المختلفة، وتعرضت جدرانها إلى تشققات مختلفة، ويمكن أن تعرضها للانهيار. وتقع هذه المباني القديمة في قلب مدينة غزة القديمة، ويخشى عليها بسبب قدم بنائها، وعدم صيانتها وإعادة ترميمها. وتحتفظ هذه المباني بقيمتها المعمارية من حيث احتواؤها على عناصر معمارية هامة كدهليز المدخل المنكسر والتغطية بالعقود المتقاطعة والفناء الداخلي السماوي الواسع والزخارف الإسلامية المميزة والنادرة، كذلك احتفاظها بطريقة البناء والتشكيل الفراغي الذي يعود للفترة العثمانية الإسلامية.

وقد اختلفت أنواع هذه الأضرار الجزئية ففي بعضها حدث انهيار لأجزاء منها نتيجة الارتجاجات والاهتزازات القوية التي كانت تنتج من استهداف المواقع المجاورة لها، وفي البعض الآخر ظهرت بعض الشقوق والتصدعات. وفي بعض الحالات رصد تزايد في حجم الشقوق الموجودة إلى حد يشكل خطرا على بقاء المبنى. بالإضافة إلى تخلخل بعض الحجارة وتساقطها في جدران عدد من المباني مما يهدد بانهيارها. ويعتبر ظهور هذه الأضرار وما لها من خطر على المباني دافعاً قوياً لتكثيف العمل العاجل لمعالجتها حفاظا على ما تبقى لنا منها.

مؤسسات حفظ التراث

ولم تكن المؤسسات العاملة في مجال حفظ التراث أقل ضرراً من هذا التعدي حيث طال الدمار عدداً من أهم وأكبر هذه المؤسسات حيث تم استهداف مركز عمارة التراث بالجامعة الإسلامية والذي امتلك أكبر وأشمل قاعدة بيانات تختص في حصر وتوثيق المباني والمواقع الأثرية في البلدة القديمة بمدينة غزة، كذلك مكتبة المركز التي تضم عددا من كتب التراث المعماري وعلوم الترميم والآثار، إضافة إلى أجهزة ومعدات وأدوات تختص برفع وتوثيق وترميم المباني وفق تصريحات المهندس حسام داود مدير المركز، كل هذا وأكثر أصبح أثرا بعد عين بسبب القصف الجوي المباشر لمبنى مختبرات كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية حيث كان مقر المركز ليمثل منارة للباحثين المهتمين بمجال الحفاظ على التراث.

قصف وزارة السياحة والآثار

كذلك طال القصف مقر وزارة السياحة والآثار الكائن في مجمع الوزارات الحكومية والذي لحقه تدمير كبير من أثر قصف المبنى قصفا مباشراً أدى إلى فقد جزء كبير جداً وأساسي من الموارد المادية والمعلوماتية الخاصة بالوزارة.

تفاقم الأزمة الإنسانية خلال العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة

شهد قطاع غزة، خلال فترة العدوان الحربي الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، أوضاعاً إنسانية كارثية، تدهورت خلالها مختلف جوانب الحياة للسكان على نحو غير مسبوق. وتعرض خلالها حياة نحو ١،٥ مليون فلسطيني يقطنون القطاع إلى خطر حقيقي، هدد حياتهم بصورة جماعية. وجاء هذا التدهور بعد معاناة قاسية، ناتجة عن حصار سبق العدوان الحربي، واستمر لنحو عامين، حرم خلاله سكان القطاع من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية. وقد كان الهم الأساسي لكافة السكان خلال تلك الفترة البحث عن مكان آمن لحماية حقهم في الحياة والأمن والسلامة الشخصية. وعانوا طويلاً من أجل توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما فيها المياه، الأغذية، الأدوية، الكهرباء والوقود. وبات توفير تلك الاحتياجات مهمة صعبة وشاقة، واعترضها الكثير من المخاطر الحقيقية، بسبب الترويع المستمر للسكان، واستمرار سياسة الخنق الاقتصادي والاجتماعي للسكان، الذي أضيف إلى القتل والتدمير الشامل، الناجم عن الغارات الجوية المكثفة، والاجتياح البري لمناطق واسعة في القطاع.

وأدت الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت خلال العدوان إلى شكل غير مسبوق في تاريخ القطاع من أشكال التهجير القسري الجماعي لآلاف المدنيين، الذين بحثوا عن مناطق أكثر أماناً للحفاظ على حياتهم وأفراد أسرهم. وقد مورست هذه الجرائم بحق سكان القطاع في ظل أوضاع كان السكان المدنيون، قبل بدئها يعانون غول الفقر والبطالة والحرمان، والذي نجمت عن حالة فريدة من أشكال العقاب الجماعي المفروض على القطاع واستمرت ١٨ شهرا قبل بداية العدوانّ، و تفاقمت بين سكانه كارثة إنسانية حرموا خلالها من الحصول على الغذاء والدواء وكافة الاحتياجات الضرورية لبقائهم أحياء. وتكرس هذه الجرائم الخطرة، وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، انتهاكات جسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في قطاع غزة.

وقد ضربت إسرائيل بعرض الحائط ما يمليه عليها القانون الإنساني الدولي من واجبات باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وخاصة أحكام المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، والتي تنص على أن « من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين». كما لم تلتزم الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بواجباتها التي نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية، والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.

وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وبقلق شديد، تفاقم الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين بسبب جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الحربية المحتلة خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة. فقد شهدت تلك الأوضاع نقصا مستمرا في الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين، وأدت إلى انتهاك حقهم في التمتع بمستوى معيشي ملائم، بما في ذلك الحصول على الغذاء، الدواء، المياه بما فيها مياه الشرب النظيفة، الرعاية الصحية، التمتع بالحق في المأوى الملائم والآمن، الحق في التعليم والحق في العمل. وكانت تلك الأوضاع على النحو التالي:

الوضع الغذائي

شهد قطاع غزة وضعاً غذائياً كارثياً عجز خلاله السكان عن الحصول على احتياجاتهم الغذائية، وتفاقمت معاناة السكان المدنيين جراء النقص الشديد في تدفق رسالات الأغذية إلى مدن وقرى ومخيمات القطاع. ووفقاً للمصادر الرسمية المختلفة، فقد ألقت أزمة نقص الحبوب والدقيق بظلالها على عمل المطاحن الفلسطينية في القطاع. وزاد الأوضاع مأساوية المخاطر التي حدقت بالسكان عند خروجهم للحصول على الخبز أو الدقيق. وفيما يلي عرض لأبرز الأوضاع التغذوية الناجمة عن تشديد وإحكام الحصار الشامل لكافة المعابر الحدودية للقطاع، خلال فترة العدوان:

المطاحن

عانت مطاحن ومخابز قطاع غزة نقصاً شديداً في كميات الحبوب والدقيق المتوفرة لديها طيلة فترة العدوان، ولم تكن هذه الأزمة وليدة العدوان فقط، وإنما بدأت قبل بدئه بنحو شهرين على أثر تقنين وتقليص السلطات المحتلة لواردات القطاع من الحبوب والقمح إلى أدنى حد. واضطرت كل من جمعية أصحاب المخابز ووزارة الاقتصاد إلى تقنين توزيع كميات الحبوب، و بما يكفل توفير الخبز في المخابز ضمن حدود الكميات المتوفرة من الحبوب[٤٩]. وقد توقفت شركة المطاحن الفلسطينية، كبرى الشركات الفلسطينية في القطاع، عن العمل بتاريخ ٢٠٠٩/١/١، وذلك إثر نفاد الدقيق منها. وكانت آخر كمية لديها، البالغة ١٠٥٠ كيساً من الدقيق فقط (وزن الكيس الواحد ٦٠ كيلو جراماً) قد جرى توزيعها على المخابز في نفس اليوم. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/١، توقفت مطحنة الهدى عن العمل بعد نفاد مخزونها من القمح، والذي كانت قد تسلمته أول أيام العدوان، والبالغ نحو ١٠٠٠ كيس. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢، توقفت مطحنة الإيمان عن العمل بسبب نفاد القمح منها، بعد أن وزعت بتاريخ٢٠٠٩/١/١ آخر كمية لديها على المخابز، وهي نحو ٥٠٠ كيس من الدقيق. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢، توقفت مطحنة السلام عن العمل بعد نفاد ٩٥٠ كيساً من الدقيق، وهي آخر كمية لديها، وقد تم توزيعها بالكامل على المخابز بتاريخ ٢٠٠٩/١/١. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، توقفت مطحنة الفيحاء عن العمل ، بعد نفاد آخر كمية دقيق لديها، والتي بلغت نحو ١١٠٠ كيس فقط.

ولم تتجاوز كميات الدقيق التي توفرت لمخابز القطاع خلال فترة العدوان الـ ٦٨٠٠ طن من الدقيق، أي نحو ٦٢٪ من احتياجات القطاع خلال تلك الفترة. جدير بالذكر أن احتياجات سكان القطاع من الحبوب خلال تلك الفترة تبلغ ١١،٥٠٠ طن، بمعدل ٥٠٠ طن يومياً. يذكر أن سكان القطاع كانوا قد بدأوا يعانون من نقص رسالات الأغذية، وخاصة إمدادات القمح والدقيق قبل نحو شهرين من بدء العدوان الحربي، فقد قلصت السلطات الحربية المحتلة الإمدادات في الأسبوعين الأخيرين اللذين سبقا بدء العدوان، سمحت بدخول اقل من ١٠٠٠ طن خلالهما، وهو ما يكفي احتياجات القطاع مدة يومين فقط، وفي حينه توقفت مطاحن القطاع عن العمل كلياً بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٨، بسبب نفاد مخزونها من القمح. وكانت آخر كمية قمح سمح بدخولها إلى القطاع قبل العدوان، بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٤. كما سمحت القوات الحربية المحتلة بإدخال كميات محدودة من الحبوب والدقيق بلغت ٩٠ شاحنة، وذلك خلال الفترة من ٢٦ وحتى ٢٠٠٨/١٢/٣٠.

المخابز

خلال فترة العدوان توقفت ١٠ مخابز من أصل ٤٧ مخبزاً من مخابز القطاع، والتي تنتج الخبز الشامي، وقد توقفت هذه المخابز كلياً عن العمل كون افرانها تعتمد في تشغيلها على استخدام غاز الطهي بسبب النقص الخطير في إمداداته. وعمل ٣٧ مخبزاً بطاقة إنتاجية متدنية تتراوح بين ١٠- ١٦ ساعة فقط، وفقاً لتوفر كميات الدقيق التي توزع عليها. جدير بالذكر أن القطاع قد عانى نقصاً خطيراً في الإمدادات من غاز الطهي قبل نحو شهرين من بدء العدوان الحربي على القطاع، حيث أوقفت السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة تزويد القطاع باحتياجاته من غاز الطهي بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٤ ، ولم تسمح خلال شهرين منذ ذلك التاريخ سوى بمرور كميات تكفي لأقل من ٥ أيام فقط. كما عانت المخابز من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وانعكس سلبا على عملها، وحد من طاقتها الإنتاجية المنخفضة أصلا ، حيث تعتمد المخابز في تشغيل افرانها على استخدام غاز الطهي، السولار والكهرباء.

وجراء ذلك عانى السكان بشدة من أجل الحصول على مادة غذائهم الأساسية، واصطفوا في طوابير لساعات طويلة أمام بعض المخابز التي استمرت في عملها، للحصول على كمية محدودة من الخبز، وذلك وسط أوضاع أمنية خطيرة. وافاد باحثو المركز أن الآلاف من السكان قد عانوا جراء عدم مقدرتهم على توفير الخبز لأفرادها، واضطروا إلى البحث عن مصادر طاقة بديلة، كالحطب والأخشاب، من أجل إعداد احتياجاتهم من الخبز والطعام.

٤٩ مقابلة مع السيد **عبد الناصر العجرمي**، رئيس جمعية أصحاب المخابز في قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣.

مواطنون يصطفون في طوابير أمام المخابز بعد شح الدقيق

ارتفاع أسعار السلع الغذائية والأساسية وندرتها في الأسواق

تهافت سكان القطاع مع بدء العدوان على المحال التجارية والأسواق لشراء وتخزين السلع الأساسية، غير أنهم عانوا ندرة شديدة في كافة أنواع السلع، وارتفاعاً شديداً في الأسعار. وقد ارتفعت أسعار كافة السلع بسبب محدودية الكميات المعروضة منها في الأسواق، وبسبب استمرار إغلاق المعابر التجارية، وإحكام الحصار على القطاع منذ نحو عامين، وتقنين عدد وحجم السلع في أضيق نطاق. أدى ذلك إلى نفاد المئات من السلع، وخاصة السلع الغذائية منها، وارتفاع مذهل في أسعارها، وصل إلى عدة أضعاف سعرها قبل بدء العدوان الحربي[٥٠].

وجراء ذلك، عانت أسواق القطاع والمحلات التجارية خلال فترة العدوان نقصاً شديداً في العديد من السلع الرئيسية، والاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين في قطاع غزة. ووفقاً لافادة العديد من التجار وأصحاب المحلات التجارية، فقد ازداد طلب المواطنين على السلع الرئيسية قبل وأثناء العدوان، الذي شنته القوات الحربية المحتلة على القطاع، ونتيجة لذلك عانى التجار من نفاد كميات الدقيق والقمح قبل بدء العدوان بعدة أيام. كما شهدت تلك المحلات نقصاً كبيراً في العديد

٥٠ لمزيد من التفاصيل حول الأزمة الإنسانية التي تعرض لها القطاع جراء إغلاق المعابر خلال فترة العدوان الشامل على قطاع غزة، انظر: تقرير حول: **الأزمة الإنسانية تتفاقم مع استمرار العدوان على قطاع غزة**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صدر بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٩، موجود على الموقع الإلكتروني للمركز: www.pchrgaza.org

من السلع الغذائية كحليب الأطفال، الحليب المبستر، ومنتجات الألبان. كما شهدت أسواق القطاع نفاداً للعديد من السلع الأخرى الضرورية كبطاريات الأجهزة الكهربائية، والتي تستخدم للإنارة بسبب الانقطاع المستمر للكهرباء[٥١].

وتوقف توريد كميات المحروقات والبترول أيضاً، والتي كانت ترد إلى القطاع عبر الأنفاق بين مصر وقطاع غزة، بسبب توقف عمل تلك الأنفاق التي تعرضت لعمليات تدمير مركزة على أيدي القوات الحربية المحتلة منذ بدء العدوان على القطاع في ٢٠٠٨/١٢/٢٧. واستمر نفاد غاز الطهي، البنزين والسولار، بسبب إغلاق معبر ناحال عوز، شرقي مدينة غزة، والذي كان يمد القطاع بكميات محدودة من إسرائيل قبل بداية العدوان. وجراء ذلك ارتفعت أسعار الكميات المحدودة من البنزين والسولار المصري في أسواق القطاع. وازداد الطلب على مادة الكيروسين بسبب اعتماد آلاف العائلات في القطاع على مواقد يتم تشغيلها، واستخدامها لتعويض النقص في غاز الطهي. وجراء ذلك تضاعفت أسعار جميع المحروقات، وارتفع سعر لتر السولار من ٢,٥ شيقل قبل بدء العدوان، إلى ٥ شواقل، وسعر اللتر من الكيروسين من ٢ شيقل قبل العدوان إلى أكثر من ٥ شواقل خلال فترة العدوان.

إلى ذلك حرمت تجمعات سكانية واسعة، خلال اجتياح القوات المحتلة البرية لمناطقها من الحصول على السلع الأساسية اللازمة لمعيشتهم، خاصة المواد الغذائية. واضطروا إلى البقاء في منازلهم طيلة أيام العدوان، واحتجزوا في ظروف بالغة الخطورة داخل غرف فيها. وتعرض المواطنون الذين حاولوا الخروج من المناطق التي تم اجتياحها إلى مناطق اقل خطورة، أو للتزود ببعض الاحتياجات الأساسية إلى إطلاق نار مباشر. وقد تكررت هذه الحوادث في مناطق واسعة من قطاع غزة، وخاصة مناطق التوام، العطاطرة السلاطين وعزبة عبد ربه شمال القطاع، وحي الزيتون شرق غزة، وتل الهوى غرب مدينة غزة، ومناطق المغراقة، وادي السلقا، خزاعة والفخاري في خان يونس.

وقف برامج الأونروا وحرمان آلاف اللاجئين من إمدادات الغذاء

توقف خلال فترة العدوان الشامل على قطاع غزة أكبر برنامج لتوزيع المعونات الغذائية في قطاع غزة، والذي تقدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) مرتين توقفاً تاما، لمدة ٤ أيام. وقالت مصادر الأونروا أن استهداف الطواقم التابعة لها، وإغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة ومنع دخول رسالات الأغذية والأدوية، أو تقنينها في أضيق نطاق هو السبب الرئيسي لهذا التوقف. كما أشارت تلك المصادر إلى أن الأوضاع الأمنية التي سادت مدن ومخيمات القطاع أعاقت عمليات فتح مراكز التوزيع التابعة لها، خاصة مع تصاعد عمليات القصف العشوائي والعنيف. وقد أعاق ذلك عمل موظفيها المكلفين بنقل وتوزيع تلك المساعدات من مخازنها المركزية في القطاع. وقد خلف هذا الوضع المأساوي أضراراً خطيرة على حياة مئات آلاف اللاجئين الذين يتركزون في ٨ مخيمات في القطاع، بما في ذلك أوضاعهم الصحية وقدرتهم على الحصول على السعرات الغذائية اللازمة لهم.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٨، أعلنت الأونروا عن تعليق كافة أنشطتها في قطاع غزة، وذلك بعد تعرض أفراد طواقمها الإنسانية إلى عملية استهداف واضح. ففي ظهر نفس اليوم فتحت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي نيرانها تجاه قافلة من الشاحنات، التي كانت تنتظر وصول المساعدات الإنسانية للأونروا، فقتلت سائقاً متعاقداً مع وكالة الغوث الدولية، وأصابت آخراً بينما كانا ينتظران قرب معبر بيت حانون(إيريز)، لإدخال المساعدات الإنسانية الخاصة بالوكالة إلى سكان القطاع[٥٢]. وقررت الأونروا تعليق كافة عملياتها وأنشطتها في القطاع، بما في ذلك برنامج مساعداتها الغذائية لنحو ٧٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سكانه، فضلاً عن كافة المدارس والمعاهد التابعة لها. وجاء ذلك القرار بعد تكرار الاعتداءات التي نفذتها القوات الحربية المحتلة على مؤسسات الأونروا في القطاع. وطالب السيد جون غينغ، مدير عمليات الأونروا في غزة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وخاصة حماية طواقم وفرق الإغاثة الإنسانية ومؤسساتها من العمليات العسكرية[٥٣]. وأكد السيد غينغ تعرض شاحنات للأونروا قرب معبر إيريز للقصف الإسرائيلي، رغم التنسيق المسبق مع إسرائيل، ما أدى إلى مقتل أحد أفراد الطاقم، وإصابة آخر، وهما

٥١ لمزيد من التفاصيل راجع بيانات المركز: استمرار إغلاق معابر قطاع غزة لليوم السادس على التوالي، الظلام يخيم على ٣٠٪ من أحياء غزة ونقص الدقيق ينذر بإغلاق مخابز القطاع، بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١١. المركز يحذر من استمرار تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩. إغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة يتواصل لليوم السابع والعشرين على التوالي، بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢.

٥٢ لمزيد من التفاصيل حول الحادثة، راجع الجزء الخاص باستهداف الطواقم الطبية وموظفي الإغاثة الإنسانية في هذا التقرير.

٥٣ مقابلة مع السيد جون غينغ، مدير عمليات الأنروا في قطاع غزة، في قناة الجزيرة الفضائية في نفس اليوم.

عائلا ت شردت من منازلها في مأوى في مدارس تابعة لوكالة الغوث

من شركة نقل متعاقدة مع الأونروا. كما ذكر الناطق الإعلامي باسم الأونروا أن الوكالة الدولية قررت تعليق كافة العمليات الإنسانية التي تنفذها في القطاع، لأن الوضع أصبح خطيراً جداً، وأن إسرائيل تنفذ أعمالاً عدائية خطيرة في القطاع. ومن ناحية أخرى تعرضت سيارة السيدة جودي كلارك، مساعدة مدير الأونروا في القطاع إلى قصف إسرائيلي، غير أنها كانت مصفحة، ولم تصب بأذى. وقد أصبح معبر كرم أبو سالم(كيرم شالوم) مغلقاً كونه لا يوجد أي من أفراد طواقم التشغيل، التابعة لشركات النقل في المعبر احتجاجاً على مقتل زميلهم.

غير أن الوكالة الدولية قررت استئناف نشاطاتها في يوم السبت، الموافق ٢٠٠٩/١/١٠، وذلك بعد أن تعهدت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في لقاء مع مفوضة الأونروا بعدم التعرض لمؤسسات الوكالة الدولية وأفراد طواقمها العاملين في القطاع.

وعلقت الوكالة أعمالها مرة أخرى بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥، في أعقاب قصف استهدف المقر الرئيسي لها في مدينة غزة، وأسفر عن اندلاع حريق هائل في المخزن الرئيسي للمساعدات الإنسانية. وأعلن الناطق باسمها أن الأونروا قررت تعليق كافة عملياتها مرة أخرى، وذلك بعد تكرار استهداف القوات الحربية المحتلة منشآتها وأفرادها العاملين في مجال الخدمات الإنسانية، خلافاً للتعهدات التي قدمتها السلطات الحربية المحتلة لها باحترام عملها وحرية تنقل أفرادها. وقد أصيب ثلاثة أفراد من موظفي الوكالة الدولية بجراح نقلوا على إثرها إلى المستشفيات، واندلع حريق هائل في مخازن المساعدات الإنسانية في داخل مجمع الأونروا بعد سقوط عدة قذائف فسفورية، أدت إلى احتراق كافة المساعدات الإنسانية، بما فيها الأغذية ومواد الإغاثة. وأعربت الوكالة الدولية في حينه عن خشيتها من امتداد النيران إلى مخازن الوقود الواقعة في نفس المجمع، وحدوث كارثة في المنطقة، بما فيها الجامعات والمباني السكنية المجاورة لها، إذا ما انفجرت تلك الخزانات الممتلئة بالوقود. وقد سقطت إحدى القذائف على مقربة من صهاريج الوقود في مجمع الأونروا، حيث كانت الأونروا قد تمكنت من استيراد آلاف اللترات من الوقود قبل الحادثة بعدة أيام، وذلك لاستخدامها في تنقلات موظفيها وعرباتهم من أجل نقل وتوزيع الإمدادات الغذائية والطبية وباقي نشاطاتها الإنسانية لصالح السكان المدنيين في القطاع.

وكانت الأونروا قد أوقفت برامجها لتوزيع المساعدات الغذائية على لاجئي القطاع لمرتين متتاليتين قبل شن العدوان على قطاع غزة، وذلك بسبب إحكام

السلطات الحربية المحتلة إغلاق المعابر، وتقليص كمية المساعدات الإنسانية التي سمح بتوريدها إلى القطاع. وفي حينه اضطرت الوكالة الدولية إلى إغلاق كافة مراكز التوزيع التابعة لها، والتي توزع إعانات غذائية لنحو ٧٥٠٠٠٠ من لاجئي القطاع، يعتمدون على تلك الإعانات التي كانت تصلهم بشكل دوري.

وتكررت العمليات العسكرية التي استهدفت فيها القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة مرافق ومنشآت الأونروا في قطاع غزة، حيث طالت تلك الاعتداءات مدارسها، بما في ذلك المدارس التي لجأ إليها آلاف المدنيين هرباً من عمليات القصف العشوائي، وعياداتها الطبية. وتشير الدلائل والحقائق إلى أن تلك القوات قد تعمدت استهداف تلك المنشآت في العديد من الحوادث، خاصة وأن كافة المواقع التي فيها تلك المنشآت محددة المعالم وواضحة تماماً باليافطات المكتوب عليها باللغتين العربية والإنجليزية عليها. كما أن الأونروا كانت قد زودت القوات المحتلة مسبقاً بتفاصيل الخرائط الالكترونية، والإحداثيات المختلفة لمؤسساتها التي ترفرف عليها الأعلام الزرقاء التابعة للأمم المتحدة، وكانت الأضواء الليلية فيها تميز كافة تلك المؤسسات عن غيرها.

أكذوبة الممر الإنساني

تصاعدت الانتقادات الدولية الموجهة لقوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في أعقاب استهدافها لموظفي وقوافل الإغاثة الإنسانية ورجال المهمات الطبية خلال عملياتها العسكرية في كافة مدن وقرى القطاع، وازدادت تلك الانتقادات حدة في ظل النقص الشديد في إمدادات السكان المدنيين من الأغذية والأدوية والاحتياجات الأساسية كمياه الشرب، ما زاد من تدهور الأوضاع الإنسانية في ظل حالة التهجير القسري الجماعي التي رافقت العمليات الحربية. واضطرت القوات الحربية المحتلة، وبعد مرور ١٢ يوماً من بدء العدوان إلى الإعلان عن فتح ممر إنساني لمدة ثلاث ساعات يومياً. وأعلنت سلطات الاحتلال أنها ستوقف عملياتها العسكرية في كافة أنحاء القطاع ليتسنى لطواقم وموظفي الإغاثة الإنسانية المرور بعرباتها وإيصال المواد الأساسية من الإمدادات الغذائية والطبية والأغطية للسكان المدنيين وللمستشفيات والمراكز الطبية المنتشرة في مدن القطاع. كما أعلنت تلك القوات أن فتح ذلك الممر الإنساني سيدخل حيز النفاذ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧ ليتسنى للسكان التزود بالمواد الغذائية والاحتياجات الضرورية لهم، والتي كانت منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية تنقلها عبر معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) بعد تنسيق شاق مع تلك القوات. غير أن القوات الحربية المحتلة نكثت إعلانها مباشرة، وفي اليوم الأول من سريانه، حيث استمرت عملياتها العسكرية لتوقع المزيد من القتلى والجرحى بين صفوف المدنيين الذين اعتقدوا أن بإمكانهم الخروج للتزود باحتياجاتهم الغذائية والطبية خلال تلك الفترات.

وقد تفاقمت أوضاع السكان المدنيين تدهوراً في ضوء تكرار حوادث استهدافهم خلال الفترات التي أعلنتها القوات الحربية المحتلة كفترات وقف لأعمالها العسكرية. وازدادت الأوضاع مأساوية مع استمرار تلك القوات في تغيير مواعيد وقف أعمالها الحربية يومياً منذ اليوم الأول لتنفيذ ذلك الإعلان. فقد أعلنت تلك القوات وقف عملياتها العسكرية من الساعة الواحدة بعد الظهر حتى الرابعة بعد الظهر في اليوم الأول، ثم عادت لتعلن عن تغيير الموعد، وفي عدة أيام مختلفة، ليصبح مرة من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر، ومرة أخرى من الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الساعة الثالثة عصراً.

وقد وثق المركز سقوط العشرات من الضحايا بين صفوف المدنيين الفلسطينيين بين قتيل وجريح خلال تلك الفترات، ما يؤكد كذب المزاعم التي روجتها القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة بحرصها على توفير وسائل الحياة للمدنيين في القطاع. ويمثل عدد وحجم الهجمات العسكرية، والجرائم التي استهدفت فيها القوات الحربية المحتلة السكان المدنيين، أثناء محاولاتهم المضنية للتزود بالأغذية ومياه الشرب والأدوية التي شهد القطاع نقصاً شديداً فيها، دليلاً إضافياً على الاستهتار وعدم الاكتراث بأرواح المدنيين خلال تلك الفترة. كما تدحض تلك الجرائم الرواية الإسرائيلية حول إعلانها فتح ممر إنساني لتزويد المدنيين بالغذاء والحاجات الأساسية، بل ويشير إلى اقترافها المزيد من جرائم الحرب ضد السكان المدنيين في كافة مناطق قطاع غزة خلال تلك الفترات تحديداً. وفيما يلي أهم تلك الجرائم:

قتلت القوات الحربية المحتلة ٧ مواطنين في عدة عمليات عسكرية خلال يوم ٢٠٠٩/١/٧، خلال ساعات اليوم الأول للإعلان عن سريان تعليق العمليات العسكرية القوات الحربية المحتلة، وذلك بين الساعة الواحدة بعد الظهر وحتى الساعة الرابعة بعد الظهر. وقد وثق المركز تلك العمليات كما يلي:

- بعد نحو نصف ساعة من سريان تعليق العمليات الحربية، أي في نحو الساعة ١:٣٠ ظهراً، قصفت قوات الاحتلال بقذائف المدفعية منازل المواطنين في حي الأمل في بيت لاهيا. أسفر القصف عن مقتل المواطنة **وجود رجب سويلم أبو وادي**، ٣١ عاماً، وبقيت جثتها في مكانها حتى صباح اليوم التالي.

- وفي حوالي الساعة الثانية بعد ظهر نفس اليوم، قتلت قوات الاحتلال الحربي التي كانت متوغلة شرقي جباليا، ثلاث طفلات شقيقات داخل منزل عائلتهن في منطقة عزبة عبد ربه، وذلك جراء إطلاق النار من الأسلحة الرشاشة. والقتيلات هن: **سعاد خالد منيب عبد ربه**، ١٠ أعوام؛ **أمل**، ٣ أعوام؛ **وسمر عامان**.
- وفي وقت متزامن، وجراء قصف من قبل طائرات استطلاع إسرائيلية على منطقة السلاطين، في محافظة شمال غزة، قتل المواطن **محمد علي أحمد السلطان**، ٥٥ عاماً قرب منزله، وبقيت جثته في المكان وتم نقل جثمانه اليوم.
- وفي حوالي الساعة الثانية والنصف بعد ظهر نفس اليوم، قتلت قوات الاحتلال الحربي رجلين مسنين في كل من شارع السكة، شرقي جباليا وقرب دوار زمو، وذلك عندما قصفت المنطقتين بشكل عشوائي. والقتيلان، هما: **محمد أبوركبة**، ٨٧ عاماً، وقتل في شارع السكة؛ و**مصباح أيوب أيوب**، ٦٠ عاماً؛ وقتل في دوار زمو.
- وقد شهد اليوم التالي ٢٠٠٩/١/٨، خرقا متواصلاً لتعليق العمليات الحربية للقوات المحتلة في القطاع، ففي مدينة خان يونس، وفي حوالي الساعة ٢:٣٠ مساءً، قصفت دبابات الاحتلال المتمركزة داخل الشريط الحدودي شرق خان يونس بقذائفها المدفعية المنازل والأراضي الزراعية في عبسان الكبيرة، وذلك بالتزامن مع قصف نفذته طائرات استطلاع إسرائيلية أيضاً. أسفر ذلك عن مقتل الطفلين الشقيقين **محمد**، ١٤ عاماً، و**إبراهيم**، ١٢ عاماً، **أكرم أبو دقة**، وذلك عندما كانا يتواجدان في أرضهما الزراعية بالقرب من نادي الكرامة الرياضي في منطقة الفراحين بعبسان الكبيرة. وأصيب معهما المواطن **إبراهيم محمد أبو طير**، ٥٠ عاماً، بجروح خطيرة، حيث أعلن عن وفاته عند الساعة ١٠:٠٠ مساءً متأثراً بإصابته.
- وبتاريخ ٢٠٠٩/١/١١، وفي نحو الساعة ٣:٤٠ مساءً، أي قبل نحو ثلث ساعة من انتهاء وقت وقف إطلاق النار، قصفت آليات الاحتلال الإسرائيلي بقذائفها المدفعية منازل المواطنين بالقرب من دوار الجرن بجباليا، حيث طال القصف منزلي المواطن **أحمد محمد فرج صالح** ، و**مروان محمد شحادة**، أسفر القصف عن مقتل ثلاثة أطفال من سكان المنزلين، فضلاً عن إصابة عدد آخر بجراح. كما لحقت أضرار في عدد من المنازل المجاورة. والقتلى هم: ١) **فوزية فواز أحمد صالح**، عامان، ٢) شقيقها **أحمد فواز أحمد صالح**، ١٠ أعوام و ٣) **أنوار محمد شحادة** ، ١٥ عاماً.
- وبتاريخ ١٦ /١/ ٢٠٠٩، وأثناء سريان وقف إطلاق النار، وفي نحو الساعة ٢:٠٠ ظهراً، قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلية منازل المواطنين في بلوك ٧ في مخيم البريج. وقد أسفر القصف عن مقتل الطفل **مهند عامر الجديلي**، ٨ أعوام، وإصابة شقيقيه **عبد الهادي**، ١٥عاماً، و**خليل** ١٦ عاماً وجدتهم **مدلله**، ٨٥ عاماً ، وذلك جراء سقوط قذيفة على منزلهم.
- وفي نفس اليوم أطلق جنود الاحتلال أعيرة نارية تجاه جيب أحمر اللون، كان يقل أباً ونجليه في المنطقة ساعة سريان تعليق العمليات العسكرية، ما أدى إلى إصابتهم بأعيرة نارية. وقد وجه الأب عدة مناشدات عبر وسائل الإعلام لإخلائه مع أبنائه دون جدوى. وقد تلقى الصليب الأحمر معلومات عن وجود جرحى من عائلة شراب وبدأ محاولات من بعد عصر يوم الجمعة للتنسيق مع القوات الحربية المحتلة لإجلاء الجرحى، ولكن دون جدوى. كما بذلت طواقم وزارة الصحة محاولات أخرى عبر الارتباط المدني، غير أنها باءت بالفشل. وحتى منتصف الليل استمر الأب بالاتصال الهاتفي مع العديد من الجهات على أمل أن يتم إجلاؤهم من المنطقة، ولكن دون جدوى حيث انقطع الاتصال مع نفاد بطارية هاتفه المحمول. وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ تقريباً، وبعد تنسيق خاص، سمح لسيارة إسعاف تابعة لوزارة الصحة بالدخول للمنطقة. وقد عثر على الأب، وهو **محمد شراب**، وكان مصاباً بجروح خطيرة داخل السيارة، وكان معه احد أنجاله الذي نزف حتى الموت. كما عثر طاقم سيارة الإسعاف على نجله الآخر قرب السيارة،والقتيلان هما **كساب محمد شراب** ٢٨ عاماً، **وإبراهيم محمد شراب** ، ١٨ عاماً.

الأوضاع الإنسانية

تفاقمت معاناة السكان المدنيين في قطاع غزة خلال فترة العدوان الحربي الإسرائيلي، حيث تعرضوا لحالة من الترويع والترهيب، والشعور الدائم بالخوف والخطر على حياتهم وسلامتهم. واضطر الآلاف من سكان العديد من المناطق والأحياء في القطاع إلى الهروب بشكل جماعي بعد أن طالتهم عمليات القوات الحربية المحتلة: البرية، البحرية والجوية. وفي تطور خطير، وغير مسبوق، قتل العشرات من السكان المدنيين الذين هربوا، ولجأوا إلى بعض مراكز الإيواء التي وفرتها المنظمات الإنسانية الدولية من أجل حمايتهم وإيوائهم.

وكانت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قد باشرت فرض المزيد من القيود على حرية عمل وتنقل موظفي منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية قبل بدء العدوان بعدة أسابيع. وبلغت تلك الإجراءات ذروتها بعد قرار تلك السلطات منع وفود تلك المنظمات العاملة من الدخول إلى قطاع غزة، ما أعاق العديد من نشاطاتها

الإنسانية، الإغاثية والتنموية التي كانت تنفذها لصالح السكان المدنيين في قطاع غزة. وكان وفد مكون من سبعة أشخاص، يمثلون الملتقى التنسيقي لوكالات التنمية الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (AIDA)، ويضم أكثر من ٢٠ منظمة إنسانية دولية، قد توجه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ إلى الجانب الإسرائيلي من معبر بيت حانون(إيريز)، وذلك للدخول إلى قطاع غزة، بهدف الاطلاع على الأوضاع الإنسانية فيه، والتي كانت قد ازدادت تدهوراً في أعقاب سلسلة من الإجراءات المشددة، التي اتخذتها سلطات الاحتلال لإحكام حصار قطاع غزة. وقد منعت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الوفد الدولي من الدخول إلى القطاع. وفي حينه افاد السيد مايكل بايلي، مسؤول الإعلام في منظمة أوكسفام العالمية، والذي كان ضمن الوفد، أنهم تقدموا إلى سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بطلب لدخول غزة قبل أسبوع من مجيئهم، إلا أنهم لم يتلقوا رداً من السلطات المحتلة الإسرائيلية حتى الساعة العاشرة من ليلة يوم ٢٠٠٨/١١/١٧. وقد توجه الوفد إلى معبر بيت حانون (إيريز) صباح اليوم التالي، غير أن جنود قوات الاحتلال أبلغوهم أنهم لم يحصلوا على موافقة لدخولهم إلى قطاع غزة.[٥٤]

تشريد آلاف المدنيين من منازلهم قسراً

اضطر مئات الآلاف من السكان المدنيين إلى إخلاء منازلهم بشكل قسري خلال فترة العدوان الحربي على قطاع غزة، وذلك هرباً إلى أماكن آمنة بعد أن تعرضت المئات من منازلهم وممتلكاتهم إلى استهداف مباشر أو غير مباشر على أيدي القوات الحربية المحتلة. وقد سادت صفوف المدنيين حالة من الترويع والترهيب بعد أن استهدفت الطائرات الحربية بقنابلها وصواريخها، وقذائف الآليات الحربية البرية والبحرية للقوات المحتلة، مئات المنازل ودمرتها بشكل كلي أو جزئي. وترافق ذلك مع إلقاء القوات الحربي لقنابل تحتوي آلاف المنشورات التي تطالبهم بإخلاء منازلهم، أو عبر اتصالات هاتفية مسجلة في معظمها، تطالب السكان بالخروج من مناطق سكناهم إلى أماكن لم تحددها تلك القوات، والتي كانت تتعرض في نفس الوقت للأعمال الحربية. وقد تفاقمت محنة السكان المدنيين بعد أن استخدمت القوات الحربية المحتلة المئات من القذائف العشوائية الفسفورية، والتي يحظر استخدامها ضد السكان المدنيين، وفي مناطق سكناهم. وشهدت منطقة الحدود المصرية الفلسطينية في رفح حالة من النزوح والتشريد، اضطر خلالها نحو ٥٥٠٠٠ هم معظم سكان تلك المنطقة بالهرب منها بحثاً عن أماكن أكثر أمناً، وذلك بعد أن بدأت القوات الحربية المحتلة استخدام صواريخ موجهة من الطائرات الحربية تجاه مناطق الأنفاق على الشريط الحدودي فيها، كانت تنفجر تحت الأرض، وبعمق يصل إلى ٤٠ متراً.

ومن ناحية أخرى ارتفع عدد السكان الذين اضطروا إلى ترك وإخلاء منازلهم قسرياً، خلال فترة العدوان الحربي، إلى أكثر من نصف مليون من سكان القطاع. وتفاقمت المعاناة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين الذين حرموا من حقهم في الهرب إلى مناطق آمنة، حيث تم استهداف كافة مدن، قرى ومخيمات القطاع، دون أن تحدد القوات الحربية المحتلة أي مناطق آمنة لهؤلاء السكان المدنيين. وقد ساهم إحكام حصار وإغلاق كافة المعابر الحدودية للقطاع، قبل بدء العدوان، في عزل السكان وانتهاك حقهم في اللجوء إلى مناطق آمنة. ولم تسمح القوات الحربية المحتلة سوى لنحو ٢٠٠ من الزوجات الأجنبيات، المتزوجات من فلسطينيين من أبناء القطاع، بالسفر ومغادرة القطاع عبر معبر بيت حانون(إيريز)، فيما عانى نحو ١,٥ مليون مدني، يعيشون في منطقة تعتبر من أعلى نسب الكثافة السكانية في العالم، من ويلات الحرب، بما في ذلك الاستخدام المفرط والعشوائي للأسلحة القاتلة والمميتة، دونما تمييز، وفي خرق فاضح لقواعد القانون الإنساني الدولي، بما فيها قواعد اتفاقية جنيف الرابعة

عائلات تلجأ إلى الخيام بعد تدمير منازلها

٥٤ لمزيد من التفاصيل أنظر البيان الصحفي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المرجع ٢٠٠٨/١٠٤ والصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٠.

للعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية هؤلاء المدنيين في أوقات الحرب[٥٥].

وتدرجت عملية إخلاء السكان المدنيين لمنازلهم بشكل قسري عبر عدة مراحل، حيث بدأت في الأيام الأولى للعدوان، والتي شنت فيها القوات الجوية العديد من الغارات التي استهدفت المنشآت والمرافق الأمنية والمدنية ، والتي يقع معظمها في المناطق السكانية، أو التي نفذت فيها غارات عشوائية طالت العديد من منازل المدنيين وممتلكاتهم. وزادت وتيرة الإخلاء القسري حدة مع بدء القوات الحربية المحتلة اجتياحها البري للعديد من الأحياء في مدن وقرى وأحياء القطاع. وقدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدد السكان المدنيين الذين أخلوا منازلهم قسراً، هرباً من ويلات الحرب، بنحو ٥٠٠،٠٠٠ مواطن من السكان المدنيين. وقد لجأ الغالبية العظمى من هؤلاء السكان إلى منازل أقاربهم، فيما لجأ الآلاف الآخرون إلى بعض المنشآت المدنية، كمدارس الأونروا، المستشفيات ومقرات بعض المنظمات الدولية الإنسانية الأخرى، والتي اعتقدوا أنها أكثر أمناً على حياتهم وأفراد أسرهم. وفي المقابل اضطر آلاف ممن شردوا من منازلهم إلى قضاء عدة أيام دون مأوى لهم ولأفراد أسرهم، قضوها في الشوارع.

وبسبب عدم وجود ملاجئ آمنة ومجهزة لاستقبال المشردين وحمايتهم، فان أول أيام العدوان شهدت حالة نزوح محدودة، وتركزت من حول الأماكن المتوقع استهدافها كالوزارات والمؤسسات الحكومية، وقد توجه المشردون في بادئ الأمر إلى منازل أقاربهم وأصدقائهم، غير أن استمرار عمليات القصف وتوسيع نطاقها، ضاعف من أعداد المشردين.

ومع بداية الهجوم البري بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، تضاعف عدد المشردين عدة مرات، وازدادت وتيرته بصورة متسارعة، وخرج من المناطق الذي تعرضت للاجتياح افواج تضم عشرات الآلاف من المواطنين، الذين توجهوا في معظمهم إلى مراكز المدن، ليقيموا عند أقاربهم وأصدقائهم. فيما توجه الآلاف آخرون، ممن لم يجدوا مكانا للتوجه إليه، إلى مدارس و مرافق الأونروا، وارتفع نتيجة لذلك عدد المشردين المقيمين في ملاجئ الأونروا من ١٢،٠٠٠ إلى ١٤،٠٠٠ شخص. وعلى مدي أسبوعين ارتفع عدد الذي لجأوا إلى المدارس ومرافق الأونروا إلى نحو ٥١،٠٠٠ شخص موزعين على ٥٠ ملجأ. وهذه الملاجئ لم تكن مجهزة لاستيعاب هذا العدد الكبير من الأشخاص المشردين، الذين خرجوا من بيوتهم لا يحملون معهم أية أغراض منزلية تساعدهم على العيش خارج منازلهم، وقد حاولت الأونروا توفير الاحتياجات الأساسية لهؤلاء المشردين، وخاصة مياه صالحة للشرب، وخبزاً، وإمدادت أساسية كالبطاطين، والفرشات، غير أن قدرات الأونروا لم تتناسب والاحتياجات الكبيرة للمشردين الذي كان عددهم يتزايد بصورة متسارعة.

قصف مراكز الإيواء والعاملين في مجال الخدمات الإنسانية

واستهدفت القوات الحربية المحتلة عدداً من مراكز الإيواء، التي أقامتها الأونروا، بقذائفها وأسلحتها، ما خلف العديد من الضحايا في صفوفهم بين قتيل وجريح. ونفذت القوات المحتلة تلك الهجمات رغم قيام الأونروا بإبلاغ قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بمواقع هذه الملاجئ، وزودتها بإحداثياتها الإلكترونية التي تشمل تلك المواقع في كافة مناطق قطاع غزة. غير أن القوات الحربية المحتلة شنت العديد من الهجمات الحربية ضد هذه المراكز مباشرة، أو بشكل غير مباشر في محيط تلك المراكز، دون مراعاة وجود الآلاف من المدنيين الذين لجأوا إليها. كما تعرض العاملون في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو الإغاثة الإنسانية ومرافقها إلى العديد من الهجمات. وأدت تلك الهجمات إلى سقوط عدد من الضحايا بين قتيل وجريح، فيما توقفت أعمال الإغاثة الإنسانية جراء تلك الهجمات التي طالت مخازن الأغذية التابعة للمنظمات الإنسانية، وأدت إلى حرق وتدمير كافة محتوياتها من رسالات الأغذية والأغطية.

مقتل ٣ أشخاص من المشردين في مدرسة دشن فيها مركز إيواء

في نحو الساعة ١:٠٠ من فجر يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/١/٦، قصفت طائرة حربية إسرائيلية بصاروخ مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ، وقد أسفر القصف عن مقتل ٣ من أفراد العائلات التي كانت قد نزحت عن مناطق سكناها في حي السلاطين إلى مدارس الوكالة، وهم في طريقهم

٥٥ الكثافة السكانية في قطاع غزة: ٣،٨٨١ شخصاً في كل كيلو متر مربع.

لجلب مياه للشرب لذويهم، والشهداء هم: **عبد سمير السلطان، ١٧ عاماً؛ حسين محمود السلطان، ٢٤ عاماً؛ وروحي جمال السلطان، ٢٦ عاماً.**

مقتل وإصابة عشرات المشردين في قصف استهدف محيط مدرسة استخدمت كمركز إيواء

بتاريخ ٢٠٠٩/١/٦، وفي حوالي الساعة الثالثة والنصف، قصفت الدبابات الحربية الإسرائيلية، المتمركزة في منطقة التوغل شرق جباليا، ٤ قذائف مدفعية باتجاه مخيم جباليا. وقد سقطت ٣ منها في المحيط الجنوبي الغربي لمدرسة الفاخورة ، والتي كانت تؤوي مئات من المواطنين الذين كانوا قد هربوا من منازلهم من منطقة بيت لاهيا ولجأوا إليها. أسفر ذلك عن مقتل ٢٤ شخصاً، من بينهم ٨ أطفال. كما أصيب ٨ آخرون بجراح[٥٦].

إصابة عدة لاجئين في قصف مدرسة تحتمي بها عشرات العائلات

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٨ وفي نحو الساعة ١:٠٠ بعد الظهر، قصفت قوات الاحتلال بقذائف مدفعية محيط مدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في مخيم جباليا، ما أسفر عن إصابة ٤ من المواطنين الذين لجأوا إلى المدرسة طلباً للحماية من القصف المكثف التي تتعرض لها مناطق سكناهم في شمال غزة.

مقتل طفلين وإصابة ٣٦ شخصاً بجراح في قصف مركز إيواء في مدرسة للأونروا في بيت لاهيا

بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٧ وفي حوالي الساعة ٦:٣٠ صباحاً، قصفت آليات الاحتلال الإسرائيلي بالقذائف الحارقة والمدفعية مدرسة ذكور بيت لاهيا المشتركة للاجئين التابعة لوكالة الغوث الدولية، والتي تقع في وسط مشروع بيت لاهيا، حيث يتواجد داخل هذه المدرسة حوالي ٣٢٠ عائلة لجأت إلى المدرسة لإيوائهم من القصف. أسفر القصف عن اشتعال النيران في عدد من الفصول، ومقتل طفلين شقيقين، وإصابة ٣٦ آخرين بجراح مختلفة، والقتيلان هما: **محمد حمد شحدة الأشقر، ٤ أعوام؛ بلال حمد شحدة الأشقر، ٥ أعوام**. ومن بين الجرحى والدة الطفلين القتيلين، نجود شعبان الأشقر، ٢٤ عاماً، وصفت جراحها بالخطرة بعد بتر ساقها ويدها. وقد امتد القصف إلى المنازل المحيطة بالمدرسة، مما أدى إلى اشتعال النيران في العديد منها. وقد أدى القصف إلى فرار اللاجئين ولجوئهم إلى مستشفى كمال عدوان القريب من مقر المدرسة، ومن ثم عادوا إليها لعدم وجود ملجأ آخر.

وقف الأعمال الحربية وبدء عودة اللاجئين إلى ديارهم

بدأ آلاف المشردين المقيمين عند أقاربهم وأصدقائهم، أو في مراكز الإيواء بالعودة إلى منازلهم مع إعلان قوات الاحتلال الحربي انتهاء عملياتها العسكرية داخل قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨. غير أن عدة آلاف منهم لم يستطيعوا العودة إلى منازلهم بسبب تدميرها بشكل كلي، أو لجسامة الأضرار التي تعرضت لها، بما في ذلك احتراق العشرات منها بشكل تام. ونتيجة لذلك ما يزال آلاف المشردين يقيمون عند أقاربهم، ويتحملون أعباء إضافية. كما يعاني هؤلاء الأشخاص نقصاً في احتياجاتهم من الأغذية، الأدوية والاحتياجات الأساسية من المواد الضرورية لحياتهم.

وفي المقابل انخفض عدد اللاجئين في مراكز الإيواء، التي دشنتها الأونروا والمنظمات الإنسانية الدولية خلال فترة العدوان الحربي بشكل تدريجي، ووصل عددهم بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨ إلى ٢٥،٠٠٠ شخص. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٠، بلغ عددهم نحو ١٨،٠٠٠ شخص موزعين على ٣٠ ملجأ. وبتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٣ انخفض العدد إلى ٨،٥٠٠ شخص على ١٥ ملجأ طارئاً للأونروا. ومن ناحيتها عملت الأونروا على إيجاد حلول بديلة لإخلاء المشردين من المدارس، التي تضم أكبر عدد من المشردين، خاصة مع استئناف الدراسة في مدارسها بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٤. وحولت الأونروا مراكز الشباب والمرافق غير المدرسية التابعة لها إلى ملاجئ طارئة. ونقل إليها نحو ٥٠٠ شخص موزعين فيها في كل من مخيمات جباليا، الشاطئ ودير البلح.

استهداف العاملين في المجال الإنساني ومرافق المنظمات الإنسانية

استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عدوانها الشامل على قطاع غزة العاملين في المجال الإنساني، وموظفي الإغاثة التابعين لمنظمات إنسانية غير حكومية، والعاملين في الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وقد تعرض هؤلاء الموظفون إلى مخاطر حقيقية أدت إلى مقتل أحدهم، فيما أصيب آخرون منهم خلال

٥٦ لمزيد من التفاصيل عن تلك الحادثة أنظر الجزء الأول من التقرير.

قيامهم بنقل وتأمين المساعدات الإنسانية. كما أصيبت وسائط النقل التابعة لهم بأضرار جسيمة جراء تلك الاعتداءات. وقد نفذت القوات الحربية المحتلة تلك الجرائم رغم قيام المنظمات الدولية الإنسانية بالتنسيق المسبق لكافة عملياتها، بما في ذلك التحركات الميدانية لموظفيها وقوافلها، مع تلك القوات المحتلة. كما استهدفت تلك القوات المنشآت التابعة لتلك المنظمات، بما في ذلك المرافق التي تحتوي على المساعدات الإنسانية من رسالات الأغذية والأغطية والأدوية. وقد تزامنت الاعتداءات الحربية على مرافق الخدمات الإنسانية مع تصاعد الأعمال الحربية في كافة مناطق القطاع، وتدهور الأوضاع الإنسانية لمئات الآلاف من السكان المدنيين الذين كانوا في أمس الحاجة إلى الحصول على احتياجاتهم من رسالات الأغذية، الأدوية والأغطية، وخاصة أولئك الذين اضطروا إلى الهرب واللجوء إلى مناطق اعتقدوا أنها أكثر أمناً على حياتهم. ووفقاً للأونروا فقد قتل ٥ من موظفيها، وثلاثة آخرون من مقاوليها أثناء تأدية عملهم، فيما جرح ١١ موظفاً و ٤ مقاولين آخرين يعملون معها. وأبلغت الأونروا عن ٤ حوادث أطلقت فيها النار مباشرة على قوافل تابعة لها محملة بالمساعدات الإنسانية. وأعلنت الأونروا عن تعرض ٥٣ مبنى من مبانيها إلى أعمال التدمير الكلي والجزئي خلال العدوان الحربي على القطاع[٥٧].

الدفاع المدني يحاول السيطرة على الحرائق بمخازن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين بعد تعرضها للقصف من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي

جريمة قصف مجمع الأونروا واحتراق مخازن المساعدات الإنسانية الرئيسية

بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥، استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مجمع الأونروا الرئيس، وسط مدينة غزة، بعدة قذائف مدفعية عدة مرات، ما أدى إلى اشتعال النار في المخزن الرئيسي للمساعدات الإنسانية، وتدميره تدميرا كلياً، واحتراق مئات الأطنان من الطعام والدواء. وقد كان مقرراً توزيع هذه الكميات كمساعدات إنسانية على ملاجئ الأونروا التي تؤوى عشرات الآلاف من المدنيين المشردين، والذين لجاوا إليها بحثا عن أماكن أكثر أماناً.

وفي نفس الحادثة أصيبت شاحنات النفط التابعة للأونروا، والتي كانت موجودة في المبنى الرئيس، وقريبة من المخازن المحترقة، غير أنها لم تحترق، وهو ما منع حدوث كارثة كبيرة. وعلى اثر هذا القصف، اضطر نحو ٧٠٠ شخص لجأوا إلى هذا المبنى، طلبا للحماية، لمغادرته وسط حالة من الذعر والخوف الشديد.

وقال السيد جون جنج، مدير العمليات في الأونروا: إن القذائف التي ضربت المبنى تحتوي على الفسفور الأبيض، وقد جاء استهداف المبنى في أعقاب إبلاغ سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للأونروا بان المبنى غير مستهدف[٥٨]. وعبر السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة عن إدانته للحادثة، وقال بعد زيارة مجمع الأونروا « أنا مصدوم..... انه أمر مروع، وهجوم غير مقبول بتاتا ضد الأمم المتحدة»[٥٩].

٥٧ راصد الشؤون الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض المحتلة OCHA، كانون ثاني ٢٠٠٩.

٥٨ مركز أنباء الأمم المتحدة، http://www.un.org .

٥٩ تقرير قدمته ميشيل مونتاس ، المتحدثة باسم الأمين العام، مقررات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٩/١/٢٠.

تدهور الخدمات الأساسية وتفاقم الأوضاع الإنسانية

استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عدوانها الخدمات الأساسية التي تخدم السكان المدنيين في قطاع غزة بشكل منهجي. وتعرضت كافة الخدمات كمرافق الكهرباء، الهاتف، آبار المياه، بما فيها المياه المخصصة للاستخدام المنزلي وشبكاتها الرئيسية والفرعية، خدمات الصرف الصحي، بما فيها محطات المعالجة والتمديدات الخاصة بها، إلى عمليات تدمير شامل، وخاصة في العديد من أحياء ومناطق القطاع التي تعرضت للاجتياح البري. وقامت القوات الحربية المحتلة بقلب باطن الأرض بواسطة الجرافات العسكرية العملاقة، ودمرت كافة المرافق الصحية فيها وسوتها مع الأرض. وخلفت تلك العمليات تدميراً واسع النطاق شمل أعمدة الكهرباء، بما فيها محولات الضغط العالي، شبكات الهاتف، وآبار المياه.

شبكة الكهرباء

نفذت القوات الحربية المحتلة اعتداءات طالت البنية التحتية لشبكة الكهرباء، التي تغذي كافة مناطق قطاع غزة، وأحدثت تلك الجرائم تدميراً كلياً أو جزئياً، شمل الخطوط الرئيسية، أعمدة الكهرباء، المحولات وكافة التمديدات الكهربائية في المرافق والمباني التي تعرضت لأعمال القصف الجوي، البحري والبري. وقد افاد باحثو المركز أن الدمار الكلي أو الجزئي طال شبكات التوزيع في كافة المناطق، ما حرم مئات الآلاف من سكان القطاع من الكهرباء، والخدمات الأخرى المرتبطة بها، كشبكات المياه المنزلية وشبكات الصرف الصحي. وتفاقمت الأوضاع وازداد تدهورها بعد التوقف الكامل لمحطة توليد الكهرباء، الوحيدة في قطاع غزة، بسبب منع إدخال الوقود اللازم لتشغيلها أثناء فترة العدوان. وقد قامت طواقم من الشركة خلال فترة العدوان بإصلاح وإعادة ربط جزء يسير من خطوط الضغط العالي، الشبكات الفرعية والمحولات، رغم الأوضاع الأمنية الخطيرة على حياة موظفي الصيانة فيها. غير أن الإمكانيات المتواضعة في التجهيزات والمعدات الخاصة بإصلاح الأضرار، والنقص الشديد في قطع الغيار بسبب إحكام الحصار على القطاع، واستمرار الأعمال العسكرية للقوات الحربية المحتلة حال دون تمكنها من إصلاح البنية الأساسية للكهرباء في كافة أحياء القطاع، ما مس كافة مجالات الحياة المدنية للسكان فيها.

وكشف الستار عن حجم الدمار الهائل الذي تعرض له قطاع الكهرباء بعد إعلان القوات الحربية المحتلة وقف عدوانها، وإعادة تموضع قواتها خارج القطاع. وقدرت شركة توزيع الكهرباء إجمالي الخسائر الناجمة عن العمليات الحربية بنحو ١٠،٤١٢،٥٠٠ دولار أمريكي. وقدرت اللجان الفنية التابعة للشركة الخسائر على النحو التالي[٦٠]:

- أضرار جزئية في أجزاء كبيرة من الشبكات الكهربائية.
- دمار كامل في البنية التحتية لشبكات الكهرباء، وفي بعض الأحياء سويت شبكة الكهرباء بالأرض.
- ١٥٥ محول كهرباء خارجياً وداخلياً بقدرات مختلفة.
- ١٩٦،٠٠٠ متر كوابل ABC ألمنيوم بمقاييس متعددة.
- ١١٠،٠٠٠ متر سلك ألمنيوم بمقاييس مختلفة.
- ٤٠،٠٠٠ متر سلك نحاس صلب ومجدول بمقاييس مختلفة.
- ٢٥٠٠ عمود خشبي بأطوال مختلفة.
- ٦٠٠ عمود حديدي بقدرة ضغط مختلفة.
- ١٥٠٠ عازل ضغط متوسط.
- ٦٧٠ سكينة بقدرات ضغط مختلفة.
- ٥٥٠٠ فيوز بقدرات ضغط مختلفة.
- ومجموعة مرابط وتجهيزات وأذرع وقواعد و ملحقات حديدية وباطون.

٦٠ يوجد لدى المركز قائمة تفصيلية باحتياجات الشركة، والكميات المطلوبة، و تكلفتها.

وقد انقطع التيار الكهربائي بشكل كلي، جراء أعمال التدمير الذي طال البنية الأساسية للكهرباء في القطاع خلال فترة العدوان، عن نحو ٤٠٪ من سكان القطاع. وبات هؤلاء السكان محرومين من الكهرباء بسبب التعطل الكلي أو الجزئي الناجم عن ذلك، فيما حرموا من الوصول إلى مصادر المياه في منازلهم، خاصة في العديد من الأحياء التي تعرضت لأعمال تدمير شاملة. ومن ناحية أخرى ٦٠٪ يصلهم التيار الكهربائي بشكل متقطع لعدم توفر الطاقة اللازمة. وقد أجرت الأطقم الفنية التابعة للشركة الإصلاحات المؤقتة للأضرار الجزئية، بما يتوافر لديها من تجهيزات ومعدات، خفضت العجز بنسبة كبيرة، إلى أن وصل نحو١٠٪ من المناطق المختلفة في القطاع لا تصلها الكهرباء وذلك بسبب دمار البنية التحتية لشبكة الكهرباء، وعدم قدرة الشركة على إعادة تأهيلها بسبب منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول الاحتياجات والمعدات اللازمة لذلك، وتعاني الشركة من نقص هذه الاحتياجات منذ نحو عامين، إضافة إلى ما تم تدميره خلال العدوان.

وبحسب خبراء الشركة فان الإصلاحات المؤقتة التي قامت بها الشركة بهدف الإيصال المؤقت للتيار الكهربائي للمناطق المدمرة جزئياً، دون استخدام المواد والتجهيزات الكهربائية للشبكات قد زاد من الفواقد الفنية بين ٢٥-٣٠٪ ، وسيقلل من عمر المكونات الكهربائية للشبكات، وسيزيد من فاقد الشبكات وسيعرض جزءا منها للانهيار في أي وقت.

ومن أمثلة الإصلاحات المؤقتة للإضرار الجزئية، وتأثيراتها السلبية:

- تركيب أعمدة خشبية عوضاً عن أعمدة الكهرباء الحديدية غير المتوفرة في مخازن الشركة، بالإضافة إلى عدم توفر الباطون الضروري لتركيبه، ولا يسمح استخدام الأعمدة الخشبية وخاصة لشبكات الضغط العالي بدلا من الأعمدة الحديدية بتركيب الأذرع الجانبية اللازمة لضمان إبعاد الأسلاك عن بيوت المواطنين، بالإضافة إلى احتمال انكسار الأعمدة الخشبية، ويشكل ذلك خطراً على حياة المواطنين.
- نظرا لعدم توفر مقاطع الأسلاك تم استعمال مقاطع أقل، وذلك يسبب زيادة الفاقد، وضعف الفولتية.
- اضطرت الشركة إلى توصيل أسلاك الضغط العالي، والضغط المنخفض بعشرات الوصلات والمرابط وذلك يسبب زيادة الفاقد وزيادة الأعطال.
- نظرا لعدم توفر بعض الوصلات للأسلاك ومرابط التغذية تم توصيل أسلاك الألمنيوم و النحاس بواسطة مرابط ستاي من الحديد غير مطابقة للمواصفات الفنية مما سيزيد من الفاقد و احتمال حدوث الاعطال.
- نظرا لعدم توفر العدد الكافي من المحولات وتدمير العديد منها خلال فترة العدوان، اضطرت الشركة إلى ترحيل بعض أحمال تلك المحولات إلى المحولات المجاورة، وأدى ذلك إلى زيادة الأحمال عليها من ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ ، ما عرضها للتلف والاحتراق وزيادة الفواقد الفنية، ونجم عن ذلك تعطل في عمل المحولات الكهربائية.
- واضطرت فرق الصيانة التابعة لشركة توزيع الكهرباء إلى القيام بإصلاحات مؤقتة، ودون مستوى المعايير الفنية، باستخدام ما هو متاح في مخازنها، للتخفيف من معاناة سكان القطاع، وخصوصاً الذين تضرروا بشكل مباشر.

وافاد السيد جمال الدردساوي، مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع الكهرباء بمحافظات غزة، لباحث المركز، أن الشركة بدأت بالعمل في المناطق التي لحقت بشبكاتها الكهربائية أضرارا جزئية، في محاولة لإعادة التيار لأكبر مساحة تسمح بها كمية المواد المتوفرة لدى الشركة، غير أن النقص الشديد في تلك المواد، ونفاد معظمها اضطر الشركة، إلى إعادة ربط الشبكات والخطوط بشكل مؤقت لا يوفر الاستقرار الفني على الشبكات والخطوط وحذر السيد جمال الدردساوي من توقف أعمال الصيانة والتأهيل التي تقوم بها الشركة على شبكات الكهرباء التي تضررت جزئياً، بسبب نفاد المواد اللازمة لإصلاح الشبكات وإعادة تأهيلها خاصة محولات وكوابل الضغط المنخفض، والتي أدى تدميرها علاوة على حرمان مئات الآلاف من سكان القطاع من الكهرباء، إلى توقف الكثير من المرافق الخدماتية العامة والخاصة عن مواصلة تقديم خدماتها للمواطنين وفي مقدمتها مرافق المياه والصرف الصحي ومراكز الرعاية الصحية والمستشفيات. وقال الدردساوي: إن عدداً كبيراً من المشاريع الكهربائية الخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي قد توقف العمل على إتمامها لنفاد المحولات وكوابل الضغط المنخفض الخاصة بها. وأكد أن هذه المواد قد تم توفيرها للشركة ولكن سلطات الاحتلال تمنع إدخالها إلى غزة. وقال: إن واقع الوضع الكهربائي الذي يعاني وما زال من الإجراءات الإسرائيلية المستمرة لمنع إيصال المواد والمعدات اللازمة لشركة التوزيع، التي تتحمل مسؤولية توفير التيار الكهربائي للمواطنين ومرافقهم المختلفة، لم يشهد أي تسهيلات وإجراءات لإيصال المعدات والأدوات الضرورية لعمل المحطة، بعد انتهاء العدوان. وأوضح أن الاحتياجات المطلوبة هي للتشغيل المؤقت، وان شبكة كهرباء محافظات

غزة بحاجة إلى تغيير كلي وإعادة بنائها من جديد، جراء ما لحق بها من أضرار ناتجة عن الحصار وإغلاق المعابر، وعن الاستهداف المباشر، علاوة عن ظروف التشغيل غير الملائمة، كتوزيع الأحمال، وزيادة الأعباء على المحولات. الشبكات ولا يؤمن استمرارية التيار ولا يمكن من إيصال الخدمة الكهربائية لكافة المناطق.

وأضاف السيد جمال الدردساوي، أن المناطق التي تعرضت شبكات الكهرباء فيها للتدمير الكامل، فإن الشركة غير قادرة على إصلاحها، وبالتالي ما تزال هذه المناطق السكنية محرومة من الكهرباء والخدمات الأخرى المرتبطة بها، بسبب هذا المنع الإسرائيلي المستمر لإدخال ما يلزم لشركة توزيع الكهرباء. والمناطق التي لم يصل لها التيار الكهربائي إلى الآن هي أحياء في: عزبة عبد ربه، منطقة القرم، منطقة العطاطرة، منطقة السودانية، منطقة الجامعة الأمريكية في شمال قطاع غزة. كذلك بعض مناطق محافظة غزة: منطقة المسلخ الجديد، منطقة شرق مستشفى الوفا، منطقة ملكة، منطقة الحدبة، منطقة قريش، منطقة الجرو، وكذلك بعض المناطق الحدودية في محافظة الوسطى مثل: منطقة المغراقة، منطقة جحر الديك، كذلك المنطقة الحدودية في خزاعة بمحافظة خان يونس.

الصحة البيئية

عاني السكان المدنيون في قطاع غزة، خلال فترة العدوان، من انقطاع التيار الكهربائي عن معظم مناطق القطاع. وخلف ذلك أثراً بالغ الخطورة على قدرة السكان على الوصول إلى المياه، بما في ذلك مياه الشرب النظيفة. وعانى مئات الآلاف من سكان القطاع في البحث عن مصادر لتخزين ما يستطيعون من مياه الشرب، تكفيهم للأيام القادمة، خاصة في ظل تعاظم المخاطر الأمنية الناجمة عن عمليات القصف للمرافق والمنشآت. وعجزت خلال الفترة نفسها الفرق والطواقم التابعة للبلديات، وتلك التابعة لمصلحة مياه بلديات الساحل عن الوصول إلى آبار المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، نظراً لخطورة الأوضاع الأمنية، وبسبب وجود تلك الآبار والمحطات في مناطق نائية، وبعيدة عن التجمعات السكانية في القطاع.

وقد افاد المهندس منذر شبلاق، مدير مصلحة مياه بلديات الساحل، لباحث المركز بما يلي:

«عانت أوضاع مياه الشرب ومياه الصرف الصحي قبل بدء العدوان مشكلات معقدة، وتفاقمت مع مرور الوقت، وإذا كانت المشكلة الدائمة تتمحور حول منع دخول احتياجات قطاع خدمات المياه والصرف الصحي من مواد ومعدات وقطع غيار، فان ما استجد من أحداث ناتجة عن العدوان قد عقد الأوضاع. وقد اضطرتنا تلك الظروف إلى مناشدة السكان في قطاع غزة خلال أيام العدوان إلى المحافظة على ما في خزاناتهم من مياه، والاقتصاد الشديد في استخدامها، كون المصلحة غير قادرة في ظل الظروف الأمنية الخطيرة التي يعيشها القطاع من توصيل المياه إلى مناطق واسعة من القطاع، وقد بات خلال فترة العدوان نحو ٧٠٪ من سكان القطاع، وخاصة سكان مدينة غزة، بدون مياه، بما فيها مياه الشرب النقية لفترات متفاوتة». وحسب مصادر المصلحة يمكن تلخيص الوضع الخاص بالمياه والمياه العادمة خلال فترة العدوان بما يلي:

أولاً: مياه الشرب

- انخفض إنتاج آبار المياه، بما فيها المناطق المغذية لـ ١٥٠ بئراً للمياه التي تشرف عليها مصلحة بلديات الساحل، من ٢٢٠٠٠٠ متراً مكعباً يومياً، إلى ١٢٠٠٠٠ متر مكعب، وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي شبه المتواصل عن معظم أنحاء قطاع غزة. وأدى ذلك إلى نقص شديد في المياه التي تصل وتغذي كافة سكان القطاع المدنيين، علاوة على النقص الاعتيادي في الأوضاع الطبيعية قبل الانخفاض الكبير في قدرة المصلحة.
- واضطرت المصلحة خلال تلك الفترة إلى تقليص ساعات توزيع المياه على المناطق إلى نحو ساعة واحدة يومياً في المناطق التي يتوفر فيها التيار الكهربائي. وقد خلقت مشكلة انقطاع الكهرباء عن مناطق واسعة في القطاع ولعدة أيام مشكلات متعددة في توزيع المياه عليها، ونجم عنه عدم القدرة على توصيل المياه للعديد من الأحياء السكنية في القطاع.
- نفدت كميات السولار المحدودة التي تعتمد عليها المصلحة في تشغيل بعض الآبار، التي لا يصلها التيار الكهربائي. وقد نفدت كميات السولار فعليا خلال فترة العدوانّ من ٥ آبار مياه في شمال القطاع، تغذي نحو ٤٠٪ من استهلاك مدينة غزة (٣ آبار منها في اتجاه الشمال الشرقي و ٢ آخران في منطقة بئر النعجة). كما نفدت كميات السولار من ٤ آبار مياه في منطقة المغراقة، جنوب مدينة غزة، والتي تغذي مناطق المغراقة، مخيم النصيرات، مدينة الزهراء ومخيم البريج.

ووفقاً للتقارير التي جمعها باحثو المركز خلال فترة العدوان، فقد عاني سكان معظم مدن وأحياء قطاع غزة، بسبب انقطاع التيار ونقص المياه لديهم. وافاد سكان مناطق في أحياء الشجاعية، الزيتون، حي التفاح ، حي الشيخ رضوان وأجزاء من منطقة الرمال الجنوبي بانقطاع التيار الكهربائي، والمياه معظم فترة العدوان. كما افاد سكان مناطق المغراقة، مدينة الزهراء، أجزاء كبيرة من مخيم النصيرات ومنطقة بئر النعجة في جباليا انقطاع الكهرباء استمر لعدة أيام متواصلة، وانعدمت قدرتهم على الوصول إلى المياه، بما فيها مياه الشرب.

ثانياً: المياه العادمة

- أدى انقطاع التيار الكهربائي خلال فترة العدوان عن معظم مناطق القطاع، بما فيها المناطق التي توجد فيها محطات معالجة المياه العادمة، إلى انخفاض كفاءة معالجة المياه العادمة، والمنخفضة أصلا، إلى اقل من ٥٠٪.
- وعانت مصلحة مياه بلديات الساحل خلال فترة العدوان من عجز في تزويد هذه المحطات بكميات السولار اللازمة لتشغيلها لتعويض انقطاع التيار الكهربائي عنها، حيث تحتاج هذه المحطات إلى كميات كبيرة جدا فاقت قدرة المصلحة على توفيرها.
- فمحطة معالجة المياه العادمة في منطقة الشيخ عجلين، تحتاج إلى نحو ٣٠٠٠ لتر من السولار يومياً لتشغيلها في ظل انقطاع التيار الكهربائي عنها، وهي كميات هائلة لم تستطع المصلحة توفيرها خلال فترة العدوان. ونظراً لذلك قامت المصلحة بإيقاف تشغيلها، و اقتصر عملها آنذاك على استقبال المياه العادمة، وضخها إلى البحر بعد أن يتم ترسيبها لحجز العوالق. وجراء ذلك ارتفعت كمية المياه العادمة التي تضخ إلى البحر بدون معالجة، سوى حجز الرواسب و العوالق، إلى نحو ٤٠٠٠٠ لتر يومياً. وقد اضطرت المصلحة للقيام بهذا الإجراء بالرغم من المخاطر البيئية الناجمة عنه، خاصة استمرار تلوث مياه البحر، وتدمير الحياة البحرية والثروة السمكية. وذلك خشية من أن تغرق غزة بالمياه العادمة.

أما بالنسبة لمحطة معالجة المياه العادمة في بيت لاهيا، فانه على الرغم من انقطاع الكهربائي عنها، غير أن المصلحة اضطرت إلى تشغيلها بكل السبل والطرق حتى لا تتكرر مأساة القرية البدوية « أم النصر»، وذلك عندما فاضت على السكان المياه العادمة، وأدت إلى غرق عشرات البيوت، ووفاة عدد من السكان. لذا عملت المصلحة جاهدة إلى توفير ٧٠٠ لتر من السولار يوميا لتشغيلها كي لا تتكرر المأساة.

وقد اضطرت مصلحة مياه بلديات الساحل، وفي ظل تدهور الأوضاع الأمنية، إلى تشكيل ٥ مناطق طوارئ يرأسها مدير كل منطقة في محافظات القطاع، لمتابعة أوضاع المياه والمياه العادمة بالتنسيق مع مدير عام المصلحة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة. وقد تمكنت المصلحة خلال فترة العدوان من إدخال نحو ٤٨ طناً من أصل ٦٠ طناً من مادة الكلوراید، والتي تستخدم في تعقيم مياه الشرب، وهي كمية تكفي لتعقيم آبار مياه القطاع لثلاثة أسابيع. وعملت الفرق والطواقم الفنية، التابعة للمصلحة خلال فترة العدوان وسط تعقيدات وظروف أمنية بالغة الخطورة، خاصة عندما يتعلق الأمر بتزويد وإمداد آبار المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي بمواد التعقيم وبكميات السولار اللازمة لتشغيلها.

العدوان يلحق أضراراً جسيمة في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي

وتعرض قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة لأضرار جسيمة التي خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقد تركزت الأضرار في مناطق شمال قطاع غزة، وشملت آبار وشبكات المياه ومحطات معالجة المياه العادمة. وقد عجزت سلطة المياه عن تنفيذ أي إصلاحات بسبب إغلاق المعابر، ومنع دخول المعدات والاحتياجات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات، ومشاريع مختلفة في قطاع المياه من جهة، و بسبب الأوضاع الأمنية الخطيرة آنذاك.

وافاد المهندس ريحي الشيخ، نائب رئيس سلطة المياه أن إجمالي الخسائر المباشرة التي لحقت بقطاع المياه إثر العدوان بلغت ٦ ملايين دولار، نتجت عن تدمير ٣ آبار للمياه تدميراً كلياً، و١٠ آبار دمرت بشكل جزئي في شمال القطاع، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بمكونات شبكة المياه في المناطق الواقعة شرق مخيم جباليا، وكذلك في المناطق الجنوبية لقطاع غزة، وأحواض المعالجة الواقعة في منطقة الشيخ عجلين جنوب غربي مدينة غزة.

وأوضح الشيخ أن الأضرار التي لحقت بأحواض الترشيح جراء التصدع ، تسببت بتسرب نحو ٢٠ ألف متر مكعب من المياه العادمة يومياً إلى الخزان الجوفي خلال أيام العدوان، وهو ما يعني تسرب نحو نصف مليون متر مكعب. كما تسبب تدمير دبابات الاحتلال لخزان للوقود إلى تسرب نحو ٣ آلاف لتر سولار، وترتب على ذلك تلوث في الخزان الجوفي.

وأضاف الشيخ أن ما تم إصلاحه، بما هو متوفر في قطاع غزة محدود، ويستهدف بالدرجة الأولى وقف اختلاط المياه العادمة بمياه الشرب وإصلاح خطوط شبكات المياه بما يخدم هذا الغرض. أما الجزء الأكبر من الأضرار، فما زال ينتظر معدات وتجهيزات مختلفة ما زال الاحتلال يواصل عرقلة دخولها إلى قطاع غزة على الرغم من اطلاع الجانب الإسرائيلي على الأضرار التي ألحقها بالبنية التحتية لقطاع المياه. وشدد الشيخ على ضرورة فتح المعابر أمام دخول مختلف أصناف المواد الخام اللازمة لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال في قطاع غزة، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بقطاع المياه، لا سيما وأن سلطة المياه أرسلت إلى الجانب الإسرائيلي منذ عدة أشهر قائمة بالاحتياجات المطلوب إدخالها لتنفيذ مشاريع مختلفة في قطاع المياه.

تشديد القيود على حرية التنقل والحركة

تزامن العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع مع حالة غير مسبوقة من الإغلاق المحكم والشامل لكافة المعابر الحدودية لمعابر القطاع، بما فيها المعابر المخصصة لحركة الأشخاص والمعابر التجارية. وتبعاً لذلك منع سكان القطاع من مغادرته أو العودة إليه، وعرقلت وصول معظم الإمدادات من الأغذية والأدوية وكافة الاحتياجات الضرورية للسكان وفي أضيق نطاق، بما فيها تلك التي وصلت من العديد من الدول والمنظمات الإنسانية كإعانات عاجلة للمنكوبين من سكان القطاع من أجل بقائهم على قيد الحياة. وأغلق معبر رفح الحدودي خلال الفترة في وجه المسافرين والقادمين من وإلى قطاع غزة، فيما سمح لأعداد محدودة من جرحى العدوان بمغادرة القطاع، و سمح للوفود الإنسانية والمواطنين الفلسطينيين العالقين في العريش ومعظم هؤلاء من المرضى الذين أنهوا علاجهم في المستشفيات المصرية بالعودة إلى ديارهم في قطاع غزة، بعد تأخير استمر عدة أيام. كما أغلق معبر بيت حانون " ايريز" في وجه سكان القطاع الراغبين بالتوجه إلى الضفة الغربية و/ أو إسرائيل للتجارة، للزيارات الدينية أو العائلية بشكل تام طيلة أيام العدوان. وفرضت السلطات الحربية المحتلة حظراً على دخول كافة البعثات الدبلوماسية، وفود المنظمات الإنسانية الدولية ورجال الإعلام والصحافة طيلة فترة العدوان. واضطرت العشرات من الوفود إلى السفر إلى مصر لدخول القطاع عبر معبر رفح الحدودي. ومنعت السلطات المحتلة خلال تلك الفترة دخول مرضى القطاع إلى المستشفيات في الضفة الغربية و/ أو المستشفيات الإسرائيلية منعاً تاماً. كما أغلقت كافة المعابر التجارية لقطاع غزة، حيث أغلقت سلطات الاحتلال الحربي معبر المنطار (كارني)، ومعبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم" ، وفتح استثنائياً لأيام معدودة، ولساعات محدودة لإدخال وتوريد كميات محدودة جداً من المساعدات الإنسانية. وظل معبر صوفا، الذي كان مخصصاً لتوريد مواد البناء للقطاع مغلقاً تماماً طيلة أيام الفترة. وأغلق معبر ناحال عوز، المخصص لتوريد الوقود والمحروقات، ولم يسمح بتوريد مادتي البنزين والسولار طيلة فترة العدوان، فيما سمح بتوريد كمية محدودة جدا من الغاز والوقود الصناعي المخصص لتشغيل محطة كهرباء غزة، لا تكفي احتياجات القطاع لمدة يومين اثنين.

معبر رفح

سمحت السلطات المصرية بفتح المعبر، خلال الأسبوع الأول من العدوان الحربي على القطاع، في اتجاه واحد فقط لنقل الجرحى الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح بالغة. ولم يسمح لمئات العالقين الفلسطينيين في الجانب المصري، ومعظمهم من المرضى، الذين كانوا يعيشون ظروفا صعبة للغاية لقلقهم على عوائلهم بالعودة إلى القطاع. وبعد عدة أيام فتحت السلطات المصرية المعبر وسمحت بعودة مرضى القطاع، والذين كانوا قد أنهوا علاجهم في المستشفيات المصرية، إلى بيوتهم في القطاع، ومن ثم سمحت بعودة العالقين، وكانت حركة المعبر خلال فترة العدوان الحربي على القطاع كما يلي:

الجرحى و المرضى

سمحت السلطات المصرية، خلال فترة العدوان والأيام القليلة التي تلتها، بنقل نحو ١٢٠٠ جريح ممن أصيبوا بجراح بالغة إلى المستشفيات المصرية لتلقي العلاج فيها. . وسمح لهؤلاء الجرحى والمرضى باصطحاب مرافق واحد من أفراد العائلة، لتقديم العون والمساعدة، خاصة أن معظم هؤلاء الجرحى و المرضى يعانون من إصابات حرجة، ولا يقوون على الحركة. جاء ذلك في أعقاب اكتظاظ جميع مستشفيات القطاع بمئات الجرحى، ووصول عددهم إلى أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني أصيبوا جراء العدوان الإسرائيلي الشامل، وفي وقت كانت تعاني نقصاً خطيرا في الأدوية والمستلزمات الطبية، فضلاً عن نقص الكوادر الطبية. كما تزامن ذلك مع إغلاق كافة معابر القطاع، وخصوصا معبر بيت حانون « إيرز»، وحرمان الجرحى والمرضى الفلسطينيين من دخول إسرائيل لتلقى العلاج، أو لمواصلة العلاج من الأمراض التي كانوا يعانون منها.

الوفود العربية والأجنبية

سمحت السلطات المصرية خلال فترة العدوان لعدة وفود أجنبية، معظمهم من العرب بالدخول إلى القطاع لتقديم العون والمساعدة لأهالي القطاع. وقد سمح خلال تلك الفترة لنحو ٧٥٠ من الأطباء والصحفيين والعاملين في المنظمات الإنسانية بالدخول إلى القطاع. وتزامن ذلك مع ارتفاع عدد الجرحى بصورة لم يسبق لها مثيل، وبحجم فاق قدرة الطواقم الطبية الفلسطينية على التعامل مع هذا العدد الكبير، بما في ذلك الإصابات الحرجة والناجمة عن استخدام القوات الحربية المحتلة أسلحة جديدة خلال عدوانها على القطاع. كما سمح لنحو ٢٠٠ صحفي بالدخول إلى القطاع لتغطية أخبار العدوان الشامل على القطاع، بعد أن منعتهم سلطات الاحتلال من دخول القطاع عبر معبر بيت حانون(إيريز).

نقل الجرحى وجثامين الضحايا

كان معظم الجرحى الذين نقلوا إلى جمهورية مصر العربية لتلقي العلاج في مستشفياتها، هم ممن أصيبوا بجراح خطيرة. وتزامنت عملية نقلهم إلى هذه مستشفيات الخارج مع ظروف قاسية، بسبب نقص التجهيزات الطبية اللازمة في مثل تلك الحالات بواسطة عربات إسعاف مجهزة. وقد وصلت معظم هذه الحالات إلى المستشفيات المصرية وهي في أوضاع صحية بالغة الخطورة. وقد توفي ٣٦ جريحاً من بينهم، رغم الرعاية الصحية التي قدمت لهم في هذه المستشفيات. وقد أجرت السلطات المصرية ترتيبات نقلهم وإعادتهم إلى بيوتهم في قطاع غزة، عبر معبر رفح البري. ومن ناحية أخرى سمحت السلطات المصرية خلال الأسبوع الثاني من العدوان بعودة مرضى القطاع، والذين كانوا قد أنهوا علاجهم في المستشفيات المصرية قبل بدء العدوان، إلى بيوتهم في القطاع. كما سمحت بعودة المئات من المواطنين الفلسطينيين العالقين على الجانب المصري قبل بدء العدوان بنحو شهر. وبلغ العدد الإجمالي لهؤلاء الفئات نحو ١٢٠٠ مواطن من سكان القطاع.

معبر بيت حانون « ايريز»

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر طيلة فترة العدوان الشامل على قطاع غزة، إغلاقاً تاماً، ولمدة ٢٣ يوماً متواصلة. وتوقفت حركة وتنقل الأجانب والعاملين في المنظمات الدولية، العاملة في المجالات الإنسانية، الإغاثة، المنظمات التنموية بشكل تام، وأصيبت نشاطاتها بشلل تام. كما منعت سلطات الاحتلال، خلال نفس الفترة، تنقل الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الدولية، وحرمتهم من دخول القطاع لتغطية العدوان الشامل.

سفر المرضى

حرم مرضى القطاع، الذين يعانون من أمراض خطيرة، من اجتياز المعبر للوصول إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس. ولم تسمح سوى لـ ٢٢ مريضاً فقط بالسفر عبر المعبر في بداية العدوان، ثم أغلقت المعبر إغلاقا كلياً، ومنعت أي حالة مرضية من اجتياز المعبر لمدة ١٩ يوماً متواصلة.

المعابر التجارية الخاصة بالبضائع والمساعدات الإنسانية

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي كافة المعابر التجارية لقطاع غزة، بما في ذلك معبر المنطار (كارني)، ولم تسمح بمرور أي بضائع واردة لتجار القطاع أو مساعدات إنسانية بالمرور من خلاله. ولم يسمح كذلك بمرور أية كميات من السلع والبضائع لتجار غزة عبر معبر كرم أبو سالم «كيرم شالوم»، غير أنه فتح استثنائياً لأيام معدودة، ولساعات محدودة لإدخال وتوريد كميات محدودة جداً من المساعدات الإنسانية. وظل معبر صوفا، الذي كان مخصصاً لتوريد مواد البناء للقطاع مغلقاً تماماً طيلة أيام العدوان.

معبر ناحل عوز

بتاريخ يوم ٢٠٠٩/١٢/٢٧، أغلق هذا المعبر المخصص لتوريد الوقود والمحروقات إغلاقاً تاماً. وقد كان مخزون محطات الوقود خاليا، وكذلك محطة توليد الكهرباء، بسبب الإغلاق المتكرر والمستمر للمعبر قبل بدء العدوان. ولم تسمح سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بإدخال أي كمية من البنزين والسولار، فيما استمر إغلاقه لمدة ٩ أيام متواصلة. وأعيد فتح المعبر بصورة جزئية لدخول كميات محدودة من الغاز ووقود الطاقة يومي ٥ و ٢٠٠٩/١/٧، حيث سمح في حينه بتوريد ٩١,١٤٠ طناً من الغاز و ٥٧٧،٤٠٠ لتر من وقود الطاقة فقط. ولم تشكل تلك الكميات من غاز الطهي سوى ٢٦٪ من حاجة القطاع للغاز في يوم واحد فقط، فيما لم تكن كمية وقود الطاقة التي وردت لمحطة توليد الكهرباء كافية لتشغيلها مدة يومين اثنين فقط.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٨ أعيد إغلاق المعبر إغلاقا كليا، واستمر الإغلاق لمدة ١٢ يوما متواصلا، وأعيد فتحه بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٠، لدخول كميات محدودة من الغاز ووقود الطاقة، ورغم ذلك فقد عمل المعبر بطاقة منخفضة منذ ذلك اليوم، وكان يجري إغلاقه بشكل متكرر، ولمدد تراوحت بين يومين وثلاثة أيام.

وخلال فترة العدوان الشامل توقف إمداد قطاع غزة بوقود الطاقة الصناعي اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء، باستثناء كمية محدودة لا تكفي لتشغيل المحطة مدة يومين اثنين، وجراء ذلك توقفت المحطة عن العمل خلال العدوان الشامل، وذلك بعد أن استنفدت كافة كميات الوقود الصناعي فيها. وغرقت أحياء عديدة في الظلام الدامس، خاصة أحياء مدينة غزة، كبرى مدن القطاع والتي يقطنها نحو ٥٧٠ ألف مواطن، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة وتدهور حياة السكان المدنيين فيها في كافة مناحيها. وجراء ذلك عانت شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة من نقص شديد في الطاقة الكهربائية، واضطرت الشركة إلى العمل بجدولة قطع التيار الكهربائي في مدن القطاع، وذلك من أجل مواجهة العجز الناجم عن توقف محطة التوليد.